

نقابة المحامين

تشريعات عام ١٩٩٦

يونيه ١٩٩٧

اهداءات ٢٠٠١

١/ محمد محمود العباد

محامي بالنقض - الإكندرية

نقابة المحامين

تشريعات عام ١٩٩٦

يونية ١٩٩٧



إن المحامين قلب المجتمع النابض ، وسيظلون لسانه
المعبر وصوته الناطق . وستظل نقابة المحامين أقوى قلاع
الحرية . لأنها تقوم على أكتاف المحامين . ولا تعمل إلا وفق
مبادئهم وإرادتهم .

من أقوال الأستاذ النقيب الجليل المفقور له

أحمد الخواجه

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية



مقدمة

إذا كانت العصور القديمة هي عصور العرف والدين . فالعصر الحديث هو عصر التشريع الذى بات أهم مصادر القاعدة القانونية .

وإذا كانت القاعدة هي عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون على سند من افتراض العلم به . إلا أن الجهل بالقانون أمر واقع ويشكل ظاهرة أهم أسبابها كثرة التشريعات وتلاحقها في صورة قد يعجز معها المتخصصون عن الاحاطة بها .

وإذا كانت ظروف البعض قد تحول دون أن يكون في مكنته أن يذهب إلى القاعدة القانونية . فقد بات لزاما على القاعدة القانونية أن تذهب هي إلى هؤلاء.

ومن هنا كان اهتمام أسرة مجلة المحاماة بتوفير خدمة العلم بالقانون للمحامين بخاصة وللمختلف المشتغلين بالقانون بعامة .

ويضم الملحق الذى نقدمه اليوم مجموعة تشريعات عام ١٩٩١ من قوانين وقرارات جمهورية وقرارات وزارية هامة . وترجو أسرة مجلة المحاماه أن تكون باصدارها هذا الملحق قد أسهمت في استمرار الخدمة التى بدأتها منذ سنوات .

هذا وبالله التوفيق

عبد المنعم حسنى

المحامى

أولاً:

القوانين

قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦

فى شأن الموانى التخصصية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تسرى أحكام هذا القانون على موانى الصيد والتعدين والبترو
ل والسياحة وغيرها من الموانى ذات الطبيعة التخصصية الواقعة على السواحل
المصرية .

ويصدر بتحديد هذه الموانى ، وكذلك الشروط والإجراءات اللازمة لإنشاء
تلك الموانى قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير النقل
والمواصلات بالتنسيق مع الجهات المعنية .

(المادة الثانية)

على الجهة الراغبة فى إنشاء ميناء تخصصى أن تتقدم بطلب بذلك إلى
وزارة النقل والمواصلات ، وترفق بطلبها خطة إنشاء الميناء ، وتقوم الوزارة
بإجراء الدراسة الفنية لتقدير مدى صلاحية إنشاء الميناء المطلوب من حيث

الموقع وإقامة المنشآت والتسهيلات الأرضية والمساعدات الملاحية اللازمة لخدمته .

وتتخطر وزارة النقل والمواصلات الجهة الطالبة بالقرار الصادر بإنشاء الميناء ، وتتولى الوزارة الإشراف الفنى على تنفيذ الميناء خلال فترة التنفيذ .

(المادة الثالثة)

تعتبر الموانئ التخصصية القائمة حاليا والتي تنشأ مستقبلا على السواحل المصرية موانئ خاضعة لإشراف وزارة النقل والمواصلات ، وذلك لضمان استمرار صلاحيتها للعمل من ناحية السلامة البحرية والحفاظ على البيئة البحرية .

ولو وزارة النقل والمواصلات أن توضح للجهات المعنية فى إدارة الموانئ التخصصية وتشغيلها وصيانتها للغرض الذى خصصت من أجله .

(المادة الرابعة)

مع مراعاة أحكام قانون رسوم الإرشاد والتعويضات ورسوم الموانئ والمنائر والرسو والمكوث الصادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ يكون للوزير المختص الذى تتبعه الجهة القائمة بتشغيل الميناء أن يصدر قرارا بفئات التعريفات التى تخضع لها الوحدات البحرية التى تستخدم الميناء ومنشآته وتسهيلاته ، ويبين القرار إجراءات تحصيل هذه التعريفات وحالات الإعفاء منها .

(المادة الخامسة)

يصدر وزير النقل والمواصلات اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

(المادة السادسة)

لا تخل أحكام هذا القانون بالقواعد والأحكام الواردة بالاتفاقيات الدولية أو القوانين الصادرة في هذا الشأن .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصرم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ رمضان سنة ١٤١٦هـ

(الموافق ٢٤ يناير سنة ١٩٩٦م) .

حسني مبارك

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات

الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

تطبق أحكام المادة ٢٠٤ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على جامعة جنوب الوادي المنشأة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

ببسم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ رمضان سنة ١٤١٦هـ

١ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٩٦م

حسنى مبارك

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٦

بشأن تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة

في مسائل الأحوال الشخصية (*)

بإسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تختص النيابة العامة وحدها دون غيرها برفع الدعوى في مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحسبة ، وعلى من يطلب رفع الدعوى أن يتقدم ببلاغ إلى النيابة العامة المختصة يبين فيه موضوع طلبه والأسباب التي يستند إليها مشفوعة بالمستندات التي تؤيده .

وعلى النيابة العامة بعد سماع أقوال أطراف البلاغ وإجراء التحقيقات اللازمة أن تصدر قرارا برفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة أو بحفظ البلاغ .

ويصدر قرار النيابة العامة المشار إليه مسببا من محام عام ، وعليها إعلان هذا القرار لذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

(المادة الثانية)

للتائب العام إلغاء القرار الصادر برفع الدعوى أو بالحفظ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، وله فى هذه الحالة أن يستكمل ما يراه من تحقيقات والتصرف فيها إما برفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة أو بحفظ البلاغ ، ويكون قراره فى هذا الشأن نهائيا .

(المادة الثالثة)

إذا قررت النيابة العامة رفع الدعوى على النحو المشار إليه فى المادتين السابقتين ، تكون النيابة العامة هى المدعية فيها ، ويكون لها ما للمدعى من حقوق وواجبات .

(المادة الرابعة)

لا يجوز لمقدم البلاغ التدخل فى الدعوى ، أو الطعن فى الحكم الصادر فيها .

(المادة الخامسة)

تظهر الدعوى فى أول جلسة بحضور ممثل النيابة العامة ولو لم يحضر المدعى عليه فيها .

(المادة السادسة)

تحيل المحاكم من تلقاء نفسها ودون رسوم ما يكون لديها من دعاوى فى مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحسبة والتي لم يصدر فيها أى حكم إلى

النيابة العامة المختصة وفقا لأحكام هذا القانون ، وذلك بالحالة التي تكون عليها الدعوى .

ويعلن قلم الكتاب أمر الإحالة إلى ذوى الشأن .

(المادة السابعة)

يلغى كل حكم يخالف هذا القانون .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويحمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ رمضان سنة ١٤١٦هـ

(الموافق ٢٩ يناير سنة ١٩٩٦م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦

بشان سريان أحكام القانون المدني على الأماكن التى لم يسبق تأجيرها

والأماكن التى انتهت أو تنتهى عقود إيجارها

دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

لا تسرى أحكام القانونين رقمى ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر و١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والقوانين الخاصة بإيجار الأماكن الصادرة قبلهما ، على الأماكن التى لم يسبق تأجيرها ، ولا على الأماكن التى انتهت عقود إيجارها قبل العمل بهذا القانون أو تنتهى بعده لآى سبب من الأسباب دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها طبقاً للقانون .

(المادة الثانية)

تطبق أحكام القانون المدني فى شأن تأجير الأماكن المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القانون خالية أو مفروشة ، أو فى شأن استغلالها أو التصرف فيها .

(المادة الثالثة)

يلغى كل نص فى أى قانون آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ رمضان سنة ١٤١٦هـ

(الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٩٦م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٦

في شأن قواعد التصرف بالمجان في الأراضي الصحراوية
المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو تأجيرها بإيجار اسمي
لإقامة مشروعات استثمارية عليها أو للتوسع فيها (*)

بإسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يجوز التصرف بالمجان في الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة أو غيرها
من الأشخاص الاعتبارية العامة ، أو تأجيرها بإيجار اسمي لإقامة مشروعات
استثمارية عليها أو للتوسع فيها .

ويصدر بتحديد المناطق التي تقع فيها الأراضي الصحراوية المشار إليها
وبالقواعد والإجراءات المنظمة للتصرف بالمجان أو التأجير ، قرار من رئيس
الجمهورية .

ويتم تخصيص الأرض اللازمة للمشروع بمراعاة حجمه وطبيعة نشاطه
وقيمة الأموال المستثمرة فيه .

(المادة الثانية)

لا تنتقل ملكية الأرض إلى المتصرف إليه قبل إتمام تنفيذ المشروع وبدء الإنتاج الفعلى .

وتودع المحررات المتضمنة للتصرفات فى مكتب الشهر العقارى المختص ، ويترتب على هذا الإيداع الآثار المترتبة على شهر التصرفات العقارية وتسلم صور تلك المحررات إلى ذوى الشأن معفاة من جميع الرسوم بما فى ذلك رسوم الشهر والتوثيق ورسوم الدفعة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز أن تزيد مدة الإيجار على أربعين عامًا ، تمهد ما دام المشروع قائما .

(المادة الرابعة)

إذا لم يتم تنفيذ المشروع وبدء الإنتاج الفعلى خلال المدة التى تحدد فى قرار التخصيص يتعين على الجهة الإدارية مالكة الأرض استردادها ، ويجوز لها بيعها أو تأجيرها لصاحب المشروع وفقا للأسعار السائدة فى المنطقة فى تاريخ الاسترداد .

(المادة الخامسة)

دون إخلال بحكم المادة السابقة يحظر استخدام الأرض فى غير الغرض

المخصصة من أجله ، ما لم يكن بموافقة الجهة المختصة ، كما يحظر التصرف فيها أو فى أى جزء منها ، أو تقرير أى حق عينى عليها ، أو تمكين الغير منها قبل نقل ملكيتها إلى المتصرف إليه ، ويقع باطلا كل إجراء أو تصرف يخالف ذلك ولا يجوز شهره ، ولكل ذى شأن التمسك بالبطلان أو طلب الحكم به ، وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ رمضان سنة ١٤١٦هـ

(الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٩٦م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٦

بالترخيص لوزير البترول في التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول

وشركة زيوسول إكسپلورسيون اينڤيستمينٲ اس . إيه

وشركة موبيل إكسپلوريش إينڤيستمينٲ أنك

في شأن البحث عن البترول واستغلاله في منطقة شرق البحيرة بالصحرَاء الغربية (*)

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٦

بالفرض لوزير البترول في السائد مع الهيئة المصرية العامة للبترول
وشركة شل إيجيبت إن . في . وشركة شل أوسعرا إكسجسلسلسات
وشركة بكن إيجيبت ليمتد في شأن البحث عن البترول
واستغلاله في منطقة شمال شرق أبو الغرايق بالمبحراء الغربية (٥)

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٦

بالتزعمص لوزير البترول في التحالف مع الهمة المصرية العامة للبترول

وشركة نورسلك هيدروأكسلوروشن إيجيت أ. س .

وشركة كوفيلك إيجيت ليمتد في شأن البحث عن البترول

واستغلاله في منطقة رأس الحكمة بالصحرء الغربية(*)

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٦

بشأن إضافة فقرة أخيرة للمادة ٩٥

من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة

الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

تضاف فقرة أخيرة للمادة ٩٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة

الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نصها الآتى :

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لاعتبارات يقدرها مد الخدمة بعد ذلك بالنسبة لشاغلي بعض المناصب والوظائف ذات الطابع الخاص فى الجهاز الإدارى للدولة التى تحلو الدرجة الممتازة لمدة أو مدد أخرى دون التقيد بحد أقصى .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ شوال سنة ١٤١٦ هـ

(الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦ (*)

(*) لم ينشر بالجريدة الرسمية حتى شهر مارس سنة ١٩٩٧

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٦

بالتجاوز عن تحصيل مقابل التأخير المنصوص عليه

فى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يتجاوز عن مقابل التأخير المنصوص عليه فى كل من قانون ضريبة
الدعغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، وقانون الضرائب على الدخل
الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة
١٩٩٣ وذلك من كل محول يقوم بأداء الضرائب المستحقة عليه طبقا لأحكام
أى من هذين القانونين والتي أصبحت واجبة الأداء قبل تاريخ العمل بهذا
القانون حتى ولو تم السداد على دفعات فى ميعاد غايته ٣١ ديسمبر ١٩٩٦
بشرط سداد نصف الضرائب المستحقة عليه على الأقل قبل ٣٠ يونية ١٩٩٦
وفى حالة ما إذا كانت الضريبة متنازعا عليها أمام القضاء وقام المحول
بسدادها فى المهلة المشار إليها وصدر حكم نهائى بتخفيضها بعد ذلك ترد
المبالغ المسددة بالزيادة خلال شهر من تاريخ إعلان مصلحة الضرائب بهذا
الحكم .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

يبصر هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٢ شوال سنة ١٤١٦ هـ

(الموافق ١٢ مارس سنة ١٩٩٦ م)

حسنى مبارك

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦

بإصدار قانون الطفل (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام قانون الطفل المرافق ، ويلغى كل حكم يتعارض مع أحكامه .

(المادة الثانية)

يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ذي القعدة سنة ١٤١٦ هـ

(الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون الطفل

الباب الأول

أحكام عامة

مادة (١): تكفل الدولة حماية الطفولة والأمومة ، وترعى الأطفال ، وتعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحيحة من كافة النواحي في إطار من الحرية والكرامة الإنسانية .

مادة (٢): يقصد بالطفل في مجال الرعاية المنصوص عليها في هذا القانون كل من لم يبلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة .

ويكون إثبات سن الطفل بموجب شهادة ميلاده أو بطاقة شخصية أو أى مستند رسمى آخر .

مادة (٣): تكون لحماية الطفل ومصالحه الأولوية في جميع القرارات أو الإجراءات المتعلقة بالطفولة أيا كانت الجهة التى تصدرها أو تباشرها .

مادة (٤): لا يجوز أن ينسب الطفل إلى غير والديه ، ويحظر التبني .

مادة (٥): لكل طفل الحق فى أن يكون له اسم يميزه ، ويسجل هذا الاسم عند الميلاد فى سجلات المواليد وفقاً لأحكام هذا القانون .

ولا يجوز أن يكون الاسم منطوياً على تحقير أو مهانة لكرامة الطفل أو منافياً للعقائد الدينية .

مادة (٦) : لكل طفل الحق في أن تكون له جنسية وفقاً لأحكام القانون الخاص بالجنسية المصرية .

مادة (٧) : يتمتع كل طفل بجميع الحقوق الشرعية ، وعلى الأخص حقه في الرضاعة والحضانة والمأكل والملبس والسكن ورؤية والديه ورعاية أمواله ، وفقاً للقوانين الخاصة بالأحوال الشخصية .

الباب الثاني

الرعاية الصحية للطفل

الفصل الأول

في مزاوله مهنة التوليد

مادة (٨) : لا يجوز لغير الأطباء البشريين مزاوله مهنة التوليد بأى صفة عامة كانت أو خاصة إلا لمن كان اسمها مقيداً بسجلات المولدات أو مساعدات المولدات أو القابلات بوزارة الصحة .

مادة (٩) : على من رخص لها بمزاوله مهنة التوليد أن تبلغ وزارة الصحة بخطاب موصى عليه بأى تغيير دائم فى محل إقامتها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا التغيير ، وإلا جاز لوزارة الصحة شطب اسمها من السجل المهد لذلك بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغها بخطاب موصى عليه فى آخر عنوان معروف لها .

ويجوز لمن شطب اسمها على الوجه المتقدم الحق فى إعادة قيد اسمها إذا أبلغت وزارة الصحة بعنوانها ، مقابل رسم إعادة قيد تحدده اللائحة التنفيذية بما لا يجاوز عشرة جنيهات .

مادة (١٠): على من رخص لها بمزاولة مهنة التوليد أن تلتزم فى مباشرة مهنتها بالواجبات التى يصدر بها قرار من وزير الصحة وإلا تعرضت للمساءلة التأديبية .

ويشكل بكل محافظة بقرار من المحافظ مجلس لتأديب المرخص لهم بمزاولة مهنة التوليد من غير العاملين بالجهاز الإدارى للدولة ، برئاسة مدير الشئون الصحية المختص وعضوية طبيب من قسم رعاية الأمومة والطفولة وأحد أعضاء الشئون القانونية بالمديرية .

وللمجلس التأديب أن يقرر شطب اسم المرخص لها من السجل ، أو حرمانها من مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على سنة لأمر تمس الاستقامة أو الشرف أو الكفاءة فى مهنتها أو أى مخالفة أخرى تتعلق بمزاولة المهنة .

مادة (١١): لمن رخص لها بمزاولة مهنة التوليد التظلم من القرار الصادر بمجازاتها من مجلس التأديب المشار إليه فى المادة السابقة بشطب اسمها أو حرمانها من مزاولة المهنة ، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطارها بكتاب موصى عليه .

وفيفصل فى التنظيم مجلس يصدر بتشكيله قرار من وزير الصحة برئاسة أحد رؤساء الإدارات المركزية بوزارة الصحة أو من يقوم مقامه ومن اثنين من مديرى العموم بالوزارة أحدهما مدير عام الشئون القانونية .

مادة (١٢) : للمحافظ بناء على تقرير من الإدارة الصحية المختصة أن يشطب اسم المرخص لها بمزاولة المهنة من السجل إذا ثبت أنها أصبحت فى حالة صحية لا تسمح لها بالاستمرار فى ممارسة مهنتها .

مادة (١٣) : دون إخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها القانون ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من زاول مهنة التوليد على وجه يخالف أحكام هذا القانون، ويعاقب بالعقوبتين معاً فى حالة العود .

الفصل الثانى

فى قيد المواليد

مادة (١٤) : يجب التبليغ عن المواليد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ حدوث الولادة، ويكون التبليغ على النموذج المعد لذلك إلى مكتب الصحة فى الجهة التى حدثت فيها الولادة إذا وجد بها مكتب أو إلى الجهة الصحية فى الجهات التى ليست بها مكاتب صحة أو إلى العمدة فى غيرها من الجهات ، وذلك على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية .

وعلى العمدة إرسال التبليغات إلى مكتب الصحة ، أو إلى الجهة الصحية خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ بالولادة .

وعلى مكتب الصحة أو الجهة الصحية إرسال التبليغات إلى مكتب السجل المدني المختص خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغها لقيدها فى سجل الموالييد .

مادة (١٥) : الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم :

١ - والد الطفل إذا كان حاضرا .

٢ - والدة الطفل شريطة إثبات العلاقة الزوجية على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية .

٣ - مديرو المستشفيات والمؤسسات العقابية ودور الحجر الصحي وغيرها من الأماكن التى تقع فيها الولادات .

٤ - العمدة أو الشيخ .

كما يجوز قبول التبليغ ممن حضر الولادة من الأقارب والأصهار البالغين حتى الدرجة الثانية على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية .

ويسأل عن عدم التبليغ فى المواعيد المقررة المكلفون به بالترتيب السابق ، ولايجوز قبول التبليغ من غير الأشخاص السابق ذكرهم .

ويجب على الأطباء والمرخص لهم بالتوليد إعطاء شهادة بما يجرونه من ولادات تؤكد صحة الواقعة وتاريخها واسم أم المولود ونوعه ، كما يجب على

أطباء الوحدات الصحية ومقتضى الصحة إصدار شهادات بنفس المضمون بعد توقيع الكشف الطبي إذا طلب منهم ذلك فى حالات التوليد الأخرى .

مادة (١٦): يجب أن يشتمل التبليغ على البيانات الآتية :

- يوم الولادة وتاريخها .
- نوع الطفل (ذكر أو أنثى) واسمه ولقبه .
- اسم الوالدين ولقبهما وجنسيتهما وديانتهما ومحل إقامتهما ومهنتهما .
- محل قيدهما إذا كان معلوما للمبلغ .
- أى بيانات أخرى يضيفها وزير الداخلية بقرار منه بالاتفاق مع وزير الصحة .

مادة (١٧): على أمين السجل المدنى تحرير شهادة الميلاد على النموذج المعد لذلك عقب قيد الواقعة ، وتتضمن الشهادة البيانات المنصوص عليها فى المادة (١٦) من هذا القانون ، وتسلم شهادة الميلاد بغير رسوم إلى رب أسرة المولود بعد التحقق من شخصيته ، وتحدد اللائحة التنفيذية غيره من الأشخاص الذين يمكن تسليمهم شهادة الميلاد .

مادة (١٨): إذا توفى المولود قبل التبليغ عن ولادته فيجب التبليغ عن ولادته ثم وفاته ، أما إذا ولد ميتا بعد الشهر السادس من الحمل فيكون التبليغ مقصورا على وفاته .

مادة (١٩): إذا حدثت واقعة الميلاد أثناء السفر إلى الخارج وجب التبليغ عنها إلى أقرب قنصلية مصرية فى الجهة التى يقصدها المسافر أو إلى مكتب السجل المدنى المختص خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الوصول .

وإذا حدثت واقعة الميلاد أثناء العودة فيكون التبليغ فى الأجل المذكور إلى مكتب الصحة أو الجهة الصحية الكائنة فى محل الإقامة .

مادة (٢٠): على كل من عثر على طفل حديث الولادة فى المدن أن يسلمه فوراً بالحالة التى عثر عليه بها إلى إحدى المؤسسات المعدة لاستقبال الأطفال حديثى الولادة أو أقرب جهة شرطة التى عليها أن ترسله إلى إحدى المؤسسات وفى الحالة الأولى يجب على المؤسسة إخطار جهة الشرطة المختصة .

وفى القرى يكون التسليم إلى العمدة أو الشيخ بمثابة التسليم إلى جهة الشرطة ، وفى هذه الحالة يقوم العمدة أو الشيخ بتسليم الطفل فوراً إلى المؤسسة أو جهة الشرطة أيهما أقرب .

وعلى جهة الشرطة فى جميع الأحوال أن تحرر محضراً يتضمن جميع البيانات الخاصة بالطفل ومن عثر عليه ما لم يرفض الأخير ذلك ، ثم تخطر جهة الشرطة طبيب الجهة الصحية المختصة لتقدير سنه وتسميته تسمية ثلاثية ، وإثبات بياناته فى دفتر المواليد ، وترسل الجهة الصحية صورة المحضر وغيره من الأوراق إلى مكتب السجل المدنى المختص خلال سبعة أيام من تاريخ القيد بدفتر مواليد الصحة .

وعلى أمين السجل المدنى قيد الطفل فى سجل المواليد . وإذا تقدم أحد

الوالدين إلى جهة الشرطة بإقرار بأبوته أو أمومته للطفل حرر محضر بذلك تثبت فيه البيانات المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون ، وترسل صورة من المحضر إلى السجل المدني المختص خلال سبعة أيام من تاريخ تحرير المحضر .

مادة (٢١): يكون قيد الطفل المشار إليه في المادة السابقة طبقاً للبيانات التي يدلى بها المبلغ وتحت مسئوليته عدا إثبات اسم الوالدين أو أحدهما فيكون بناء على طلب كتابي صريح ممن يرغب منهما .
ولا يكون لهذا القيد حجية تتعارض مع القواعد المقررة في شأن الأحوال الشخصية .

مادة (٢٢): استثناء من حكم المادة السابقة لا يجوز لأمين السجل ذكر اسم الوالد أو الوالدة أو كليهما معا ، وإن طلب منه ذلك ، في الحالات الآتية :

- ١ - إذا كان الوالدان من المحارم فلا يذكر إسماهما .
 - ٢ - إذا كانت الوالدة متزوجة وكان المولود من غير زوجها فلا يذكر اسمها .
 - ٣ - بالنسبة إلى غير المسلمين ، إذا كان الوالد متزوجاً وكان المولود من غير زوجته الشرعية فلا يذكر اسمه إلا إذا كانت الولادة قبل الزواج أو بعد فسخه ، وذلك عدا الأشخاص الذين يعتنقون ديناً يجيز تعدد الزوجات .
- وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات التي تذكر في شهادة الميلاد في الحالات سالفة الذكر .

مادة (٢٣): يعاقب على مخالفة أحكام المواد ١٤ و ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ من هذا القانون بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه .

مادة (٢٤): دون إخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها القانون ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدلى عمداً ببيان غير صحيح من البيانات التي يوجب القانون ذكرها عند التبليغ عن المولود .

الفصل الثالث

تطعيم الطفل وتحصينه

مادة (٢٥): يجب تطعيم الطفل وتحصينه بالطعوم الواقية من الأمراض المعدية ، وذلك دون مقابل ، بمكاتب الصحة والوحدات الصحية . وفقاً للنظم والمواعيد التي تبينها اللائحة التنفيذية .

ويقع واجب تقديم الطفل للتطعيم أو التحصين على عاتق والده أو الشخص الذي يكون الطفل في حضنته .

ويجوز تطعيم الطفل أو تحصينه بالطعوم الواقية بواسطة طبيب خاص مرخص له بمزاولة المهنة ، بشرط أن يقدم من يقع عليه واجب تقديم الطفل للتطعيم أو التحصين شهادة تثبت ذلك إلى مكتب الصحة أو الوحدة الصحية قبل انتهاء الميعاد المحدد .

مادة (٢٦): دون إخلال بأحكام قانون العقوبات ، يعاقب على مخالفة أحكام المادة السابقة بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد على مائتي جنيه .

الفصل الرابع

البطاقة الصحية للطفل

مادة (٢٧) : يكون لكل طفل بطاقة صحية ، تسجل بياناتها فى سجل خاص بمكتب الصحة المختص ، تسلم لوالده أو المتولى تربيته بعد إثبات رقمها على شهادة الميلاد .

وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تنظيم وبيانات هذه البطاقة .

مادة (٢٨) : تقدم البطاقة الصحية عند كل فحص طبي للطفل بالوحدات الصحية أو مراكز رعاية الأمومة والطفولة أو غيرها من الجهات الطبية المختصة .

ويثبت بها الطبيب المختص الحالة الصحية للطفل ، كما يسجل بها تطعيم الطفل أو تحصينه وتاريخ إجراء التطعيم أو التحصين .

مادة (٢٩) : يجب تقديم البطاقة الصحية مع أوراق التحاق الطفل بمرحلة التعليم قبل الجامعى ، وتحفظ البطاقة بالملف المدرسى للطفل ، ويسجل بها طبيب المدرسة نتيجة متابعة الحالة الصحية للطفل طوال مرحلتى الدراسة .

ويجب على المدرسة أن تتحقق من وجود البطاقة الصحية بالنسبة إلى الأطفال الذين التحقوا بها قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، فإذا لم توجد هذه البطاقة يتعين على والد الطفل أو المتولى تربيته إنشاء بطاقة وفقاً لحكم المادة (٢٧) من هذا القانون .

وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تنظيم الفحص الدورى لصحة الطفل بالمدرسة خلال مرحلتى التعليم قبل الجامعى ، على أن يتم هذا الفحص مرة كل سنة على الأقل .

الفصل الخامس

غذاء الطفل

مادة (٣٠): لا يجوز إضافة مواد ملونة أو حافظة أو أى إضافات غذائية إلى الأغذية والمستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال إلا إذا كانت مطابقة للشروط والأحكام التى تبينها اللائحة التنفيذية .

ويجب أن تكون أغذية الأطفال وأوعيتها خالية من المواد الضارة بالصحة ومن الجراثيم المرضية التى يحددها وزير الصحة .

ويحظر تداول تلك الأغذية والمستحضرات أو الإعلان عنها بأى طريقة من طرق الإعلان ، إلا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها وبطريقة الإعلان عنها من وزارة الصحة ، وذلك وفقاً للشروط والإجراءات التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التموين .

ومع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف أى من أحكام هذه المادة بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد الغذائية والأوعية وأدوات الإعلان موضوع الجريمة .

الباب الثالث

فى الرعاية الاجتماعية

الفصل الاول

دور الحضانة

مادة (٣١): يعتبر داراً للحضانة كل مكان مناسب يخصص لرعاية الأطفال الذين لم يبلغوا سن الرابعة ، وتخضع دور الحضانة لإشراف ورقابة وزارة الشؤون الاجتماعية طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة (٣٢): تهدف دور الحضانة إلى تحقيق الأغراض الآتية :

- ١ - رعاية الأطفال اجتماعياً وتنمية مواهبهم وقدراتهم .
 - ٢ - تهيئة الأطفال بدنياً وثقافياً ونفسياً وأخلاقياً تهيئة سليمة بما يتفق مع أهداف المجتمع وقيمه الدينية .
 - ٣ - نشر الوعى بين أسر الأطفال لتنشئتهم تنشئة سليمة .
 - ٤ - تقوية وتنمية الروابط الاجتماعية بين الدار وأسر الأطفال .
- ويجب أن يتوافر لديها من الوسائل والأساليب ما يكفل تحقيق الأغراض السابقة وذلك طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية فى هذا الشأن .
- مادة (٣٣):** لا يجوز إنشاء دار للحضانة أو التغيير فى موقعها أو فى مواصفاتها قبل الحصول على ترخيص بذلك من السلطة المختصة .
- وفى حالة أيلولة الدار إلى غير المرخص له : يجب على من آلت إليه أن يخطر مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة خلال تسعة (٩) يوماً بموجب خطاب

مرضى عليه مصحوب بعلم الوصول بهذه الأيلولة وسببها ، وعليه أن يرفق بالإخطار مايفيد توافر الشروط المقررة بالمادة (٣٤) من هذا القانون .

مادة (٣٤) : يتم الترخيص للأشخاص الطبيعيين أو الاعتبارية بإنشاء دور للمحضنة وفقا للأحكام التى تحددها اللائحة التنفيذية ، ويشترط فيمن يرخض له من الأشخاص الطبيعيين أن يكون :

١ - مصرى الجنسية كامل الأهلية .

٢ - لم يسبق الحكم عليه فى جناية أو يعقوبة مقيدة للحرية فى جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٩٢ و ٢٩٣ من قانون العقوبات ، مالم يكن قد رد إليه اعتباره .

٣ - حسن السيرة ذا سمعة اجتماعية طيبة .

٤ - غير قائم بعمل أو بمهنة تتعارض مع العمل الاجتماعى أو التربوى .

مادة (٣٥) : على من يرغب فى إنشاء دار للمحضنة أن يقدم طلبا بذلك إلى مديرية الشئون الاجتماعية المختصة على النموذج المعد لذلك .

وعلى مديرية الشئون الاجتماعية البت فى الطلب فى ضوء احتياجات الجهة أو المنطقة أو الحى المزعم إقامة الدار به ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، مع إخطار طالب الترخيص بقرارها بخطاب مصحوب بعلم الوصول ، فإذا كان قرارها بالرفض وجب أن يكون مسببا .

ويجوز لمن رفض طلبه التظلم إلى اللجنة المشار إليها في المادة (٤٠) من هذا القانون .

مادة (٣٦) : يلتزم الطالب في حالة الموافقة على طلبه بإعداد جميع مستلزمات تشغيل الدار وإخطار مديرية الشئون الاجتماعية بمجرد انتهائه من ذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، وعلى المديرية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول الخطاب إليها التحقق من استيفاء الدار لجميع المواصفات والإلا طُلبت منه استكمال النقص فيها ثم إخطارها ، وعليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلام هذا الإخطار إحادة العناية للتحقق من استكمال المطلوب وإصدار الترخيص متى ثبت لها ذلك .

مادة (٣٧) : تتمتع دار الحضانة المرخص بها لشخص طبيعي بالشخصية الاعتبارية ، وتتمتع كذلك بهذه الشخصية إذا كان الترخيص بها لشخصية اعتبارية مالم يكن الترخيص ممنوحا لجمعية من أغراضها إنشاء دار للحضانة ويمثل دار الحضانة قانونا المرخص له بها أمام القضاء وفي مواجهة الغير .

وعلى المرخص له بإنشاء دار الحضانة تعيين من يقوم بإدارتها طبقا للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويلتزم المرخص له بوضع لائحة داخلية خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الترخيص للدار تعتمد من مديرية الشئون الاجتماعية المختصة ، وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والشروط التي يجب أن تتضمنها اللائحة النموذجية لدور الحضانة .

وتسك السجلات والدفاتر اللازمة لتنظيم العمل بدار الحضانة من

النواحي الفنية والمالية والإدارية طبقا للنماذج التى تضعها وزارة الشؤون الاجتماعية ويحتفظ بها بقرار الدار .

مادة (٣٨) : يجوز لدار الحضانه قبول الإعانات والهبات والتبرعات والوصايا المقدمة من الأفراد أو الهيئات المصرية ، أما تلك التى تقدم من أفراد أو هيئات أجنبية أو دولية فلا يجوز قبولها إلا بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية .

وتخصص لإعانة دور الحضانه ، على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية ، نسبة من الجزء المخصص من أرباح الشركات للخدمات الاجتماعية المركزية ، وتضاف هذه النسبة إلى موارد الصناديق الفرعية للمحافظات لإعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة بها .

وتبين اللائحة التنفيذية طريقة وشروط توزيع الإعانات من حصيلة هذه النسبة فى المحافظات على دور الحضانه الموجودة بها .

مادة (٣٩) : تتولى الأجهزة الفنية المختصة بوزارة الشؤون الاجتماعية التفهيش الفنى والإشراف المالى والإدارى على دور الحضانه للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون ، والقرارات الصادرة تنفيذا له .

وتتولى مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة إخطار الدار بما يتبين لها من أوجه المخالفة مع إنذارها بتصحيحها خلال مهلة مناسبة تحددها لها ، فإذا لم تقم بتصلاحيها وتصحيحها رفعت الأمر إلى لجنة شئون دور الحضانه بالمحافظة لاتخاذ مآتراء ملائما فى هذا الشأن وفقا لأحكام المادة (٤٠) من هذا القانون .

مهلة (٤٥) تتشأ بكل محافظة لجنة تسمى لجنة شئون دور الحضانة برئاسة المحافظ أو من ينوبه ، وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تشكيلها ونظام عملها ، وتختص هذه اللجنة بالبت فيما يلي :

١ - تظلمات أصحاب الشأن من قرارات المديرية برفض الترخيص بإنشاء الدار أو استكمال النقص الموجود بها أو تغيير مكانها أو نقل ملكيتها أو إغلاقها .

٢ - غلق الدار مؤقتاً أو وضعها تحت الإدارة المباشرة لمديرية الشئون الاجتماعية إذا ثبت لدى اللجنة أن إدارة الدار قد ساءت بحيث يتعذر عليها أداء رسالتها أو قيامها بالتزاماتها على الوجه الصحيح أو أن الدار تستغل في غير أغراضها ، ويترتب على وضع الدار تحت إدارة المديرية غل يد القائم على إدارتها وتولى إدارتها نيابة عنه لحين إزالة أسباب المخالفة أو البت نهائياً في وضع الدار .

٣ - اقتراح المديرية وقف صرف الإعانة المقررة للدار في حالة مخالفتها أحكام القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له ، وتوجيه المبلغ الموقوف صرفه لإصلاح المخالفة .

٤ - منح مهلة إضافية للدار لحين إزالة أسباب المخالفة ، فإذا لم تقم بذلك كان للجنة أن تضعها تحت الإدارة المباشرة لمديرية الشئون الاجتماعية وفقاً لأحكام البند (٢) .

وتفصل اللجنة فيما يعرض عليها خلال ثلاثين يوماً على الأكثر ، وإلا اعتبر انقضاء هذه المدة دون البت قراراً بالرفض .

مادة (٤١): لا يجوز إغلاق الدار بعد الترخيص بها إلا بقرار مسبب يصدر من لجنة شئون دور الحضانة بالمحافظة .

ومع ذلك يجوز لمدير مديرية الشئون الاجتماعية بالمحافظة فى حالة الضرورة القصوى إغلاق الدار مؤقتا بقرار مسبب يكون نافذا فور صدوره ، على أن يتم عرضه على لجنة شئون دور الحضانة بالمحافظة خلال ثلاثين يوما لاتخاذ مآتراه طبقا لأحكام المادة السابقة .

ويترتب على عدم مراعاة الميعاد المشار إليه اعتبار القرار كأن لم يكن .

مادة (٤٢): تعتبر أموال دور الحضانة أموالا عامة ويعتبر العاملون بها موظفين عموميين فى تطبيق أحكام الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، كما تعتبر السجلات والدفاتر التى تسكها أوراقا رسمية فى تطبيق أحكام التزوير الواردة فى قانون العقوبات .

مادة (٤٣): تنشأ بقرار من وزير الشئون الاجتماعية لجنة عليا لدور الحضانة تشكل برئاسته وعضوية عدد من ممثلى الوزارات المعنية ومن المهتمين بشئون الطفولة والأمومة يصدر بتعيينهم قرار منه بعد موافقة الجهات التى يتبعونها ، وتختص اللجنة المذكورة برسم السياسة العامة لدور الحضانة ومتابعة تنفيذها .

مادة (٤٤): يعاقب بالحبس وبغرامة لاتقل عن خمسمائة جنيه ولاتجاوز خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار دارا للحضانة أو غير فى موقعها أو مواصفاتها قبل الحصول على ترخيص من السلطة المختصة . وتكون العقوبة الحبس مدة لاتقل عن سنة إذا لم تتوافر فيه

أحد الشروط المقررة بالبنود ١ ، ٢ ، ٣ من المادة (٣٤) من هذا القانون .
ويجوز للنيابة العامة بناء على طلب مديرية الشؤون الاجتماعية أن تأمر
بغلق الدار المنشأة بغير ترخيص مؤقتا لحين الفصل فى الدعوى ، ولصاحب
الدار أن يتظلم من هذا الأمر إلى القاضى الجزئى المختص خلال أسبوع من
إخطاره به .

مادة (٤٥) : يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائتى
جنيه ولا تتجاوز ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام
الفقرة الثانية من المادة (٣٣) والمادة (٣٧) من هذا القانون .

الفصل الثانى

فى الرعاية البديلة

مادة (٤٦) : يهدف نظام الأسر البديلة إلى توفير الرعاية الاجتماعية
والنفسية والصحية والمهنية للأطفال الذين جاوزت سنهم سنتين والذين حالت
ظروفهم دون أن ينشأوا فى أسرهم الطبيعية ، وذلك بهدف تربيتهم
تربية سليمة وتعويضهم عما فقدوه من عطف وحنان .
وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والشروط المنظمة لمشروع الأسر البديلة
والفئات المنتفعة به .

مادة (٤٧) : يعتبر نادى الطفل مؤسسة اجتماعية وتربوية تكفل توفير
الرعاية الاجتماعية للأطفال من سن السادسة إلى الرابعة عشرة ، عن طريق

شغل أوقات فراغهم بالوسائل والأساليب التربوية السليمة - ويهدف النادي إلى تحقيق الأغراض الآتية :

١ - رعاية الأطفال اجتماعيا وتربويا خلال أوقات فراغهم أثناء فترة الإجازات وقيل بدء اليوم الدراسي وبعده .

٢ - استكمال رسالة الأسرة والمدرسة حيال الطفل والعمل على مساعدة أم الطفل العاملة لحماية الأطفال من الإهمال البدني والروحي ووقايتهم من التعرض للالتحراف .

٣ - تهيئة الفرصة للطفل لكي ينمو غوا متكاملا من جميع النواحي البدنية والعقلية والوجدانية لاكتساب خبرات ومهارات جديدة والوصول إلى أكبر قدر ممكن من تنمية قدراته الكامنة .

٤ - معاونة الأطفال على زيادة تحصيلهم الدراسي .

٥ - تقوية الروابط بين النادي وأسر الأطفال .

٦ - تهيئة أسرة الطفل ومدها بالمعرفة ونشر التوعية حول تربية الطفل وعوامل تنشئته وإعداده وفق الأساليب التربوية الصحيحة .

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية إصدار اللائحة النموذجية لنادي الطفل .

مادة (٤٨) : يقصد بمؤسسة الرعاية الاجتماعية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية كل دار لإيواء الأطفال الذين لا تنقل عنهم عن ست سنوات ولا تزيد على ثمانى عشرة سنة ، المحرومين من الرعاية الأسرية بسبب اليتيم أو تصدع الأسرة أو عجزها عن توفير الرعاية الأسرية السليمة للطفل .

ويجوز استمرار الطفل في المؤسسة إذا كان ملتحقا بالتعليم العالي إلى أن يتم تخرجه متى كانت الظروف التي أدت إلى التحاقه بالمؤسسة قائمة واجتاز مراحل التعليم بنجاح .

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية إصدار اللائحة النموذجية لتلك المؤسسات .

مادة (٤٩): يكون للأطفال الآتى بيانهم الحق في الحصول على معاش شهري من وزارة الشؤون الاجتماعية وفقا للشروط والقواعد المبينة في قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ ، بشرط ألا يقل هذا المعاش عن عشرين جنيها شهريا لكل طفل :

- ١ - الأطفال الأيتام أو مجهولو الأب أو الأموين .
- ٢ - أطفال المطلقة إذا تزوجت أو سجنّت أو توفيت .
- ٣ - أطفال المسجونين لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

الفصل الثالث

الحماية من أخطار المرور

مادة (٥٠): لايجوز منح الطفل ترخيصا بقيادة أى مركبة آلية .

ومع عدم الإخلال بحكم المادة ١٠١ من هذا القانون ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ويغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل طفل قاد مركبة آلية بغير ترخيص .

مادة (٥١): لا يجوز قيادة دراجات الركوب فى الطريق العام لمن تقل سنه عن ثمانى سنوات ميلادية ويكون متولى أمر الطفل مسئولاً عما ينجم عن ذلك من أضرار .

مادة (٥٢): لا يجوز لمؤجرى دراجات الركوب وعمالهم تأجيرها لمن تقل سنه عن ثمانى سنوات ، وإلا كانوا مسئولين عما ينجم عن ذلك من أضرار للغير وللطفل نفسه .

الباب الرابع

تعليم الطفل

الفصل الأول

مادة (٥٣): يهدف تعليم الطفل إلى تكوينه علمياً وثقافياً وروحياً وتنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها ، بقصد إعداد الإنسان المؤمن بربه ووطنه وقيم الخير والحق والإنسانية وتزويده بالقيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التى تحقق إنسانيته وكرامته وقدراته على تحقيق ذاته وانتمائيه لوطنه والإسهام بكفاءة فى مجالات الإنتاج والخدمات أو لاستكمال التعليم العالى ، وذلك على أساس من تكافؤ الفرص .

مادة (٥٤): التعليم حق لجميع الأطفال فى مدارس الدولة بالمجان .

ولا يجوز لصاحب العمل إعاقة الطفل أو حرمانه من التعليم الأساسى ، وإلا عوقب بالحبس مدة لاتزيد على شهر أو بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

الفصل الثاني

رياض الأطفال

مسألة (٥٥) : رياض الأطفال نظام تربوي يحقق التنمية الشاملة للأطفال ما قبل حلقة التعليم الابتدائي ويهيئهم للالتحاق بها .

مسألة (٥٦) : مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بدور الحضانه المنصوص عليها في الباب الثالث ، تعتبر روضة أطفال كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها وكل فصل أو فصول ملحقة بمدرسة رسمية وكل دار تقبل الأطفال بعد سن الرابعة ، وتقوم على الأهداف المنصوص عليها في المادة التالية :

مسألة (٥٧) : تهدف رياض الأطفال إلى مساعدة أطفال ما قبل سن المدرسة على تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والبدنية والحركية والوجدانية والاجتماعية والخلقية والدينية .

مسألة (٥٨) : تخضع رياض الأطفال لخطط وبرامج وزارة التعليم وإشرافها الإداري والفني ، وتحدد اللائحة التنفيذية مواصفاتها وكيفية إنشائها وتنظيم العمل فيها وشروط القبول ومقابل الالتحاق بها .

الفصل الثالث

مراحل التعليم

مسألة (٥٩) : تكون مرحلتا التعليم قبل الجامعي على النحو التالي :

١ - مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي ، وتتكون من حلقتين ، الحلقة

الابتدائية ، والحلقة الإعدادية ، ويجوز إضافة حلقة أخرى ، وذلك على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية .

٢ - مرحلة التعليم الثانوى (العام والفنى) .

مادة (٦٠) : يهدف التعليم الأساسى إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التى تتفق وظروف بيئاتهم المختلفة ، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسى أن يواصل تعليمه فى مرحلة أعلى وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهنى مناسب ، وذلك من أجل إعداد الفرد لى يكون مواطناً منتجاً فى بيئته ومجتمعه .

مادة (٦١) : تهدف مرحلة التعليم الثانوى العام إلى إعداد الطلاب للحياة العملية وإعدادهم للتعليم العالى والجامعى والمشاركة فى الحياة العامة ، والتأكيد على ترسيخ القيم الدينية والسلوكية والقومية .

مادة (٦٢) : يهدف التعليم الثانوى الفنى أساساً إلى إعداد فشة من الفنيين فى مجالات الصناعة والزراعة والإدارة والخدمات ، وتنمية الملكات الفنية لدى الدارسين .

مادة (٦٣) : تسرى أحكام قانون التعليم فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا الباب .

الباب الخامس

رعاية الطفل العامل والام العاملة

الفصل الاول

في رعاية الطفل العامل

مادة (٦٤) : مع عدم الإخلال بنص الفقرة الثانية من المادة (١٨) من قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم أربع عشرة سنة ميلادية كاملة ، كما يحظر تدريبهم قبل بلوغهم اثنتى عشرة سنة ميلادية .

ويجوز بقرار من المحافظ المختص ، بعد موافقة وزير التعليم ، الترخيص بتشغيل الأطفال من سن اثنتى عشرة إلى أربع عشرة سنة فى أعمال موسمية لاتضر بصحتهم أو نموهم ولا تخل بمواظبتهم على الدراسة .

مادة (٦٥) : تبين اللائحة التنفيذية نظام تشغيل الأطفال والظروف والشروط والأحوال التى يتم فيها التشغيل ، وكذلك الأعمال والحرف والصناعات التى يعملون بها وفقا لمراحل السن المختلفة .

مادة (٦٦) : لايجوز تشغيل الطفل أكثر من ست ساعات فى اليوم ، ويجب أن تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لاتقل فى مجموعها عن ساعة واحدة ، وتحدد هذه الفترة أو الفترات بحيث لا يشتغل الطفل أكثر من أربع ساعات متصلة .

ويحظر تشغيل الأطفال ساعات عمل إضافية أو تشغيلهم فى أيام الراحة الأسبوعية أو العطلات الرسمية .

وفى جميع الأحوال لايجوز تشغيل الأطفال فيما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحاً .

مادة (٦٧) : يلتزم كل صاحب عمل يستخدم طفلاً دون السادسة عشرة بمنحه بطاقة تثبت أنه يعمل لديه ، وتلصق عليها صورة الطفل ، وتعتمد من مكتب القوى العاملة وتختتم بخاتمه .

مادة (٦٨) : على صاحب العمل الذى يقوم بتشغيل طفل أو أكثر :

١ - أن يعلق فى مكان ظاهر من محل العمل نسخة تحتوى على الأحكام التى يتضمنها هذا الفصل .

٢ - أن يحرر أولاً بأول كشفاً موضحاً به ساعات العمل وفترات الراحة .

٣ - أن يبلغ الجهة الإدارية المختصة بأسماء الأطفال الجارى تشغيلهم وأسماء الأشخاص المنوط بهم مراقبة أعمالهم .

مادة (٦٩) : على صاحب العمل أن يسلم الطفل نفسه أو أحد والديه أجره أو مكافأته وغير ذلك مما يستحقه ، ويكون هذا التسليم مهرباً للذمتة .

الفصل الثاني

فى رعاية الأم العاملة

مادة (٧٠) : للعاملة فى الدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص الحق فى إجازة وضع مدتها ثلاثة أشهر بعد الوضع بأجر كامل وفى جميع الأحوال لاستحقاق العاملة هذه الإجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها .

مادة (٧١) : يكون للعاملة التى ترضع طفلها خلال السنتين التاليتين لتاريخ الوضع - فضلا عن مدة الراحة المقررة - الحق فى فترتين أخريين لهذا الغرض لا تقل كل منهما عن نصف ساعة ، وللعاملة الحق فى ضم هاتين الفترتين ، وتحسب هاتان الفترتان من ساعات العمل ، ولا يترتب على ذلك أى تخفيض فى الأجر .

مادة (٧٢) : للعاملة فى الدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام الحصول على إجازة بدون أجر لمدة سنتين لرعاية طفلها ، وتستحق ثلاث مرات طوال مدة خدمتها .

واستثناء من أحكام قانون التأمين الاجتماعى تتحمل الجهة التابعة لها العاملة باشتراكات التأمين المستحق عليها وعلى العاملة وفق أحكام هذا القانون ، أو أن تمنح العاملة تعويضا عن أجرها يساوى ٢٥٪ من المرتب الذى كانت تستحقه فى تاريخ بدء فترة الإجازة وذلك وفقا لاختيارها .

وفى القطاع الخاص يكون للعاملة فى المنشأة التى تستخدم خمسين عاملاً فأكثر الحق فى الحصول على إجازة بدون أجر لمدة لا تتجاوز ستين ، وذلك لرعاية طفلها ، ولا تستحق هذه الإجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها .

مادة (٧٣) : على صاحب العمل الذى يستخدم مائة عاملة فأكثر فى مكان واحد أن ينشئ داراً للحضانة أو يعهد إلى دار للحضانة برعاية أطفال العاملات بالشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

وتلتزم المنشآت التى تقع فى منطقة واحدة وتستخدم كل منها أقل من مائة عاملة أن تشترك فى تنفيذ الالتزام المنصوص عليه فى الفقرة السابقة بالشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة (٧٤) : يعاقب كل من يخالف أحكام الباب الخامس من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

وتتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة ، وفى حالة العود تزداد العقوبة بمقدار المثل ، ولا يجوز وقف تنفيذها .

الباب السادس

رعاية الطفل المعاق وتأهيله

مادة (٧٥) : تكفل الدولة حماية الطفل من كل عمل من شأنه الإضرار بصحته أو بنموه البدنى أو العقلى أو الروحى أو الاجتماعى .

مادة (٧٦) : للطفل المعاق الحق في التمتع برعاية خاصة ، اجتماعية وصحية ونفسية تنمى اعتماده على نفسه وتيسر اندماجه ومشاركته في المجتمع .

مادة (٧٧) : للطفل المعاق الحق في التأهيل ، ويقصد بالتأهيل تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والطبية والتعليمية والمهنية التي يلزم توفيرها للطفل المعاق وأسرته لتمكينه من التغلب على الآثار الناشئة عن عجزه .

وتؤدى الدولة خدمات التأهيل والأجهزة التعويضية دون مقابل ، في حدود المبالغ المدرجة لهذا الغرض في الموازنة العامة للدولة مع مراعاة حكم المادة (٨٥) من هذا القانون

مادة (٧٨) : تنشئ وزارة الشؤون الاجتماعية المعاهد والمنشآت اللازمة لتوفير خدمات التأهيل للأطفال المعاقين .

ويجوز لها الترخيص في إنشاء هذه المعاهد والمنشآت وفقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ولوزارة التعليم أن تنشئ مدارس أو فصولا لتعليم المعاقين من الأطفال بما يتلاءم وقدراتهم واستعداداتهم ، وتحدد اللائحة التنفيذية شروط القبول ومناهج الدراسة ونظم الامتحانات فيها .

مادة (٧٩) : تسلم الجهات المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابقة دون مقابل أو رسوم شهادة لكل طفل معاق تم تأهيله ويبين

بالشهادة المهنية التى تم تأهيله لها ، بالإضافة إلى البيانات الأخرى وذلك على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية .

مادة (٨٠) : تقوم جهات التأهيل بإخطار مكتب القوى العاملة الذى يقع فى دائرته محل إقامة الطفل المعاق بما يفيد تأهيله ، وتفيد مكاتب القوى العاملة أسماء الأطفال الذين تم تأهيلهم فى سجل خاص ، وتسلم الطفل المعاق أو من ينوب عنه شهادة بحصول القيد دون مقابل أو رسوم .

وتلتزم مكاتب القوى العاملة بمعاونة المعاقين المقيدين لديها فى الالتحاق بالأعمال التى تناسب أعمارهم وكفائتهم ومحال إقامتهم ، وعليها إخطار مديرية الشئون الاجتماعية الواقعة فى دائرتها ببيان شهرى عن الأطفال المعاقين الذين تم تشغيلهم .

مادة (٨١) : يصدر وزير القوى العاملة بالاتفاق مع وزير الشئون الاجتماعية قراراً بتحديد أعمال معينة بالجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام تخصص للمعاقين من الأطفال الحاصلين على شهادة التأهيل ، وذلك وفقاً للقواعد المنظمة لذلك قانوناً .

مادة (٨٢) : على صاحب العمل الذى يستخدم خمسين عاملاً فأكثر - سواء كانوا يعملون فى مكان أو أمكنة متفرقة فى مدينة أو قرية واحدة - استخدام الأطفال المعاقين الذين ترشحهم مكاتب القوى العاملة بحد أدنى اثنين فى المائة من بين نسبة الخمسة فى المائة المنصوص عليها فى القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعاقين .

ويجوز لصاحب العمل شغل هذه النسبة باستخدام أطفال معاقين بغير طريق الترشيع من مكاتب القوى العاملة ، ممن سبق قيدهم بهذه المكاتب .

ويخطر صاحب العمل مكتب القوى العاملة المختص بمن تم استخدامهم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ تسليمهم العمل .

مادة (٨٣) : على صاحب العمل - المشار إليه في المادة السابقة - إمساك سجل خاص لقيد أسماء المعاقين الحاصلين على شهادات التأهيل الذين أحقوا بالعمل لديه يشتمل على البيانات الواردة في شهادات التأهيل ، ويجب تقديم هذا السجل إلى مفتشى مكتب القوى العاملة الذى يقع فى دائرته نشاطه كلما طلبوا منه ذلك ، كما يجب إخطار هذا المكتب ببيان يتضمن عدد العاملين الإجمالى عدد الوظائف التى يشغلها المعاقون المشار إليهم والأجر الذى يتقاضاه كل منهم ، وذلك فى الميعاد وطبقاً للنموذج الذى تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة (٨٤) : يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين السابقتين بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه .

ويجوز الحكم بالزام صاحب العمل بأن يدفع شهرياً للمعاق المؤهل الذى امتنع عن استخدامه مبلغاً يساوى الأجر المقرر أو التقديرى للعمل الذى رشح له وذلك اعتباراً من تاريخ إثبات المخالفة ولمدة لا تتجاوز سنة ، ويؤثر هذا الالتزام إذا التحق الأخير بعمل مناسب .

مادة (٨٥) : ينشأ صندوق لرعاية الأطفال المعاقين وتأهيلهم ، تكون له الشخصية الاعتبارية ، ويصدر بتنظيمه وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية ، ويدخل ضمن موارد الغرامات المقضى بها فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا الباب .

مادة (٨٦) : تعفى من جميع أنواع الضرائب والرسوم الأجهزة التعويضية والمساعدة ، ووسائل النقل اللازمة لاستخدام الطفل المعاق وتأهيله .

الباب السابع

ثقافة الطفل

مادة (٨٧) : تكفل الدولة إشباع حاجات الطفل الثقافية فى شتى مجالاتها من أدب وفنون ومعرفة وربطها بقيم المجتمع فى إطار التراث الإنسانى والتقدم العلمى الحديث .

مادة (٨٨) : يتم إنشاء مكتبات للطفل فى كل قرية وفى الأحياء والأماكن العامة ، كما تنشأ تباعاً نوادى ثقافة الطفل ويلحق بكل منها مكتبة ودار للسينما والمسرح ، وتحدد اللائحة التنفيذية إنشاء هذا المكتبات أو النوادى وتنظيم العمل بها .

مادة (٨٩) : يحظر نشر أو عرض أو تداول أى مطبوعات أو مصنفات فنية مرئية أو مسموعة خاصة بالطفل تخاطب غرائزه الدنيا ، أو تزين له السلوكيات المخالفة لقيم المجتمع أو يكون من شأنها تشجيعه على الانحراف .

ومع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب على مخالفة حكم الفقرة السابقة بغرامة لاتقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، ويجب مصادرة المطبوعات أو المصنفات الفنية المخالفة .

مادة (٩٠) : يكون حظر ما يعرض على الأطفال فى دور السينما والأماكن العامة المماثلة طبقا للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية ، ويحظر على مديرى دور السينما وغيرها من الأماكن العامة المماثلة التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الثقافة ، وعلى مستغليها وعلى المشرفين على إقامة الحفلات والمسئولين عن إدخال الجمهور ، السماح للأطفال بدخول هذه الدور أو مشاهدة ما يعرض فيها إذا كان العرض محظوراً عليهم طبقا لما تقرره جهة الاختصاص ، كما يحظر اصطحاب الأطفال عند الدخول لمشاهدة هذه الحفلات .

مادة (٩١) : على مديرى دور السينما وغيرها من الأماكن العامة المماثلة أن يعلنوا فى مكان العرض وفى كافة وسائل الدعاية الخاصة ما يفيد حظر مشاهدة العرض على الأطفال ، ويكون ذلك الإعلان بطريقة واضحة ، وباللغة العربية .

مادة (٩٢) : مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب على مخالفة أحكام المادة (٩٠) من هذا القانون بغرامة لاتقل عن خمسين جنيهاً ، ولا تزيد على مائة جنيه عن كل طفل .

كما يعاقب على مخالفة أحكام المادة (٩١) من هذا القانون بغرامة لاتقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

مادة (٩٣) : يكون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الثقافة صفة الضبطية القضائية فى إثبات ما يقع بالمخالفة لأحكام هذا الباب والقرارات الصادرة بتنفيذه .

الباب الثامن

المعاملة الجنائية للأطفال

مادة (٩٤) : تمتنع المسؤولية الجنائية على الطفل الذى لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة .

مادة (٩٥) : مع مراعاة حكم المادة (١١٢) من هذا القانون ، تسرى الأحكام الواردة فى هذا الباب على من لم يبلغ سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة أو عند وجوده فى إحدى حالات التعرض للاتحراف ولا يعتد فى تقدير سن الطفل بغير وثيقة رسمية ، فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير .

مادة (٩٦) : يعتبر الطفل معرضاً للاتحراف فى أى من الحالات الآتية :

١ - إذا وجد متسولاً ، ويعد من أعمال التسول عرض سلع أو خدمات تافهة أو القيام بالألعاب بهلوانية وغير ذلك مما لا يصلح مورداً جدياً للعيش .

٢ - إذا مارس جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات .

٣ - إذا قام بأعمال تتصل بالدمارة أو الفسق أو بإفساد الأخلاق أو القمار أو المخدرات أو نحوها أو بخدمة من يقومون بها .

٤ - إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات أو في أماكن أخرى غير معدة للإقامة أو المبيت .

٥ - إذا خالط المعرضين للالتحرف أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة .

٦ - إذا اعتاد الهروب من معاهد التعليم أو التدريب .

٧ - إذا كان سبيء السلوك ومارقاً من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو من سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابيه أو عدم أهليته ، ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أى إجراء قبل الطفل ولو كان من إجراءات الاستدلال إلا بناء على إذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه بحسب الأحوال .

٨ - إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا عائل مؤتمن .

مادة (٩٧) : يعتبر معرضاً للالتحرف الطفل الذى تقل سنه عن السابعة إذا توافرت فيه إحدى الحالات المحددة فى المادة السابقة أو إذا حدثت منه واقعة تشكل جريمة أو جنحة .

مادة (٩٨) : إذا ضبط الطفل فى إحدى حالات التعرض للانحراف المنصوص عليها فى البنود من ١ إلى ٦ من المادة (٩٦) وفى المادة (٩٧) من هذا القانون أُنذرت نيابة الأحداث متولى أمره كتابة لمراقبة حسن سيره وسلوكه فى المستقبل ، ويجوز الاعتراض على هذا الإنذار أمام محكمة الأحداث خلال عشرة أيام من تاريخ تسلمه ، ويتبع فى نظر هذا الاعتراض والفصل فيه الإجراءات المقررة للاعتراض فى الأوامر الجنائية ، ويكون الحكم فيه نهائيا .

وإذا وجد الطفل فى إحدى حالات التعرض للانحراف المشار إليها فى الفقرة السابقة بعد صيرورة الإنذار نهائياً أو وجد فى إحدى الحالتين المنصوص عليهما فى البندين ٧ و ٨ من المادة (٩٦) اتخذ فى شأنه أحد التدابير المنصوص عليها فى المادة (١٠١) من هذا القانون ، فإذا كان الطفل لم يبلغ السابعة من عمره فلا يتخذ فى شأنه إلا تدبيراً التسليم أو الإيداع فى أحد المستشفيات المتخصصة .

مادة (٩٩) : يعتبر الطفل معرضاً للانحراف إذا كان مصاباً بمرض عقلى أو نفسى أو ضعف عقلى وأثبتت الملاحظة - وفقاً للإجراءات والأوضاع المبينة فى القانون - أنه فاقد كلياً أو جزئياً القدرة على الإدراك أو الاختيار بحيث يخشى منه على سلامته أو سلامة الغير ، وفى هذه الحالة يودع أحد المستشفيات المتخصصة وفقاً للإجراءات التى ينظمها القانون .

مادة (١٠٠) : إذا وقع الفعل المكون للجريمة تحت تأثير مرض عقلي أو نفسى أو ضعف عقلى أفقد الطفل القدرة على الإدراك أو الاختيار أو كان وقت الجريمة مصاباً بحالة مرضية أضعفت على نحو جسيم إدراكه أو حرية اختياره ، حكم بإيداعه أحد المستشفيات أو المؤسسات المتخصصة .

ويتخذ هذا التدبير وفقاً للأوضاع المقررة فى القانون بالنسبة إلى من يصاب بإحدى هذه الحالات أثناء التحقيق أو بعد صدور الحكم .

مادة (١٠١) : يحكم على الطفل الذى لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة - إذا ارتكب جريمة - بأحد التدابير الآتية :

١ - التوبيخ .

٢ - التسليم .

٣ - الإلحاق بالتدريب المهنى .

٤ - الإلزام بواجبات معينة .

٥ - الاختبار القضائى .

٦ - الإيداع فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

٧ - الإيداع فى أحد المستشفيات المتخصصة .

وعدا المصادرة وإغلاق المحال لا يحكم على هذا الطفل بأى عقوبة أو تدبير منصوص عليه فى قانون آخر .

مادة (١٠٢) التوبيخ هو توجيه المحكمة اللوم والتأنيب إلى الطفل على ما صدر منه وتحذيره بالألا يعود إلى مثل هذا السلوك مرة أخرى .

مادة (١٠٣) : يسلم الطفل إلى أحد أبويه أو إلى من له الولاية أو الوصاية عليه ، فإذا لم تتوافر في أيهم الصلاحية للقيام بتربيته سلم إلى شخص مؤتمن يتعهد بتربيته وحسن سيره أو إلى أسرة موثوق بها يتعهد عائلها بذلك .

وإذا كان الطفل ذا مال أو كان له من يلزم بالإتفاق عليه قانونا وطلب من حكم بتسليمه إليه تقرير نفقة له وجب على القاضي أن يعين في حكمه بالتسليم المبلغ الذى يحصل من مال الطفل أو ما يلزم به المسئول عن النفقة وذلك بعد إعلانه بالجلسة المحددة ومراعيه أداء النفقة ، ويكون تحصيلها بطريق المحجز الإدارى ، ويكون الحكم بتسليم الطفل إلى غير الملتزم بالإتفاق لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

مادة (١٠٤) : يكون الإلحاق بالتدريب المهنى بأن تعهد المحكمة بالطفل إلى أحد المراكز المخصصة لذلك أو إلى أحد المصانع أو المتاجر أو المزارع التى تقبل تدريبه ، ولا تحدد المحكمة فى حكمها مدة لهذا التدبير ، على ألا تزيد مدة بقاء الطفل فى الجهات المشار إليها على ثلاث سنوات .

مادة (١٠٥) : الإلزام بواجبات معينة يكون يحظر ارتياد أنواع من المحال ، أو يفرض الحضور فى أوقات محددة أمام أشخاص أو هيئات معينة ، أو بالمواظبة على بعض الاجتماعات التوجيهية ، أو غير ذلك من القيود التى تحدد بقرار من وزير الشئون الاجتماعية ، ويكون الحكم بهذا التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات .

مادة (١٠٦) : يكون الاختبار القضائي بوضع الطفل في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة ، ولا يجوز أن تزيد مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات ، فإذا فشل الطفل في الاختبار عرض الأمر على المحكمة لتتخذ ما تراه مناسباً من التدابير الأخرى الواردة بالمادة (١٠١) من هذا القانون .

مادة (١٠٧) : يكون إيداع الطفل في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أو المعترف بها منها ، وإذا كان الطفل ذا عاهة يكون الإيداع في معهد مناسب لتأهيله ، ولا تحدد المحكمة في حكمها مدة للإيداع .

ويجب ألا تزيد مدة الإيداع على عشر سنوات في الجنايات وخمس سنوات في الجنح وثلاث سنوات في حالات التعرض للتحريف ، وعلى المؤسسة التي أودع بها الطفل أن تقدم إلى المحكمة تقريراً عن حالته وسلوكه كل ستة أشهر على الأكثر لتقرر المحكمة ما تراه في شأنه .

مادة (١٠٨) : يلحق المحكوم بإيداعه أحد المستشفيات المتخصصة ، بالجهات التي يلقي فيها العناية التي تدعو إليها حالته .

وتتولى المحكمة الرقابة على بقائه تحت العلاج في فترات دورية لا يجوز أن تزيد أي فترة منها على سنة يعرض عليها خلالها تقارير الأطباء ، وتقرر إخلاء سبيله إذا تبين لها أن حالته تسمح بذلك ، وإذا بلغ الطفل سن الحادية والعشرين وكانت حالته تستدعي استمرار علاجه نقل إلى أحد المستشفيات المختصة لعلاج الكبار .

مادة (١٠٩) : إذا ارتكب الطفل الذى لم تبلغ سنه خمس عشرة سنة جريمة أو أكثر وجب الحكم بتدبير واحد مناسب ، ويتبع ذلك إذا ظهر بعد الحكم بالتدبير أن الطفل ارتكب جريمة أخرى سابقة أو لاحقة على ذلك الحكم .

مادة (١١٠) : ينتهى التدبير حتما ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين ، ومع ذلك يجوز للمحكمة فى مواد الجنايات بناء على طلب النيابة العامة وبعد أخذ رأى المراقب الاجتماعى الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائى ، وذلك لمدة لا تزيد على سنتين ، وإذا كانت حالة المحكوم بإيداعه أحد المستشفيات المتخصصة تستدعى استمرار علاجه نقل إلى أحد المستشفيات التى تناسب حالته وفقاً لما نصت عليه المادة (١٠٨) من هذا القانون .

مادة (١١١) : مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة (١١٢) من هذا القانون ، إذا ارتكب الطفل الذى بلغت سنه خمس عشرة سنة ولم تبلغ ست عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة يحكم عليه بالسجن ، وإذا كانت الجريمة عقوبتها السجن يحكم عليه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور .

ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على الطفل بعقوبة الحبس أن تحكم بإيداعه إحدى المؤسسات الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقاً لأحكام هذا القانون .

أما إذا ارتكب الطفل جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس فللمحكمة بدلاً

من الحكم بالعقوبة المقررة لها أن تحكم بأحد التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما في المادة (١٠١) من هذا القانون .

مادة (١١٢) : لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد سنه على ست عشرة سنة ميلادية ، ولم يبلغ الثامنة عشر سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة .

وفي هذه الحالة إذا ارتكب المتهم جريمة عقوبتها الإعدام يحكم عليه بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه بالسجن .

ولا تخل الأحكام السابقة بسلطة المحكمة في تطبيق أحكام المادة (١٧) من قانون العقوبات في الحدود المسموح بتطبيقها قانوناً على الجريمة التي وقعت من المتهم .

مادة (١١٣) : يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه من أهمل ، بعد إنذاره طبقاً للفقرة الأولى من المادة (٩٨) من هذا القانون ، مراقبة الطفل ، وترتب على ذلك تعرضه للاتحراف في إحدى الحالات المشار إليها في المادتين (٩٦) و (٩٧) من هذا القانون .

مادة (١١٤) : يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه من سلم إليه الطفل وأهمل أداء أحد واجباته إذا ترتب على ذلك ارتكاب الطفل جريمة أو تعرضه للاتحراف في إحدى الحالات المبينة في هذا القانون .

مادة (١١٥) : عدا الأبوين والأجداد والزوج والزوجة يعاقب بالحبس

وبغرامة لا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أخفى طفلا حكام بتسليمه لشخص أو جهة طبقا لأحكام هذا القانون أو دفعه للفرار أو ساعده على ذلك .

مادة (١١٦) : مع عدم الإخلال بأى عقوبة أخرى أشد منصوص عليها قانونا ، يعاقب بالحبس من عرض طفلا للاتحراف أو لإحدى الحالات المشار إليها فى المادة (٩٦) من هذا القانون بأن أعده لذلك أو ساعده أو حرضه على سلوكها أو سهلها له بأى وجهه ولو لم تتحقق حالة التعرض للاتحراف فعلا .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر إذا استعمل الجانى مع الطفل وسائل إكراه أو تهديد أو كان من أصوله أو من المسئولين عن تربيته أو ملاحظته أو كان مسلما إليه بمقتضى القانون .

وفى جميع الأحوال إذا وقعت الجريمة على أكثر من طفل ولو فى أوقات مختلفة كانت العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات .

وفىفترض علم الجانى بسن الطفل ما لم يشهد أنه لم يكن فى مقدوره الوقوف على حقيقة سنه .

مادة (١١٧) : يكون للموظفين الذين يعينهم وزير العدل بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية فى دوائر اختصاصهم سلطة الضبط القضائى فيما يختص بالجرائم التى تقع من الأطفال أو بحالات التعرض للاتحراف التى يوجدون فيها .

مادة (١١٨) : يصدر باختيار المراقبين الاجتماعيين وتحديد الشروط الواجب توافرها فيهم قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة (١١٩) : لا يحبس احتياطياً الطفل الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة ، ويجوز للنيابة العامة إيداعه إحدى دور الملاحظة مدة لا تزيد على أسبوع وتقديمه عند كل طلب إذا كانت ظروف الدعوى تستدعى التحقق عليه ، على ألا تزيد مدة الإيداع على أسبوع ما لم تأمر المحكمة بدها وفقاً لقواعد الحبس الاحتياطى المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية.

ويجوز بدلا من الإجراء المنصوص عليه فى الفقرة السابقة الأمر بتسليم الطفل إلى أحد والديه أو لمن له الولاية عليه للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب ، ويقاب على الإخلال بهذا الواجب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

مادة (١٢٠) : تشكل فى مقر كل محافظة محكمة أو أكثر للأحداث ، ويجوز بقرار من وزير العدل إنشاء محاكم للأحداث فى غير ذلك فى الأماكن ، وتحدد دوائر اختصاصها فى قرار إنشائها .

وتتولى أعمال النيابة العامة أمام تلك المحاكم نيابات متخصصة للأحداث يصدر بإنشائها قرار من وزير العدل .

مادة (١٢١) : تشكل محكمة الأحداث من ثلاثة قضاة ، ويعاون المحكمة خبيران من الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء ، ويكون حضورهما إجراءات المحاكمة وجوباً ، وعلى الخبيرين أن يقدموا تقريرهما للمحكمة بعد بحث ظروف الطفل من جميع الوجوه ، وذلك قبل أن تصدر المحكمة حكمها .

ويعين الخبيران المشار إليهما بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الشئون الاجتماعية ، وتحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يعين خبيراً بقرار من وزير الشئون الاجتماعية .

ويكون استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث أمام محكمة استئنافية تشكل بكل محكمة ابتدائية من ثلاث قضاة ، اثنان منهما على الأقل بدرجة رئيس محكمة ، ويراعى حكم الفئتين السابقتين فى تشكيل هذه المحكمة .

مادة (١٢٢) : تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الطفل عند اتهامه فى إحدى الجرائم أو تعرضه للاعتراف ، كما تختص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد من ١١٣ إلى ١١٦ والمادة ١١٩ من هذا القانون .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون الاختصاص لمحكمة الجنايات أو محكمة أمن الدولة العليا بحسب الأحوال - ينظر قضايا الجنايات التى يتهم فيها طفل جاوز سنه خمس عشرة سنة وقت ارتكابه الجريمة متى أسهم فى الجريمة غير طفل واقتضى الأمر رفع الدعوى الجنائية عليه مع الطفل ، وفى هذه الحالة يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكمها أن تبحث ظروف الطفل من جميع الوجوه ، ولها أن تستعين فى ذلك بمن تراه من الخبراء .

مادة (١٢٣) : يتحدد اختصاص محكمة الأحداث بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو توافرت فيه إحدى حالات التعرض للاعتراف أو بالمكان الذى ضبط فيه الطفل أو يقيم فيه هو أو وليه أو وصيه أو أمه بحسب الأحوال .

ويجوز للمحكمة عند الاقتضاء أن تتعقد فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال التى يودع فيها الطفل .

مادة (١٢٤) : يتبع أمام محكمة الأحداث فى جميع الأحوال القواعد والإجراءات المقررة فى مواد الجنح مالم ينص القانون على خلاف ذلك .

مادة (١٢٥) : يجب أن يكون للطفل فى مواد الجنايات محام يدافع عنه ، فإذا لم يكن قد اختار محاميا تولت النيابة العامة أو المحكمة نده ، وذلك طبقا للقواعد المقررة فى قانون الإجراءات الجنائية .

وإذا كان الطفل قد بلغ سنه خمس عشرة سنة فيجوز للمحكمة أن تندب له محاميا فى مواد الجنح .

مادة (١٢٦) : لايجوز أن يحضر محاكمة الطفل أمام محكمة الأحداث إلا أقاربه والشهود والمحامون والمراقبون الاجتماعيون ومن تمييز له المحكمة الحضور بإذن خاص .

وللمحكمة أن تأمر بإخراج الطفل من الجلسة بعد سؤاله أو بإخراج أحد ممن ذكروا فى الفقرة السابقة إذا رأت ضرورة لذلك ، على أنه لايجوز فى حالة إخراج الطفل أن تأمر بإخراج محاميه أو المراقب الاجتماعى ، كما لايجوز للمحكمة الحكم بالإدانة إلا بعد إفهام الطفل بما تم فى غيبته من إجراءات ، وللمحكمة إعفاء الطفل من حضور المحاكمة بنفسه إذا رأت أن مصلحته تقتضى ذلك ، ويكتفى بحضور وليه أو وصيه نيابة عنه ، وفى هذه الحالة يعتبر الحكم حضوريا .

مادة (١٢٧) : يجب على المحكمة فى حالات التعرض للاتعراف وفى

مواد الجنائيات والجنح وقبل الفصل فى أمر الطفل أن تستمع إلى أقوال المراقب الاجتماعى بعد تقديمه تقريراً بحالته يوضح العوامل التى دفعت الطفل للانحراف أو التعرض له ومقترحات إصلاحه كما يجوز للمحكمة الاستعانة فى ذلك بأهل الخبرة .

مادة (١٢٨) : إذا رأت المحكمة أن حالة الطفل البدنية أو العقلية أو النفسية تستلزم فحصه قبل الفصل فى الدعوى قررت وضعه تحت الملاحظة فى أحد الأماكن المناسبة المدة التى تلزم لذلك ، ويوقف السير فى الدعوى إلى أن يتم هذا الفحص .

مادة (١٢٩) : لا تقبل الدعوى المدنية أمام محكمة الأحداث .

مادة (١٣٠) : يكون الحكم الصادر على الطفل بالتدابير واجب التنفيذ ولو كان قابلاً للاستئناف .

مادة (١٣١) : كل إجراء مما يوجب القانون إعلانه إلى الطفل وكل حكم يصدر فى شأنه ، يبلغ إلى أحد والديه أو من له الولاية عليه أو إلى المسئول عنه ، ولكل من هؤلاء أن يباشر لمصلحة الطفل طرق الطعن المقررة فى القانون .

مادة (١٣٢) : يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث ، عدا الأحكام التى تصدر بالتوبيخ وتسليم الطفل لوالديه أو لمن له الولاية عليه ، فلا يجوز استئنافها إلا خطأ فى تطبيق القانون أو بطلان فى الحكم أو فى الإجراءات أثر فيه .

ويرفع الاستئناف أمام دائرة تخصص لذلك فى المحكمة الابتدائية .

مادة (١٣٣): إذا حكم على متهم بعقوبة باعتبار أن سته بلغت الخامسة عشرة ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يبلغها ، رفع المحامي العام الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه وفقا للقانون ، وإذا حكم على المتهم باعتبار أن سته بلغت الثامنة عشرة ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يبلغها رفع المحامي العام الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه والقضاء بإلغاء حكمها وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتصرف.

وفي الحالتين السابقتين يوقف تنفيذ الحكم ويجوز التحفظ على المحكوم عليه طبقا للمادة (١١٩) من هذا القانون .

وإذا حكم على متهم باعتباره طفلا ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه بلغ الثامنة عشرة يجوز للمحامي العام أن يرفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد النظر فيه على النحو المبين في الفقرتين السابقتين .

مادة (١٣٤) : يختص رئيس محكمة الأحداث التي يجرى التنفيذ في دائرتها دون غيره بالفصل في جميع المنازعات وإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة ، على أن يتقيد في الفصل في الإشكال في التنفيذ بالقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية .

ويقوم رئيس محكمة الأحداث أو من ينوبه من خبيري المحكمة بزيارة دور الملاحظة ومراكز التدريب المهني ومؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال ومعاهد التأهيل المهني والمستشفيات المتخصصة وغير ذلك من الجهات التي تتعاون مع محكمة الأحداث والواقعة في دائرة اختصاصها ، وذلك كل ثلاثة أشهر على الأقل .

مادة (١٣٥) : فيما عدا تدبير التوبيخ يتولى المراقب الاجتماعي الإشراف على تنفيذ التدابير المنصوص عليها في المواد من (١٠١) إلى (١٠٤) من هذا القانون وملاحظة المحكوم عليه بها وتقديم التوجيهات له وللقائمين على تربيته ، وعليه أن يرفع إلى محكمة الأحداث تقارير دورية عن الطفل الذي يتولى أمره والإشراف عليه .

وعلى المسئول عن الطفل إخبار المراقب الاجتماعي في حالة موت الطفل أو مرضه أو تغيير سكنه أو غيابه دون إذن ، وكذلك عن كل طارئ آخر يطرأ عليه .

مادة (١٣٦) : إذا خالف الطفل حكم التدبير المفروض عليه بمقتضى إحدى المواد (١٠٤) و (١٠٥) و (١٠٦) من هذا القانون فللمحكمة أن تأمر بعد سماع أقواله بإطالة مدة التدبير بما لا يتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر بالمواد المشار إليها أو أن تستبدل به تدبيرا آخر يتفق مع حالته .

مادة (١٣٧) : للمحكمة فيما عدا التدبير المنصوص عليه في المادة (١٠٢) من هذا القانون أن تأمر بعد اطلاعها على التقارير المقدمة إليها أو بناء على طلب النيابة العامة أو الطفل أو من له الولاية أو الوصاية عليه أو من سلم إليه ، بإنهاء التدبير أو بتعديل نظامه أو بإبداله ، مع مراعاة حكم المادة (١١٠) من هذا القانون ، وإذا رفض هذا الطلب فلا يجوز تجديده إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ رفضه ، ويكون الحكم الصادر في هذا الشأن غير قابل للطعن .

مادة (١٣٨): لا ينفذ أى تدبير أغفل تنفيذه سنة كاملة من يوم النطق به إلا بقرار يصدر من المحكمة بناء على طلب النيابة العامة بعد أخذ رأى المراقب الاجتماعى .

مادة (١٣٩): لا يجوز التنفيذ بطريق الإكراه البدنى على المحكوم عليهم المخاضعين لأحكام هذا القانون الذين لم يبلغوا من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة وقت التنفيذ ..

مادة (١٤٠): لا يلزم الأطفال بأداء أى رسوم أو مصاريف أمام جميع المحاكم فى الدعاوى المتعلقة بهذا الباب .

مادة (١٤١): يكون تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على الأطفال فى مؤسسات عقابية خاصة يصدر بتنظيمها قرار من وزير الشئون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الداخلية .

فإذا بلغ سن الطفل واحدا وعشرين عاما تنفذ عليه العقوبة أو المدة الباقية منها فى أحد السجون العمومية ، ويجوز مع ذلك استمرار التنفيذ عليه فى المؤسسة العقابية إذا لم يكن هناك خطورة من ذلك وكانت المدة الباقية من العقوبة لا تتجاوز ستة أشهر .

مادة (١٤٢): ينشأ لكل طفل محكوم عليه ملف تنفيذ يضم إليه ملف الموضوع تودع فيه جميع الأوراق المتعلقة بتنفيذ الحكم الصادر عليه وبشيت فيه ما يصدر فى شأن التنفيذ من قرارات وأوامر وأحكام ، ويعرض هذا الملف على رئيس المحكمة قبل اتخاذ أى إجراء من الإجراءات المنصوص عليها فى المادة (١٣٤) من هذا القانون .

مادة (١٤٣) : تطبق الأحكام الواردة فى قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فيما لم يرد به نص فى هذا الباب .

الباب التاسع

المجلس القومى للطفولة والأمومة

مادة (١٤٤) : ينشأ مجلس يسمى «المجلس القومى للطفولة والأمومة» تكون له الشخصية الاعتبارية ، ومقره مدينة القاهرة ، ويصدر بتشكيله وتنظيمه وتحديد اختصاصاته قراراً من رئيس الجمهورية .

قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب عظمى الموازنة العامة للدولة

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب عظمى موازنة الهيئة الزراعية المصرية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب عظمى موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب محامي موازنة هيئة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب محامى موازنة صندوق اراضى الاستصلاح

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب محامى موازنة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتصنيع

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة المصرية العامة للترول

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتنفيذ الجمعيات الصناعية والتعدنية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة هيئة كهرباء مصر

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة هيئة كهربة الريف

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

(١) المجريدة الرسمية - العدد ١٧ فى ١٩٩٦/٥/٢

(٢ ، ٣) المجريدة الرسمية - العدد ١٨ فى ١٩٩٦/٥/٩ .

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب ختامى موازنة هيئة تنفيذ مشروعات المخططات المالية لتوليد الكهرباء

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب ختامى موازنة هيئة المخططات النووية لتوليد الكهرباء

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب ختامى موازنة هيئة تنمية واستغلال الطاقة الجوفية والمعادن

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة هيئة النقل العام بالقاهرة

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للبريد

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب خطى موازنة هيئة قناة السويس

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب خطى موازنة الهيئة العامة لميناء بورسعيد

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب خطى موازنة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب عطلى موازنة الهيئة العامة للملح العمومية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب عطلى موازنة الهيئة العامة لهند صباط

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب عطلى موازنة جهاز الخدمات العامة بوزارة الدفاع

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للاستثمار

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لمرفق مياه الإسكندرية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لصناعات البناء والإسكان

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب خطى موازنة صندوق تمويل المساكن التي تقيمها وزارة العمير

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب خطى موازنة صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٨ فى ١٩٩٦/٥/٩ .

(٢ ، ٣) الجريدة الرسمية - العدد ١٩ فى ١٩٩٦/٥/١٦ .

قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للطعن العصى

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة هيئة الأوقاف المصرية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية محافظة القاهرة

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية محافظة الإسكندرية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

(١) المجريدة الرسمية - العدد ١٩ فى ١٦/٥/١٩٩٦ .

(٣ ، ٢) المجريدة الرسمية - العدد ٢٠ فى ٢٣/٥/١٩٩٦ .

قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لحافظة القلوية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لحافظة بورسعيد

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لحافظة كفر الشيخ

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب محلى موازنة المؤسسة العلاجية محافظة دمياط

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب محلى موازنة هيئة ميناء القاهرة الجوى

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب محلى موازنة مؤسسة مصر للطيران

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب خضامي موازنة الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب خضامي موازنة الهيئة العامة للخدمة السياحية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب خضامي موازنة صندوق الصنيع والإنتاج للسجون

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب المهن

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للتأمين والمعاشات

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٢)

قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(٣)

قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٦

بإعتماد الحساب الختامي لموازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها

عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢^(١)

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ في ١٩٩٦/٦/٦ .

قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية

الصادر بالقرار بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

قـــــــــــــــــرر :

(المادة الاولى)

يستبدل بنصوص المواد ٢ بند ٩ و ٣ بند ٢ (د) (فقرتان أولى وثانية) و٩ بنود (أ ، ب ، ز) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقرار بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ، النصوص الآتية :

مادة (٢) :

٩ - الأشياء وسيارات الركوب الصغيرة المجهزة تجهيزا طبيا خاصا الواردة برسم المرضى والمعوقين .
ويحظر التصرف في السيارة المعفاة بأى نوع من أنواع التصرفات القانونية خلال خمس سنوات من تاريخ الإفراج عنها جمركيا ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تم الإعفاء منها .

(*) المجلدة الرسمية العدد ١٥ مكرر في ١٦/٤/١٩٩٦ .

ويكون لمن استحق الإعفاء طبقاً للفقرة الأولى بعد مضي السنوات الخمس المشار إليها ، التصرف فى السيارة المعفاة دون سداد الضرائب والرسوم سالفة الذكر والتمتع بإعفاء سيارة أخرى مجهزة تجهيزاً طبياً خاصاً ، إذا تم التصرف فى السيارة الأولى وفقاً للقواعد السابقة .

ويعتبر التصرف قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الإفراج بدون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة تهريباً جمركياً .

مادة (٣) :

بند ٢ (د) (فقرتان أولى وثانية) يحظر التصرف فى السيارة أو الدراجة الآلية المعفاة بأى نوع من أنواع التصرفات القانونية خلال مدة خمس سنوات من تاريخ الإفراج عنها جمركياً ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التى تم الإعفاء منها .

ويعتبر التصرف قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الإفراج بدون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة تهريباً جمركياً .

ويكون للمعوق بعض مضي السنوات الخمس المشار إليها التصرف فى السيارة أو الدراجة الآلية المعفاة دون سداد الضرائب والرسوم سالفة الذكر والتمتع بإعفاء سيارة أو دراجة آلية أخرى مجهزة تجهيزاً طبياً خاصاً إذا تم التصرف فى السيارة أو الدراجة الآلية الأولى وفقاً للقواعد السابقة .

مادة (٩):

(أ) يحظر التصرف فى الأشياء المعسفة سواء كان الإعفاء كاملا أو جزئيا أو بتخفيضات فى التعريفات الجمركية أو كانت الأشياء خاضعة لحكم المادة (٤) من هذا القانون بأى نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها فى غير الأغراض التى تقرر الإعفاء من أجلها .

ويبدأ الحظر من تاريخ الإفراج ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقا لحالتها وقيمتها وقت التصرف وطبقا للتعريفات المعمول بها فى تاريخ السداد ، ويسرى هذا الحظر لمدة :

١ - خمس سنوات لأجهزة الحاسبات الآلية والأجهزة المتطورة التى يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية .

٢ - عشر سنوات لباقى الأشياء المعفاة .

ويعتبر التصرف قبل مضى أى من المديتين المشار إليهما حسب الأحوال بدون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة تهريبا جمركيا ، ولصاحب الشأن بعد انقضاء مدة الحظر المشار إليها فى البند (١ أو ٢) حسب الأحوال التصرف فى الشيء المنعفى دون سداد الضرائب والرسوم سالفة الذكر .

(ب) لا يجوز أن تزيد قيمة الضرائب الجمركية التى تحصل بسبب

التصرف فى الأشياء المعفاة بموافقة مصلحة الجمارك أو استخدامها
فى غير الغرض المعفاة من أجله على قيمة الضرائب التى تم الإعفاء
منها .

(ز) تلتزم الجهات المعفاة بمسك دفاتر وقيودات نظامية تخضع لرقابة
مصلحة الجمارك للتأكد من استعمال الأصناف المعفاة فى الغرض
الذى أعفيت من أجله .

ويعتبر عدم مسك هذه الدفاتر أو التلاعب فى قيد البيانات
بالسجلات على النحو المشار إليه فى الفقرة السابقة مخالفة لنظم
الإعفاءات الجمركية ويخضع للعقوبة المنصوص عليها فى المادة (١١٨)
من قانون الجمارك ، فإذا وقع الفعل بغرض التخلص من الضرائب الجمركية
المستحقة كلها أو بعضها عوقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة (١٢٢)
من قانون الجمارك .

(المادة الثانية)

تضاف إلى البند (٢) من المادة (٣) من قانون تنظيم الإعفاءات
الجمركية المشار إليه فقرة أخيرة ، نصها الآتى :
« ويعامل أفراد الشرطة نفس المعاملة المقررة لأفراد القوات المسلحة وفقا
لأحكام هذه المادة ، إذا أصيبوا أثناء وسبب أحد المهام الأمنية المكلفين بها ،
طبقا للضوابط والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون » .

- ١٠٣ -

(المادة الثالثة)

على وزير المالية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٤١٦ هـ

(الموافق ١٤ أبريل سنة ١٩٩٦ م)

همنى مبارك

قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١

فى شأن الأراضى الصحراوية (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (٤) من القانون رقم ١٤٣ لسنة

١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ، النص الآتى :

« يسرى على مشروعات التنمية السياحية ومشروعات الاستصلاح والاستزراع التى تقام على الأراضى الخاضعة لهذا القانون ذات القواعد والأحكام والتيسيرات والإعفاءات والإجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة ، وذلك أيا كانت الجهة أو الشخص الذى يقوم بها ، كما تسرى ذات القواعد والأحكام والتيسيرات والإعفاءات والإجراءات المشار إليها على مشروعات الاستصلاح والاستزراع التى تقام على الأراضى الواقعة خارج الزمام إلى مسافة كيلو مترين ، وذلك فى المناطق التى يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٤١٦ هـ

(الموافق ١٤ أبريل سنة ١٩٩٦ م)

حسنى مبارك

قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٩٦^(١)

قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٩٦

بالتزيمى لوزير البترول فى التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول
وشركة ابوك كوانك وهيئة التمويل الدولية فى شأن البحث عن الغاز
واستغلاله فى منطقة مليحة (حفر عميق) بالصحراء الغربية^(٢)

قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٦

بالتزيمى لوزير البترول فى التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول
وتيكوكوانيل كومبانى ، ليمتد فى شأن البحث عن البترول واستغلاله
فى منطقة السلوم بالصحراء الغربية^(٣)

(١) خاص باتفاقية بترول ولم يصدر بالجريدة الرسمية حتى مارس ١٩٩٧ .

(٢ ، ٣) الجريدة الرسمية - العدد ١٨ تابع (ب) فى ١٩/٥/١٩٩٦ .

قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٦^(١)

قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٦^(٢)

قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٦^(٣)

قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٦^(٤)

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٦^(٥)

قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦
بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية
الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ (*)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :
(الملة الاولى)

يستبدل بنص المادة (٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية
الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، النص الآتى :

« مادة ٣ - لا تقبل أى دعوى كما لا يقبل أى طلب أو دفع استنادا
لأحكام هذا القانون أو أى قانون آخر ، لا يكون لصاحبه فيها مصلحة شخصية
ومباشرة وقائمة بقراها القانون .

ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط
لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه .
وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها ، فى أى حالة تكون عليها الدعوى ،
بعدم القبول فى حالة عدم توافر الشروط المنصوص عليها فى الفقرتين
السابقتين .

ويجوز للمحكمة عند الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء شرط المصلحة
أن تحكم على المدعى بغرامة إجرائية لا تزيد عن خمسمائة جنيه إذا تبين أن
المدعى قد أساء استعمال حقه فى التقاضى » .

(المادة الثانية)

تضاف إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه ، مادة جديدة برقم (٣ مكررا) ، نصها الآتى :

« (مادة ٣ مكررا) : لا يسرى حكم المادة السابقة على سلطة النيابة العامة طبقا للقانون فى رفع الدعوى والتدخل فيها والطعن على أحكامها ، كما لا يسرى أيضا على الأحوال التى يجيز فيها القانون رفع الدعوى أو الطعن أو التظلم من غير صاحب الحق فى رفعه حماية لمصلحة شخصية يقرها القانون » .

(المادة الثالثة)

يسرى حكم هذا القانون على كافة الدعاوى والطعون المنظورة أمام جميع المحاكم على اختلاف جهاتها وولاياتها واختصاصاتها ودرجاتها وأنواعها مالم يكن قد صدر فيها حكم بات عدا الفقرة الرابعة من المادة (٣) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه المعدلة بهذا القانون .

(المادة الرابعة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٤ المحرم سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٢٢ مايو سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٦^(١)

قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٦^(٢)

(١ . ٢) قوانين خاصة باتفاقيات يتروك ولم تصدر بالجريدة الرسمية حتى مارس سنة ١٩٩٧

قانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية

الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ (٥)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد أرقام ٣ (فقرة أولى) و ١٠ و ٣٩ و ٤٧ و ٥٩ و ٦٦ و ٧٥ مكررا و ٧٦ (فقرتان أولى وثانية) و ٧٩ (الفقرات الأولى والثانية والثالثة) و ٨٣ و ٨٥ و ٨٦ و ٩٧ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، النصوص الآتية :

مادة ٣ (فقرة أولى) :

« يكون لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية مجلس شعبي محلي يشكل من أعضاء يتم انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السري العام وفقا لأحكام هذا القانون ، على أن يكون نصف عدد الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين ، وذلك طبقا لتعريف العامل والفلاح المنصوص عليه في القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب » .

مادة ١٠ :

« يشكل في كل محافظة مجلس شعبي محلي من عشرة أعضاء عن كل مركز أو قسم إداري .

ويكون تمثيل كل مركز أو قسم إداري في كل من محافظات القناة ومطروح والوادي الجديد وشمال سيناء والبحر الأحمر بأربعة عشر عضواً .

مادة ٣٩ :

« يشكل في كل مركز مجلس شعبي محلي تمثل فيه المدينة عاصمة المركز باثني عشر عضواً ، وتمثل المدينة التي تضم أكثر من قسم إداري بأربعة عشر عضواً ، مع مراعاة تمثيل جميع الأقسام الإدارية المكونة للمدينة . وتمثل باقى الوحدات المحلية في نطاق المركز بعشرة أعضاء عن كل وحدة » .

مادة ٤٧ :

« يشكل في كل مدينة مجلس شعبي محلي يمثل فيه كل قسم إداري باثني عشر عضواً ، ويكون تمثيل المدينة ذات القسم الواحد بأربعة وعشرين عضواً » .

مادة ٥٩ :

« يشكل في كل حي مجلس شعبي محلي يمثل فيه كل قسم إداري باثني عشر عضواً ، ويشكل المجلس الشعبي المحلي للحي الذي يضم قسماً إدارياً واحداً من ثمانية عشر عضواً » .

مادة ٦٦ :

« يشكل في كل قرية تمثل وحدة محلية مجلس شعبي محلي من أربعة وعشرين عضواً » .

فإذا كان نطاق الوحدة المحلية للقرية يشمل مجموعة من القرى المتجاورة ، تمثل القرية التي فيها مقر المجلس بعضوين على الأقل ، وباقي القرى بعضو واحد لكل منها على الأقل .

ولا يجوز في جميع الأحوال أن يزيد عدد أعضاء المجلس عن أربعة وعشرين عضواً إلا بالعدد الذي يقتضيه تمثيل كل قرية من القرى الداخلة في نطاق الوحدة المحلية للقرية .

مادة ٧٥ مكرر :

« يكون انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية على اختلاف مستوياتها عن طريق الانتخاب المباشر السري العام » .
ويحدد لكل مرشح رمز يصدر به قرار من المحافظ .

وعلى الناخب أن يبدى رأيه باختيار العدد المطلوب انتخابه ، وتعتبر باطلة جميع الأصوات المعلقة على شرط ، أو التي تعطى لأكثر من العدد المطلوب ، أو أقل من نصف هذا العدد ، أو إذا أثبت الناخب رأيه على بطاقة غير التي سلمها إليه رئيس اللجنة ، أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أى إشارة أو علامة أخرى تدل عليه .

مادة ٧٦ (فقرتان أولى وثانية) :

« يقدم طلب الترشيح لعضوية المجلس الشعبي المحلي كتابة إلى

المحافظة ، أو إلى إحدى من وحدات الإدارة المحلية الكائنة بنطاقها حسب الأحوال ، وذلك خلال المدة التى يحددها المحافظ ، على ألا تقل عن عشرة أيام من تاريخ فتح باب الترشيح .

ويكون طلب الترشيح مصحوباً بإيصال بإيداع مبلغ مائة جنيه إذا كان الترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى للمحافظة ، وخمسين جنيهاً إذا كان الترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى للمركز أو المدينة أو الحى ، وخمسة وعشرين جنيهاً إذا كان الترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى للقرية .

مادة ٧٩ (الفقرات الأولى والثانية والثالثة) :

« يعرض فى دائرة الوحدة المحلية كشف يتضمن أسماء المرشحين والصفة التى تثبت لكل منهم ، وذلك خلال الخمسة الأيام التالية لإقفال باب الترشيح وبالطريقة التى يعينها المحافظ بقرار منه .

ولكل من تقدم للترشيح ولم يدرج اسمه فى الكشف المعد لذلك أن يطلب من اللجنة المشار إليها فى المادة السابقة ، وفى خلال المدة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ، إدراج اسمه .

ويكون لكل مرشح الاعتراض عن إدراج اسم أى من المرشحين ، أو على إثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو أسم غيره من المرشحين فى الكشف المدرج فيه اسمه طوال مدة عرض الكشف المذكور .

مادة ٨٣ :

« لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر ، أو يطلب

يقدمه إلى المحافظ المختص قبل يوم الانتخاب بسبعة أيام على الأقل ، وإذا تم التنازل بعد هذا الميعاد أثبت أمام اسم المرشح فى كشف المرشحين فى الوحدة المحلية إذا كان قد قيد فيه ، ويعلق التنازل يوم الانتخاب على باب مقر اللجنة الانتخابية واللجان الفرعية لها .

مادة ٨٥ :

« مع مراعاة النسبة المقررة للعمال والفلاحين ، ينتخب عضو المجلس الشعبى المحلى بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت فى الانتخاب .

وفى حالة تساوى أكثر من مرشح فى عدد الأصوات الصحيحة التى حصل عليها ويقتضى الأمر إعلان فوز مرشح واحد منهم لاستكمال العدد المطلوب انتخابه للمجلس الشعبى المحلى ، تجرى بينهم قرعة بمعرفة رئيس اللجنة العامة علائقية ، ويعلن فوز من أسفرت عنه نتيجة القرعة .

وإذا تقدم للترشيح عدد مسار للعدد المطلوب أعلن فوزهم بالتزكية .

وإذا كان عدد المتقدمين للترشيح أقل من العدد المطلوب أعلن فوزهم ، على أن يتم استكمال باقى العدد فى انتخابات تكميلية . »

مادة ٨٦ :

« مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ، تجرى مديرية الأمن عملية الانتخاب لعضوية المجالس الشعبية المحلية طبقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق

السياسية ، ويشترك فى الانتخاب الناخبون المقيدة أسماؤهم فى جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التى يجرى فيها .

ويعلن المحافظ نتيجة الانتخاب ويدعو المجالس الشعبية المحلية المنتخبة إلى الاجتماع .

وفى جميع الأحوال يجب أن تجتمع هذه المجالس خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب » .

مادة ٩٧ :

« مع مراعاة النسبة المقررة للعمال والفلاحين إذا خلا مكان أحد أعضاء المجلس الشعبى المحلى قبل انتهاء مدة عضويته حل محله الحاصل على عدد الأصوات الصحيحة التالية له مباشرة ، فإن لم يوجد يجرى انتخاب تكميلى بالطريقة ذاتها ، وذلك مع مراعاة حكم المادة (٦٦) من ذات القانون .

وتجرى الانتخابات التكميلية لاستكمال تشكيل المجالس الشعبية المحلية ، أو لشغل المقاعد الخالية فيما بين أدوار الانعقاد العادية للمجالس الشعبية المحلية .

وفى جميع الأحوال تكون مدة العضو الجديد مكتملة لمدة عضوية سلفه » .

(المادة الثانية)

تحل المجالس الشعبية المحلية القائمة .

وتتولى لجان مؤقتة تضم جميع الأعضاء السابقين للجان الدائمة للمجالس الشعبية المحلية المنحلة تسيير الأمور الضرورية والعاجلة ، وذلك فى نطاق اختصاص كل مجلس ، لحين تشكيل المجالس المنتخبة وفق أحكام هذا القانون خلال مدة أقصاها عشرة أشهر من تاريخ العمل به .

وتعرض القرارات التى اتخذتها اللجان المؤقتة على المجالس المنتخبة فى أول اجتماع لها بعد تشكيلها لتقرر ما تراه بشأنها ، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق عليها المجلس زال ما كان لها من أثر ، ما لم يقرر المجلس اعتماد نفاذها فى الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب عليها من آثار بوجه آخر .

(المادة الثالثة)

تلغى الفقرة الرابعة من المادة ٧٩ ، والفقرة الثانية من المادة ٨٢ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ المحرم سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ١٢ يونية سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦
بمنح العاملين بالدولة علاوة محالة*

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٠٪ من الأجر الأساسى لكل منهم فى ١٩٩٦/٦/٣٠ أو فى تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ، ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسى للعامل ، ولا تخضع لأية ضرائب أو رسوم .

ويصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه العلاوة الخاصة .

(المادة الثانية)

يقصد بالعاملين بالدولة فى تطبيق أحكام هذا القانون العاملون داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتين بمكافآت شاملة بالجهاز الإدارى للدولة ، أو ب وحدات الإدارة المحلية ، أو بالهيئات العامة ، أو بالمؤسسات العامة ، أو بشركات القطاع العام ، أو بشركات قطاع الأعمال العام ، وكذلك

العاملون بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة ، وذوو المناصب العامة والربط الثابت .

(المادة الثالثة)

لا يجوز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها فى هذا القانون وبين الزيادة التى تتقرر اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٦ فى المعاش المستحق للعامل عن نفسه ، وذلك بمراعاة ما يأتى :

- ١ - إذا كانت سن العامل أقل من الستين استحق العلاوة الخاصة ، فإذا كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة فى المعاش زيد المعاش بمقدار الفرق بينهما .
- ٢ - إذا كانت سن العامل ستين سنة فأكثر استحق الزيادة فى المعاش ، فإذا كانت الزيادة فى المعاش أقل من العلاوة أدى إليه الفرق بينهما من الجهة التى يعمل بها .

(المادة الرابعة)

تضم العلاوة الخاصة المقررة بهذا القانون إلى الأجور الأساسية للخاضعين لأحكامه اعتبارا من أول يوليو سنة ٢٠٠١ ولو تجاوز بها العامل نهاية ربط الدرجة أو المربوط الثابت المقرر لوظيفته أو منصبه ، ولا يترتب على الضم حرمان العامل من الحصول على العلاوات الدورية أو الإضافية أو التشجيعية أو علاوات الترقية طبقا للأحكام المنظمة لها فى القوانين أو اللوائح ، وذلك بافتراض عدم ضم هذه العلاوة .

ولا تخضع العلاوة المضمومة لأية ضرائب أو رسوم ، ويعامل بذات
المعاملة المقررة بهذه المادة من يعين اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩٦

(المادة الخامسة)

لا تخضع للضرائب والرسوم العلاوة الخاصة التي تقرر للعاملين بالقطاع
الخاص اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩٦ وبما لا يجاوز ١٠٪ من الأجر
الأساسي للعامل في ١٩٩٦/٦/٣٠

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي
لتاريخ نشره .

يبصرم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ المحرم سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ١٣ يونية سنة ١٩٩٦ م) .

حسني مبارك

قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٦

بزيادة المعاشات(*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

تزداد بنسبة ١٠٪ اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقا لأحكام القوانين التالية :

١ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية .

٢ - قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، والمعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠

٣ - قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦

٤ - قانون التأمين الاجتماعى للعاملين المصريين فى الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨

وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش ، وتسرى فى شأنها جميع أحكامه ،
وذلك بمراعاة ما يلى :

١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه
أو صاحب المعاش والزيادات والإعانات فى ٣٠/٦/١٩٩٦

وبالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ ، يراعى ما يأتى :

(أ) يقصد بالمعاش الذى تحسب على أساسه الزيادة معاش الأجر
الأساسى .

(ب) لا تعتبر إعانة العجز الكامل جزءا من المعاش الذى يحسب على
أساسه الزيادة .

٢ - يكون الحد الأقصى للزيادة فى حدود الزيادة المستحقة على معاش
أقصى أجر أساسى وزياداته حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٣ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود الدنيا للمعاش .

٤ - تستحق الزيادة بالإضافة إلى الحدود القصوى للمعاش .

٥ - تستحق الزيادة بالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعى على
أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم وقانون التأمين الاجتماعى للعاملين
المصريين فى الخارج المشار إليهما بالإضافة إلى الحد الأقصى للجمع بين
المعاش والزيادات والإعانات .

٦ - توزيع الزيادة بين المستحقين بنسبة الأنصبة المنصوص عليها في الجدول رقم ٣ المرافق لقانون التأمين الاجتماعى المشار إليه بافتراض وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش فى ١٩٩٦/٦/٣٠

واستثناء من الأحكام السابقة لا تستحق الزيادة لصاحب معاش العجز الجزئى الذى لم يؤد إلى إنهاء الخدمة ، وتحمل الخزنة العامة بقيمة هذه الزيادة .

(المادة الثانية)

يضاف لمعاش الأجر المتغير المحسوب وفقا لقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستحق اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ للمؤمن عليه الذى تسرى بشأنه العلاوة الخاصة المقررة اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١ زيادة بواقع ٨٠٪ من قيمة هذه العلاوة ، وذلك متى توافرت الشروط الآتية :

١ - أن يكون استحقاق المعاش لحالات بلوغ سن الشيخوخة أو العجز أو الوفاة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه .

٢ - أن يكون المؤمن عليه فى تاريخ انتهاء الخدمة مشتركا عن العلاوة المشار إليها ويراعى فى شأن هذه الزيادة ما يأتى :

(أ) محسب قيمة الزيادة على أساس قيمة العلاوة منسوبة إلى أجر اشتراك المؤمن عليه الأساسى المنصوص عليه بقانون التأمين الاجتماعى المشار إليه ، وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى لأجر الاشتراك المشار إليه فى ١٩٩٢/٦/٣٠

(ب) تستحق الزيادة دون التقيد بالحدود القصوى للمعاش .

(ج) بالنسبة للمؤمن عليه العائد لمجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعى المشار إليه ، والذي كان قد سبق منحه أيا من الزيادتين المقررتين بهذا القانون أو أى زيادة مماثلة مقررة بقانون آخر ، يستحق أفضل الزيادتين ، وتحمل الخزانة العامة بقيمة هذه الزيادة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو

١٩٩٦

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ المحرم سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ١٣ يونية سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٦

بزيادة المعاشات العسكرية

وتعديل بعض أحكام قانون التقاعد

والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة (★)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

تزداد بنسبة ١٠٪/ المعاشات المستحقة فى ١٩٩٦/٦/٣٠ وفقا لأحكام
قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٧٥

وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى فى شأنها جميع أحكامه ،
وذلك بمراعاة ما يأتى :

١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق لصاحب المعاش
أو المستحقين من معاش الراتب الأسمى وإعانات وزيادات هذا المعاش ، وذلك
عدا إعانة العجز الكلى المنصوص عليها فى المادة الثانية عشرة من القانون

رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥

٢ - يكون الحد الأقصى للزيادة فى حدود الزيادة المستحقة على المعاش الأسمى مضافا إليه الزيادات المستحقة على المعاش حتى تاريخ العمل بهذا القانون بما لا يجاوز الزيادة المقررة للعاملين بأحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقرارات المنفذة له .

٣ - تستحق هذه الزيادات بالإضافة للحددين الأدنى والأقصى للمعاش .

٤ - توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة أنصبتهم بافتراض وفاة صاحب المعاش فى ١٩٩٦/٦/٣٠

٥ - تستبعد إعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩٥٠/٢/١٩ ، ١٩٥٣/٦/٣٠ من المجموع المشار إليه فى البند (١) عند توزيع أو رد المعاش على المستحقين وتستحق لهم وفقا للقواعد المنصوص عليها فى هذين القرارين .

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ بتعديل أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، النص الآتى :

(المادة الثانية) يقطع من الفئات المنصوص عليها في البندين أ ، ب من المادة (١) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ نسبة ٩٪ شهريا من البدلات والعلاوات الآتية :

(أ) بدل طبيعة العمل .

(ب) بدل الجهود الإضافية بفئة المنطقة المركزية .

(ج) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ اعتبارا من

١٩٩٢/٧/١

(د) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٣ اعتبارا من

١٩٩٣/٧/١

(هـ) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ اعتبارا من

١٩٩٤/٧/١

(و) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٥ اعتبارا من

١٩٩٥/٧/١

(ز) العلاوة الخاصة المقررة اعتبارا من ١٩٩٦/٧/١

ولا يجوز أن يجاوز مجموع البدلات والعلاوات المشار إليها الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي

الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقرارات المنفذة له ، ولا تدخل البدلات المشار إليها في حساب الحد الأقصى للراتب المستقطع عنه احتياطي المعاش بالمادة (٢) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

ويستحق من تنتهى خدمته من الفئات المشار إليها معاشا إضافيا يعادل $\frac{4}{6}$ البدلات والعلاوات المذكورة ، ولا يستحق هذا المعاش الإضافى لمن تنتهى خدمته بطلب منه ، أو بسبب تأديبى أو جنائى ، أو تبعا لتوقيع عقوبة جنائية ، أو لعدم الصلاحية للاستمرار بالخدمة ، أو لعدم توافر شروط الأهلية للترقى ، أو للاستغناء عن الخدمة لعدم الصلاحية الفنية ، أو لدواعى الصالح العام ، أو فقد الجنسية ، ويراعى فى منح هذا المعاش الآتى :

١ - عدم تجاوز المعاش الإضافى المستحق عن البدلات المنصوص عليها فى البندين أ ، ب الحد الأقصى لمعاش الأجر المتغير المنصوص عليه فى قانون التأمين الاجتماعى والقرارات المنفذة له ، وذلك باستثناء معاشات المصابين أو الشهداء فى العمليات الحربية .

٢ - يستحق المعاش الإضافى عن العناصر المنصوص عليها فى البنود من (ج) إلى (ز) دون التقيد بالحد الأقصى المنصوص عليه فى البند (١) .
وتسرى فى شأن المعاش الإضافى جميع الأحكام المقررة فى شأن المعاش الأساسى ، وذلك عدا الزيادات التى تضاف إلى المعاش .

ولا يدخل المعاش الإضافى عند حساب التعويض التقاعدى المنصوص عليه فى قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من

١٩٩٦/٦/٣.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ المحرم سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ١٣ يونية سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٦
في شأن زيادة المعاشات المستحقة
وفقاً لأحكام قانوني الضمان الاجتماعي
ونظام التأمين الاجتماعي الشامل (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

تزداد اعتباراً من ١٩٩٦/٧/١ القيمة الشهرية للمعاش الكامل المنصوص عليها في قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ بمقدار ٢٥٪ وذلك بمراعاة جبر كسر الجنيه إلى جنيته .

(المادة الثانية)

يزاد اعتباراً من ١٩٩٦/٧/١ بواقع ٢٥٪ المعاش المستحق أو الذي يستحق وفقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ والمعاش المستحق أو الذي يستحق وفقاً لقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون المشار إليه . وتحسب الزيادة على أساس المعاش مضافاً إليه الزيادات وذلك بمراعاة جبر كسر الجنيه إلى جنيته .

(المادة الثالثة)

تتحمل الخزنة العامة بقيمة الزيادة المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٦

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ المحرم سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ١٣ يونية سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال

الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تلغى الفقرة الثانية من كل من المادتين ١١ و ١٤ من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يوصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٩٦ م)

حسنى مبارك

قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل
الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يضاف بند جديد للمادة ١٢٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
بإصدار قانون الضرائب على الدخل برقم ٤ مكررا (٣) ، نصه الآتي :
أرباح صناديق الاستثمار المنشأة وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال
الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ
نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ
(الموافق ٣٠ يونية سنة ١٩٩٦ م)

حسنى مبارك

قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات

الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩١ (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يستبدل بنصوص البند (١) من المادة ٤١ ، والفقرة الأولى من المادة ٤٣ ، والبند (١٠) من المادة ٤٤ ، والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٥ من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩١ ، النصوص الآتية :

مادة ٤١ (بند ١) :

التأخر في تقديم الإقرار وأداء الضريبة عن المسدة المحددة في المادة (١٦) من هذا القانون بما لا يجاوز ستين يوماً .

مادة ٤٣ (فقرة أولى) :

مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر ، يعاقب على التهرب من الضريبة بالحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل عن

ألف جنيه ولا يجاوز خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم على الفاعلين متضامتين بالضريبة والضريبة الإضافية وتعويض لا يجاوز مثل الضريبة .

مادة ٤٤ (بند ١٠) :

انقضاء ستين يوما على انتهاء المواعيد المحددة لسداد الضريبة دون الإقرار عنها وسدادها .

مادة ٤٥ (الفقرتان الثانية والثالثة) :

ويجوز للوزير أو من ينوبه التصالح في جرائم التهرب ، وذلك قبل صدور حكم بات في الدعوى مقابل سداد الضريبة والضريبة الإضافية وتعويض يعادل مثل الضريبة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يختم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣٠ يونية سنة ١٩٩٦ م)

حسنى مبارك

قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة

الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يضاف بند جديد إلى المادة ٩٨ من قانون ضريبة الدمغة الصادر

بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، نصه التالى :

(هـ) استهلاك الكهرباء فى أغراض استصلاح واستزراع الأراضى .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ

نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣٠ يونية سنة ١٩٩٦ م)

حسنى مبارك

قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٦

بشأن تعديل الفقرة الأولى من المادة ١٩ من قانون رسوم
الإرشاد والتعويضات ورسوم الموانئ والنائر والرسو والمكوث
الصادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من قانون رسوم الإرشاد
والتعويضات ورسوم الموانئ والنائر والرسو والمكوث الصادر بالقانون رقم ٢٤
لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٨ ، النص الآتى :

تمنع السفن السياحية وسفن الركاب التى ترد إلى أحد موانئ الجمهورية
تخفيضاً مقداره ٧٥٪ من رسم الميلاء المنصوص عليه فى المادة (٥) ،
بشرط ألا تقسوم تلك السفن بتفريغ بضائع أو شحنها ما لم تكن مصحبة
راكب .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣٠ يونية سنة ١٩٩٦ م)

حسنى مبارك

قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٩٦
بإعطاء سفن أعالي البحار من الضريبة الجمركية
وإزالة المبيعات (*)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تعفى سفن أعالي البحار الواردة قرين البنود المبينة فيما يلي بالتعريف
الجمركية المنسقة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ من
الضريبة الجمركية والضريبة العامة على المبيعات :

بند التعريف				مستند
١٠	١٠	١	٨٩	١
١٠	٢٠	١	٨٩	٢
١٠	٣٠	١	٨٩	٣
١٠	٩٠	١	٨٩	٤
٣٠	٠٠	٢	٨٩	٥

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ
نشره .

يخمس هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٩٦ م)

حسني مبارك

قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٦

بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات

الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصى المادتين ١٨٨ ، ٣٠٣ من قانون العقوبات ، النصان الآتيان :

مادة ١٨٨ - « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بسوء قصد بإحدى الطرق المتقدم ذكرها أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير ، إذا كان من شأن ذلك تكدير السلم العام أو إثارة الفرع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة » .

مادة ٣٠٣ - « يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة

(*) المجلد الرسمية العدد ٢٥ مكرر (أ) في ٣٠/٦/١٩٩٦

لا تقل عن ألفين وخمسمائة جنيه ولا تزيد على سبعة آلاف وخمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

فإذا وقع القذف فى حق موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

(المادة الثانية)

يلغى الحد الأدنى لعقوبة الحبس المنصوص عليه فى المواد ١٧٢ و ١٧٦ و ١٧٨ ثالثا (١٧٨ مكررا ثانيا) و ١٧٩ و ١٨١ ، والفقرة الثالثة من المادة ٣٠٩ مكررا ، والفقرة الأولى من المادة ٣٠٩ مكررا (أ) من قانون العقوبات .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات .

(المادة الثالثة)

يستبدل بنصوص المواد ١٧٨ و ١٨٢ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٩ (فقرة أولى) و ١٩٠ و ١٩٣ و ١٩٤ و ٣٠٨ من قانون العقوبات ، النصوص الآتية :

مادة ١٧٨ - «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الإتهار أو التوزيع أو الإيهار أو اللصق أو العرض مطبوعات أو مخطوطات أو رسومات أو إعلانات أو صوراً مصغرة أو منقوشة أو رسومات يدوية أو فوتوغرافية أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور عامة إذا كانت منافية للأداب العامة» .

مادة ١٨٧ - «يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عاب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ممثل لدولة أجنبية معتمد في مصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفته» .

مادة ١٨٤ - «يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أهان أو سب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة» .

مادة ١٨٥ - «يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صفة نيابية عامة أو مكلفاً بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، وذلك مع عدم الإخلال

بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ إذا وجد ارتباط بين السب وجريمة قذف ارتكبتها ذات المتهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب» .

مادة ١٨٦ - «يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أخل بطريقة من الطرق المتقدم ذكرها بمقام قاض أو هيئته أو سلطته في صدد دعوى» .

مادة ١٨٩ (فقرة أولى) - «يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية أو في الدعاوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون» .

مادة ١٩٠ - «في غير الدعاوى التي تقع في حكم المادة السابقة يجوز للمحاكم نظرا لنوع وقائع الدعوى أن تحظر في سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب نشر المرافعات القضائية أو الأحكام كلها أو بعضها بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ ، ومن يخالف ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين» .

مادة ١٩٣ - « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها :

(أ) أخبارا بشأن تحقيق جنائي قائم إذا كانت سلطة التحقيق قد قررت إجراء في غيبة الخصوم أو كانت قد حظرت إذاعة شيء منه مراعاة للنظام العام أو للأدب أو لظهور الحقيقة .

(ب) أو أخبارا بشأن التحقيقات أو المرافعات في دعاوى الطلاق أو التفريق أو الزنا » .

مادة ١٩٤ - « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من فتح اكتتابا أو أعلن بإحدى الطرق المتقدم ذكرها بقصد التعويض عن الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها قضائيا في جنابة أو جنحة .

وكذلك كل من أعلن بإحدى تلك الطرق قيامه أو قيام آخر بالتعويض المشار إليه أو بعضه أو كله أو عزمه على ذلك » .

مادة ٣٠٨ - « إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة (١٧١) طعنا في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة العائلات تكون العقوبة الحبس والغرامة معا في الحدود المبينة

فى المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة فى حالة النشر فى إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور .

(المادة الرابعة)

تلغى الفقرة الثانية من المادة ١٨٧ من قانون العقوبات .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣٠ يونيه سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦

بشأن تنظيم الصحافة^(*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

حرية الصحافة وحقوق وواجبات الصحفيين

فصل تهميدى

مادة ١ - الصحافة سلطة شعبية تمارس رسالتها بحرية مسئولة فى خدمة المجتمع تعبيراً عن مختلف اتجاهات الرأى العام وإسهاماً فى تكوينه وتوجيهه من خلال حرية التعبير وممارسة النقد ونشر الأنباء ، وذلك كله فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع وأحكام الدستور والقانون .

مادة ٢ - يقصد بالصحف فى تطبيق أحكام هذا القانون المطبوعات التى تصدر باسم واحد وبصفة دورية كالجرائد والمجلات ووكالات الأنباء .

الفصل الأول

حرية الصحافة

مادة ٣ - تؤدى الصحافة رسالتها بحرية وباستقلال ، وتستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع وارتقائه بالمعرفة المستنيرة وبالإسهام فى الاهتمام إلى الحلول الأفضل فى كل ما يتعلق بمصالح الوطن وصالح المواطنين .

مادة ٤ - فرض الرقابة على الصحف محظور .

ومع ذلك يجوز استثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى .

مادة ٥ - يحظر مصادرة الصحف أو تعطيلها أو إلغاء ترخيصها بالطريق الإدارى .

الفصل الثانى

حقوق الصحفيين

مادة ٦ - الصحفيون مستقلون لا سلطان عليهم فى أداء عملهم لغير القانون .

مادة ٧ - لا يجوز أن يكون رأى الذى يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصريحة التى ينشرها سببا للمساس بأمنه ، كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته ، وذلك كله فى حدود القانون .

مادة ٨ - للصحفي حق الحصول على المعلومات والإحصاءات والأخبار المباح نشرها طبقاً للقانون من مصادرها سواء كانت هذه المصادر جهة حكومية أو عامة ، كما يكون للصحفي حق نشر ما يتحصل عليه منها .

وتنشأ بقرار من الجهة المختصة إدارة أو مكتب للاتصال الصحفي في كل وزارة أو مصلحة أو هيئة عامة لتسهيل الحصول على ما ذكر بالفقرة السابقة .

مادة ٩ - يحظر فرض أى قيود تعوق حرية تدفق المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في الإعلام والمعرفة ، وذلك كله دون إخلال بمقتضيات الأمن القومي والدفاع عن الوطن ومصالحه العليا .

مادة ١٠ - مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين للصحفي تلقى الإجابة على ما يستفسر عنه من معلومات وإحصاءات وأخبار ، وذلك ما لم تكن هذه المعلومات أو الإحصاءات أو الأخبار سرية بطبيعتها أو طبقاً للقانون .

مادة ١١ - للصحفي في سبيل تأدية عمله الصحفي الحق في حضور المؤتمرات وكذلك الجلسات والاجتماعات العامة .

مادة ١٢ - كل من أهان صحفياً أو تعدى عليه بسبب عمله يعاقب بالعقوبات المقررة لإهانة الموظف العمومي أو التعدى عليه في المواد (١٣٣) ، (١٣٦) ، (١/١٣٧) من قانون العقوبات بحسب الأحوال .

مادة ١٣ - إذا طرأ تغيير جذري على سياسة الصحيفة التى يعمل بها الصحفى أو تغيرت الظروف التى تعاقد فى ظلها جاز للصحفى أن يفسخ تعاقدته مع المؤسسة بإرادته المنفردة بشرط أن يخطر الصحيفة بعزمه على فسخ العقد قبل امتناعه عن عمله بثلاثة أشهر على الأقل . وذلك دون الإخلال بحق الصحفى فى التعويض .

مادة ١٤ - تخضع العلاقة بين الصحفى والصحيفة لعقد العمل الصحفى الذى يحدد مدة التعاقد ونوع عمل الصحفى ومكانه والمرتب وملحقاته والمزايا التكميلية بما لا يتعارض مع القواعد الآمرة فى قانون عقد العمل الفردى أو مع عقد العمل الصحفى الجماعى فى حالة وجوده .

مادة ١٥ - لمجلس نقابة الصحفيين عقد اتفاقات عمل جماعية مع أصحاب الصحف ووكالات الأنباء والصحف العربية والأجنبية تتضمن شروطاً أفضل للصحفى .

وتكون نقابة الصحفيين طرفاً فى العقود التى تبرم وفقاً لأحكام المادة السابقة ، والفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ١٦ - تلتزم كافة المؤسسات الصحفية وإدارات الصحف بالوفاء بجميع الحقوق المقررة للصحفى فى القوانين وعقد العمل الصحفى المبرم معها .

مادة ١٧ - لا يجوز فصل الصحفى من عمله إلا بعد إخطار نقابة

الصحفيين بمبررات الفصل فإذا استنفدت النقابة مرحلة التوفيق بين الصحيفة والصحفي دون نجاح تطبق الأحكام الواردة في قانون العمل في شأن فصل العامل .

الفصل الثالث

واجبات الصحفيين

مادة ١٨ - يلتزم الصحفي فيما ينشره بالمبادئ والقيم التي يتضمنها الدستور وبأحكام القانون مستمسكا في كل أعماله بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق وأداب المهنة وتقاليدها بما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه وبما لا ينتهك حقا من حقوق المواطنين أو يمس إحدى حرياتهم .

مادة ١٩ - يلتزم الصحفي التزاما كاملا بميثاق الشرف الصحفي .
ويؤاخذ الصحفي تأديبيا إذا أخل بواجباته المبينة في هذا القانون أو في الميثاق .

مادة ٢٠ - يلتزم الصحفي بالامتناع عن الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو التي تنطوي على امتهان الأديان أو الدعوة إلى كراهيتها أو الطعن في إيمان الآخرين أو ترويع التحيز أو الاحتقار لأي من طوائف المجتمع .

مادة ٢١ - لا يجوز للصحفي أو غيره أن يتعرض للحياة الخاصة للمواطنين ، كما لا يجوز له أن يتناول مسلك المشتغل بالعمل العام

أو الشخص ذى الصفة النيابة العامة أو المكلف بخدمة عامة إلا إذا كان تناول وثيق الصلة بأعمالهم ومستهدفا المصلحة العامة .

مادة ٢٢ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين السابقتين بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٣ - يحظر على الصحيفة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر على صالح التحقيق أو المحاكمة أو بما يؤثر على مراكز من يتناولهم التحقيق أو المحاكمة وتلتزم الصحيفة بنشر قرارات النيابة العامة ومنطوق الأحكام التى تصدر فى القضايا التى تناولتها الصحيفة بالنشر أثناء التحقيق أو المحاكمة وموجز كاف للأسباب التى تقام عليها وذلك كله إذا صدر القرار بالحفظ أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو صدر الحكم بالبراءة .

مادة ٢٤ - يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن ينشر بناء على طلب ذى الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو سبق نشره من تصريحات فى الصحف فى غضون الثلاثة الأيام التالية لاستلامه التصحيح أو فى أول عدد يظهر من الصحيفة بجميع طبعاتها أيهما يقع أولا وبما يتفق مع مواعيد طبع الصحيفة ويجب أن يكون النشر فى نفس المكان وبنفس الحروف التى نشر بها المقال أو الخبر أو المادة الصحفية المطلوب تصحيحها .

ويكون نشر التصحيح بغير مقابل إذا لم يتجاوز مثلى مساحة المقال

أو الخبر المنشور فإن جاوزه كان للصحيفة الحق في مطالبة طالب التصحيح بمقابل نشر القدر الزائد محسوبا بسعر تعريفة الإعلان المقررة ويكون للصحيفة الامتناع عن نشر التصحيح حتى تستوفى هذا المقابل .

مادة ٢٥ - على طالب التصحيح أن يرسل الطلب إلى الصحيفة المعنية بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول أو ما يقوم مقامه إلى رئيس التحرير مرفقا به ما قد يكون متوفرا لديه من مستندات .

مادة ٢٦ - يجوز للصحيفة أن تمتنع عن نشر التصحيح في الحالتين الآتيتين :

١ - إذا وصل طلب التصحيح إلى الصحيفة بعد مضي ثلاثين يوما على النشر .

٢ - إذا سبق للصحيفة أن صححت من تلقاء نفسها ما يطلب تصحيحه .

وفي جميع الأحوال يجب الامتناع عن نشر التصحيح إذا انطوى على جريمة أو على ما يخالف النظام العام والآداب .

مادة ٢٧ - إذا لم يتم التصحيح في المدة المنصوص عليها في المادة (٢٤) من هذا القانون جاز لذى الشأن أن يخطر المجلس الأعلى للصحافة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول لاتخاذ ما يراه في شأن نشر التصحيح .

مادة ٢٨ - إذا لم يتم التصحيح في المدة المحددة في المادة (٢٤) من

هذا القانون يعاقب الممتنع عن نشره بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز أربعة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وللمحكمة عند الحكم بالعقوبة أو بالتعويض المدنى أن تأمر بنشر الحكم الصادر بالعقوبة أو بالتعويض المدنى فى صحيفة يومية واحدة على نفقة الصحيفة فضلا عن نشره بالصحيفة التى نشر بها المقال أو الخبر موضوع الدعوى خلال مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم إذا كان حضوريا أو من تاريخ إعلانه إذا كان غائبا . ولا يتم هذا النشر إلا إذا أصبح الحكم نهائيا .

مادة ٢٩ - تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة لرئيس التحرير أو المحرر المسئول عن جريمة الامتناع عن النشر إذا قامت الصحيفة بنشر التصحيح قبل تحريك الدعوى الجنائية ضدهما .

مادة ٣٠ - يحظر على الصحيفة أو الصحفى قبول تبرعات أو إعانات أو مزايا خاصة من جهات أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتعتبر أية زيادة فى أجر الإعلانات التى تنشرها هذه الجهات عن الأجر المقررة للإعلان بالصحيفة إعانة غير مباشرة .

ويعاقب كل من يخالف ذلك بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفى جنيه وتحكم المحكمة بالإلزام المخالف بأداء مبلغ يعادل مثلى التبرع أو الميزة أو الإعانة التى حصل عليها ، على أن يؤول هذا المبلغ إلى صندوق معاشات نقابة الصحفيين .

كما يحظر على الصحيفة أو الصحفي تلقي أى إعانات حكومية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلا وفقا للقواعد العامة التى يضعها المجلس الأعلى للصحافة .

مادة ٣١ - يحظر على الصحف نشر أى إعلان تتعارض مادته مع قيم المجتمع وأسسه ومبادئه أو آدابه العامة أو مع رسالة الصحافة وأهدافها . ويجب الفصل بصورة كاملة وبارزة بين المواد التحريرية والإعلانية .

مادة ٣٢ - لا يجوز للصحفى أن يعمل فى جلب الإعلانات أو أن يحصل على أى مبالغ مباشرة أو غير مباشرة أو مزايا عن نشر الإعلانات بأية صفة ولا يجوز أن يوقع باسمه مادة إعلانية .

مادة ٣٣ - تلتزم جميع الصحف والمؤسسات الصحفية بنشر ميزانياتها خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية . ويتولى الجهاز المركزى للمحاسبات بصفة دورية مراجعة دفاتر مستندات المؤسسة الصحفية للتحقق من سلامة ومشروعية إجراءاتها المالية والإدارية والقانونية .

وعلى الصحف والمؤسسات أن توفى الجهاز بحساباتها الختامية خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء سنتها المالية كما يكون عليها أن تمكن الجهاز من هذه المراجعة وعلى الجهاز المذكور إعداد تقارير بنتيجة فحصه وعليه أن يعيل المخالفات إلى النهاية العامة مع إخطار المجلس الأعلى للصحافة فى جميع الأحوال .

الفصل الرابع

تأديب الصحفي

مادة ٣٤ - تختص نقابة الصحفيين وحدها بتأديب الصحفيين من أعضائها .

وتطبق فى هذا الشأن الأحكام الواردة فى قانون نقابة الصحفيين فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الفصل .

مادة ٣٥ - يحيل نقيب الصحفيين بعد العرض على مجلس النقابة الصحفي الذى تنسب إليه مخالفة تأديبية إلى لجنة التحقيق على أن تنتهى من إجراء التحقيق خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإحالة إليها ، فإذا رأت اللجنة أن التحقيق يستغرق مدة أطول استأذنت مجلس النقابة فى ذلك .

مادة ٣٦ - تشكل لجنة التحقيق المنصوص عليها فى المادة السابقة على النحو التالى :

(أ) وكيل النقابة رئيساً

(ب) مستشار من مجلس الدولة يختاره مجلس الدولة عضواً

(ج) سكرتير النقابة أو سكرتير النقابة الفرعية بحسب

الأحوال عضواً

مادة ٣٧ - تشكل هيئة التأديب الابتدائية المنصوص عليها فى

المادة (٨١) من قانون نقابة الصحفيين ، على النحو التالى :

(أ) ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس نقابة الصحفيين من بين أعضائه فى أول كل دورة نقابية . وتكون رئاسة اللجنة لأقدمهم قيما بجدول النقابة ما لم يكن أحدهم عضوا فى هيئة مكتب مجلسها فتكون له الرئاسة .

(ب) عضو من المجلس الأعلى للصحافة يختاره المجلس من بين أعضائه الصحفيين .

(ج) مستشار من مجلس الدولة يختاره مجلس الدولة .
وتحال الدعوى إلى هذه الهيئة من لجنة التحقيق المشار إليها فى المادة السابقة .

ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية .
مادة ٣٨ - يجوز للصحفى الطعن فى قرار هيئة التأديب الابتدائية أمام هيئة التأديب الاستئنافية المنصوص عليها فى المادة (٨٢) من قانون النقابة .
مادة ٣٩ - مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى الجنائية أو المدنية لذوى الشأن التقدم بالشكوى ضد الصحفى إلى المجلس الأعلى للصحافة .
ويتولى المجلس بحث الشكوى وإبلاغ النتيجة إلى نقابة الصحفيين فى حالة توافر الدلائل الكافية على صحة ما جاء بالشكوى .

الفصل الخامس

المسئولية الجنائية فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف

مادة ٤٥ - إذا حركت الدعوى الجنائية أمام محكمة الجنح بسبب الجرائم التى تقع بواسطة الصحف جاز للمتهم أن ينيب عنه وكيلًا لمتابعتها ما لم تأمر المحكمة بحضوره شخصيا .

مادة ٤٦ - لا يجوز الحبس الاحتياطى فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف إلا فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة (١٧٩) من قانون العقوبات .

مادة ٤٧ - لا يجوز أن يتخذ من الوثائق والمعلومات والبيانات والأوراق التى يحوزها الصحفى دليل اتهام ضده فى أى تحقيق جنائى ما لم تكن فى ذاتها موضوعا للتحقيق أو محلا لجريمة .

ومع مراعاة أحكام المواد (٥٥) و (٩٧) و (١٩٩) من قانون الإجراءات الجنائية يجب رد ما تم ضبطه من الأشياء التى ذكرت فى الفقرة السابقة إلى من ضبطت لديه فور انتهاء الغرض الذى ضبطت من أجله .

مادة ٤٨ - لا يجوز القبض على الصحفى بسبب جريمة من الجرائم التى تقع بواسطة الصحف إلا بأمر من النيابة العامة ، كما لا يجوز التحقيق معه أو تفتيش مقر عمله لهذا السبب إلا بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة .

ويجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة قبل اتخاذ إجراءات التحقيق مع الصحفى بوقت كاف .

وللنقيب أن يحضر التحقيق هو أو من ينوبه من أعضاء المجلس ،
وللمجلس النقابة أن يطلب صورا من التحقيق بغير رسوم .

مادة ٤٤ - لا يعاقب على الطعن بطريق النشر في أعمال موظف عام أو
شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة إذا كان النشر بسلامة نية
وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، ويشترط أن يثبت
كل فعل أسند إليه .

الباب الثاني

إصدار الصحف وملكيتهما

الفصل الأول

إصدار الصحف

مادة ٤٥ - حرية إصدار الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص
الاعتبارية العامة والخاصة مكفولة طبقا للقانون .

مادة ٤٦ - يجب على كل من يريد إصدار صحيفة جديدة أن يقدم إخطارا
كتابيا إلى المجلس الأعلى للصحافة موقعا عليه من الممثل القانوني للصحيفة
يشتمل على اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة صاحب الصحيفة ، واسم
الصحيفة ودوريته ، واللغة التى تنشر بها ، ونوع نشاطها والهيكل
التحريرى والإدارى لها ، وبيان ميزانيتها ومصادر تمويلها ، وعنوانها واسم
رئيس التحرير وعنوان المطبعة التى تطبع بها .

مادة ٤٧ - يصدر المجلس الأعلى للصحافة قراره فى شأن الإخطار المقدم

إليه لإصدار الصحيفة خلال مدة لا تتجاوز أربعين يوما من تاريخ تقديمه إليه مستوفيا جميع البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة .

ويجب أن يصدر قرار المجلس برفض الترخيص بإصدار الصحيفة مسببا ويعتبر انقضاء مدة الأربعين يوما المشار إليها دون إصدار قرار من المجلس بمثابة عدم اعتراض على الإصدار .

وفي حالة صدور قرار برفض إصدار الصحيفة يجوز لذوى الشأن أن يطعنوا فيه أمام محكمة القضاء الإداري ، وذلك بصحيفة تودع قلم كتاب هذه المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار بالرفض .

مادة ٤٨ - إذا لم تصدر الصحيفة خلال الشهور الثلاثة التالية للترخيص أو إذا لم تصدر بانتظام خلال ستة أشهر ، اعتبر الترخيص كأن لم يكن ، ويعد صدور الصحيفة غير منتظم إذا تحقق بغير عذر مقبول عدم إصدار نصف العدد المفروض صدوره أصلا خلال مدة الأشهر الستة ، أو أن تكون مدة الاحتجاب خلال هذه المدة أطول من مدة توالى الصدور .

ويكون إثبات عدم انتظام صدور الجريدة بقرار من المجلس الأعلى للصحافة ، ويعلن القرار إلى صاحب الشأن .

مادة ٤٩ - تعتبر الموافقة على إصدار صحيفة امتيازًا خاصا لا يجوز التصرف فيه بأي نوع من أنواع التصرف .

وكل تصرف يتم بالمخالفة لحكم هذه المادة يعتبر باطلا .

ويعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه ،
فضلا عن الحكم بإلقاء ترخيص الصحيفة .

مادة ٥٠ - يحظر إصدار الصحف أو الاشتراك في إصدارها أو ملكيتها
بأية صورة من الصور على الممنوعين قانونا من مزاوله الحقوق السياسية .

مادة ٥١ - فى حالة التغيير الذى يطرأ على البيانات التى تضمنها
الإخطار بعد صدور الترخيص يجب إعلان المجلس الأعلى للصحافة كتابة بهذا
التغيير قبل حدوثه بخمسة عشر يوما على الأقل إلا إذا كان هذا التغيير قد
طرأ على وجه غير متوقع ، وفى هذه الحالة يجب إعلانه فى موعد غايته
ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ حدوثه .

ويعاقب الممثل القانونى للصحيفة عند مخالفة هذه المادة بالحبس مدة
لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه
أو بإحدى هاتين العقوبتين .

الفصل الثانى

ملكية الصحف

مادة ٥٢ - ملكية الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة
والخاصة للصحف مكفولة طبقا للقانون .

ويشترط فى الصحف التى تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة فيما
عدا الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات أن تتخذ شكل تعاونيات

أو شركات مساهمة على أن تكون الأسهم جميعها فى الحالتين اسمية ومملوكة للمصريين وحدهم وأن لا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن مليون جنيه إذا كانت يومية ومائتين وخمسين ألف جنيه إذا كانت أسبوعية ومائة ألف جنيه إذا كانت شهرية ، ويودع رأس المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة فى أحد البنوك المصرية ، ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة أن يستثنى من بعض الشروط سالفة البيان .

ولا يجوز أن تزيد ملكية الشخص وأفراد أسرته وأقاربه حتى الدرجة الثانية فى رأس مال الشركة على ١٠٪ من رأس مالها ويقصد بالأسرة الزوج والزوجة والأولاد القصر .

ويجوز إنشاء شركات توصية بالأسهم لإصدار مجلات شهرية أو صحف إقليمية ، ويسرى على هذه الشركات الشروط السابقة .

مادة ٥٣ - يعد المجلس الأعلى للصحافة نموذجاً لعقد تأسيس الصحيفة التى تتخذ شكل شركة مساهمة أو تعاونية أو توصية بالأسهم ونظامها الأساسى .

ويحدد عقد التأسيس أغراض الصحيفة وأسماء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المؤقت من بين المساهمين .

وتكون مدة هذا المجلس ستة أشهر على الأكثر من تاريخ استكمال إجراءات التأسيس ، يتم خلالها انتخاب مجلس الإدارة وفقاً للنظام الذى يحدده عقد التأسيس .

مادة ٥٤ - يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسئول بشرف إشرافا فعليا على ما ينشر بها ، وعدد من المحررين المسئولين ، يشرف كل منهم إشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها .

ويشترط فى رئيس التحرير والمحررين فى الصحيفة أن يكونوا مقيدين بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين .

ولا تنطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الصحف والمجلات المتخصصة التى تصدرها الجهات العلمية وكذلك الصحف والمجلات التى تصدرها الهيئات التى يصدر بتعديدها قرار من المجلس الأعلى للصحافة .

وبحكم فى حالة مخالفة ذلك بتعطيل الصحيفة مدة لا تتجاوز ستة أشهر بناء على طلب المجلس الأعلى للصحافة وإذا لم يتم إزالة أسباب المخالفة خلال هذه المدة يعتبر الترخيص لاغيا .

الباب الثالث

الصحف القومية

الفصل الأول

الملكية

مادة ٥٥ - يقصد بالصحف القومية فى تطبيق أحكام هذا القانون ، الصحف التى تصدر حاليا أو مستقبلا عن المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء وشركات التوزيع التى تملكها الدولة ملكية خاصة ، ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى .

وتكون الصحف القومية مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن جميع الأحزاب ، وتعتبر منبرا للحوار الوطنى الحر بين كل الآراء والاتجاهات السياسية والقوى الفاعلة فى المجتمع .

مادة ٥٦ - ينظم العلاقة بين المؤسسات القومية الصحفية وجميع العاملين بها من صحفيين وإداريين وعمال أحكام عقد العمل الفردى المنصوص عليها فى قانون العمل .

ويجوز انتقال الصحفى من مؤسسة صحفية قومية إلى أخرى بموافقته وموافقة المؤسسات معا ، دون انتقاص أى حق مادى أو أدبى مقرر له سوا . أكان هذا الحق أصليا أم إضافيا .

ويسرى ذلك على سائر العاملين فى المؤسسات الصحفية القومية .

مادة ٥٧ - يخصص نصف صافى الأرباح فى المؤسسة الصحفية القومية للعاملين بها والنصف الآخر لمشروعات التوسع والتجديدات وغيرها من المشروعات .

ويصدر المجلس الأعلى للصحافة القرارات والقواعد المنظمة لإدارتها وإعداد موازنتها السنوية وكيفية توزيع الأرباح .

ويتولى الجهاز المركزى للمحاسبات بصفة دورية مراجعة دفاتر ومستندات المؤسسة الصحفية القومية للتحقق من سلامة ومشروعية إجراءاتها المالية والإدارية والقانونية ، وعلى المؤسسة أن تمكن الجهاز من هذه المراجعة .

وعلى الجهاز المذكور إعداد تقرير بنتيجة فحصه وإخطار الجمعية

العمومية بهذه التقارير وكذا إخطار المجلس الأعلى للصحافة ومجلس الشورى لمناقشتها بالمجلس .

مادة ٥٨ - تكون لكل مؤسسة صحفية قومية الشخصية الاعتبارية ولها مباشرة جميع التصرفات القانونية لتحقيق أغراضها ومثلها رئيس مجلس الإدارة .

مادة ٥٩ - يجوز للمؤسسة الصحفية القومية ، بموافقة المجلس الأعلى للصحافة ، تأسيس شركات لباشة نشاطها الخاص بالنشر أو الإعلان أو الطباعة أو التوزيع ، ويضع المجلس الأعلى للصحافة القواعد المنظمة لتأسيس هذه الشركات ويجوز للمؤسسة الصحفية القومية فى مجال نشاطها مزاوله التصدير والاستيراد وفقا للقواعد التى يضعها المجلس الأعلى للصحافة .

- ويسرى على هذه الشركات ما يسرى على المؤسسة الأم من حيث الخضوع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ونشر الميزانية والحساب الختامى .

مادة ٦٠ - تسرى فى شأن العاملين بالمؤسسة الصحفية القومية والشركات التى تنشئها أو الأنشطة التى تزاولها وفقا للمادة السابقة أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع .

مادة ٦١ - تكون سن التقاعد بالنسبة للعاملين فى المؤسسات الصحفية القومية ، من صحفيين وإداريين وعمال ، ستين عاما .

ومع ذلك يجوز مد السن سنة فسنه حتى سن الخامسة والستين وذلك بقرار من مجلس الشورى بالنسبة إلى رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير ، وقرار من المجلس الأعلى للصحافة بتوصية من مجلس إدارة المؤسسة بالنسبة إلى غيرهم .

الفصل الثاني

الجمعية العمومية

مادة ٦٢ - تشكل الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية برئاسة رئيس مجلس الإدارة وعضوية كل من :

١ - خمسة عشر عضوا يمثلون الصحفيين والإداريين والعمال بالمؤسسة الصحفية ، يتم انتخابهم بالاقتراع السري المباشر ، ويشترط في العضو أن تكون له خبرة في أعمال الصحافة مدة خمس سنوات على الأقل .
وتنتخب كل فئة من بينها خمسة أعضاء .

٢ - عشرون عضوا يختارهم مجلس الشورى من الكتاب أو المهتمين بشئون الفكر والثقافة والصحافة والإعلام ، على أن يكون من بينهم أربعة على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية .

وتجرى الانتخابات كما يتم الاختيار كل أربع سنوات .

ويضع المجلس الأعلى للصحافة القواعد المنظمة لإجراء الانتخابات .

مادة ٦٣ - تختص الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية القومية

بما يلي :

١ - إقرار الموازنة التقديرية والحساب الختامي .

٢ - تعيين واعتماد مراقبي الحسابات .

٣ - إقرار السياسة الاقتصادية والمالية للمؤسسة والنظر في المشروعات

المجديدة أو تصفية مشروعات قائمة ، ويتم ذلك من خلال التقرير السنوى الذى يقدمه مجلس الإدارة .

٤ - إقرار اللوائح الخاصة بالأجور أو غيرها التى يضعها مجلس الإدارة بشرط الالتزام بقواعد الحد الأدنى للأجور التى يضعها المجلس الأعلى للصحافة .

٥ - مناقشة تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات .

٦ - النظر فيما يعرضه عليه مجلس الإدارة من أمور .

٧ - رفع الاقتراح بحل مجلس الإدارة فى حالة إخلاله بواجباته إلى المجلس الأعلى للصحافة .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات الدعوة لعقد الجمعية العمومية وتحديد جدول أعمالها وشروط صحة انعقادها وإصدار القرارات .

الفصل الثالث

مجالس الإدارة والتحرير

مادة ٦٤ - يشكل مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية من ثلاثة عشر عضواً على الوجه الآتى :

١ - رئيس مجلس الإدارة ويختاره مجلس الشورى .

٢ - ستة من العاملين بالمؤسسة يتم انتخابهم بالاقتراع السرى المباشر على أن يكون اثنان عن الصحفيين واثنان عن الإداريين واثنان عن العمال وتنتخب كل فئة ممثليها .

٣ - ستة أعضاء يختارهم مجلس الشورى على أن يكون من بينهم أربعة أعضاء على الأقل من ذات المؤسسة الصحفية .

وتكون مدة عضوية مجلس الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد .

ويشترط لصحة انعقاد مجلس الإدارة حضور الأغلبية المطلقة لأعضائه وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوى يرجع الجانب الذى من بينه الرئيس .

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة فى أكثر من مؤسسة صحفية .

مادة ٦٥ - يشكل فى كل صحيفة من الصحف القومية مجلس التحرير من خمسة أعضاء على الأقل ويرأسه رئيس التحرير الذى يختاره مجلس الشورى ويختار مجلس الإدارة الأعضاء الأربعة الباقين ويكون من بينهم من يلى رئيس التحرير فى مسئولية العمل الصحفى .

وتكون مدة عضوية مجلس التحرير ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

مادة ٦٦ - يضع مجلس التحرير السياسة العامة للتحرير ويتابع تنفيذها وذلك فى إطار السياسة العامة التى يضعها مجلس الإدارة للمؤسسة ، ويكون تنفذ تلك السياسة من اختصاص رئيس التحرير ومعاونيه .

الباب الرابع

المجلس الأعلى للصحافة

الفصل الأول

تشكيل المجلس الأعلى للصحافة

مادة ٦٧ - المجلس الأعلى للصحافة هيئة مستقلة قائمة بذاتها يكون مقرها مدينة القاهرة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية ، وتقوم على شئون الصحافة بما يحقق حريتها واستقلالها وقيامها بممارسة سلطاتها في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ، وبما يكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، وبما يؤكد فعاليتها في ضمان حق المواطنين في المعرفة من خلال الأخبار الصحيحة والآراء والتعليقات الموضوعية .

ويكون تشكيله واختصاصاته وعلاقته بسلطات الدولة وبنقابة الصحفيين على النحو المبين في هذا القانون .

مادة ٦٨ - يصدر رئيس الجمهورية قراراً بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة على النحو التالي :

١ - رئيس مجلس الشورى ، وتكون له رئاسة المجلس الأعلى للصحافة .

٢ - رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية .

٣ - رؤساء تحرير الصحف القومية ، على أن تقل كل مؤسسة فى حالة تعددهم بواحد من بينهم يختاره مجلس إدارة المؤسسة .

٤ - رؤساء تحرير الصحف الحزبية التى تصدر وفقا لقانون الأحزاب ، فإن تعددت صحف الحزب الواحد يختار الحزب رئيس التحرير الذى يمثلها .

٥ - نقيب الصحفيين وأربعة من نقباء الصحفيين السابقين يختارهم مجلس الشورى .

٦ - رئيس النقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام والنشر ، وأربعة من الرؤساء السابقين للنقابة أو من أعضاء النقابة يختارهم مجلس الشورى .

٧ - اثنان من أساتذة الصحافة بالجامعات المصرية يختارهما مجلس الشورى .

٨ - اثنان من المشتغلين بالقانون يختارهما مجلس الشورى .

٩ - عدد من الشخصيات العامة المهتمة بشئون الصحافة والمثلة لشتى اتجاهات رأى العام يختارهم مجلس الشورى على ألا يزيد عددهم على الأعضاء المذكورين فى الفقرات السابقة .

وتكون مدة عضوية المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد .

مادة ٦٩ - يشكل المجلس الأعلى للصحافة هيئة مكتبه من الرئيس والوكيلين والأمين العام والأمين العام المساعد .

ويختار المجلس الأعلى هيئة مكتبه بالانتخاب السرى ، وذلك فيما عدا
رئيسه .

الفصل الثانى

الاختصاصات المجلس الأعلى للصحافة

مادة ٧٠ - فضلا عن الاختصاصات الأخرى المنصوص عليها فى هذا
القانون يتولى المجلس الأعلى للصحافة الاختصاصات الآتية :

- ١ - إبداء رأى فى كافة المشروعات المتعلقة بقوانين الصحافة .
- ٢ - اتخاذ كل ما من شأنه دعم الصحافة المصرية وتنميتها وتطويرها
بما يسير التطورات الراهنة فى صناعة الصحافة فى العالم من خلال تشجيع
البحث والتطوير فى مجالات هذه الصناعة وفى أوضاع المؤسسات الصحفية
المصرية فى كل نواحي العمل الصحفى بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية
المتخصصة والهيئات الفنية المحلية والعالمية ومن خلال إنشاء مركز للبحوث
ومركز للمعلومات .
- ٣ - التوثيق التاريخى لتطور صناعة الصحافة فى مصر .
- ٤ - التعاون مع المجالس والهيئات المماثلة فى العالم وتبادل الخبرات
والتجارب فى الأمور التى تدخل فى اختصاص المجلس .

٥ - التنسيق بين المؤسسات الصحفية فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية وفى مجالات التدريب والتأهيل .

٦ - المتابعة الفعالة للأداء الاقتصادى للمؤسسات الصحفية القومية من خلال دراسة ومناقشة تقارير الإدارة والجهاز المركزى للمحاسبات واتخاذ كل ما من شأنه ضمان حسن الأداء .

٧ - العمل على توفير مستلزمات إصدار الصحف وتذليل جميع العقبات التى تواجه دور الصحف .

٨ - تحديد حصص الورق لدور الصحف وتحديد أسعار الصحف والمجلات وتحديد أسعار ومساحات الإعلانات للحكومة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال بما لا يخل بحق القارئ فى المساحة التحريرية وفقا للمعرف الدولى .

٩ - حماية العمل الصحفى وكفالة حقوق الصحفيين وضمان أداائهم واجباتهم ، وذلك كله على الوجه المبين فى القانون .

١٠ - إصدار ميثاق الشرف الصحفى الذى تعده نقابة الصحفيين .

١١ - متابعة وتقييم ما تنشره الصحف وإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بأداب المهنة وميثاق الشرف الصحفى ، وتلتزم الصحف بنشر تلك التقارير .

- ١٢ - ضمان احترام الصحف والصحفيين لحق الرد وحق التصحيح .
- ١٣ - النظر فى شكاوى الأفراد ضد الصحف أو الصحفيين فيما يتعلق بالتزام الصحافة بأداب المهنة وسلوكياتها أو فيما ينشر ماسا بحقوق الأفراد أو حياتهم الخاصة .
- ١٤ - ضمان حد أدنى مناسب لأجور الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية .
- ١٥ - تحديد نسبة مئوية سنويا من حصيللة الإعلانات فى الصحف والمؤسسات الصحفية لصالح صندوقى المعاشات والإعانات بنقابة الصحفيين والنقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام .
- ١٦ - تلقى قرارات لجنة القيد بالنقابة ونتائج انتخابات أعضاء مجلس النقابة والنقيب وقرارات الجمعية العمومية للنقابة .
- ١٧ - الإذن للصحفى الذى يرغب فى العمل بصحيفة أو وكالة أو إحدى وسائل الإعلام غير المصرية داخل جمهورية مصر العربية أو فى الخارج ، أو مباشرة أى نشاط فيها سواء أكان هذا العمل بصفة مستمرة أو متقطعة ، وذلك بعد حصوله على موافقة الجهة التى يعمل بها .
- ١٨ - للمجلس فى سبيل تحقيق الاختصاصات المذكورة فى هذه المادة أن ينتشئ صندوقا لدعم الصحف ويصدر اللائحة المنظمة لأحكامه .

الفصل الثالث

نظام عمل المجلس

مادة ٧١ - يضع المجلس الأعلى للمصحافة اللوائح التى تبين نظام العمل فيه وتحدد لجان المجلس وتبين طريقة تشكيلها وكيفية سير العمل فيها .

مادة ٧٢ - رئيس المجلس هو الذى يمثل له لدى الجهات القضائية والإدارية وغيرها من الجهات وفى مواجهة الغير ، ويشرف بوجه عام على حسن سير أعمال المجلس ، وهو الذى يرأس اجتماعات هيئة المكتب .

ولرئيس المجلس أن يفوض أحد الوكيلين أو كليهما فى بعض اختصاصاته وله أن ينيب أحد الوكيلين لرئاسة بعض جلسات المجلس .

وإذا غاب الرئيس أو قام مانع لديه تولى أحد الوكيلين بالتناوب رئاسة المجلس .

ويقوم الأمين العام بتنفيذ قرارات المجلس وإعداد جدول أعماله بالاتفاق مع رئيس المجلس .

مادة ٧٣ - يجتمع المجلس اجتماعا عاديا مرة كل شهرين على الأقل ويجوز دعوته لاجتماع طارئ بناء على طلب رئيسه أو ثلث أعضائه على الأقل .

كما يجتمع المجلس أيضا فى الموعد الذى يحدده رئيسه بناء على طلب

أمانة المجلس للنظر فيما يقدم إليها من إخطارات بإصدار الصحف ، وذلك خلال أسبوعين من تاريخ تقديمها .

مادة ٧٤ - لرئيس الجمهورية دعوة المجلس الأعلى للصحافة لاجتماع غير عاды وفي هذه الحالة تكون رئاسة الاجتماع لرئيس الجمهورية .

مادة ٧٥ - للمجلس الأعلى للصحافة حق طلب البيانات من جهات الاختصاص الرسمية التي تمكنه من ممارسة اختصاصاته ، وذلك في حدود القانون .

مادة ٧٦ - المجلس الأعلى للصحافة مستقل بموازنته وتدرج رقما واحدا في موازنة الدولة .

وتبين اللائحة الداخلية للمجلس كيفية إعداد مشروع موازنة المجلس السنوية وبحثها وإقرارها ، وطريقة إعداد حسابات المجلس وتنظيمها ومراجعاتها ، وكيفية إعداد الحساب الختامي السنوي واعتماده ، وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

مادة ٧٧ - يضع المجلس بناء على اقتراح هيئة مكتبه اللوائح الخاصة بأعضاء المجلس وتنظيم شئون العاملين بالأمانة العامة .

مادة ٧٨ - يرفع المجلس الأعلى للصحافة تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية تتضمن أوضاع الصحافة وما تناولته من قضايا وأى مسائل بحريتها وأوضاع المؤسسات الصحفية المالية والاقتصادية .

مادة ٧٩ - يصدر المجلس الأعلى للصحافة اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللائحة الحالية بالقدر الذى يتفق مع أحكام هذا القانون .

الباب الخامس

أحكام انتقالية

مادة ٨٠ - الصحف التى ظلت باقية لأصحابها بالتطبيق لحكم المادة ٤٩ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة تستمر فى مباشرة نشاطها حتى وفاة أصحابها ويجوز لها خلال ذلك توفيق أوضاعها وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٨١ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، ويلغى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ، وكل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣٠ يونيو سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مباركة

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان

الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧

والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥

في شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يضاف إلى قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣

لسنة ١٩٥٧ مادتان جديدتان برقمى ٢١ مكررا (١) و ٢٩ مكررا وفقرة ثالثة

جديدة إلى نص المادة (٣١) ، نصوصها الآتية :

مادة ٢١ مكرر (١) :

يجوز أن تزيد نسبة ما يملكه غير المصريين فى رؤوس أموال البنوك

المشتركة والخاصة على ٤٩٪ من رأس المال المصدر لأى بنك . ويلغى كل

حكم مخالف لذلك .

ويحظر على أى شخص طبيعى - بغير طريق الميراث - أو على أى شخص اعتبارى أن يملك ما يزيد على ١٠٪ من رأس المال المصدر لأى بنك من البنوك المشار إليها فى الفقرة الأولى إلا بعد موافقة مجلس إدارة البنك المركزى المصرى ، ويقع باطلا أى تصرف يخالف ذلك .

فإذا تملك الشخص الطبيعى بالميراث ما يزيد على النسبة المذكورة فى الفقرة السابقة يتعين عليه أن يوفق أوضاعه طبقا للقواعد التى يحددها البنك المركزى المصرى خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ أيلولة هذه الزيادة ، ولا يترتب على ملكيته لما يزيد على هذه النسبة دون توفيق أوضاعه فى المهلة المشار إليها أى حقوق عن الزيادة فى الجمعية العامة للبنك أو فى عضوية مجلس الإدارة أو فى اختيار أعضاء المجلس .

مادة ٢٩ مكررا :

لكل بنك سلطة تحديد معدلات العائد على العمليات المصرفية التى يقوم بها حسب طبيعة هذه العمليات دون التقيد بالحدود المنصوص عليها فى أى تشريع آخر .

كما يكون له أن يحدد أسعار الخدمات المصرفية التى يتعامل بها ، كل ذلك بما يتفق مع إطار السياسة النقدية ومقتضيات المنافسة الكاملة .

مادة ٣١ فقرة ثالثة :

ويترتب على النشر انقضاء الجمعية المركزية للبنوك العاملة فى مصر وأيلولة جميع أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى الاتحاد .

(المادة الثانية)

يستبدل بنصوص المواد ٢٦^ة فقرة أخيرة ، ٣٧ مكررا ، و ٤٥ من قانون البنوك والائتمان المشار إليه ، النصوص الآتية :

مادة ٢٦ (فقرة أخيرة) :

ولمجلس إدارة البنك المركزى المصرى أن يصدر خلال شهر من تاريخ استلامه صورة من التقرير المشار إليه قراراً بعدم الاعتماد بتحقيق أرباح قابلة للتوزيع على المساهمين وغيرهم من أصحاب النصيب فى الأرباح إذا ما تبين وجود نقص فى المخصصات واجبة التكوين .

مادة ٣٧ مكررا :

تكون توظيفات البنك لدى العميل الواحد فى صورة أسهم رأس مال وتسهيلات ائتمانية وأى صورة من صور التمويل بما لا يجاوز ٣٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك كما يقررها مجلس إدارة البنك المركزى المصرى ، وتستثنى من هذه النسبة التسهيلات الائتمانية وكذا أى صورة من صور التمويل الممنوحة إلى الجهات الحكومية عدا الهيئات العامة وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام ، ويحدد مجلس إدارة البنك المركزى المصرى المدة التى يجب على البنوك خلالها تصفية التجاوزات الزائدة عن الحد المشار إليه .

مادة ٤٥ :

يحظر على البنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك الاستثمار والأعمال ما يأتى :

(أ) التعامل فى المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة عدا :

١ - العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو للترفيه عن العاملين به .

٢ - المنقول أو العقار الذى تؤول ملكيته إلى البنك استيقاء لدين له قبل الغير على أن يقوم البنك بالتصرف فيه خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية إليه بالنسبة للمنقول وخمس سنوات بالنسبة للعقار ، ويجوز لمجلس إدارة البنك المركزى المصرى مد هذه المدة عند الاقتضاء .

(ب) قبول الأسهم التى يتكون منها رأس مالى البنك بصفة ضمان لقرض أو التعامل فى هذه الأسهم أو امتلاكها ما لم تكن هذه الأسهم قد آلت ملكيتها إلى البنك وفاء لدين له قبل الغير ، على أن يقوم البنك ببيع هذه الأسهم خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية .

(ج) امتلاك أسهم الشركات المساهمة بما تزيد قيمته على ٤٠ ٪ من رأس المال المصدر للشركة وبشرط ألا تتجاوز القيمة الاسمية للأسهم التى يملكها البنك فى هذه الشركات مقدار رأس ماله المصدر واحتياطياته .

ولوزير الاقتصاد زيادة الحدين المذكورين عند الاقتضاء بناء على اقتراح محافظ البنك المركزى المصرى .

ويسرى الحظر المنصوص عليه فى هذا البند على بنوك التنمية والائتمان الزراعى .

(المادة الثالثة)

يستبدل بنص الفقرة (د) من المادة (٧) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى ، النص الآتى :

مادة (٧) فقرة (د) :

تحديد أسعار الخصم ومعدلات العائد عن العمليات المصرفية التى يجرىها البنك حسب طبيعة هذه العمليات وآجالها ومقدار الحاجة إليها وفقا لسياسة النقد والائتمان دون التقيد بالحدود المنصوص عليها فى أى قانون آخر .

(المادة الرابعة)

تلغى الفقرة الأخيرة من المادة (٣١) من قانون البنوك والائتمان المشار إليه .

(المادة الخامسة)

لا تسرى أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢١ مكررا (١) من قانون

البنوك والائتمان المشار إليه ، على المساهمات التي تزيد على النسبة المشار إليها في تلك الفقرة ، في تاريخ العمل بهذا القانون ، ولا يجوز زيادة مبالغ هذه المساهمات إلا بعد موافقة البنك المركزى المصرى .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣٠ يونية سنة ١٩٩٦ م)

حسنى مبارك

قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٦
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦
في شأن السجل التجارى (*)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يضاف إلى المادة (٤) من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن
السجل التجارى ، بند جديد يرقم ٤ ، نصه الآتى :
(٤) الأجانب المزاولون لنشاط التصدير وفى حدود هذا النشاط سواء
أكانوا أفرادا أو شركاء فى شركات أشخاص أو أموال أيا كانت أنصبتهم فى
رأس المال .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ
(الموافق ٣٠ يونية سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٦

بمعدل بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٠

في شأن دخول وإقامة الأجانب

بأراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد ٨ و ١٥ و ٢٠ و ٤١ و ٤٢ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها ، النصوص الآتية :

مادة (٨) :

يجوز لوزير الداخلية بقرار منه إلزام رعايا بعض الدول أن يتقدموا شخصيا خلال سبعة أيام من اليوم التالي لوصولهم أراضي جمهورية مصر العربية بتأشيرة دخول أو بتأشيرة مرور إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة في الجهة التي يكونون بها ، وأن يحضروا إقراراً عن حالتهم

(*) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر (ب) في ١٩٩٦/١٢/٣٥

الشخصية ، وعن الغرض من حضورهم ، ومدة الإقامة المرخص لهم فيها ، ومحل سكنهم ، والمحل الذى يختارونه لإقامتهم العادية ، وتاريخ بدء الإقامة ، وغير ذلك من البيانات والأوراق المثبتة لشخصيتهم .

ويجب على رعايا تلك الدول قبل تغيير محال إقامتهم إبلاغ مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة الذى يقيمون فى دائرته بعنوانهم الجديد ، فإذا كان انتقالهم إلى مدينة أخرى وجب عليهم أن يتقدموا خلال يومين من وقت وصولهم إلى محال إقامتهم الجديد بإقرار إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة المختص فى المدينة التى انتقلوا إليها .

مادة (١٥) :

لمدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ، بإذن خاص منه ولأعذار يقبلها ، أن يتجاوز عن مخالفة أحكام المواد ٨ و ١٢ و ١٤ و ١٦ من هذا القانون ، كما له أن يقرر التصالح فى هذه المخالفات مقابل دفع مبلغ خمسين جنيها .

مادة (٢٠) :

الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة ، وهم الذين لا تتوافر فيهم الشروط السابقة ، ويجوز بقرار من مدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية منح أفراد هذه الفئة ترخيصا فى الإقامة مدة أقصاها سنة قابلة للتجديد .

ومع ذلك يجوز بقرار من وزير الداخلية منح الترخيص فى الإقامة لمدة

أقصاها خمس سنوات قابلة للتجديد وفقا للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار منه .

مادة (٤١) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهه ولا تزيد على مائتى جنيهه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من خالف أحكام المواد ٢ و ٤ و ٧ والقرارات الصادرة تنفيذا لها .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن مائتى جنيهه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، فى حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٤ و ٤٠ من هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا لها إذا كان المخالف أو الأجنبى من رعايا دولة فى حالة حرب مع جمهورية مصر العربية أو فى حالة قطع العلاقات السياسية معها ، أو إذا وقعت مخالفة أحكام المادة (٤) فى مناطق الحدود التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الخارجية .

ومع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية أو تنفيذ العقوبة ، يجوز فى الأحوال المبينة فى المواد ٢ و ٤ و ١٦ من هذا القانون ، إبعاد الأجنبى عن البلاد .

مادة (٤٢) :

يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من خالف أحكام المواد :
٨ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ٢٣ من هذا القانون ، والقرارات الصادرة
تنفيذا لها .

(الملة الثانية)

تلقى المادتان ٩ و ١٠ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

(الملة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣٠ يونية سنة ١٩٩٦ م)

حسننى مبارك

قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦

بإنشاء هيئة كهرباء مصر (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

**يستبدل بنصى المادتين ٢ و ٧ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء
هيئة كهرباء مصر ، النصان الآتيان :**

مادة ٢- تختص الهيئة بما يأتى :

**(أ) تنفيذ المشروعات الخاصة بإنتاج القوى الكهربائية من المحطات
المحرارية .**

(ب) تنفيذ المشروعات الخاصة بنقل القوى الكهربائية .

(ج) إنتاج القوى الكهربائية من محطات التوليد .

**(د) شراء القوى الكهربائية المنتجة من محطات التوليد التى بصرح
للمستثمرين المحليين والأجانب بإنشائها .**

**(هـ) تنفيذ مشروعات الربط الكهربائى مع الدول الأخرى وتبادل القوى
الكهربائية معها .**

(*) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكر (ب) فى ١٩٩٦/١/٢٠

(و) إدارة وتشغيل وصيانة محطات التوليد وشبكات النقل الكهربائية .

(ز) نقل وبيع القوى الكهربائية بالجملة إلى شركات توزيع الكهرباء ، وإلى مواقع الاستخدام الرئيسية على الجهود الفائقة والعالية .

(ح) تنظيم حركة الأحمال على الشبكات الرئيسية فى أنحاء الجمهورية .

(ط) إجراء التخطيط والدراسات والبحوث فى مجال اختصاصات الهيئة ، وكذلك إجراء اختبارات الجهد الفائق والعالى على المهام الكهربائية .

مادة ٧ - للهيئة أن تجرى جميع التصرفات والأعمال التى من شأنها تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله ، ولها أن تتعاقد مباشرة مع الأشخاص والشركات والمصارف والهيئات المحلية والأجنبية وذلك طبقا للقواعد التى تحددها اللائحة الداخلية .

ويجوز منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المحليين والأجانب لإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد كهرباء دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز ، وذلك بمراعاة القواعد والإجراءات الآتية :

- (أ) أن يتم اختيار الملتزم فى إطار من المنافسة والعلاية .
(ب) ألا تزيد مدة الالتزام على تسع وتسعين سنة .
(ج) تحديد وسائل الإشراف والمتابعة الفنية والمالية التى تكفل حسن سير المرفق بانتظام واطراد .
ويصدر بمنح الالتزام وتعديل شروطه ، فى حدود القواعد والإجراءات السابقة ، قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الكهرباء والطاقة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣٠ يونية سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦

بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء

والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦

بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يستبدل بنصوص المواد ٤ فقرة أولى و ٥ فقرتان أولى و ٦ و ٧ و ٨ فقرتان خامسة و سادسة و ٩ فقرة أولى و ١١ مكررا (١) و ١٢ و ١٤ فقرتان أولى و ثانية و ١٦ و ١٨ و ٢٢ و ٢٢ مكررا و ٢٢ مكررا (٢) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء النصوص الآتية :

المادة ٤ (فقرة أولى) - « لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تعديلها أو تدعيمها أو إجراء أى تشطيبات خارجية إلا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية » .

(*) المريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر (ب) فى ١٩٩٦/٦/٣٠

المادة ٥ (المقتضى الأول والثانية) - « يقدم طلب الحصول على الترخيص من المالك أو من يمثله قانوناً إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم مرفقاً به المستندات والإقرارات والنماذج التى تحددها اللائحة التنفيذية .
ويجب أن تكون الرسومات أو أى تعديلات فيها موقعا عليها من مهندس نقابى متخصص وفقا للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية » .

المادة ٦ - « تتولى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته والبث فيه خلال مدة لاتزيد على ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب وإذا ثبت للجهة المذكورة أن الأعمال المطلوب الترخيص بها بعد مراجعتها مطابقة لأحكام القانون ولاتحتته التنفيذية قامت بإصدار الترخيص ، ويحدد فى الترخيص خط التنظيم وحد الطريق وخط البناء الذى يجب على المرخص له اتباعه وعرض الشوارع والمناسيب المقررة لها أمام واجهات البناء وأى بيانات يتطلبها أى قانون آخر .

أما إذا رأت تلك الجهة وجوب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو إدخال تعديلات أو تصحيحات فى الرسومات طبقا لما يحدده القانون ولاتحتته التنفيذية أعلنت المالك أو من يمثله قانوناً بذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطلب .

ويتم البث فى طلب الترخيص فى مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ استيفاء البيانات أو المستندات المطلوبة أو تقديم الرسومات المعدلة .

ويصدر المحافظ المختص بناء على موافقة الوحدة المحلية للمحافظة قراراً يحدد فيه الرسوم المستحقة عن فحص الرسومات والبيانات المقدمة من

طالب الترخيص على ألا تتجاوز مائة جنيه ، كما يحدد الرسوم المستحقة عن إصدار الترخيص وعن تجديده بما لا يتجاوز أربع مائة جنيه .

ويؤدى طالب الترخيص رسماً مقداره ١٪ من قيمة الأعمال المرخص بها لمواجهة نفقات الإزالة وتصحيح الأعمال المخالفة وغير ذلك من النفقات والمتطلبات وتحدد اللائحة التنفيذية كيفية الصرف منه .

وفى جميع الأحوال لا يجوز فرض أى مبالغ على إصدار الترخيص تحت أى مسمى عدا ما ورد بالفقرتين السابقتين » .

المادة ٧ - « يعتبر بمثابة موافقة على طلب الترخيص ، انقضاء المدة المحددة للبت فيه ، دون صدور قرار مسبب من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم يرفضه أو طلب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو الموافقات اللازمة أو إدخال تعديلات أو تصحيحات على الرسومات وذلك بعد قيام المالك أو من يمثله قانوناً بإعلان المحافظ المختص على يد محضر بعزمه البدء فى التنفيذ مع التزامه بمراعاة جميع الأوضاع والشروط والضمانات المنصوص عليها فى هذا القانون ولا تحتته التنفيذية .

ولا يجوز الموافقة صراحة أو ضمناً على طلبات الترخيص فى التعلية ولو كانت قواعد الارتفاع تسمح بالتعلية المطلوبة إلا إذا كان الهيكل الإنشائى للمبنى وأساساته تسمح بأحمال الأعمال المطلوب الترخيص بها على النحو الذى يؤيده تقرير فنى من مهندس استشارى إنشائى مع الالتزام فى هذا الشأن بالرسومات الإنشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول .

ويجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم عدم الموافقة على طلبات الترخيص إذا كانت الأعمال المطلوب الترخيص بها تقع فى المدن أو المناطق أو الشوارع التى يصدر قرار مسبب من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى المختص وكل من وزير الإسكان ووزير الإدارة المحلية بوقف الترخيص فيها لاعتبارات تاريخية أو ثقافية أو سياحية أو بيئية أو تحقيقا لغرض قومى أو مراعاة لظروف العمران أو إعادة التخطيط على ألا تتجاوز مدة الوقف ستة أشهر من تاريخ نشر القرار فى الوقائع المصرية .

ولمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزيرين مد الوقف لمدة أخرى لاعتبارات يقدرها وذلك بعد أقصى أربع سنوات .

المادة ٨ (فقرتان خامسة وسادسة) - «ويكون الحد الأقصى لما يدفعه المؤمن بالنسبة للأضرار المادية والجسمانية التى تصيب الغير مبلغ مليونى جنيه عن الحادث الواحد على ألا تتعدى مسئولية المؤمن قبل الشخص الواحد عن الأضرار الجسمانية مبلغ مائة ألف جنيه .

ويصدر قرار من وزير الاقتصاد بالاتفاق مع وزير الإسكان بالقواعد المنظمة لهذا التأمين وشروطه ، وقيوده وأوضاعه والأحوال التى يكون فيها للمؤمن حق الرجوع على المسئول عن الأضرار ، كما يتضمن القرار قسط التأمين الواجب أدائه والشخص الملزم به ، على ألا يجاوز القسط ٥٠ ٪ (نصف فى المائة) من قيمة الأعمال المرخص بها ، وحسب القسط على أساس

أقصى خسارة محتملة وذلك بالنسبة للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة والتي يصدر بها قرار من وزير الإسكان بالاتفاق مع وزير الاقتصاد .

المادة ٩ (فقرة أولى) - «إذا مضت ثلاث سنوات على منح الترخيص دون أن يشرع المالك أو من يمثله في تنفيذ الأعمال المرخص بها ، وجب عليه تجديد الترخيص ويكون التجديد لمدة سنة واحدة تبدأ من انقضاء الثلاث سنوات ويتبع في تقديم طلب التجديد وفحصه والبت فيه الأحكام التي تبينها اللائحة التنفيذية » .

المادة ١١ مكرراً (١) - «في حالة امتناع المالك أو من يمثله قانوناً أو تراخيه عن إنشاء أو إعداد أو تجهيز أو إدارة المكان المخصص لإيواء السيارات أو عدم استخدام هذا المكان في الغرض المخصص من أجله أو استخدامه في غير هذا الغرض المرخص به أو امتناعه أو تراخيه عن تركيب المصعد أو توفير اشتراطات تأمين المبنى وشاغليه ضد أخطار الحريق ، وذلك بالمخالفة للترخيص الصادر بإقامة البناء تتولى الجهة الإدارية توجيه إنذار للمالك أو من يمثله قانوناً بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول للقيام بتنفيذ ما امتنع عنه أو تراخى فيه - حسب الأحوال - خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

فإذا انقضت المدة دون تنفيذ يصدر المحافظ المختص قراراً بتنفيذ ما امتنع عنه المالك أو تراخى فيه وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية من إجراءات ، وتحمل المالك النفقات بالإضافة إلى ١٠٪ مصروفات إدارية

تحصل بطريق الحجز الإدارى ، وتكون قرارات المحافظ مسببة وللذى الشأن الطعن عليها أمام محكمة القضاء الإدارى .

وفى جميع الأحوال يحق لشاغلى المبنى القيام بالأعمال السابقة والنقلى امتنع أو تراخى المسالك عن تنفيذها وذلك على نفقته خصما من مستحقاته لديهم .

ويعتبر المالك متراخيا فى حكم هذه المادة متى تم استعمال المبنى بعضه أو كله فيما أنشئ من أجله .

المادة ١٢ - « يجب على المالك أو من يمثله قانونا أن يخطر الجهة الإدارية المختصة بالتنظيم بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بعزمه على تنفيذ الأعمال المرخص بها .

ومع مراعاة أحكام قانون نقابة المهندسين يلتزم المالك بأن يعهد إلى مهندس نقابى معمارى أو مدنى بالإشراف على تنفيذ الأعمال المرخص بها إذا زادت قيمتها على عشرة آلاف جنيه ، ويكون المهندس مسئولاً مسئولية كاملة عن الإشراف على تنفيذ هذه الأعمال وتحدد اللائحة التنفيذية الحالات التى يلزم فيها الاستعانة بأكثر من مهندس نقابى من ذوى التخصصات المختلفة تبعا لنوعية الأعمال المرخص بها .

وفى حالة تخلى المهندس المشرف على التنفيذ عن التزامه فعليه أن يخطر المالك أو من يمثله قانونا والجهة الإدارية المختصة بذلك كتابة قبل توقفه عن الإشراف بأسبوعين على الأقل ويوضح فى الإخطار أسباب التخلي وفى

هذه الحالة يلتزم المالك بأن يعهد إلى مهندس تقابى آخر فى ذات التخصص بالإشراف على التنفيذ وإخطار الجهة الإدارية بذلك .

وفى حالة انقضاء مدة الأسبوعين المشار إليها فى الفقرة السابقة دون أن يعهد المالك بالإشراف إلى مهندس آخر توقف الأعمال ولا تستأنف إلا بتعيين المهندس المشرف .

وعلى المهندس المشرف على التنفيذ أن يخطر الجهة الإدارية المختصة كتابة بأى أعمال مخالفة فور وقوعها أيا كان مرتكبها ما لم يتم تصحيحها .

المادة ١٤ (فقرتان أولى وثانية) - « يكون للمهندسين القائمين بأعمال التنظيم بوحداث الإدارة المحلية وغيرهم من المهندسين ممن يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع المحافظ المختص صفة الضبطية القضائية ، ويكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول مواقع الأعمال الخاضعة لأحكام هذا القانون ولو لم يكن مرخصاً بها وإثبات ما يقع من مخالفات لأحكامه ولا تحتته التنفيذية .

وعلى الأشخاص المشار إليهم فى الفقرة السابقة التنبيه كتابة على المرخص إليهم والمشرفين على التنفيذ إلى ما يحدث فى هذه الأعمال من إخلال لشروط الترخيص .

المادة ١٦ - « يصدر المحافظ المختص أو من ينييه قراراً مسبباً بإزالة أو تصحيح الأعمال التى تم وقفها وذلك خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر

من تاريخ إعلان قرار وقف الأعمال المنصوص عليه في المادة السابقة ومع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية يجوز للمحافظ التجاوز عن الإزالة في بعض المخالفات التي لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران وذلك في الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية .

المادة ١٨ - « تختص محكمة القضاء الإداري وحدها دون غيرها بالفصل في الطعون على جميع القرارات الصادرة تطبيقاً لأحكام هذا القانون وإشكالات التنفيذ في الأحكام الصادرة منها في هذا الشأن ويكون نظر الطعون والفصل فيها على وجه السرعة وتلتزم الجهة الإدارية بتقديم المستندات في أول جلسة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ما لم تأمر المحكمة بذلك » .

المادة ٢٢ - « مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز قيمة الأعمال المخالفة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ٤ و٥ و٧ و٨ و٩ و١١ فقرتان ثانية وثالثة و١٢ و١٣ و١٤ و١٧ من هذا القانون أو لائحته التنفيذية .

ومع عدم الإخلال بحكم المادة (٢٤) يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تتجاوز قيمة الأعمال المخالفة أو بإحدى هاتين العقوبتين

كل من يستأنف أعمالاً سبق وقفها بالطريق الإدارى على الرغم من إعلائته بذلك على الوجه المبين بالمادة (١٥) .

ومعاقب بالعقوبات المبهنة فى الفقرتين السابقتين المقاول الذى يقوم بالتنفيذ متى كانت المبانى أو الأعمال قد أقيمت دون ترخيص من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم أو بالرغم من إعلائته بقرار وقف الأعمال على حسب الأحوال .

وتكون العقوبة الغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه فى الحالات الآتية :

١ - عدم الحصول على ترخيص للقيام بأعمال التشطيبات الخارجية التى تحددها اللائحة التنفيذية .

٢ - عدم تضمين عقود بيع أو إيجار الوحدات الخاضعة لأحكام هذا القانون البيانات المنصوص عليها فى المادة ١٢ مكرراً (١) .

٣ - عدم وضع أو بقاء اللافتة المنصوص عليها فى كل من المادتين ١٢ مكرراً ، ١٥ فى مكانها واضحة البيانات .

وفى جميع الأحوال تخطر نقابة المهندسين أو اتحاد المقاولين - حسب الأحوال - بالأحكام التى تصدر ضد المهندسين أو المقاولين وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٢٢ مكرراً - «مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها

قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز قيمة الأعمال المخالفة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أقام أعمالاً دون مراعاة الأصول الفنية المقررة قانوناً فى تصميم أعمال البناء أو تنفيذها أو الإشراف على التنفيذ أو فى متابعته أو عدم مطابقة التنفيذ للرسومات والبيانات والمستندات التى منح الترخيص على أساسها ، أو الغش فى استخدام مواد البناء ، أو استخدام مواد غير مطابقة للمواصفات المقررة ، فإذا نتج عن ذلك سقوط البناء كلياً أو جزئياً ، أو صيرورته آيلاً للسقوط كانت العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على قيمة الأعمال المخالفة .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وبغرامة لا تجاوز قيمة الأعمال ، إذا نشأ عن الفعل وفاة شخص أو أكثر ، أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، أو إذا ارتكب الجانى فى سبيل إتمام جرمه تزويراً أو استعمال فى ذلك محرراً مزوراً .

ويحكم فضلاً عن ذلك بشطب اسم المهندس المصمم أو المشرف على التنفيذ أو المقاتل من سجلات نقابة المهندسين أو سجلات اتحاد المقاتلين - حسب الأحوال - وذلك لمدة لا تزيد على سنتين ، وفى حالة العود يكون الشطب بصفة دائمة .

وفى جميع الأحوال يجب نشر الحكم فى جريدتين يوميتين واسعتى الانتشار على نفقة المحكوم عليه .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة عدا النشر كل من العاملين المشار إليهم فى المادتين ١٣ مكررا و١٤ من هذا القانون إذا أخل أى منهم بواجبات وظيفته إخلالا جسيما متى ترتب على ذلك وقوع جريمة مما نص عليه فى الفقرة الأولى ويحكم فضلا عن ذلك بالعزل من الوظيفة .

المادة ٢٢ مكررا (٢) - مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس وبغرامة تعادل مثل قيمة الأعمال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

١ - الامتناع عن إقامة المكان المخصص لإيواء السيارات أو التراخى فى ذلك أو عدم استخدام هذا المكان فى الغرض المخصص من أجله أو استخدامه فى غير هذا الغرض وذلك بالمخالفة للترخيص .

٢ - الامتناع أو التراخى فى تركيب المصعد فى المبنى أو مخالفة الاشتراطات الفنية المقررة طبقا لقانون المصاعد الكهربائية أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لأحكامه فى إجراء هذا التركيب .

٣ - الامتناع عن تنفيذ اشتراطات تأمين المبنى وشاغليه ضد أخطار الحريق .

(المادة الثانية)

تضاف إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء فقرة أخيرة للمادة ١٣ ومادتان برقمى ١٦ مكررا و٢٤ مكررا .

المادة ١٣ (فقرة أخيرة) - ولا يجوز زيادة الارتفاع الكلى للبناء على مرة ونصف عرض الشارع بحد أقصى ٣٦ مترا ولرئيس مجلس الوزراء فى حالة الضرورة القصوى تحقيقا لغرض قسومى أو مصلحة اقتصادية أو مراعاة لظروف العمران تقييد أو إعفاء مدينة أو منطقة أو جزء منها أو مبنى بذاته من الحد الأقصى للارتفاع .

المادة ١٦ مكررا - تزال بالطريق الإدارى الأعمال المخالفة لقيود الارتفاع المقررة طبقا لهذا القانون أو قانون الطيران المدنى الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ أو لخطوط التنظيم أو لتوفير أماكن تخصص لإيواء السيارات وكذلك التعديلات على الأراضى التى اعتبرت أثرية طبقا لقانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ويصدر بذلك قرار مسبب من المحافظ المختص دون التقيد بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١٥ و ١٦ من هذا القانون .

المادة ٢٤ مكررا - لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات المالية المقضى بها طبقا لأحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة)

تلغى الفقرة الثانية من المادة الرابعة والمادة ٦ مكررا والمادة ٧ مكررا والفقرتان الثانية والثالثة من المادة ٢٩ والمواد ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ، والمادة السادسة من القانون

رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان
الاقتصادى .

(المسألة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣٠ يونية سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٦

بإعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٧/٩٦

السنة الخامسة من الخطة الخمسية (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) (١)

قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٦

بمط الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٢)

قانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون بمط موازنة الهيئة الزراعية المصرية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٣)

(١) : الجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٨/٧/١٩٩٦

(٣) : الجريدة الرسمية العدد ٢٩ في ٢٥/٧/١٩٩٦

قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(١)

قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة البنك الرئيسى للتنمية والاهتمام الزراعى

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(٢)

قانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة صندوق اراضى الاستصلاح

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(٣)

قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٩٦
بربط موازنة الهيئة العامة للتصنيع
للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (١)

قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٩٦
بربط موازنة الهيئة المصرية العامة للبتروك
للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٢)

قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٩٦
بربط موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية
للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٣)

قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٩٦

يربط موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (١)

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٦

يربط موازنة هيئة كهرباء مصر

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٢)

قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٦

يربط موازنة هيئة كهربة الريف

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٣)

قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة هيئة تنفيذ مشروعات المخططات المائية لتوليد الكهرباء

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (١)

قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة هيئة المخططات النووية لتوليد الكهرباء

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٢)

قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٣)

قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (١)

قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون بربط موازنة هيئة النقل العام بالقاهرة

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٢)

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون بربط موازنة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٣)

قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (١)

قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٢)

قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة القومية للبريد

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٣)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٩ فى ١٩٩٦/٧/٢٥

(٢ ، ٣) الجريدة الرسمية العدد ٣٠ فى ١٩٩٦/٨/١

قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٩٦

بمشرع قانون بربط موازنة هيئة قناة السويس

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (١)

قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٩٦

بمشرع قانون بربط موازنة الهيئة العامة لميناء بورسعيد

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٢)

قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٩٦

بمشرع قانون بربط موازنة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٣)

قانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة هيئة ميناء دمياط

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (١)

قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة للسلع المعمونة

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٢)

قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة جهاز الخدمات العامة بوزارة الدفاع

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٣)

قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (١)

قانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٢)

قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة للاستثمار

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٣)

قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون بربط موازنة الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (١)

قانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون بربط موازنة الهيئة العامة لمرفق مياه الإسكندرية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٢)

قانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون بربط موازنة الهيئة العامة لمرفق الصرف الصحى للقاهرة الكبرى

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٣)

قانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٦

بمشرع قانون يربط موازنة الهيئة العامة للصرف الصحي لمحافظة الإسكندرية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (١)

قانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩٦

بمشرع موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة أسوان

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٢)

قانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٩٦

بمشرع موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة المنيا

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٣)

قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة بني سويف

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (١)

قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة الفيوم

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٢)

قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة الدقهلية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٣)

قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٦

يربط موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة الغربية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(١)

قانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٦

يربط موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة الشرقية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(٢)

قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة هيئة اجتماعات العمرانية الجديدة

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(٣)

(١) (٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٠ قى ١٩٩٦/٨/١

(٣) الجريدة الرسمية العدد ٣١ قى ١٩٩٦/٨/٨

قانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(١)

قانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة صندوق تمويل المساكن

التي تقيمها وزارة التعمير والمجمعات الجديدة

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(٢)

قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(٣)

قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة للتأمين الصحي

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (١)

قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة

الهيئة المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٢)

قانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة هيئة الأوقاف المصرية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٣)

قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة المؤسسة العلاجية محافظة القاهرة

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (١)

قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة المؤسسة العلاجية محافظة الإسكندرية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٢)

قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون يربط موازنة المؤسسة العلاجية محافظة القليوبية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٣)

قانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة المؤسسة العلاجية لحافظة بورسعيد

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (١)

قانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة المؤسسة العلاجية لحافظة كفر الشيخ

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٢)

قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة المؤسسة العلاجية لحافظة دمياط

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ (٣)

قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة هيئة ميناء القاهرة الجوي

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(١)

قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة مؤسسة مصر للطيران

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(٢)

قانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(٣)

قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة الهيئة العامة للتنمية السياحية

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(١)

قانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة صندوق التصنيع والإنتاج للسجون

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(٢)

قانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(٣)

قانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب العهد

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(١)

قانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(٢)

قانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٩٦

بربط موازنة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(٣)

قانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٩٦

يربط موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحرى

عن السنة المالية ١٩٩٧/٩٦^(١)

قانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٦

يربط ختامى الموازنة العامة للدولة

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)

قانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٩٦

باعتتماد الحساب الختامى لموازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٢ فى ١٥/٨/١٩٩٦

(٢ ، ٣) الجريدة الرسمية العدد ٣٣ فى ٢٢/٨/١٩٩٦

قانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٦

باعتتماد حساب ختامى موازنة الهيئة الزراعية المصرية

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)

قانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)

قانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة هيئة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)

قانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب عتامي موازنة صندوق أراضي الاستصلاح

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)

قانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب عتامي موازنة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)

قانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب عتامي موازنة الهيئة العامة للتصنيع

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)

قانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة المصرية العامة للترول

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)

قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة

الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)

قانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)

قانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة هيئة كهرباء مصر

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)

قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة هيئة كهربة الريف

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)

قانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة

هيئة تنفيذ مشروعات انخطات المائية لتوليد الكهرباء

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)

قانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)

قانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)

قانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)

قانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٩٦

**بربط حساب ختامى موازنة هيئة النقل العام بالقاهرة
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)**

قانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٩٦

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)**

قانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٩٦

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)**

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٣ فى ١٩٩٦/٨/٢٢

(٢) (٣٠ ٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٤ فى ١٩٩٦/٨/٢٩

قانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٩٦

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)**

قانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٦

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للبريد
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)**

قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٩٦

**بربط حساب ختامى موازنة هيئة قناة السويس
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)**

قانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لبناء بورسعيد

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ (١)

قانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ (٢)

قانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لبناء دمياط

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ (٣)

قانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٩٦

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للسلع التموينية
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)**

قانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٩٦

**بربط حساب ختامى موازنة جهاز الخدمات العامة بوزارة الدفاع
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)**

قانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٩٦

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لشئون المعارض
والأسواق الدولية عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)**

قانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتحكيم والمجارات القطن
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)

قانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للاستثمار
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)

قانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)

قانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لمرفق مياه الإسكندرية
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)

قانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)

قانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)

قانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٦

**بربط حساب ختامى موازنة صندوق تمويل المساكن
التي تقيمها وزارة التعمير عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)**

قانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٦

**بربط حساب ختامى موازنة صندوق مشروعات أراضى وزارة الداخلية
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)**

قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٦

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتأمين الصحى
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)**

قانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ (١)

قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة هيئة الأوقاف المصرية
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ (٢)

قانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية غحافظة القاهرة
عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ (٣)

قانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لحافظة الإسكندرية

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)

قانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لحافظة القليوبية

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)

قانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لحافظة بورسعيد

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)

(٢ . ٢) المريدة الرسمية العدد ٣٥ فى ١٩٩٦/٩/٥

(٣) المريدة الرسمية العدد ٣٧ فى ١٩٩٦/٩/١٩

قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب محاسن موازنة المؤسسة العلاجية لحافظة كفر الشيخ

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ (١)

قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب محاسن موازنة المؤسسة العلاجية لحافظة دمياط

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ (٢)

قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب محاسن موازنة هيئة ميناء القاهرة الجوي

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ (٣)

قانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامي موازنة مؤسسة مصر للطيران

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)

قانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامي موازنة الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)

قانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامي موازنة الهيئة العامة للتنمية السياحية

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)

قانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة صندوق التصنيع والإنتاج للسجون

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)

قانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)

قانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب المهن

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)

قانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)

قانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للتأمين والمعاشات

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٢)

قانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(٣)

قانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب عتامي موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربي

عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣^(١)

قانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام

القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦

بتنظيم الشهر العقارى (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة ٢١ (فقرة أولى) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ، النص الآتى :

مادة ٢١ (فقرة أولى) :

« تقدم طلبات الشهر للمأمورية التى يقع العقار فى دائرة اختصاصها على النموذج الذى يصرف بغير مقابل ويصدر به قرار من وزير العدل ، ويجوز تقديم الطلبات على غير هذا النموذج على أن تتضمن البيانات الواردة فى القرار المشار إليه . »

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويحمل به اعتبارا من اليوم
التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ١٤ يولية سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام

القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤

بشأن رسوم التوثيق والشهر (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يستبدل بنصى المادتين ٢٤ مكررا (فقرة أولى) و ٣٤ مكررا من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر ، النصان الآتيان :

مادة ٢٤ مكررا (فقرة أولى) :

« تحصل مؤقتا - عند شهر صحيفة دعوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية أو عند شهر طلب عارض أو طلب تدخل أو طلب إثبات اتفاق يتضمن صحة التعاقد على حق من هذه الحقوق - أمانة قضائية تورد لحزينة المحكمة المختصة على ذمة شهر الحكم الذى يصدر فى الدعوى أو الطلب مقدارها (٢٥٪) من قيمة الرسم النسبى المستحق على شهر الحكم محسوبا

على أساس ثمن العقار كما هو ثابت بصحيفة الدعوى أو الطلب ،
وتخصم قيمة هذه الأمانة من الرسم النسبى المستحق على ذلك الشهر .
مادة ٢٤ مكررا :

« يخفض إلى النصف الرسم النسبى المستحق على المحررات الخاصة
بطلبات الشهر ، فإذا كان المحرر المطلوب شهره قد سبقته تصرفات لم يتم شهر
محرراتها من قبل ، تعفى هذه التصرفات السابقة من الرسوم النسبية
المنصوص عليها فى هذا القانون عند شهرها » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويصل به اعتبارا من اليوم
التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ١٤ يولية سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٩٦

بإلغاء بعض أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤

بشأن رسوم التوثيق والشهر

والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦

بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي

وقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تلغى المواد أرقام ٣ مكررا و ٣ مكررا (١) و ٣ مكررا (٢) و ٣ مكررا (٣) و ٣ مكررا (٤) و ٣ مكررا (٥) و ٣ مكررا (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي .

(المادة الثانية)

يلغى البند (٤) من المادة ٣٦ من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر

بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

(المادة الثالثة)

يلغى الهند (أ) من المادة ٢١ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ١٤ يولية سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل

الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصلناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرتين الأولى والثالثة من المادة (٢٢) من قانون
الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، النصان
الآتيان :

مادة (٢٢) فقرة أولى :

« استثناء من حكم المادة (٩٠) من هذا القانون تفرض ضريبة بسعر
٢,٥ ٪ وبغير أى تخفيض على إجمالى قيمة التصرف فى العقارات المبنية
أو الأراضى داخل كردون المدينة ، سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد
إقامة منشآت عليها ، وسواء كان هذا التصرف شاملا العقار كله أو جزء منه
أو وحدة سكنية منه أو غير ذلك ، وسواء كانت إقامة المنشآت على أرض
ملوكة للممول أو للغير » .

مادة (٢٢) فقرة ثالثة :

« وعلى مكاتب الشهر العقاري إخطار مصلحة الضرائب بشهر التصرفات التي تستحق عليها الضريبة طبقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الشهر » .

(المادة الثانية)

تلغى الفقرة الخامسة من المادة (٢٢) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويحمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ١٤ يولية سنة ١٩٩٦ م) .

حسني مبارك

قانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٩٦
بإلغاء ضريبة الأيلولة (*)

بإسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يلغى قانون ضريبة الأيلولة الصادر بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩

(المادة الثانية)

يتجاوز فى جميع الأحوال عما لم يسدد من رسم الأيلولة الذى كان مفروضا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات ، ومن ضريبة الأيلولة المفروضة بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩

(المادة الثالثة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ١٤ يولية سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٦

بإلغاء المادة (٣) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤

بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

تلغى المادة (٣) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ١٤ يولية سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٩٦

بمعدل بعض أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨

بشأن الطرق العامة^(*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يستبدل بنصى المادتين (١ و ٣) من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨

بشأن الطرق العامة ، النصان الآتيان :

مادة ١ - « تنقسم الطرق العامة إلى الأنواع الآتية :

(أ) طرق حرة .

(ب) طرق سريعة .

(جـ) طرق رئيسية .

(د) طرق محلية .

وتنشأ الطرق الحرة والسريعة والرئيسية وتعَدَل وتحدد أنواعها بقرار من

وزير النقل ، وتشرف عليها الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى .

أما الطرق المحلية فتشرف عليها وحدات الإدارة المحلية » .

(جـ) الجريمة الرسبية العدد ٢٧ مكرر فى ١٤/٧/١٩٩٦

مادة ٣ - « مع عدم الإخلال بأحكام قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، تتحمل الخزانة العامة للدولة تكاليف إنشاء الطرق الحرة والسريعة والرئيسية والأعمال الصناعية اللازمة لها وصيانتها ، كما تتحمل وحدات الإدارة المحلية التكاليف المشار إليها بالنسبة للطرق المحلية » .

(المادة الثانية)

تضاف مادة جديدة برقم (١٢ مكررا) إلى مواد القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة ، نصها الآتى :

مادة ١٢ مكررا - « استثناء من أحكام المواد ١ و ٣ و ٩ مكررا من هذا القانون ، يجوز منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المحليين والأجانب ، أشخاصا طبيعيين أو معنويين ، وذلك لإنشاء طرق حرة وسريعة ورئيسية وإدارتها واستغلالها وصيانتها وتحصيل مقابل المرور عليها دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز ، وذلك بمراعاة القواعد والإجراءات الآتية :

(أ) أن يتم اختيار الملتزم فى إطار من المنافسة والعامة .

(ب) ألا تزيد مدة الالتزام على تسع وتسعين سنة .

(ج) تحديد وسائل الإشراف والمتابعة الفنية والمالية التي تكفل حسن سير المرفق بانتظام واضطراد .

(د) يكون للملتزم ، فى خصوص ما أنشأه من طرق ، سلطات واختصاصات وحقوق الجهة المشرفة على الطريق فى المواد ٦٥ و٦٧ و٨٠ و٨١ و٨٢ و٨٥ (فقرة أولى) من هذا القانون ، بما فى ذلك الحق فى استغلال مساحات واقعة على جانبي الطريق وفى بدايته ونهايته بإقامة الفنادق والاستراحات والمطاعم ونقاط الإسعاف ومحطات الخدمة وورش الصيانة السريعة للسيارات وغير ذلك من المنشآت والأنشطة الزراعية والصناعية والسياحية التى تخدم الطريق والمارة ، ويتعين على الملتزم المحافظة على الطريق وعلى المشروعات المشار إليها وجعلها صالحة للاستخدام طوال فترة الالتزام ، على أن تؤول جميع المنشآت إلى الدولة فى نهاية مدة الالتزام دون مقابل وبحالة جيدة .

وتكون الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى هى الجهة المختصة ، دون غيرها ، باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها فى المواد ٩٤ و٩٥ (فقرة ثانية) من هذا القانون .

(هـ) الالتزام بأحكام قانون المرور والقرارات التى تصدر فى شأن استعمال الطرق العامة .

ويصدر بمنح الالتزام وتعديل شروطه ، فى حدود القواعد والإجراءات السابقة ، قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير النقل والمواصلات .

(المادة الثالثة)

يستبدل مسمى « الطرق المحلية » بمسمى « الطرق الإقليمية » أينما ورد ذكره فى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويحمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ صفر سنة ١٤١٧ هـ .

(الموافق ١٤ يولية سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦

بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ، يكون تملك غير المصريين ، سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين ، للعقارات المبنية أو الأراضي الفضاء فى جمهورية مصر العربية - أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث - وفقا لأحكام هذا القانون .

ويقصد بالتملك فى نطاق أحكام هذا القانون الملكية التامة وملكية الرقبة وحقوق الانتفاع .

ويقصد بالعقارات المبنية والأراضي الفضاء فى تطبيق أحكام هذا القانون ، المبانى والأراضى ، ولو لم تكن خاضعة لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ فى شأن ضريبة الأتيطان أو القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الضريبة على العقارات المبنية .

وتعتبر في تطبيق أحكام هذا القانون شركة غير مصرية ، أية شركة -
أيا كان شكلها القانوني - لا يملك المصريون أغلبية رأسمالها ، ولو كانت قد
أنشئت في مصر طبقا لأحكام القانون المصري .

(المادة الثانية)

يجوز لغير المصري تملك العقارات ، مبنية كانت أو أرض فضاء ،
بالشروط الآتية :

١ - أن يكون التملك لعقارين على الأكثر في جميع أنحاء الجمهورية
بقصد السكنى الخاصة له ولأسرته ، وذلك دون إخلال بحق تملك العقارات
اللازمة لمزاولة النشاط الخاص المرخص به من السلطات المصرية المختصة .
ويقصد بالأسرة الأزواج والأبناء القصر .

٢ - ألا تزيد مساحة كل عقار على أربعة آلاف متر مربع .

٣ - ألا يكون العقار من العقارات المعتبرة أثرا في تطبيق أحكام قانون
حماية الآثار

ولرئيس مجلس الوزراء الاستثناء من الشرطين الواردين بالبندين
(١ ، ٢) من هذه المادة في الحالات التي يقرها .

وللمجلس الوزراء أن يضع شروطا وقواعد خاصة بالتملك في المناطق
السياحية والمجتمعات العمرانية التي يحددها .

(المادة الثالثة)

لا يخضع تملك العقارات المبنية والأراضي الفضاء للشروط الواردة فى هذا القانون فى حالة ما إذا كانت ملكية العقار لحكومة أجنبية لاتخاذها مقرا لبعثتها الدبلوماسية أو القنصلية أو ملحقاتها أو لسكنى رئيس وأعضاء البعثة ، وذلك بشرط المعاملة بالمثل ، أو كانت الملكية لإحدى الهيئات أو المنظمات الدولية أو الإقليمية .

(المادة الرابعة)

يجب على غير المصرى الذى اكتسب ملكية أرض فضاء بالتطبيق لأحكام هذا القانون أن يبدأ البناء عليها خلال مدة لا تتجاوز السنوات الخمس التالية لشهر التصرف ، فإذا انقضت هذه المدة دون البدء فى أعمال البناء زيدت مدة الحظر المبنية فى المادة التالية بما يساوى مدة التأخير فى البدء فى البناء .

(المادة الخامسة)

لا يجوز لغير المصرى الذى اكتسب ملكية عقار وفقا لأحكام هذا القانون أن يتصرف فيه بأى وجه من وجوه التصرفات الناقلة للملكية قبل مضى خمس سنوات من تاريخ اكتساب الملكية .

ومع ذلك يجوز لرئيس مجلس الوزراء فى الحالات التى يقدرها الإذن بالتصرف فى العقار قبل مضى هذه المدة .

(المادة السادسة)

يقع باطلا كل تصرف يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولا يجوز شهره .
ويجوز لكل ذى شأن وللنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان ،
وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

(المادة السابعة)

مصلحة الشهر العقاري والتوثيق هي الجهة المنوط بها تنفيذ أحكام هذا القانون .

وتنشأ مكاتب خاصة للشهر العقاري والتوثيق ، تختص بجميع شئون الشهر والتوثيق بالنسبة لطلبات تملك غير المصريين للعقارات المبنية أو الأراضى الفضاء وفقا لأحكام هذا القانون ، ويتعين على هذه المكاتب إنهاء إجراءات التسجيل خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ استيفاء الأوراق المطلوبة .

ويصدر بتنظيم العمل بهذه المكاتب قرار من وزير العدل .

(المادة الثامنة)

يلغى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويحمل به اعتبارا من اليوم
التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ١٤ يولية سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٩٦

ببعض الأحكام الخاصة

بتنظيم عمل المصريين لدى جهات أجنبية (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يفرض رسم مقداره مائة جنيه بالنسبة لحملة المؤهلات العليا ، وستون
جنيها بالنسبة لغيرهم ، على كل إذن يصدر لمصرى للعمل فى الخارج طبقا
لأحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل
بالهيئات الأجنبية ، وذلك عن كل سنة يرخص بها عند استخراج الإذن
أو تجديده ، وإن تغيرت جهة العمل .

ويلقى ما عدا ذلك من ضرائب ورسوم مفروضة على استخراج الإذن
أو تجديده بمقتضى أى قانون آخر .

ويجوز إصدار الإذن لمدة تزيد على سنة بعد الحصول على الرسم المقرر

طبقا للفقرة الأولى من هذه المادة ، وذلك عن كل سنة من السنوات التى يصدر بها الإذن .

وتؤول حصيلة الرسوم المنصوص عليها فى هذه المادة إلى الخزانة العامة للدولة .

(المادة الثانية)

يجوز لكل مصرى أن يعمل فى أية جهة من الجهات الأجنبية وفروعها ومكاتبها داخل جمهورية مصر العربية دون الحصول على إذن بذلك ، ويكتفى بإخطار يرسل من العامل بغير رسوم إلى الجهة التى يعينها وزير الداخلية ، بغطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، خلال شهر من تاريخ الالتحاق بالعمل ، وذلك دون إخلال بأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم العمل لدى جهات أجنبية بالنسبة لوظائف معينة .

(المادة الثالثة)

يعاقب على مخالفة أحكام المادة الثانية بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائتى جنيه .

(المادة الرابعة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ١٦ يولية سنة ١٩٩٦م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٩٦

بإعفاء المبالغ التي تصرف للعامل

بمناسبة بلوغه سن التقاعد أو انتهاء خدمته أو تصرف

للمستحقين في حالة وفاته من جميع الضرائب والرسوم (★)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

تعفى من جميع أنواع الضرائب والرسوم جميع المبالغ التي تصرف
للعاملين الدائمين والمؤقتين بمكافآت شاملة بالجهاز الإداري للدولة ،
أو بوحدة الإدارة المحلية ، أو بالهيئات العامة ، أو بالمؤسسات العامة ،
أو بشركات القطاع العام ، أو بشركات قطاع الأعمال العام ، وللعاملين
بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة أو ذوى المناصب
العامة والربط الثابت ، وللعاملين بالقطاع الخاص ، وذلك بمناسبة بلوغ سن
التقاعد أو انتهاء الخدمة ، وكذلك جميع المبالغ التي تصرف لأسرة العامل في
حالة وفاته .

(الملة الثانية)

ينشر هذا القانون فى المريدة الرسمية ، ويحمل به من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ رجب سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٩٦
باستمرار العمل بالتقدير العام الأخير
المتخذ أساسا لحساب ضريبة الأطنان (*)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

استثناء من حكم المادة (٢) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان ، يستمر العمل بالتقدير العام الأخير المتخذ أساسا لحساب ضريبة الأطنان حتى آخر ديسمبر سنة ٢٠٠٣ .
ولرئيس الجمهورية أن يصدر خلال هذه الفترة قرارا بإعادة التقدير بإنهاء العمل بالتقدير العام المشار إليه .

(المادة الثانية)

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ رجب سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٩٦ م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٦

في شأن صرف منحة لأصحاب المعاشات والمستحقين

بمناسبة عيد العمال لعام ١٩٩٦ (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

تصرف منحة لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم وعن المؤمن عليهم الذين يستحقون معاشات حتى ١٩٩٦/٤/٣٠ وفقا لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي والمعاشات ، والتقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة ، والضمان الاجتماعي ، وبنك ناصر الاجتماعي ، المحدد وفقا لما يأتي :

١ - كامل المعاش المستحق الصرف بالنسبة إلى المعاشات الآتية :

(أ) المعاشات المستحقة وفقا لقانون الضمان الاجتماعي

الصادر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧

(ب) المعاشات المستحقة وفقا لقانون نظام التأمين الاجتماعي

الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠

(ج) المعاشات المستحقة من بنك ناصر الاجتماعي بمقدار
المعاش المستحق وفقا لقانون نظام التأمين الاجتماعي
الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠

٢ - ثلثا المعاش المستحق الصرف ، بعد أقصى مقداره خمسة
وسبعون جنيها ، بعد أدنى مقداره ثلاثون جنيها ، بالنسبة إلى باقى
المعاشات المستحقة وفقا لقوانين التأمين الاجتماعي المدنية والعسكرية التى
تلتزم بها الخزنة العامة ، أو الهيئة القومية للتأمين والمعاشات ، أو الهيئة
القومية للتأمينات الاجتماعية ، أو بنك ناصر الاجتماعي ، بحسب الأحوال .
ولاستحق هذه المنحة لصاحب معاش العجز الجزئى غير المنهى للخدمة .

(المادة الثانية)

تحسب المنحة على أساس مجموع المستحق لصاحب المعاش
أو المزمّن عليه ، بحسب الأحوال ، عن معاش شهر أبريل سنة ١٩٩٦ ،
والزيادات والإعانات التى تعتبر جزءا من المعاش .

(المادة الثالثة)

فى حالة وفاة المزمّن عليه أو صاحب المعاش توزع المنحة على
المستحقين عنه باقتراض وقاته فى ٣٠/٤/١٩٩٦ ، ونسبة مايصرف لهم
من المعاش فى هذا التاريخ .

(المادة الرابعة)

تستحق المنحة المقررة بهذا القانون لصاحب المعاش الموقوف
صرف معاشه فى ١٩٩٦/٤/٣٠ بسبب إعادته إلى الخدمة ، وذلك بنسب
المدة التى صرف عنها المعاش خلال الفترة من ١٩٩٥/٥/١ حتى
١٩٩٦/٤/٣٠ .

(المادة الخامسة)

يجمع صاحب الشأن بين المنح المستحقة له عن المعاشات دون حدود .
وفى حالة الجمع بين المعاش والدخل من عمل ، تصرف المنحة المستحقا
عن المعاش ويستكمل لصاحب الشأن من المنحة المستحقة عن الدخل من العمل
فى حدود الأحكام المنصوص عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩ لسنة
١٩٩٦ بمنح العاملين بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والمجسدين
بالقوات المسلحة والشرطة منحة بمناسبة عيد العمال .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، تجمع الأرملة بين المنحة المستحقة
عن دخلها من العمل ، والمنحة المستحقة لها عن معاشها عن زوجها دون حدود ،
مع مراعاة القواعد الخاصة بصرف كل منحة .

(المادة السادسة)

الحالات التى استحق فيها معاش عن مؤمن عليهم أو أصحاب

معاشات قبل ١٩٩٦/٤/٣٠ ولم يبدأ صرف المعاش لها حتى هذا التاريخ ،
والحالات الموقوف فيها الصرف فى التاريخ المشار إليه لأى سبب ، تستحق
المنحة بمقدار نصيبها ولو تجاوز مجموع ما يصرف من المنحة لجميع
المستحقين عن مؤمن عليه أو صاحب معاش واحد فى هذه الحالات الحد
الأقصى أو الحد الأدنى للمنحة بحسب الأحوال .

(المادة السابعة)

تتحمل الخزنة العامة قيمة المنحة المنصوص عليها فى هذا القانون .

(المادة الثامنة)

يصدر وزير التأمينات الاجتماعية ووزير الدفاع والإنتاج الحربى ، كل
فيما يخصه ، القرارات المنفذة لهذا القانون .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويصل به اعتبارا من أول مايو
سنة ١٩٩٦

يختم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ رجب سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٩٦م) .

حسنى مبارك

قانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام النظم الأساسية للكليات العسكرية
والكلية الفنية العسكرية والمعهد الفني للقوات المسلحة (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانونى الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص المادة (٧) من النظام الأساسى للكليات العسكرية
الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ ، النص الآتى :

مادة ٧ - « يحول الطالب بالكلية الجبرية إلى أية كلية عسكرية أخرى
مضى اتضح عدم صلاحيته لتعلم الطيران أو عدم لياقته طبيا للطيران وكان
مستوفيا لشروط القبول بهذه الكلية ، ويكون قبوله بها وفقا لأحكام لائحته
الداخلية » .

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة (١٠) من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ فى شأن
النظام الأساسى للكلية الفنية العسكرية ، النص الآتى :

مادة ١٠ - « يتم اختيار طلبة الكلية من بين المتقدمين من المصريين الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة ، طبقا لقرار المجلس الأعلى للجامعات الخاص بالقبول في كليات الهندسة المناظرة ، بمراعاة النسبة المثوية لمجموع درجات النجاح ، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يقرها المجلس الأعلى للكلية » .

(المادة الثالثة)

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادتين (١١) من النظام الأساسي للكليات العسكرية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ ، و (١٨) من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ المشار إليهما ، النص الآتي :

« ويسرى الالتزام بأداء النفقات المشار إليها في جميع حالات فصل الطالب ، فيما عدا الفصل لمقتضيات الصالح العام ، أو لعدم اللياقة الطبية ، أو لعدم الصلاحية للحياة العسكرية ، أو لاستنفاد مرات الرسوب ، ما لم يقبض أن هذا الاستنفاد كان متعمدا ، فيلزم الطالب وولى أمره متضامنين في هذه الحالة بأداء النفقات المذكورة ، كلها أو بعضها ، وذلك بقرار مسبب من مجلس الكلية » .

(المادة الرابعة)

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن النظام الأساسي للمعهد الفني للقوات المسلحة ، النص الآتي :

«ويسرى الالتزام بأداء النفقات المشار إليها فى جميع حالات فصل الطالب ، فيما عدا الفصل لمقتضيات الصالح العام ، أو لعدم اللياقة الطبية ، أو لعدم الصلاحية للحياة العسكرية ، أو لاستنفاد مرات الرسوب ، ما لم يثبت أن هذا الاستنفاد كان متعمداً ، فيلزم الطالب وولى أمره متضامنين فى هذه الحالة بأداء النفقات المذكورة ، كلها أو بعضها ، وذلك بقرار مسيب من مجلس المعهد » .

(المادة الخامسة)

تضاف فقرة جديدة للمادة (٢٢) من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، نصها الآتى :

« كما يجوز بقرار من وزير الدفاع ، بناء على ترشيح المجلس الأعلى للكلية ، إعادة تعيين الضباط أعضاء هيئة التدريس بالكلية المحالين إلى المعاش ، على أن يكونوا مستوفين لشروط التعيين الواردة فى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وذلك مقابل مكافأة مالية شهرية شاملة تعادل ما يتقاضاه الضابط المستدعى بالصفة العسكرية فى نفس رتبة المحال إلى المعاش » .

(المادة السادسة)

يستبدل بنص المادة (٤) من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه النص الآتى :

مادة ٤ - « يكون للمعهد لائحة داخلية تصدر بقرار من وزير الدفاع بناء على اقتراح مجلس المعهد وموافقة المجلس الأعلى للمعهد ، تشمل على الأخص الأحكام المتعلقة بالمواضيع الآتية :

١ - تنظيم وإدارة المعهد .

٢ - تشكيل واختصاصات وسلطات :

(أ) المجلس الأعلى للمعهد .

(ب) مجلس التعليم .

(ج) مجلس المعهد .

٣ - تحديد اختصاصات وسلطات مدير المعهد .

٤ - تحديد شروط قبول واستمرار الطلبة بالمعهد والمعاهد التخصصية

المماثلة .

٥ - هيئة التدريس .

٦ - نظم الدراسة والامتحانات .

٧ - نقل الطلاب من سنة دراسية إلى أخرى .

٨ - المكافآت والمحافز .

٩ - الجرائم والعقوبات التأديبية والانضباطية وسلطات توقيعها .

١٠ - تحديد بداية ونهاية السنة الدراسية » .

(المادة السابعة)

تلغى المادة (٩) من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم
التالى لتاريخ نشره .

يבصم هذا القانون ببخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ رجب سنة ١٤١٧ هـ .

(الموافق ١١ ديسمبر سنة ١٩٩٦ م) .

(حسننى مبارك)

قانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٩٦^(١)

قانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٩٦^(٢)

(١ ، ٢) قوانين خاصة باتفاقيات بتزول ولم تنشر بالجريدة الرسمية حتى مارس سنة ١٩٩٧

قانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٦

بتعديل المادة ١٠ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩

بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة (١٠) من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها ، النص الآتي :

« ويصدر وزير الأوقاف قرارا بالشروط الواجب توافرها فى الأشخاص الذين يحق لهم ممارسة إلقاء الخطب أو أداء الدروس الدينية بالمساجد ، وبالإجراءات اللازم اتخاذها للحصول على تصريح من وزارة الأوقاف لممارسة ذلك .

ويعاقب كل من يمارس النشاط المبين بالفقرة السابقة بغير مقتضى بالحبس

مدة لا تجاوز شهرا وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ولوزير العدل بالاتفاق مع وزير الأوقاف ، منح صفة الضبطية القضائية لمفتشى المساجد فيما يقع من مخالفات لأحكام هذا القانون .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره ،

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شعبان سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٩٦ م)

حسنى مبارك

ثانياً :

*** أوامر رئيس الجمهورية**

*** قرارات وأوامر رئيس مجلس الوزراء**

أمر رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١ لسنة ١٩٩٦

بمعيّن نائب الحاكم العسكري العام (*)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة
الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٤ بمد حالة الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بتشكيل الوزارة ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يعين السيد الدكتور / كمال أحمد الجنزورى - رئيس مجلس الوزراء

وزيرا التخطيط ، نائبا للحاكم العسكري العام .

(المادة الثانية)

يفوض السيد الدكتور / كمال أحمد الجنزورى - رئيس مجلس الوزراء

وزير التخطيط ونائب الحاكم العسكري العام في كافة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شعبان سنة ١٤١٦ هـ

(الموافق ٧ يناير سنة ١٩٩٦م) .

حسنى مبارك

**أمر رئيس مجلس الوزراء
ونائب الحاكم العسكري العام
رقم ١ لسنة ١٩٩٦**

**بم حظر تبوير وتجريف الأراضي الزراعية
واقامة مبان أو منشآت عليها (*)**

**رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام
بعد الاطلاع على الدستور :**

**وعلى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ؛
وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٦ ؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٩ ؛**

**وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة
الطوارئ ؛**

**وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٤ بمد حالة الطوارئ ؛
وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بتعيين نائب الحاكم
العسكري العام؛**

وتحقيقا لصيانة مصالح البلاد الحيوية ولما تقتضيه ضرورات دعم الكيان
الاقتصادى والمحافظة على النظام العام :

قـــرر:

(المادة الاولى)

- ١ - يحظر على مالك الأرض الزراعية أو حائزها أيا كانت صفته مايلى :
١ - ارتكاب أى فعل ، أو الامتناع عن أى عمل من شأنه تبوير
الأرض الزراعية أو المساس بخصوصيتها .
 - ٢ - تجريف الأرض الزراعية ، أو نقل الأتربة منها لغير أغراض
تحسينها زراعيًا أو المحافظة على خصوصيتها .
 - ٣ - إقامة أية مبان أو منشآت على الأرض الزراعية ، أو اتخاذ أى
إجراءات بشأن تقسيمها لهذه الأغراض .
- وتضبط جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستخدمة فى ارتكاب
الجريمة والمواد المتحصلة منها بالطريق الإدارى ، وتودع المضبوطات فى المكان
الذى تحدده الجهة الإدارية المختصة .

(المادة الثانية)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى
قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات كل من
يخالف أى حكم من أحكام المادة السابقة .

ويحكم فضلا عن العقوبة بمصادرة جميع وسائل النقل والآلات والمعدات المستخدمة في ارتكاب الجريمة والمواد المتحصلة منها .
وفي جميع الأحوال لوزير الزراعة أن يأمر بوقف الأعمال المخالفة
وبإعادة الحال إلى ماكانت عليه بالطريق الإداري على نفقة المخالف حين
صدور الحكم في الدعوى .

(المادة الثالثة)

ينشر هذه الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ
نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٤١٦ هـ

(الموافق ١١ مايو سنة ١٩٩٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

ونائب الحاكم العسكرى العام

دكتور / كمال الجنزورى

أمر رئيس مجلس الوزراء

ونائب الحاكم العسكري العام

رقم ٧ لسنة ١٩٩٦

بشأن أعمال البناء والهدم (*)

رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى قانون حالة الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال

البناء ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن

وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣

لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٣ فى شأن تنظيم جهاز التفتيش الفنى على أعمال البناء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٤ بمد حالة الطوارئ ؛
وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بتعيين نائب الحاكم العسكرى العام ؛

وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكرى العام رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٠٣ لسنة ١٩٩٦ بحظر إنشاء مبان أو إقامة أعمال فى المساحات الخضراء التى يحوزها الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام ؛

وتحقيقا لصيانة مصالح البلاد الحيوية ولما تقتضيه ضرورات المحافظة على أرواح الناس وسلامتهم وأمنهم وعلى الصحة العامة والنظام العام ،
ولمواجهة ظاهرة انهيار المباني وكثرة الضحايا ؛

قرار:

(المادة الأولى)

يحظر على الملاك والمستأجرين ، والمهندسين والمقاولين ، وسائر الأفراد ، وهيئات القطاع الخاص ، والجمعيات التعاونية ، والأندية والاتحادات والنقابات ، وكذا وزارات الحكومة، ومصالحها، وأجهزتها ، ووحدات الإدارة المحلية ، والهيئات والمؤسسات العامة ، وهيئات وشركات القطاع العام ، وشركات قطاع الأعمال العام ، ارتكاب أى فعل من الأفعال الآتى ذكرها بالمخالفة لأحكام أى من القانونين رقمى ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ و ١٧٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما :

(١) إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعديلها أو تدعيمها أو هدمها قبل الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الإدارية المختصة .

(٢) عدم مراعاة الأصول الفنية فى التصميم أو التنفيذ أو الإشراف على التنفيذ أو فى متابعته .

(٣) عدم مطابقة التنفيذ للرسومات والبيانات والمستندات التى منع على أساسها الترخيص .

(المادة الثانية)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من يخالف حكم البند (١) من المادة السابقة .

ويعاقب بالسجن مدة لاتقل عن خمس سنين ولا تجاوز سبع سنين كل من يخالف حكم البند (٢) أو البند (٣) منها .

وفى جميع الأحوال تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة مدة لاتقل عن سبع سنين إذا سقط البناء كلياً أو جزئياً أو صار آيلاً للسقوط نتيجة المخالفة ، أو ثبت أنه وقع غش فى استخدام مواد لبناء ، أو أن المواد المستخدمة غير مطابقة للمواصفات المقررة .

فإذا ترتب على المخالفة وفاة نفس ، أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة مدة لاتقل عن عشر سنين .

ويجب المحكم فضلاً عما تقدم بإزالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة على نفقة المخالف ، وذلك فيما لم يصدر فى شأنه قرار من المحافظ المختص أو من ينيبه بالإزالة أو التصحيح .

(المدة الثالثة)

يعاقب بذات عقوبة الفاعل الأصلى المقررة فى المادة السابقة كل من اشترك أو ساهم فى أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة الأولى ، أو سهل ارتكابها ، أو لم يقم بواجبه فى منعها أو فى تعقبها واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها ، من العاملين المختصين بشئون التنظيم وغير ذلك من الجهات الإدارية المختصة والعاملين المختصين فى الإدارة المحلية .

(المادة الرابعة)

يلغى كل حكم فى أى أمر يكون مخالفا لأحكام هذا الأمر .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا الأمر فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ
تشرده .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣١ أكتوبر سنة ١٩٩٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

ونائب الحاكم العسكرى العام

دكتور / كمال الجنزورى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٦

بتشكيل لجنة الفصل فى شكاوى المستثمرين (*)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية
والسياحية ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ بإشراف وزارة السياحة على المناطق
السياحية واستغلالها ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛
وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات العمرانية
الجديدة ؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ؛
وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة
بأمولاك الدولة الخاصة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرار:

(المادة الأولى)

تشكل لجنة برئاسة وزير العدل ، وعضوية كل من :
وزير المالية .

وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة .

اثنين من رجال الأعمال يختارهما رئيس مجلس الوزراء لمدة عام .

تختص بالفصل فى شكاوى المستثمرين التى تنشأ عن وجود خلافات
بين الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمؤسسات العامة و وحدات الإدارة
المحلية حول تحديد الجهة المختصة بالبت فى طلبات شراء وتملك الأراضى
المملوكة للدولة أو الحصول على التراخيص اللازمة لإنشاء المشروعات وإدارتها
وغير ذلك من المنازعات التى تشور بمناسبة طلب إنشاء مشروع استثمارى
أو إدارته .

(المادة الثانية)

يكون للجنة أمانة فنية تشكل بقرار من وزير شئون مجلس الوزراء
والمتابعة ، تتلقى شكاوى المستثمرين وتتولى قيدها ساعة ورودها وتسليم
إيصال لمقدم الشكوى برقم القيد .

كما تتولى الأمانة الفنية بحث موضوع الشكوى ، ولها فى سبيل ذلك

طلب ما يحتاجه من بيانات أو معلومات أو مستندات من الجهات الحكومية والإدارية المختصة وتقوم بإعداد مذكرة بالرأى القانونى لعرضها على اللجنة .

(المادة الثالثة)

لا يكون اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور جميع أعضائها ، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وتكون مداولاتها سرية .
وتضع اللجنة القواعد المنظمة لعقد اجتماعاتها وإجراءات عملها .

(المادة الرابعة)

تكون قرارات اللجنة ملزمة لجميع الجهات الحكومية والإدارية ، ونافذة فور اعتماد مجلس الوزراء لها .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا الأمر فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٦ شعبان سنة ١٤١٦ هـ

(الموافق ١٧ يناير سنة ١٩٩٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ كمال الجنزورى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣١٤ لسنة ١٩٩٦

بإنشاء مكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات (★)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣

لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادرة بقرار رئيس

مجلس الوزراء رقم ١٥٣١ لسنة ١٩٨٩ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

ينشأ بكل محافظة « مكتب خدمة المستثمرين » يختص فى دائرة

المحافظة بما يأتى :

١ - تجميع البيانات عن فرص الاستثمار المتاحة وإعداد قوائم عنها

والمواقع والبيانات المتعلقة بها ، والإعلان عنها .

٢ - تجميع الخرائط والبيانات المتعلقة بالأراضي والمواقع التي تصلح لإقامة المشروعات عليها ، وما يتوفر لها من مقومات البنية الأساسية وشروط تخصيصها سواء بالتملك أو بالإيجار أو بتقرير حق انتفاع عليها والتمن أو الإيجار أو المقابل المحدد لذلك بحسب الأحوال وفقا للقواعد التي يضعها مجلس الوزراء .

٣ - تتولى المكاتب المشار إليها كل فى نطاق اختصاصها اتخاذ إجراءات تخصيص الأرضى المملوكة أو المخصصة للمحافظة وفقا لأحكام القانون .

٤ - الحصول نيابة عن أصحاب المشروعات وبناء على طلبهم من الجهات المختصة على جميع التراخيص والموافقات اللازمة .

٥ - متابعة تنفيذ المشروعات ، والعمل على تذليل ما يعترض إنشائها أو سيرها من معوقات .

٦ - إعداد دليل للتعرف بالإجراءات والمستندات المطلوبة للسير فى تنفيذ أى مشروع استثمارى ، على أن يقدم للمستثمرين دون مقابل .

(المادة الثانية)

يكون المكتب برئاسة المحافظ ويلحق به عدد كاف من العاملين الفنيين والإداريين من ذوى الكفاءة والخبرة لمرعة إنجاز الأعمال المنوطة بالمكتب بهمة واقتدار على أن يؤدى المكتب المهام المنوطة به دون مقابل .

(المادة الثالثة)

على المكتب قيد إخطارات الاستثمار ، وغيرها من الطلبات التى ترد من المستثمرين ، فى السجل المخصص لكل منها وإعطاء صاحب الشأن إيصالا بتاريخ ورقم القيد .

(المادة الرابعة)

ترسل إخطارات الاستثمار وغيرها من الطلبات إلى الجهات المختصة فى ذات يوم ورودها لبحثها ودراستها وإصدار ما يلزم فى شأنها من موافقات أو تراخيص خلال سبعة أيام من تاريخ استيفاء الأوراق والمستندات المطلوبة طبقا للقانون .

(المادة الخامسة)

تلتزم الوزارات والمحافظات والهيئات العامة وغيرها من الجهات العامة المختصة فى دائرة المحافظة بموافاة المكتب بجميع الأنشطة والمشروعات التى تقترح دعوة رأس المال للاستثمار فيها .

كما تلتزم الجهات المشار إليها بموافاة المكتب بالخرائط والبيانات المتعلقة بالأراضى والمواقع التى تصلح لإقامة المشروعات عليها ، وبما يتوفر من مقومات البنية الأساسية لها ، وبشروط تخصيصها أو تملكها أو تأجيرها والمقابل أو الثمن أو الإيجار المحدد لذلك بحسب الأحوال .

وعلى الجهات سالفة الذكر أن تخطر المكتب تباعا بما يطرأ على حالة

وعلى الجهات سالفة الذكر أن تخطر المكتب تباعا بما يطرأ على حالة وأوضاع هذه الأراضى وما جرى فى شأنها من معاملات .

(المادة السادسة)

ينشأ بديوان عام وزارة الإدارة المحلية مكتب مركزى يتبع وزير الإدارة المحلية يتولى التنسيق بين مكاتب خدمة المستثمرين فى المحافظات ، والعمل على إزالة العقبات ، وضمان حسن سير العمل وانتظامه بالمكاتب المشار إليها .

وعلى مكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات موافاة المكتب المركزى بتقارير شهرية عن إنجازاتها ، وما يعترض عملها من معوقات ، ومقترحاتها لرفع كفاءة العمل وسرعة الإنجاز .

(المادة السابعة)

لا تخل أحكام هذا القرار باختصاصات الهيئة العامة للاستثمار المنصوص عليها فى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٥ رمضان سنة ١٤١٦ هـ

الموافق ٤ فبراير سنة ١٩٩٦ م

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / كمال الجنزورى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار (*)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادرة بقرار رئيس

مجلس الوزراء رقم ١٥٣٩ لسنة ١٩٨٩ ؛

وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد والتعاون الدولي ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يستبدل بنصى المادتين ٤٢ ، ٤٩ مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون

الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣٩ لسنة ١٩٨٩

المشار إليه النصان الآتيان :

مادة ٤٢ - يرفق بمشروع عقد الشركة إقرار من كل من الشركاء

المتضامنين بالشركة بعدم شغل أى منهم لوظيفة بالحكومة أو بوحدة الإدارة

المحلية أو القطاع العام أو بقطاع الأعمال العام .

د مادة ٤٩ مكررا - يجوز أن يكون مسمى رأس المال للشركة محددًا بالنقد الأجنبي بالنسبة إلى مشروعات الاستثمار الداخلى وذلك متى كان رأس المال مسددا بالكامل بالنقد الأجنبى أو تضمن حقوقا معنوية أو أصولا محلية وتم سداد الجزء النقدي منه بنقد أجنبى».

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١١ شوال سنة ١٤١٦ هـ

(الموافق أول مارس سنة ١٩٩٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / كمال الجنزورى

قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٩٦ (٥٠)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون المدنى ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى ؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة

للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ؛

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة

١٩٧٩ ؛

وعلى قانون التخطيط العمرانى الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ؛

وعلى قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧

لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة
بأحكام الدولة الخاصة :

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ :

وعلى لائحة قيود وشروط بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة في ٢١ من
أغسطس سنة ١٩٠٢ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٣ لسنة ١٩٩٥ فى شأن قواعد التصرف فى الأراضى المعدة للبناء المملوكة للدولة ووحدات الإدارة المحلية والأراضى القابلة للاستزراع داخل الزمام ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠٦ لسنة ١٩٩٥ فى شأن القواعد والشروط المنظمة لإدارة واستغلال والتصرف فى الأراضى المخصصة للمهنة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ؛

100

(المادة الأولى)

يحظر على الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام التصرف بالبيع أو غيره من التصرفات الناقلة للملكية في الأراضي الزراعية والحدائق والبساتين الواقعة

داخل كردونات المدن والقرى المعتمدة والملوكة لأية جهة من الجهات المشار إليها ويقع باطلا كل تصرف يتم على خلاف ذلك ولا يجوز شهره .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٤ المحرم سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق أول يونية سنة ١٩٩٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / كمال الجنزورى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢١٠٤ لسنة ١٩٩٦

بشأن ارتفاعات المباني لبعض مناطق محافظة القاهرة (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل الإسكان الاقتصادى .

وبناء على ما عرضه محافظ القاهرة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تكون ارتفاعات المباني ببعض المناطق بمحافظه القاهرة على النحو التالى :

اولا - يحتفظ لشارع العروبة باشتراطاته البنائيه القائمة حاليا فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ولائحته التنفيذية .

(١) القوانين المصرية - المجلد ١٧٠ تابع (أ) فى ١/٨/١٩٩٦

ثانيا - منطقة المقطم :

تكون الاشتراطات البنائية بمنطقة المقطم على النحو التالى :

يترك مائة متر من حافة الهضبة حتى واجهة المبنى .

يكون الارتفاع اثنا عشر مترا فى المنطقة التى تلى المائة متر وإلى مسافة مائتين وخمسين مترا .

يكون الارتفاع ١٥ مترا فى عمق الهضبة بعد المسافة المتروكة والمائتين وخمسين مترا المشار إليها .

ثالثا - فى مناطق الزمالك وجاردن سيتى والمعادى القديمة :

يكون الحد الأقصى للارتفاع الكلى للبناء مثل عرض الطريق ، ولا يحسب عرض نهر النيل ضمن عرض الطريق .

أن يتم البناء على ذات المساحة وبذات الارتفاع فى حالة هدم المبنى .

عدم الترخيص بهنا موحلات إدارية وتجارية جديدة فيها .

(ابعا - كورنيش النيل : يكون الارتفاع مرة ونصف عرض الشارع بعد أقصى ٣٦ مترا .

(المادة الثانية)

تسرى قواعد الارتفاع المشار إليها على طلبات الترخيص التى لم تصدر حتى تاريخ العمل بهذا القرار .

(المادة الثالثة)

يطبق فيما لم يرد به نص فى هذا القرار أحكام اللائحة التنفيذية للقانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه معدلا بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق أول أغسطس سنة ١٩٩٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مكتور / كمال الجنزورى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢١٠٥ لسنة ١٩٩٦

بشأن ارتفاعات المباني

لبعض مناطق محافظة الإسكندرية (★)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل الإسكان الاقتصادى ؛

وبناء على ما عرضه محافظ الإسكندرية ؛

قرر

(المادة الاولى)

تكون ارتفاعات المباني ببعض المناطق بمحافظه الإسكندرية على النحو

التالى :

١ - يحتفظ فى الشوارع الموضحة فيما بعد بقواعد ارتفاعات المباني المعمول بها حالياً فيما لايتعارض مع ما يقرره القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ المشار إليهما ولائحتيهما التنفيذية :

(أ) طريق الحرية ابتداء من قسم باب شرقى حتى شارع مسجد المطارين .

(ب) شارع صلاح سالم (شارع شريف سابقا) .

(ج) شارع أحمد عرابى .

(د) شارع سيزوستريس .

(هـ) ميدان عرابى .

(و) المباني المطلة على ميدان التحرير وساحة الميدان ذاته .

(ز) محطة الرمل ابتداء من الصحة العالمية وحتى سعد زغلول .

٢ - كورنيش الإسكندرية : يكون الارتفاع مرة ونصف عرض الشارع بعد أقصى ٣٦ مترا .

٣ - يحتفظ بالتخطيط القائم لشوارع منطقة كوم الدكة وارتفاعات المباني والطابع التشكلى لها - كنموذج للمدينة القديمة ويكون الارتفاع فيها مرة ونصف عرض الشارع بعد أقصى ١٣ مترا - وهذه المنطقة موضحة بالحدود الآتية :

الحد البحرى : طريق الحرية فيما عدا المباني المطلة عليه والصف الثانى من المباني .

الحد الشرقى : شارع الدماميلى (الحد الغربى منه) ثم شارع المجهبرى حتى تقابله مع شارع رستم أفندى - ثم شارع رستم أفندى ابتداء من تقاطعه مع شارع المجهبرى حتى تقابله مع شارع سليمان يسرى .

الحد القبلى : شارع سليمان يسرى .

الحد الغربى : شارع سيدى الحياشى ابتداء من المبنى الواقع به ضريح سيدى الحياشى حتى تقابله مع شارع صفية زغلول فيما عدا المباني المطلة على شارع سيدى الحياشى .

٤ - تكون ارتفاعات المباني فى المناطق والشوارع الموضحة فيما بعد على النحو التالى :

(أ) المنطقة المحددة بشوارع ٢٦ يوليو شمالا وشارع قناة السويس شرقا وشارع بورسعيد ثم شارع السلطان عبد العزيز ثم محطة الرمل ثم شارع الغرفة التجارية ثم شارع السيد محمد كريم جنوبا - وشارع قصر رأس التين غربا ، ويكون الارتفاع فيها مرة ونصف عرض الشارع بعد أقصى ٢٢ مترا .

(ب) شارع قايتباى - لا يصرح بأى إنشاءات على جانبيه حفاظا على الأثر الإسلامى الهام وهو قلعة قايتباى - مع الالتزام بقانون الآثار للحفاظ عليها وعلى منطقة الشارع كحرم للقلعة .

(ج) شارع سليمان يسرى ابتداء من تقابله مع شارع لومومبا وحتى تقابله مع شارع إبراهيم عبد السيد فى الجزء المواجه لاستاد المحافظة ، ويكون الارتفاع مرة ونصف عرض الشارع بعد أقصى عشرة أمتار ويلزم ترك شريط من الأرض الفضا يعرض مترين ونصف حول كافة حدود الموقع .

(د) المنطقة المحيطة بميدان المساجد وحدودها كالاتى :

الحد البحرى : شارع السيد محمد كريم .

الحد الشرقى : شارع إسماعيل صبرى حتى مسجد سيدى قمران
ثم شارع رأس التين حتى شارع سيدى
الحجازى .

الحد القبلى : شارع سيدى الحجازى حتى تقابله مع
شارع خير الله .

الحد الغربى : شارع خير الله ثم شارع الناصورى .

ويكون الارتفاع مرة ونصف عرض الشارع بعد أقصى ١٦ مترا .

(هـ) المنطقة المحددة بالحدود الآتية :

الحد البحرى : طريق الكورنيش .

الحد الشرقى : قصر المنتزه .

الحد القبلى : شارع قناة السويس .

الحد الغربى : شارع جمال عبد الناصر وطريق الحرية .

ويكون الارتفاع مرة ونصف عرض الشارع بعد أقصى ٢٢ مترا .

(و) المنطقة المحددة بالحدود الآتية :

الحد البحرى : على بعد (٢٠٠) متر من خط المياه .

الحد الشرقى : وهو الحد الغربى لميناء الدخيلة .

الحد القبلى : وهو الحد الغربى لمحافظة الإسكندرية .

الحد الغربى : طريق إسكندرية مطروح .

ويكون الارتفاع مرة ونصف عرض الشارع بعد أقصى ١٦ مترا .

٥ - فيما عدا المناطق المحددة بالمواد السابقة يصرح بالبناء بارتفاع مرة

ونصف عرض الشارع بعد أقصى مقداره ٣٦ مترا مع الالتزام بقائمة الشروط

الخاصة الواردة بقرارات اعتماد التقاسيم إن وجدت .

(المادة الثانية)

تسرى قواعد الارتفاع المشار إليها على طلبات الترخيص التي لم تصدر حتى تاريخ العمل بهذا القرار .

(المادة الثالثة)

يطبق فيما لم يرد به نص في هذا القرار أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه معدلا بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٦ ربيع الأول سنة ١٤١٧ هـ .

(الموافق أول أغسطس سنة ١٩٩٦م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / كمال الجنزورى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢١٠٦ لسنة ١٩٩٦

بشأن ارتفاعات المباني ببعض مناطق محافظة الجيزة (★)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل الإسكان الاقتصادى ؛

وبناء على ما عرضه محافظ الجيزة ؛

قرر:

(المادة الاولى)

تكون الارتفاعات الكلية للمباني ببعض المناطق بمحافظة الجيزة على النحو التالى :

(أ) : منطقة شارع الأهرام:

(أ) من ترعة الزمر إلى ترعة المريوطية ، ويكون الحد الأقصى لارتفاع الهنا ١٨ مترا (ثمانية عشر مترا) بالنسبة لما يبنى على بعد مائتين وخمسين مترا من حدى شارع الأهرام .

(ب) من ترعة المريوطية إلى ترعة المنصورة يكون الحد الأقصى للارتفاع ١٨ مترا (ثمانية عشرة مترا) بالنسبة لما يبنى على بعد ٢٥٠٠ متر (ألفين وخمسمائة متر) من حدى شارع الأهرام .

(ج) من ترعة المنصورة إلى الطريق الصحراوي يكون الحد الأقصى للارتفاع ١٢ مترا (اثنا عشر مترا) لما يبنى على بعد ٢٥٠٠ متر (ألفين وخمسمائة متر) من حدى شارع الأهرام .

ثانيا - طريق مصر / إسكندرية الصحراوي داخل كردون محافظة الجيزة .

يكون البناء بعد أقصى دورين للمباني التى تقام على الأرضى المعدة للبناء على جانبي طريق مصر / إسكندرية الصحراوي داخل كردون محافظة الجيزة .

ثالثا - كورنيش النيل :

يكون الارتفاع مرة ونصف عرض الشارع بحد أقصى ٣٦ مترا .

(المادة الثانية)

تسرى قواعد الارتفاع المشار إليها على طلبات الترخيص التي لم تصدر حتى تاريخ العمل بهذا القرار .

(المادة الثالثة)

يطبق فيما لم يرد به نص في هذا القرار أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه معدلا بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٦ ربيع الأول سنة ١٤١٧ هـ .

(الموافق أول أغسطس سنة ١٩٩٦م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / كمال الجنزوري

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٣٢٦ لسنة ١٩٩٦

باعتبار منطقة العين السخنة بمحافظة السويس

من المناطق النائية (★)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية
المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٣ :

قرر :

(المادة الاولى)

تعد منطقة العين السخنة بمحافظة السويس من المناطق النائية فى حكم
القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٣

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٤ ربيع الآخر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ١٩ أغسطس سنة ١٩٩٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ كمال الجنزورى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٦٠٣ لسنة ١٩٩٦

بحظر إنشاء مبان أو إقامة أعمال في المساحات الخضراء

التي يحوزها الجهاز الإدارى للدولة

وحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة

وهيئات وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام (★)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة

للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ؛

وعلى قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال

البناء ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قانون التخطيط العمرانى الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ :

وعلى قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧

لسنة ١٩٨٣ :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة

بأملك الدولة الخاصة :

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣

لسنة ١٩٩١ :

قسم :

(المادة الأولى)

يحظر على وزارات الحكومة ، ومصالحها ، وأجهزتها ، ووحدات الإدارة المحلية ، والهيئات والمؤسسات العامة ، وهيئات وشركات القطاع العام ، وشركات قطاع الأعمال العام إنشاء مبان أو إقامة أعمال فى الأراضى الزراعية والحدائق والبساتين وسائر المساحات الخضراء المملوكة أو المخصصة لها أو التى فى حيازتها ، بأية صفة كانت ، الواقعة داخل كردونات المدن والقرى المعتمدة .

كما يحظر توسيع أو تعلية أية مبان أو أعمال قائمة بالفعل على

الأراضى والمساحات المشار إليها ، ولا يجوز للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم إصدار أى ترخيص بشئ مما ذكر .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٥ جمادى الأولى سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ١٨ سبتمبر سنة ١٩٩٦م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / كمال الجنزورى

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٧١٨ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية

الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ (★)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة

١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس

مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ والقرارات المعدلة لها ؛

وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام قانون نظام

الإدارة المحلية ؛

وبناء على ما عرضه وزير الإدارة المحلية ؛

قصر :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص المادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية المشار إليها النص التالي :

يشكل المجلس الشعبى المحلى لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية من الأعضاء المنتخبين عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة التى أعطيت فى الانتخابات أو التى فازت بالتركية ، على أن يكون نصف عدد الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين .

وفى حالة خلو مكان أحد أعضاء المجلس قبل انتهاء مدة عضويته يحل محله عضو من ذات الصفة من المرشحين الذين لم يعلن فوزهم فى الانتخابات ، على أن تراعى فى ذلك الأولوية فى ترتيب عدد الأصوات الصحيحة الحاصل عليها كل منهم ، ومع مراعاة أحكام المادة (٦٦) من القانون .

فإن لم يوجد فيجرب انتخاب تكميلى بالطريقة ذاتها لشغل هذا المكان ، وذلك طبقا لأحكام المادة (٩٧) من القانون .

وفى جميع الأحوال تكون مدة العضو الجديد مكتملة لمدة عضوية سلفه

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٤١٧ هـ .

(الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٩٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / كمال الجنزوري

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٠٨٥ لسنة ١٩٩٦

بشأن حدود الترخيص فى تغطية المباني وقيود الارتفاع

بمدينة القاهرة الكبرى (★)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون المدنى ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية

والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال

البناء ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع المساكن

وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٣ فى شأن تنظيم جهاز التفتيش الفنى على أعمال البناء ؛

وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكرى العام رقم ٧ لسنة ١٩٩٦ بشأن أعمال البناء والهدم ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٠٣ لسنة ١٩٩٦ بحظر إنشاء مبان أو إقامة أعمال فى المساحات الخضراء التى يحوزها الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام ؛

وبناء على الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ المضافة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ إلى مواد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ؛

وتحقيقا لغرض قومى تقتضيه الضرورة القصوى للمحافظة على أرواح الناس وسلامتهم وأمنهم ، ولواجهة ظاهرة انهيار المباني وكثرة الضحايا فى مدينة القاهرة الكبرى وعلاقة التعلية والارتفاعات بهذه الظاهرة ؛

قـــرر:

(المسألة الأولى)

يحظر الموافقة على طلب الترخيص فى مدينة القاهرة الكبرى ، صراحة أو ضمنا ، بالنسبة للمباني التى بُدئ فى إنشائها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ، إلا فى الحدود التى كان مسموحا بها قانونا قبل هذا التاريخ .

كما يحظر فى ذات المدينة الموافقة على هدم القصور والفلل ، أو على إقامة بناء فى أرض عقار سبق هدمه أو يُشرع فى هدمه بغير ترخيص ، إلا فى حدود ارتفاعه الذى كان عليه من قبل دون أى تجاوز .

(المسألة الثانية)

تعتبر كل موافقة ، صريحة أو ضمنية ، بالمخالفة لأى حكم أو قيد فى المادة السابقة باطلة بطلانا مطلقا ، وعلى الجهات الإدارية المختصة اتخاذ جميع الإجراءات القانونية حيال ما يُشرع فيه من تلبية أو ارتفاع على أساس هذا البطلان .

وتتخذ الإجراءات التأديبية فى الحال ضد كل مسئول عن الموافقة

المخالفة ، وكذلك ضد كل رئيس مختص ، أيا كان موقعه أو الجهة الإدارية التي يعمل بها ، يتراخى في محاسبة ذلك المستول .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣ نوفمبر سنة ١٩٩٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / كمال الجنزوري

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٠٨٦ لسنة ١٩٩٦

بشأن حدود الترخيص فى تملية المباني وقيد الارتفاع
بمدينة الإسكندرية (٥)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون المدنى ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية
والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تنظيم هدم المباني ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال
البناء ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن
وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٩ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٣ فى شأن تنظيم جهاز التفتيش الفنى على أعمال البناء ؛

وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكرى العام رقم ٧ لسنة ١٩٩٦ بشأن أعمال البناء والهدم ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٠٣ لسنة ١٩٩٦ بحظر إنشاء مبان أو إقامة أعمال فى المساحات الخضراء التى يحوزها الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام ؛

وبناء على الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ المضافة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ إلى مواد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ؛

وتحقيقا لغرض قومى تقتضيه الضرورة القصوى للمحافظة على أرواح الناس وسلامتهم وأمنهم ، ولواجهة ظاهرة انهيار المباني وعلاقة التعلية والارتفاعات بهذه الظاهرة ؛

قـسـرر:

(المادة الأولى)

يحظر الموافقة على طلب الترخيص فى التعلية فى مدينة الإسكندرية ، صراحة أو ضمنا ، بالنسبة للمباني التى يَدُى فى إنشائها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ، إلا فى الحدود التى كان مسموحا بها قانونا قبل هذا التاريخ .

كما يحظر فى ذات المدينة الموافقة على هدم القصور والقبيلات ، أو على

إقامة بناء فى أرض عقبار سبق هدمه أو يُشرع فى هدمه بغير ترخيص ،
إلا فى حدود ارتفاعه الذى كان عليه من قبل دون أى تجاوز .

(المادة الثانية)

تعتبر كل موافقة ، صريحة أو ضمنية ، بالمخالفة لأى حكم أو قيد فى
المادة السابقة باطلة بطلانا مطلقا ، وعلى الجهات الإدارية المختصة اتخاذ
جميع الإجراءات القانونية حيال ما يُشرع فيه من تلبية أو ارتفاع على أساس
هذا البطلان .

وتتخذ الإجراءات التأديبية فى الحال ضد كل مسئول عن الموافقة
المخالفة ، وكذلك ضد كل رئيس مختص ، أيا كان موقعه أو الجهة الإدارية
التي يعمل بها ، يتراخى فى محاسبة ذلك المسئول .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٤١٧ هـ .

(الموافق ٣ نوفمبر سنة ١٩٩٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ كمال الجنزورى

ثالثاً:

قرارات وزارية

وزارة الإسكان والمرافق

قرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩٦

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦

في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء (*)

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والقوانين المعدلة له :

وعلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ والقرارات المعدلة له ؛

وعلى الكود المصري الصادر بقرار وزير الإسكان رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٩٢ ؛

قـــرر :

(المادة الاولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء
المرفقة .

(المادة الثانية)

يلغى قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ وجميع
القرارات المعدلة له ، وما يخالف هذه اللائحة من أحكام .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
دكتور مهنس / محمد إبراهيم سليمان
وزير الإسكان والمرافق

اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .

في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء

الفصل الأول

أحكام عامة

(مادة ١)

يكون إنشاء المباني أو إقامة الأعمال أو توسعتها أو تعديلها أو تدعيمها أو إجراء أية تشطيبات خارجية بها وفقا للشروط والأوضاع المبينة في هذه اللائحة .

وعلى الجهات القائمة على تنفيذ أحكام القانون وهذه اللائحة إعداد وإمساك النماذج والاستمارات والدفاتر والسجلات المرفقة بهذه اللائحة .

(مادة ٢)

يقصد بالمصطلحات المستعملة في تطبيق أحكام هذا الفصل المعاني الموضحة قرين كل مصطلح .

الطريق العام :

هو الحيز أو الأرض الفضاء المملوكة للدولة والمخصص للمرور العام ويستعمله الأفراد للوصول إلى مساكنهم أو محال أعمالهم .

الطريق الخاص :

هو الحيز أو الأرض الفضاء المملوكة للأفراد والذي يعده شخص أو عدة أشخاص للوصول إلى مبانيهم ، ويكون أحد هذه المباني على الأقل لا يتصل بالطريق العام .

هد الطريق :

هو الخط الذي يحدد عرض الطريق عاما كان أو خاصا .

خط التنظيم :

هو الخط المعتمد الذي يحدد الطريق ويفصل بين الأملاك الخاصة والمنفعة العامة .

محور الطريق :

هو مسار الخط الذي يحدد منتصف عرض الطريق .

خط البناء :

هو الخط الذي يسمح بالبناء عليه سواء كان مصادفا لحد الطريق أو خط التنظيم أو رادا عن أى منهما بمسافة تحددها قرارات تصدر من السلطات المختصة وفقا لأحكام القانون .

الغرفة المعدة للسكنى :

هى الغرفة التى تكون معدة للمعيشة والإقامة فيما عدا صالات التوزيع .

وتعتبر الصالة الرئيسية والتي تستخدم كصالة معيشة فى حكم
الغرفة المعدة للسكنى .

مرفق البناء :

أى مكان معد داخل المبنى يستعمل فى الإقامة فى أوقات متقطعة مثل
المطبخ والحمام والمرحاض .

الفناء :

هو فراغ متصل بالفناء الخارجى من أعلاه مخصص لتهوية وإنارة غرف
ومرافق البناء ويمتد من أسفله إلى أعلاه دون أى عائق بخلاف البيروزات
المسموح بها عليه .

الفناء الخارجى :

هو فراغ متصل بالفناء الخارجى من أعلاه ومن أحد جوانبه
على الأقل على حد الطريق .

الفناء الداخلى :

هو فراغ متصل بالفناء الخارجى من أعلاه ومحاط بالحوائط من
جميع الجهات أو بعضها والبعض الآخر على حد ملكية الجار .

الفناء المشترك :

هو فراغ يدخل ضمن أكثر من ملكية متجاورة .

الحائط البينالى :

هو سطح الحائط قبل تغطيته بالبياض .

الشرقة :

هى الفرندة أو الهلكونة .

اصول الرسومات :

هى النسخ المطبوعة التى يوقع عليها المهندس المصمم .

الارتداد او الدافلة (منور الجيب) :

هو الفراغ المتصل بالفضاء الخارجى من أعلاه - وبالفناء - أو الطريق من أحد جوانبه وتفتح عليه فتحات التهوية والإتارة للغرف ومرافق البناء التى لا يتيسر اتصالها مباشرة بالفناء أو الطريق .

الكورنيش :

هو أى عنصر زخرفى يبرز عن الحائط .

السلم الرئيسى :

هو السلم الأساسى للمبنى للتوصيل لجميع أدوار المبنى .

السلم الثانوى :

هو السلم الإضافى فى مبنى به سلم رئيسى ، ويستخدم للتوصيل لجميع الأدوار .

السلم الخارجى المكشوف :

هو السلم غير المغطى من أعلى والمكشوف من جانب واحد أو أكثر .

التشطيبات الخارجية :

هى تغطية واجهات المباني القائمة سواء المظلة على الطريق العام أو غير المظلة عليه بالبياض بأنواعه المختلفة أو التكسيات بالحجر الصناعى أو الحجر الطبيعى أو الطوب الظاهر أو الرخام أو الجرانيت أو أى تكسيات أخرى، وكذلك أعمال الحليات أو الكرانيش، ولا تشمل التشطيبات الخارجية أعمال الدهانات .

(مادة ٣)

يتولى جهاز التفتيش الفنى التابع لوزارة الإسكان سنويا تقدير القيمة المتوسطة لتكلفة إنشاء المتر المسطح من المباني بجميع أنواعها ولمختلف محافظات الجمهورية وعلى أن يصدر قرار من وزير الإسكان والمرافق باعتماد هذه الأسعار ، وتلتزم الجهات الإدارية القائمة على شئون التنظيم بوحدات الحكم المحلى بهذه الأسعار وخاصة عند حساب قيمة الرسم المستحق لإصدار الترخيص بنسبة ١٪ من قيمة الأعمال المرخص بها .

(مادة ٤)

تحتفظ المحافظة بحصيلة الـ ١٪ المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون فى حساب خاص بالخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة يتم الصرف

منه بقرار من المحافظ المختص فى الأغراض الآتية :

- قيمة الدمغات الهندسية لتقابة المهندسين طبقا للقانون المنظم لها .
- إزالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها .
- إزالة المخلفات الناتجة عن أعمال البناء إذا لم يقم ذوو الشأن بإزالتها خلال المدة التى تحددها الجهة الإدارية .
- إصلاح التلفيات التى تحدث بالمرافق العامة نتيجة أعمال البناء .
- مقابل إشغال الطريق العام والأرصفة .
- كل ذلك دون إخلال بحق الجهة الإدارية فى تحصيل نفقات التصحيح أو الإزالة أو إصلاح التلفيات أو مقابل الإشغال بطريق الحجز الإدارى .
- ويرحل فائض حصيلة هذا الحساب سنويا للصرف منه فى الأغراض المشار إليها .

الفصل الثانى

الاشتراطات البنائية العامة

(مادة ٥)

- تزود كل وحدة سكنية مستقلة بدورة مياه خاصة تشتمل على مرحاض وحوض على الأقل .
- يجب ألا يقل المسطح الداخلى بالغرفة السكنية أو غرف المكاتب عن ١٠

أمتار مربعة وأقل عرض فيها عن ٢٧٠ متر ويستثنى من ذلك المباني ذات الطابع الخاص (مثل الإسكان العام للطلبة ، الفنادق ... وما في حكمها) .

يجب ألا يقل عرض الحمام عن ١٢ متر ومسطحه عن ٢٢ و ٢٠٠ م^٢ ، ولا يقل عرض المطبخ عن ١٥٠ متر ومسطحه عن ٢٣ و ٢٠٠ م^٢ .

لا يقل ارتفاع درابزين الشرفات عن ٩٠ و ٠ مترأ بالنسبة للأدوار الثمانية الأولى أعلى منسوب سطح الرصيف ويزداد هذا الارتفاع بمقدار ١٠ سنتيمترات لكل طابق من الطوابق التالية وبعد أقصى ١٤ و ٠ متر .

فى حالة إنشاء محلات تجارية بالمبنى يجب تهيئة دورات المياه اللازمة ليستخدمها أصحاب وعمال هذه المحلات . على ألا تقل عن دورة للرجال ودورة للسيدات .

كل بناء يشتمل على ٣٠ (ثلاثين) غرفة سكنية أو أكثر يلزم تهيئة غرفة لحارس البناء مزودة بدورة مياه تشتمل على مرحاض وحوض لغسيل الأيدي .

(مادة ٦)

مع عدم الإخلال بأحكام التشريعات المنظمة لإنشاء المحال على اختلاف أنواعها لايجوز أن يقل الارتفاع الداخلى الخالص مقاسا بين السطح النهائى للأرضية وبطنية السقف فى جميع أدوار المبنى ٢٧٠ متر

وبجوز أن يقل الارتفاع المذكور عن هذا القدر إلى ٢٣٠ متر بالنسبة للمداخل والحمام والطرق الداخلية وما في حكمها والأجزاء المائلة من الأسقف العلوية بما لا يجاوز ٢٥٪ (خمسة وعشرين في المائة) من مساحة الغرفة ، ويسرى هذا الحكم على غرف القسيل وغرف حراس البناء وما في حكمها ويشترط ألا تشكل في تكوينها وحدة أو وحدات سكنية .

(مادة ٧)

يلتزم طالب البناء بعمل الخزانات وتركيب الطلمبات اللازمة لتوفير المياه لجميع أدوار المبنى ، وأن يستخدم أنابيب مياه ذات أقطار كافية تسمح بمرور القدر المناسب للاستهلاك، وذلك في المناطق ووفقا للقواعد والشروط التي تصدرها الجهة المختصة .

ويلتزم طالب البناء بعمل التوصيلات اللازمة لتركيب عداد مياه لكل وحدة من وحدات المبنى ، ويراعى أن تكون بطارية العدادات الخاصة بوحدات المبنى في مكان واحد لسهولة قراءة العدادات دون حاجة إلى دخول الوحدات ذاتها .

(مادة ٨)

يلتزم طالب البناء ، بتوفير أماكن لتجميع القمامة أسفل المباني السكنية تتناسب مع عدد وحدات المبنى وذلك في المناطق ووفقا للقواعد والاشتراطات التي يصدر بها قرار من المحافظ المختص .

(مادة ٩)

يجب فى المبنى الذى يزد ارتفاع أرضية أعلى طابق به على ١٦ مترا من منسوب الشارع أن يكون به سلمان على الأقل من منفذين منفصلين ، ويسمح بأن يكون أحد السلمين سلم نجاة خارجى (سلم مكشوف) وذلك إذا لم يزد ارتفاع أرضية أعلى طابق على ٢٨ مترا ، فإذا زاد ارتفاع أرضية أعلى طابق بالمبنى على ٢٨ مترا يجب أن تتوافر فى كلا السلمين الاشتراطات المنصوص عليها فى الفصل الخاص بالسلام من هذه اللائحة، وفى هذه الحالة لا يعتبر سلم النجاة الخارجى فى حالة وجوده بديلا عن السلم الثانى .

(مادة ١٠)

يلتزم طالب البناء بتوفير أماكن مخصصة لإيواء السيارات يتناسب عددها والمساحة اللازمة لها والقرض من المبنى المطلوب الترخيص فى إقامته ، على أن تكفى لاستيعاب سيارة ركوب لكل وحدة سكنية من وحدات المبنى وسيارتين من ذات النوع لكل وحدة من الوحدات الإدارية فى المبنى على الأقل ما لم يحدد المحافظ المختص بقرار منه المساحات اللازمة لإيواء السيارات بما يتناسب ونوع استخدام المبنى .

ولا يجوز بأى حال من الأحوال استخدام الأماكن المخصصة لإيواء السيارات فى أى غرض آخر .

ولا تسرى الأحكام السابقة الخاصة بأماكن إيواء السيارات على

المبانى الواقعة فى المناطق والشوارع التى يحددها المحافظ بقرار منه بناء على اقتراح الوحدة المحلية المختصة .

(مادة ١١)

يلتزم طالب البناء بتركيب العدد اللازم من المصاعد فى المبنى الذى يجاوز ارتفاع أرضية أعلى طابق فيه ١٦ مترا ، وذلك وفقا لقانون المصاعد الكهربائية رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ واللوائح المنفذة له وكذلك وفقا للمعايير المبينة لقرار وزير الإسكان رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٦٩ بتحديد أسس تصميم وشروط تنفيذ المصاعد الكهربائية فى المبانى.

الفصل الثالث

أحكام الإضاءة والتهوية واشتراطات الأتنية

(مادة ١٢)

يجب أن يكون لكل غرفة أو مرفق من مرافق البناء فتحة أو عدة فتحات للتهوية والإضاءة تطل على طريق أو فناء مستوف للاشتراطات المبينة فى هذه اللائحة ، ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن يقل مسطح الفتحة عما يأتى :

٨ / من مسطح أرضية الغرف السكنية والمكاتب ويحد أدنى مترا واحدا مربعا .

١٠ / من مسطح المرفق من مرافق البناء (حمام - مطبخ - مرحاض - بئر سلم بالدور ...) ويحد أدنى نصف متر مربع ، ويراعى عند حساب مسطح الفتحة أن يكون القياس فيما بين أوجه المبانى .

وفى حالة تعدد الفتحات تحسب مساحة الفتحة اللازمة على أساس مجموع مساحات الفتحات ويشترط ألا يقل مسطح الفتحة الواحدة عن نصف متر مربع بغرف السكن والمكاتب وآبار السلالم ، وعن ربع متر بالنسبة لمرافق البناء الأخرى .

ولا تسرى هذه الأحكام على صالات التوزيع والطرق والمداخل والصنادر وآبار المصاعد وغرف تشغيل الماكينات والأجهزة والطلبات والحزانات والغلايات والمحولات ولوحات التوزيع وما فى حكمها .

ويجوز بموافقة الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم إنارة وتهوية المكاتب ومرافق البناء غير المعدة للسكن بطريقة صناعية ، وذلك فيما عدا مطابخ الوحدات السكنية .

على أنه يجوز فى حالة الفنادق والمستشفيات والمباني العامة والمباني الإدارية التى لا تتوافر بها تهوية صناعية أن يكون الفناء المخصص لتهوية وإنارة الحمامات والمراحيض الملحقة بالغرف بمسطح . هـ ١ متر مربع ، ولا يقل أى من بعده عن متر واحد .

(مادة ١٣)

يراعى عند إقامة المباني أو تعليقاتها أو إجراء تعديلات لها أن يتوافر بالأبنية المخصصة لإنارة وتهوية غرف ومرافق البناء الاشتراطات الموضحة بالجدول الآتى :

الجزء من المبنى المطلوب إتيانته وتهويته	نوع الفناء	الحـد الأدنى لأبعاد الفناء	الحـد الأدنى لمسـطح الفناء
الغرفة السكنية والمكاتب	خارجي	٢.٥ ع أو ٣ م	مربع (ثلث) الارتفاع
	داخلي	٢.٥ ع أو ٣ م	
مراقب البناء	خارجي	٢.٥ م	
حمام - مطبخ	داخلي	٢.٥ م	٢.٥ م إذا كانت ع أقل من أو تساوى ١.٠ م
مرحاض - يئر سلم			١.٠ م إذا كانت ع أقل من أو تساوى ٢.٠ م
			١.٢.٥ م إذا كانت ع \geq ٣.٠ م
			ويزداد المسطح ٢.٥ م لكل ١.٠ م زيادة فى الارتفاع

علما بأن (ع) تساوى ارتفاع أعلى واجهة للبناء مطلة على الفناء مقاسا من جلسة أول فتحة مطلوب إضاءتها وتهويتها من هذا الفناء .

كما تستبعد المسطحات التى يقل الحد الأدنى لأبعادها عن المدون بالجدول .

(مادة ١٤)

يجوز عمل ارتدادات (داخلات أو مناوور جيب) بواجهات المبانى المطلة على الطرق العامة أو الخاصة أو الأفنية بقصد إنارة وتهوية غرف أو مرافق لا يتيسر فتح نافذة مطلة على الطريق أو الفناء مباشرة ويشترط فى هذه الحالة ألا يتجاوز عمق الارتداد ضعف أدنى عرضه وأن تكون النافذة فى الجانب المواجه للطريق أو الفناء المباشر ويجوز عمل شرفات بالارتداد فى حدود نصف عرضه فقط .

(مادة ١٥)

لا يجوز تغطية أى فناء من الأفنية بأى طريقة ما ، كما لا يجوز إقامة سلاسل ثانوية أو مصاعد أو أية منشآت أخرى يكون من شأنها إنقاص أبعاد أو مسطحات الأفنية عن الحدود الدنيا المنصوص عليها بأحكام هذه اللائحة .

(مادة ١٦)

يجوز عمل كورنيش لا يتجاوز بروزه ٣٠ سم فى الأفنية الخارجية فقط .

كما يجوز عمل شرفات أمام الفتحات المطلة على الأفنية وبشرط ألا يزيد عسقها على الارتفاع الداخلى الخالص للغرفة أو المرفق على أن يضاف مسطح الشرفة إلى مسطح الغرفة أو المرفق عند حساب مسطح

الفتحة كما يراعى خصم مقدار بروز (عمق) الشرفة عند حساب الحد الأدنى القانونى للفناء الذى يجب توافره أمام الفتحة .

(مادة ١٧)

يجب ألا يزيد ارتفاع واجهات البناء المطلّة على الأفنية الداخلية والخارجية على القدر الذى تسمح به مساحة وأبعاد هذه الأفنية .

ومع ذلك يجوز السماح بزيادة الارتفاع داخل مستوى وهمى تكون زاوية ميله اثنتين ألقى إلى ثلاثة رأسى مع المستوى الأفقى المار بالنهاية القصوى للارتفاع المسموح به للفناء ومبتدئا من خط تقابل هذا المستوى مع المستوى الرأسى المار بواجهة البناء المطلّة على الفناء وذلك فى جميع الاتجاهات .

(مادة ١٨)

لأصحاب الأملاك المتلاصقة أن يتفقوا على إنشاء أفنية مشتركة تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها فى هذه اللائحة ، ولايجوز فصل هذه الأفنية المشتركة إلا بحاجز لا يحجب الضوء ولا يمنع الهواء ولا يزيد ارتفاعه عن ٣ أمتار داخلا فيه ارتفاع الحائط المنام عليه الحاجز وعلى ألا يجاوز ارتفاع الحائط ١.٨ مترا ، ويجب على الملاك تسجيل هذا الاتفاق قبل منح الترخيص لأى منهم .

وفي حالة إنشاء أفنية مشتركة بين أكثر من بناء واحد ومملوكة للمالك واحد أو في حالة تخصيص جزء من قطعة أرض مجاورة ومملوكة لنفس المالك كفناء لمنفعة البناء يجب تسجيل هذه الأفنية لمنفعة المبنى المطلة عليها قبل منح الترخيص بالبناء .

الفصل الرابع

مواصفات إنشاء السلالم الرئيسية والثانوية

(مادة ١٩)

يجب أن يتوفر في السلالم الرئيسية أو الثانوية الاشتراطات الموضحة بالجدول الآتي :

المواصفات / نوع السلم	السلم الرئيسي	السلم الثانوي
الطول الظاهر	١٠سم إذا كان عدد الوحدات بالدور لا يزيد على أربع وحدات . ١٣سم إذا كان عدد الوحدات بالدور يزيد على أربع وحدات .	٨٠ سم
القطاع العرضي للفرجة	النائمة لا تقل عن ٢٧سم . القائمة لا تزيد عن ١٧سم .	٢٧ سم ١٧ سم
الحد الأقصى لعدد الدرجات المتوالية	١٤ درجة تليها صدفه لا يقل عرضها عن أربع نواثم	١٤ درجة تليها صدفه لا يقل عرضها عن أربع نواثم
أقل ارتفاع للكويستة	٩٠ سم	٩٠ سم

وعلاوة على الاشتراطات الواردة بالمجدول يجب أن تنشأ السلام بنوعيتها من مواد غير قابلة للحريق .

وتستثنى من هذه الاشتراطات عدا شرط مواد السلام التي تستعمل لأغراض خاصة أو صناعية أو سلام المآذن وأبراج دور العبادة .

وبالنسبة للسلام الدائرية فيجب أن تتوافر فيها الاشتراطات الموضحة بالمجدول عاليه على أن تقاس النائمة على بعد ٤٥سم من طرف الدرجة عند المنحنى الداخلى ، وتطبق نفس الشروط على الدرج المروحة .

الفصل الخامس

الارتفاعات القصوى للأبنية

(مادة ٢٠)

لا يجوز إقامة أى بناء على طريق عام كان أو خاص يقل عرضه عن ستة أمتار وإلا يجب أن تكون واجهة البناء رادة عن حد الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار ، على أن يحدد ارتفاع واجهة البناء والبروزات المسموح لها فى هذه الواجهة - طبقاً لأحكام هذه المادة - باعتبارها واقعة على طريق بعرض ستة أمتار ، ولا يسمح بإقامة أية منشآت على مساحة الارتداد المشار إليه .

ويجب أن تتوافر فى الأبنية الاشتراطات الواردة فى البنود الآتية :

١ - يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق عاما كان أو خاصا ألا يزيد الارتفاع الكلى للبناء على مرة ونصف البعد بين حدى الطريق إذا كانا متوازيين وبشرط ألا يزيد الارتفاع على ٣٦ مترا . وتقاس الارتفاعات المذكورة أمام منتصف واجهة البناء لكل واجهة مقاسة من منسوب سطح الرصيف إن وجد وإلا فمن منسوب سطح محور الطريق . وإذا كان حدا الطريق غير متوازيين كان مدى الارتفاع مرة ونصف المسافة المتوسطة بين حدى الطريق أمام البناء وعموديا عليه .

٢ - يشترط لحساب الارتفاع الأقصى للمبنى الواقع على أكثر من طريق أو ميدان أو خلاقه القواعد الآتية وبما لا يزيد الارتفاع الكلى للمبنى على ٣٦ مترا :

(أ) إذا كان البناء يقع عند تلاقي طريقين متعامدين أو غير متعامدين يختلف عرضاهما يجوز أن يصل ارتفاع البناء على الطريق الأقل عرضا إلى أقصى الارتفاع المسموح به بالنسبة إلى أكبر الطريقين عرضا وذلك فى حدود طول من البناء مساويا لعرض الطريق الأوسع مقاسا من رأس الزاوية وعموديا على البناء عند تقابل أقل الطريقين عرضا مع الخط المقرر للبناء على الطريق الأوسع مقاسا وبشرط ألا يزيد على خمسة وعشرين مترا كما فى الشكلين (٢ - أ - ١) و (٢ - أ - ٢) .

(ب) إذا كان البناء يقع على طريقيين غير متقابلين عند موقع البناء ويختلف عرضاهما كما فى شكل (٢ - ب) فىكون ارتفاع المبنى على الشارع الأوسع مساويا لمرة ونصف عرضه ويعمق مساو لعرضه ويحد أقصى ٢٥ مترا وعلى أن يكون ارتفاع البناء على الشارع الأصغر مساويا مرة ونصف عرضه ، ويشترط ألا يقل عمق هذا الارتفاع عن عرض الشارع الأصغر .

(ج) إذا كان البناء يقع على طريق متصل بفراغ أو بحديقة أو نهر أو خط سكك حديدية أو غيرها مما لها صفة الدوام كما فى شكل (٢ - ج) يصل ارتفاع البناء إلى مرة ونصف المسافة المحصورة بين خطى التنظيم .

(د) إذا كان البناء يقع على شطף أو دوران عند تلاقى طريقيين أو أكثر كما فى الشكلين (٢ - د - ١) ، (٢ - د - ٢) يشترط ألا يزيد الارتفاع الكلى للبناء على مرة ونصف العمود المقام على واجهة البناء مع تقاطع محورى الطريقيين المثل عليهما البناء وبما لا يقل عن مرة ونصف عرض الشارع الأكبر ويعمق عند تقابل الشطف مع خطى تنظيم الطريقيين أو نقطة تقابل محاس الدوران مع خطى تنظيم البناء للشارعين مساويا لعرض الشارع الأكبر أو ٢٥ مترا أيهما أقل .

(هـ) إذا كان البناء يقع على ميدان كما فى شكل (٢ - هـ) فىكون ارتفاعه مساويا لمثل ونصف متوسط أكبر بعد وأصغر بعد محصور بين خطى تنظيم المبانى المتقابلة المظلة على الميدان ويعمق الشوارع المجاورة مساوية لعرض الطريق الأكبر ويحدد أقصى ٢٥ مترا .

٣ - لا تدخل فى حساب الارتفاع المقرر قانونا للمبنى ارتفاعات آبار السلام أو غرف آلات المصاعد أو خزانات المياه أو أجهزة تكييف الهواء بشرط ألا تزيد على خمسة أمتار وكذا الدراوى والأغراض الزخرفية بشرط ألا تزيد على متر واحد .

ولا تسمى الاشتراطات المنصوص عليها فى هذه المادة على المدن التى يتم اعتماد التخطيط التفصيلى لها متضمنا الاشتراطات البنائية والكشافة السكانية والبنائية وذلك من تاريخ نشر قرار الاعتماد فى الوقائع المصرية .

الفصل السادس

البروزات المصرح بها فى واجهات المبانى

(مادة ٢١)

لا يجوز عمل بروز فى واجهات المبانى المقامة على حد الطريق ، عافا كان أو خاصا ، إلا طبقا للشروط والأوضاع الآتية :

(أ) يجوز في المباني المقامة على خط التنظيم في الطرق المعتمدة ، وعلى خط البناء في الطرق الخاصة ، أو غير مقرر لها خطوط تنظيم أن يبرز عن هذا الخط سفل أو أكتاف أى مبنى بمقدار لا يزيد على ٧سم بشرط ألا يتجاوز ارتفاع السفل أو الأكتاف بمقدار أربعة أمتار من منسوب سطح الرصيف .

(ب) يجوز عمل كورنيش أو بروز نافذة بلكون في الدور الأرضى بشرط أن يقام على ارتفاع لا يقل عن مترين ونصف من منسوب سطح الرصيف ولا يزيد بروزه عن صامت الواجهة على ١٠سم في الشوارع بعرض من ٨ إلى ١٠ أمتار ، على ٢٠ سم في الشوارع التى يزيد عرضها على عشرة أمتار .

(ج) يجب في المباني المقامة على حد الطريق ألا يقل الارتفاع بين أسفل جزء من البلكونات أو الأبراج وأعلى سطح طرفية الرصيف ، أو منسوب محور الشارع في حالة عدم وجود رصيف عن أربعة أمتار .

(د) لا يجوز أن يتعدى أقصى بروز للبلكونات المكشوفة ١٠٪ ، والأبراج ٥٪ من عرض الطريق على ألا يتجاوز البروز في الحالاتين ٢٥ و١ متر ، كما يجب أن يترك ١٥ متر من حدود المباني

المجاورة بدون أى بروز للبلكونات المكشوفة أو الأبراج فيها .
وإذا كانت الزاوية الخارجية بين واجهتي مبنيين متجاورين تقل عن
١٨٠ درجة فيلزم أن يترك متر ونصف من منتصف الزاوية بين
الواجهتين دون عمل بروز فيها ، وبشرط ألا يتجاوز طول الأبراج
نصف طول الواجهة .

(هـ) يجوز البروز بكرانيش أو عناصر زخرفية بمقدار ٢٥ سم زيادة على
البروز المسموح به بالنسبة إلى عرض الطريق طبقاً لنص البند
السابق أو من صامت الواجهة في الأجزاء غير المسموح فيها بعمل
بلكونات أو أبراج وفي الواجهات المطلّة على أفنية خارجية .

الفصل السابع

طلبات الترخيص والمستندات الواجب إرفاقها بها

وإجراءات الجهة الإدارية هيأها

(مادة ٢٢)

يقدم طلب الترخيص على النموذج المعد لذلك والمرفق بهذه اللائحة مرفقاً
به المستندات الآتية :

أولاً - بالنسبة للإتشاء أو التعلية أو الإضافة أو التعديل :

يقدم طلب الترخيص على النموذج المرفق بهذا القرار ومرفقا به الآتى :

١ - الإيصال الدال على سداد رسم فحص الرسومات والبيانات .

٢ - رسم عام للموقع بمقياس رسم لا يقل عن ١ : ١٠٠٠ موضحا عليه حدود وأبعاد أرض الموقع المطلوب الترخيص به ومسطح كل من الأرض الكلية والجزء المراد البناء عليه بالتحديد والطرق التى يطل عليها وعروضها .

٣ - ثلاثة ملفات يحتوى كل منها على نسخة من الرسومات المعمارية للمساكن الأفقية للأدوار والواجهات وقطاع رأسى مبينا عليه ارتفاعات المبنى مقارنا بمنسوب صفر الطريق والرسومات الإنشائية للأساسات والأعمدة وتسليح الأسقف مرفقا بها صورة من النوتة الحسابية الإنشائية على أن تكون الرسومات جميعها موقعة من مهندس تقابى متخصص ، وكذا تقرير من مهندس استشارى إنشائى يفيد أن الهيكل الإنشائى للمبنى وأساساته تسمح بأحمال الأعمال المطلوب الترخيص بها شاملا تحقيق معامل الأمان ومواجهة الكوارث الطبيعية طبقا لأسس التصميم وشروط التنفيذ بالكود المصرى ومبينا فيه بيانات التربة بالموقع ، وفى حالتى التعليق والتعديل فيلزم تقديم تقرير من مهندس استشارى إنشائى له خبرة لا تقل عن ٢٥ عاما وأن يشتمل التقرير على معاينة وفحص ودراسة المبانى القائمة وإثبات قدرتها على تحمل الأعمال
موضوع الترخيص .

٤ - وفى حالة زيادة قيمة المبنى عن ١٥٠ ألف جنيه و ٧٥ ألف جنيه فى حالة التعليق يقدم طالب الترخيص وثيقة التأمين المنصوص عليها فى المادة ٨ من قانون توجييه وتنظيم أعمال البناء .

ثانيا - بالنسبة لأعمال التدعيم والترميم التى تمس الناحية الإنشائية :

١ - استيفاء البندين ١ و ٢ من البند أولا .

٢ - تقرير فنى من مهندس استشارى متخصص فى الهندسة الإنشائية أو تصميم المنشآت الخرسانية أو المنشآت المعدنية (حسب النظام الإنشائى للمبنى) له خبرة لا تقل عن ٢٥ عاما يبين أسلوب التدعيم أو الترميم وتفاصيل التنفيذ بما يحقق الأمان الكافى أثناء وبعد التنفيذ مصحوبا بالرسومات الإنشائية اللازمة .

ثالثا - بالنسبة للأعمال التى لاتمس العناصر الإنشائية :

١ - استيفاء البندين ١ و ٢ من البند أولا .

٢ - مقايضة تفصيلية تشمل بنود الأعمال المطلوب الترخيص بها موقعا عليها من مهندس تقابى تخصص مدنى أو عمارة .

رابعا - يقدم طلب الترخيص فى إدخال التعديل أو التغيير الجوهري فى الرسومات المعتمدة والذى تمس الناحية المعمارية أو الإنشائية أو يؤثر فى جوهر التصميم أو يغير من أوجه الاستعمال موقعا عليه من الطالب ومرفقا

به رسم من ثلاث صور لتفاصيل الأجزاء المطلوب تعديلها معماريا وإنشائيا بقياس رسم لا يقل عن ١ : ٥٠ معتمدا من المهندس المعماري أو الإنشائي المصمم حسب الأحوال .

أما التعديلات البسيطة التي تقتضيها ظروف التنفيذ مثل انحراف مواضع الفتحات واختلاف أبعاد بعض مرافق البناء وترحيل بعض الحوائط فيكتفى في شأنها بتقديم أصول الرسومات المعتمدة إلى الجهة المختصة بشئون التنظيم لإثبات التعديل عليها .

مادة (٢٣)

تقبل الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم مادام طلب الترخيص مستوفيا للمرفقات الموضحة في المادة ٢٢ من هذه اللائحة وذلك بعد سداد رسم الفحص ولا يجوز بأى حال من الأحوال تأخير قبول سداد رسم الفحص .

تقوم الجهة الإدارية بفحص الطلب وبياناته ومرفقاته خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام من تاريخ سداد رسم الفحص فإذا تبين صحة الطلب ومرفقاته ومطابقتها لأحكام القانون وهذه اللائحة يتم إصدار الترخيص وصرفه للطالب خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ سداد رسم الفحص .

أما إذا تبين وجوب استيفاء بعض البيانات أو المستندات أو إدخال تعديلات أو تصحيحات في الرسومات يتم إخطار الطالب بذلك بموجب خطاب

موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول وعلى عنوانه المختار المحدد بطلب الترخيص ولا يعتد بالخطابات التي تصدر من الجهة الإدارية بوقف النظر فى الطلب أو رفضه دون إبداء أسباب وفى جميع الأحوال يتم مراجعة وإصدار الترخيص فى مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ استيفاء البيانات أو المستندات المطلوبة أو تقديم الرسومات المعدلة .

وبين فى قرار الترخيص خط التنظيم المعتمد وكذا الحد المقرر للبناء كما يبين أيضا عرض الطريق والمناسيب المقررة له وأية بيانات أخرى يتطلبها أى قانون آخر .

مادة (٢٤)

يقدم طلب تجديد الترخيص على النموذج المرافق لهذا القرار مرفقا به الترخيص السابق منحه والرسومات المعتمدة للتأشير عليها بما يفيد التجديد فى حالة الموافقة دون مقابل .

وإذا توقف المالك عن البناء بعد الشروع فيه لمدة ثلاث سنوات كاملة وجب عليه قبل استئناف الأعمال التقدم للجهة الإدارية المختصة لحصوله على موافقتها على سريان الترخيص دون مقابل .

الفصل الثامن

واجبات المرخص له

مادة (٢٥)

يتعين على المرخص له قبل الشروع فى الأعمال القيام بالآتى :

١ - إخطار الجهة الإدارية المختصة بالتنظيم بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بعزمه على تنفيذ الأعمال مرفقا به تعهدا من أحد المهندسين المعماريين أو الإثنائيين بالإشراف على تنفيذ الأعمال المرخص بها متى زادت قيمتها على عشرة آلاف جنيه وأيضا صورة من التعاقد مع أحد المقاولين المصنفين والأعضاء بالاتحاد العام لمقاولي التشييد والبناء ، ويقوم المهندس المختص بتحديد خط التنظيم أو حد الطريق أو خط البناء بحسب الأحوال ، على أن يتم هذا التحديد خلال سبعة أيام من تاريخ الإخطار ، ويشيت تاريخ التحديد على ترخيص البناء ، فإذا انقضت هذه المدة دون أن يتم التحديد جاز للمرخص له أن يقوم بهذا التحديد طبقا للبيانات المدونة بالرخصة وتحت مسؤوليته .

٢ - الاستعانة بمهندس تقابى تخصص ميكانيكا أو كهرباء حسب الأحوال إذا اشتمل البناء على تركيبات ميكانيكية أو كهربائية تتعلق بالتكييف المركزى أو الغلايات أو المغاسل أو المطابخ الميكانيكية

أو نظم إطفاء الحريق أو مولدات كهربائية مركزية أو محولات ، وإخطار
الجهة الإدارية المختصة بتعهد المهندس بالإشراف على التنفيذ وذلك
بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .

٣ - وضع لافتة فى مكان ظاهر من واجهة العقار الأمامية للبناء من
مادة مناسبة قوية التحمل بمقاس 200×250 سم تطفى ببيوة الزيت أو
البلاستيك باللون الأخضر وتكتب عليها البيانات الموضحة بالنموذج المرفق
باللون الأبيض بحروف واضحة تسهل قراءتها وتثبت هذه اللافتة بما لا يجاوز
مستوى سقف الدور الأرضى بطريقة فنية سليمة .

ويكون كل من المالك والمقاول والمهندس المشرف على التنفيذ
مسئولين عن هذه اللافتة وعن بقائها ثابتة فى مكانها واضحة البيانات طوال
مدة التنفيذ .

٤ - أن يقوم قبل البدء فى تنفيذ الأعمال المرخص بها باتخاذ إجراءات
الأمن اللازمة لوقاية وسلامة الجيران وأملأهم والمارة والشوارع وما قد يكون
فى باطن الأرض من أجهزة ومنشآت المرافق العامة وغيرها ، ولا يجوز إجراء
أى عمل من أعمال البناء ما بين غروب الشمس وشروقها إلا بموافقة الجهة
الإدارية المختصة بشئون التنظيم .

٥ - على المرخص له فى حالة إيقاف العمل مدة تزيد على تسعين يوما

أن يخطر الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بموعد استئناف العمل وذلك بكتساب موسى عليه يعلم الوصول .

(مادة ٢٦)

يجب أن تحرر عقود بيع أو إيجار الوحدات الخاضعة لأحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء أو التعلية طبقا للنموذج المرافق ويتضمن كافة البيانات المتعلقة بترخيص البناء أو التعلية وتشتمل على :

عنوان العقار .

مسطح مباني العقار .

مساحة الوحدة محل العقد وبياناتها .

اسم المالك أو المؤجر ومحل إقامته .

اسم المشتري أو المستأجر ومحل إقامته .

رقم وتاريخ صدور الترخيص والجهة الصادرة منه .

عدد الأدوار والوحدات المرخص بها .

البيانات الخاصة بمكان إيواء السيارات .

البيانات الخاصة بالمساعد ومنشآت وتركيبات الوقاية من الحريق .

ولا يقبل شهر أى عقد لا يتضمن هذه البيانات .

الفصل التاسع

متابعة تنفيذ الأعمال وواجبات الجهة الإدارية

(مادة ٢٧)

يتولى مهندس التنظيم بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بالوحدة المحلية مسئولية المرور على مواقع الأعمال الخاضعة لأحكام قانون توجييه وتنظيم أعمال البناء ومتابعة مايجرى من أعمال ومدى مطابقتها للقانون والتراخيص المنصرفة من الحى .

وعليه إثبات خط سيره ونتيجة مروره والمخالفات التى تكشفته له أثناء المرور فى دفتر الأحوال الذى يسلم له ويكون مسئولاً عنه كوثيقة رسمية يدون به بيان المخالفات التى تكشفته له على وجه التحديد وما اتخذ فى شأن كل منها ورأيه فيما يجب أن يتخذ من إجراءات وعلى وجه الخصوص :

وجود أو عدم وجود المهندس المشرف على التنفيذ فى مواقع الأعمال أثناء التنفيذ .

صدور أو عدم صدور تراخيص بالأعمال وما إذا كان الترخيص فى حالة صدوره ساريا زمنيا بالنسبة للأعمال التى يتم تنفيذها .

مدى مطابقة الأعمال للتراخيص الصادر والرسومات المرفقة به .

مدى الالتزام بقواعد الوقاية من الحريق وفقا للترخيص وما تتضمنه هذه اللائحة من أحكام .

مدى الالتزام بتنفيذ الإجراءات اللازمة لوقاية وسلامة الجيران وألاكهم والمارة والشوارع وماسد يكون فى باطن الأرض من أجهزة ومنشآت المرافق العامة وغيرها من أخطار التنفيذ .

مدى الالتزام بالتنبيهات الكتابية التى سبق أن صدرت عن ذات الأعمال .

مدى تنفيذ قرارات وقف الأعمال المخالفة والقرارات والأحكام النهائية الصادرة عن ذات الأعمال .

وعلى مهندس التنظيم اتخاذ الإجراءات التالية :

١ - تحرير قرار إدارى بوقف الأعمال المخالفة متضمنا بياناً بهذه الأعمال .

٢ - تحرير محضر لجنة متضمنا قيمة الأعمال المخالفة .

٣ - تحرير محضر باستئناف الأعمال فى حالة عدم امتثال المخالف لقرار إيقاف الأعمال بالطريق الإدارى الصادر من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم .

٤ - التنبيه كتابة للمرخص له والمقاول والمهندس المشرف على التنفيذ فى موقع العمل عما يحدث من مخالفات أو إخلال بشروط الترخيص .

٥ - عرض دفتر الأحوال يوميا فور تدوين خط السير وما تكشف عنه من مخالفات على الرئيس المختص ليؤشر فيه برأيه عن نتيجة المرور وما يتخذ من إجراءات طبقا للقانون ، ويعاد الدفتر يوميا إلى المهندس لاتخاذ اللازم فى ضوء تأشيرة الرئيس المختص .

٦ - يتضمن دفتر الأحوال كافة التوصيات والتوجيهات والتقارير التى يوصى بها جهاز التفتيش الفنى على أعمال البناء من خلال مباشرته لاختصاصاته المحددة بقرار إنشائه .

٧ - متابعة قيام الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بإعلان ذوى الشأن بقرار وقف الأعمال بالطريق الإدارى وإبلاغ رئيس الوحدة المحلية بأية عقبات فى سبيل تنفيذ القرارات الصادرة بوقف الأعمال المخالفة .

(مادة ٢٨)

على الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم فى حالة وجود أعمال بناء مخالفة اتخاذ الإجراءات الآتية :

١ - إعلان ذوى الشأن بالقرارات الإدارية بوقف الأعمال المخالفة ، فإذا تعذر الإعلان لشخص المخالف لأى سبب تودع نسخة من القرار بقر الوحدة

المحلية المختصة وقسم أو نقطة الشرطة الواقع فى دائرتها العقار ، كما تلصق نسخة من القرار بموقع العقار موضوع المخالفة مع إخطاره بخطاب موصى عليه بعلم الوصول على العنوان المحدد فى طلب الترخيص .

٢ - اتخاذ كافة الوسائل لمنع الانتفاع بالأجزاء المخالفة ومنع إقامة أى أعمال بناء جديدة بها ، وعليها التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة فى ارتكاب المخالفة بموقع العمل أو بأى موقع آخر تراه مناسبا للحفاظ على هذه الأدوات والمهمات وتتولى عرض الأمر على النيابة العامة خلال مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ إثبات وقوع المخالفة لتصدر قرارها بشأن هذه الأدوات والمهمات .

٣ - إبلاغ رئيس الوحدة المحلية المختصة بأية عقوبات تثور فى سبيل تنفيذ القرارات والأحكام النهائية الصادرة فى شأن الأعمال المخالفة وذلك فى مذكرة توضح كافة ما اتخذ من إجراءات والعقوبات التى تعترض التنفيذ ، وأية مقترحات تساعد على سرعة إتمام التنفيذ .

٤ - وضع توصيات جهاز التفتيش الفنى على أعمال البناء موضع التنفيذ وتنفيذ القرارات التى يصدرها الجهاز ، وذلك وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٣ فى شأن تنظيم جهاز التفتيش الفنى على أعمال البناء .

الفصل العاشر

سلطات المحليات

(مادة ٢٩)

يجوز لوزير الإسكان والمرافق بناء على طلب المحافظ المحتص واقتراح المجلس الشعبى المحلى فى طرق أو مناطق يحددها وبقرارات يصدرها أن :

١ - يحدد طابعا خاصا أو لونا معيناً أو مادة خاصة بمظهر البناء أو بإنشائه .

٢ - يحدد مسافات للارتداد بالبناء خلف خطوط التنظيم المعتمدة أو حدود الطريق .

٣ - يحدد مسافات تترك بين البناء وحدود الأرض بالقدر الذى يراه .

٤ - يحدد حدا أدنى لأطوال واجهات قطع الأرضى التى يرخص فى البناء عليها .

٥ - يحدد حدا أدنى لمساحات قطع الأرضى التى يرخص فى البناء عليها .

٦ - يلزم طالبوا البناء بإنشاء بواكى أو عمرات مسقوفة مفتوحة للمارة داخل حدود الملكية بالدور الأرضى ، والشروط والمواصفات التى تحدد فى

القرار ، ويكون عرض الطريق الذى تحدد على أساسه الكثافة البنائية فى حالة إنشاء بواكى أو ممرات مسقوفة هو البعد بين حدى الطريق أو خط التنظيم .
وكل ذلك بحيث لا تزيد المساحة المبنية على ٦٠٪ من مساحة الأرض المرخص فى البناء عليها .

(مادة ٣٠)

يجوز للمحافظ المختص التجاوز عن الإزالة فى بعض المخالفات التى لا تؤثر على مقتضيات الصحة العامة أو أمن السكان أو المارة أو الجيران ، وذلك دون الإخلال بالمسئولية الجنائية للمخالف وفى الحدود الآتية :

١٠٪ من البروزات المسموح بها لواجهات المباني المطلة على الطرق والأفنية .

٥٪ من الطول الظاهر لدرج السلم .

٥٪ من أبعاد الغرف والحمامات والمطابخ وبشرط ألا تقل المساحة عن ٩٥٪ من المساحة الواجب توافرها .

٣٪ نسبة سماح تراعى عند قياس الارتفاعات القصوى المصرح بها .

(مادة ٣١)

يجوز الترخيص فى إقامة مبان مؤقتة لاستخدامها لفترة محدودة ولغرض معين (كالمباني اللازمة لتنفيذ المشروعات مثل المكاتب والمخازن

وغرف الحراسة والمباني المخصصة لإيواء العاملين) ، ويكون إنشاء هذه المباني بمواد إنشائية بسيطة ويتم إزالتها فور انتهاء الغرض من إقامتها وعلى أن يتم إنشاء هذه المباني داخل خطوط التنظيم .

وتكون إقامة هذه المباني طبقاً للأوضاع والمواصفات التي يصدر بها قرار المحافظ المختص ، ويكون الترخيص في إقامة هذه المباني لمدة لاتزيد على عام واحد على أنه يجوز لمبررات قوية تجديد هذه المدة ولعامين على فترتين وذلك بقرار من المحافظ بناء على اقتراح الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم .

الفصل الحادى عشر

اشتراطات تأمين المبنى وشاغليه ضد الحريق

(مادة ٣٢)

تحيل الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم طلب الترخيص ومرفقاته إلى إدارة الإطفاء المختصة لدراسته وإعادةه إليها خلال أسبوع مشفوعاً بما ترى الالتزام به من اشتراطات لتأمين المبنى وشاغليه ضد أخطار الحريق وذلك فى الحالات الآتية :

(أ) إذا كان ارتفاع أرضية أعلى طابق بالمبنى يزيد على ٢٨ متراً من منسوب الشارع .

(ب) إذا كانت مساحة المبنى تزيد على ٢٥٠٠ متر مربع وكان عدد طوابقه يزيد على طابق واحد .

(ج) إذا كانت مساحة المبنى تزيد على ٥٠٠٠ متر مربع حتى ولو كان مكونا من طابق واحد ، ولا يدخل البدروم فى عدد الطوابق المشار إليها فى البندين (ب ، ج) .

(د) إذا تعددت المباني المطلوب الترخيص بها فى موقع يضمها سور واحد أو كانت الطرق التى تفصل بينها لاتنطبق عليها مواصفات الطريق العام .

(هـ) المباني ذات الطابع الخاص مثل المنشآت الصناعية والمسارح ومنشآت التخزين وكافة المنشآت ذات التجمعات .

(مادة ٣٣)

يجب أن يقسم أى بدروم تزيد مساحته على ١٠٠٠ متر مربع من الداخل بفواصل حريق رأسية لها مقاومة للحريق لمدة ساعة بحيث لاتزيد مساحة القسم الواحد على ١٠٠٠ متر مربع وذلك مالم يكن البدروم مزودا بالكامل بالإطفاء التلقائى .

ويشترط فى فاصل الحريق الآتى :

(أ) أن يكون من مادة غير قابلة للاحتراق .

(ب) أن يمتد تماما إلى السقف الواقع فوقه وأن يكون متصلا بالسقف وبالأرضية بكيفية لا تسمح بمرور نواتج الحريق .

(ج) يجب أن تكون جميع الفتحات بفواصل الحريق مزودة بأبواب مقاومة للحريق وذاتية الغلق ويجب ألا تزيد أبعاد أى فتحة على ٣,٧٠ متر فى الطول أو العرض ولا تزيد مساحتها على ١١ مترا مربعا ولا يزيد مجموع عروض الفتحات عن ربع طول الحائط .

(مادة ٣٤)

يجب ألا تغلف جميع حوائط آبار السلالم وآبار المصاعد والمناور وكافة المساقط الرأسية ، سواء كانت للتهوية أو الإضاءة أو لأغراض الخدمات بمواد قابلة للاشتعال ، وأن تكون مقاومة للحريق .

(مادة ٣٥)

لايسمح بوجود سلم مكشوف غير مغلف إلا بالشروط الآتية :

(أ) ألا يكون السلم المكشوف من السلالم المتصوص عليها فى المادة ٩ من هذه اللائحة .

(ب) ألا يكون المبنى معدا للاستخدام كمستشفى أو كمبنى مقسم لشقق سكنية أو معداً لأغراض الصناعة أو التخزين .

(ج) ألا يزيد عدد الطوابق التي يصل بينها السلم المكشوف على ثلاثة طوابق متتالية من المبنى بحيث يكون الطابق الأسفل منها هو الطابق الأرضى أو طابق البدروم الذى يقع مباشرة تحت الطابق الأرضى ، ويقصد بالطابق الأرضى الطابق الذى تقع به منافذ الخروج إلى الطريق العام .

مادة (٣٦)

يجب أن يزود أى سلم يصل بين طوابق المبنى ويستمر فى النزول بعد الطابق الأرضى إلى البدروم بحاجز عند منسوب الطابق الأرضى وعلامات إرشادية بحيث يكون واضحاً لأى فرد أنه قد وصل إلى منسوب الطابق الأرضى الذى تقع به منافذ الخروج إلى الطريق العام بحيث لا يواصل النزول إلى البدروم إلا إذا كان يقصد ذلك فعلاً .

مادة (٣٧)

يراعى بالنسبة للمباني التى لاتقع مداخلها على الشارع مباشرة الآتى :

(أ) توفير مواطن الاقتراب المناسبة لسيارات ومعدات الإطفاء بحيث تتحمل أثقال هذه السيارات والمعدات وبحيث تسمح من حيث اتساعها وتخطيطها بحركة هذه السيارات والمعدات وقيامها بالمناورات اللازمة .

(ب) إذا كان الوصول إلى مدخل المبنى يستلزم المرور على طريق خاص أو كوبرى خاص تابع للمبنى أو لمجموعة مباني مشتركة من ضمنها المبنى فيجب أن يصمم هذا الطريق أو هذا الكوبرى بحيث يتحمل حركة أثقل سيارة أو معدة مستخدمة لدى إدارة الدفاع المدنى والحريق المختصة .

(ج) يجب مراعاة عدم وجود أى عوائق طبيعية أو صناعية تحول دون وصول سيارات أو معدات الإطفاء أو اقترابها من المبنى إلى الحشد الذى يمكنها من السيطرة على أى حريق يشب به وذلك طبقا لما تحدده إدارة الإطفاء المختصة على مشروع الترخيص .

مادة (٣٨)

يجب أن يزود المبنى الذى يزيد ارتفاع أرضية أعلى طابق به على ١٦ مترا من منسوب الشارع بمداد حريق واحد على الأقل بكامل ارتفاع البناء ، ويكون للمداد محبس ولاكور وحنفية حريق فى كل طابق يسهل الوصول إليها لاستعمالها فى إطفاء الحريق ، ولا يقل القطر الداخلى للمداد عن ٧٥ ملليمتر .

ويجوز أن يكون المداد جافا أى غير متصل بمصدر للمياه إذا كان ارتفاع أرضية أعلى طابق بالمبنى لا يزيد على ٢٨ مترا ، أما إذا زاد على ذلك يجب أن يكون المداد رطبا أى متصلا بمصدر للمياه .

ويجب أن يكون للمداد سواء كان جافا أو رطبا مأخذ من الخارج ، كما يجب أن تكون جميع الوصلات المستخدمة من نوع مطابق للمستخدم فى خراطيم الإطفاء لدى إدارة الدفاع المدنى والحريق المختصة .

ويراعى دائما أن يكون موقع المأخذ الخارجى للمداد بحيث يمكن تغذيته من سيارة الإطفاء ، ويلزم لذلك الآتى :

(أ) أن تكون الرؤية واضحة من الموقع المحتمل لوقوف سيارة الإطفاء حتى مأخذ المداد بغير عوائق .

(ب) ألا تزيد المسافة بين الموقع المحتمل لوقوف سيارة الإطفاء وبين مأخذ المداد على ١٨ مترا .

(ج) أن يكون مأخذ المداد قريبا بقدر الإمكان من موقع المداد الرأسى .

(د) يجب أن يكون المأخذ على ارتفاع مناسب وأن يكون محميا من التعرض للتسلف أو من اصطدام أى شئ به وأن يكون مميزا وواضحا .

(مادة ٣٩)

يجب فى المباني ذات المساحات الكبيرة زيادة عدد المدادات عن واحد بحيث تتحقق الشروط الآتية :

(أ) ألا تزيد المسافة الأفقية بين المداد والآخر على ٥٠ مترا

(ب) ألا يزيد بعد أى نقطة فى أرضية طابق على ٦٠ مترا من حنفية الحريق ، وتقاس المسافة على امتداد الطريق الملائم لمخطوط خراطيم الإطفاء بما فى ذلك أى مسافة لأعلى أو لأسفل سلم .

(مادة ٤٠)

يجوز استبدال حنفيات الحريق المنصوص عليها فى المادة ٣٨ بعضها أو كلها ببيكرات خراطيم هوزريل بشرط موافقة إدارة الإطفاء المختصة ، وفى هذه الحالة يجب ألا تزيد المسافة المنصوص عليها فى البند (ب) من المادة ٣٨ على ٣٦ مترا .

(مادة ٤١)

إذا كان مصدر المياه للمعدات الرطبة المشار إليها فى المادتين ٣٨ ، ٣٩ هو خزان أو خزانات علوية فيجب ألا تقل سعة الخزان عن ٢٥ مترا مكعبا للمعدات الواحد مالم تكن هناك وسيلة لتعويض المياه فى الخزان لاتتأثر بانقطاع التيار الكهربائى كأن تعمل بالوقود السائل أو أن تكون متصلة بمصدر احتياطى للقوى ، وبالنسبة للمباني المعدة لأنشطة ذات خطورة غير عادية يجوز لجهة الإطفاء المختصة أن تقرر زيادة السعة اللازمة للخزان .

(مادة ٤٢)

يلتزم طالب الترخيص بعمل حنفية حريق أرضية عمومية على نفقته بقرب مدخل المبنى وذلك إذا كان المدخل يبعد عن أقرب حنفية حريق عمومية بأكثر من ٦٠ مترا .

(مادة ٤٣)

إذا كان من المقرر أن يحتوى البدروم فى أى مبنى على مواد قابلة للالتهاب بكميات مؤثرة مثل صهاريج الوقود أو خامات قابلة للالتهاب أو كانت تجرى به عمليات ذات خطورة خاصة (كالفلايات والأفران مثلا) بحيث يكون الغمر بالرغاوى هو الوسيلة الفعالة لمواجهة الحريق به ، فيجب أن تتركب مأخذ الرغاوى فى الحوائط الخارجية للبدروم بالكيفية التى تكفل سهولة وصول رجال الإطفاء إليها ، ويراعى مايلى :

(أ) أن تكون الرؤية واضحة بلا عوائق من الموقع المحتمل لوقوف سيارة الإطفاء إلى مأخذ الرغاوى .

(ب) ألا تزيد المسافة بين الموقع المحتمل لوقوف سيارة الإطفاء وبين مأخذ الرغاوى على ١٨ مترا .

(ج) يجب أن يكون مأخذ الرغاوى بعيدا عن أى فتحة بالمنطقة المعرضة للخطر .

(د) يتكون مأخذ الرغاوى من فتحة فى الحائط الخارجى للبدروم يركب فيها جراب من الحديد الزهر أو الصلب أو النحاس أو البرونز مزودا بغطاء بحيث يكون من السهل فتح هذا الغطاء على الفور عند اللزوم ، ولا يقل القطر الداخلى للجراب عن ٢٥ سم .

(هـ) إذا كان منسوب سقف البدروم منخفضا عن منسوب أرضية الشارع

بحيث يتعذر تركيب مأخذ للرغاوى فى الحائط الخارجى
للبدروم فإنه يجب تركيبه على النحو التالى :

١ - إما فى سقف البدروم بحيث يكون غطاء المأخذ فى
متسوب الأرضية المشطية للطابق الذى يعلو البدروم مباشرة وفى
موقع قريب من مدخل المبنى بحيث يسهل وصول رجال الإطفاء
إليه .

٢ - أو فى الحائط الخارجى الذى يقع فوق البدروم بحيث
يتصل المأخذ بماسورة مع فتحة سقف البدروم بحيث تكون نهاية
الماسورة عند السطح السفلى لسقف البدروم .

(و) يجب تثبيت لوحة معدنية بجوار مأخذ الرغاوى مكتوب عليها
بحروف واضحة (مأخذ رغاوى) .

الفصل الثانى عشر

تنفيذ الأعمال الصحية

مادة (٤٤)

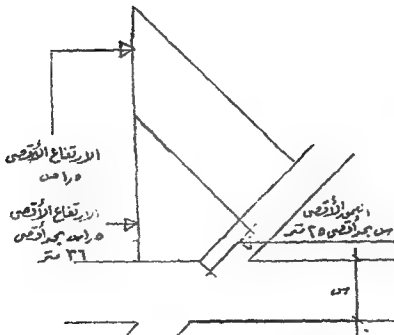
يتم تنفيذ الأعمال الصحية وفقا للكود المصرى الصادر بقرار وزير

الإسكان رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٩٢



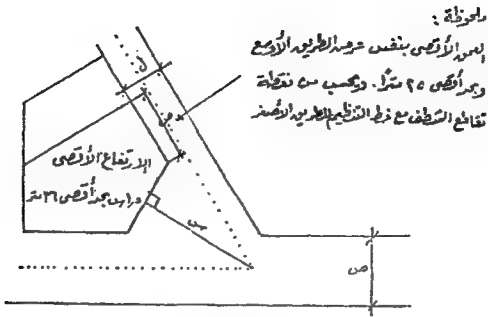
شکل (۱-۱)

عقاربیع عند سلاقی طریقہ متعارف



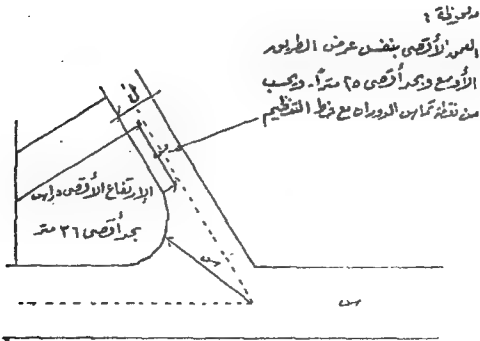
شکل (۲-۱)

عقاربیع عند سلاقی طریقہ غیر متعارف



شكل (٢-٣-١)

عقار يقع عند تلاقي طريقين بخط مستقيم (سطح)

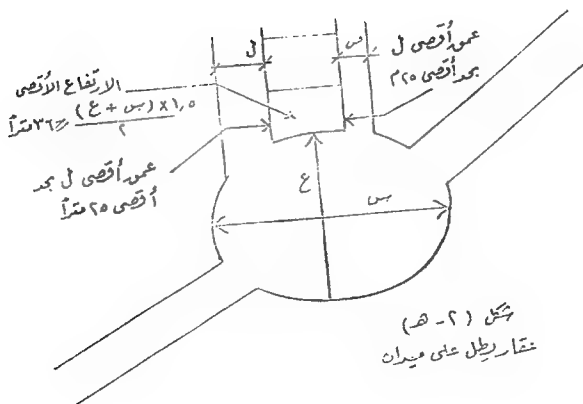


شكل (٢-٣-٢)

عقار يقع عند تلاقي طريقين بخط منحنى (دوران)

ماحرفة:

من أكبر بعد مصوريين خط تنظيم البيا في المتجالة .
ع أصغر بعد مصوريين خط تنظيم البيا في المتجالة .



طلب ترخيص أعمال بناء

(إنشاء - تغطية - تعديل - إضافة)

بيانات يحريها الطالب :

اسم الطالب : _____ صفته : _____ تحقيق الشخصية _____
العنوان المختار للمراسلات : _____
اسم المالك : _____
عنوان المالك : _____
الموقع المطلوب الترخيص فيه : _____
الأعمال المطلوب الترخيص بها : _____
اسم مهندس المشروع : _____ رقم القيد : _____ رقم السجل : _____
عنوان مهندس المشروع : _____
المهندس المصمم المعماري : _____ رقم القيد : _____ رقم السجل : _____
المهندس المصمم الإنشائي : _____ رقم القيد : _____ رقم السجل : _____
توقيع الطالب _____

بيانات تحريدها الجهة الإدارية

مرفقات الطلب : لوحة الموقع العام

عدد (٣) مجموعات من الرسومات الهندسية

التقرير الاستشاري

إيصال استلام

تم استلام الطلب المقدم من السيد / _____ بعد ممداد الرسم

المستحق لفحص الرسومات والبيانات بموجب القسيمة رقم بتاريخ / ١٩٩٦

اسم المستلم

التوقيع :

_____ : محافظة :

_____ : مدينة / حي :

الإدارة الهندسية

ترخيص بناء رقم لسنة ١٩

(إنشاء مبنى)

_____ : الموقع : _____ قسم : _____ محافظة :

_____ : اسم الطالب : _____ صفته : _____

_____ : عنوان الطالب :

_____ : اسم المالك :

_____ : عنوان المالك :

_____ : مهندس المشروع : _____ رقم القيد بتقابة المهندسين : _____ سجل رقم

_____ : عنوان مهندس المشروع :

_____ : المهندس المصمم المعماري : _____ رقم القيد بتقابة المهندسين : _____ سجل رقم

_____ : المهندس المصمم الإنشائي :

_____ : قرار الترخيص - يرخّص للطالب بإنشاء مبنى : _____

_____ : مكون من : _____

قرش جنيه

في حدود مبلغ _____ فقط (_____)

وذلك طبقاً للبيانات والرسومات المقدمة مع الطلب والمصدق عليها منا والمرافقة

لهذا الترخيص والتي تعتبر جزءاً متتماً له وعلى المرخص له اتباع أحكام القانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقرارات

المنفذة له .

المهندس رئيس القسم مدير التنظيم مدير عام الإدارات الهندسية

إقرار وتعهد

أقر أنا / _____ المرخص له بالأعمال الصادر بشأنها الترخيص رقم _____ / _____ بصفتي :
 (مالك الأرض / الوكيل الرسمي للمالك) وأحمل بطاقة (شخصية / عائلية)
 رقم _____ سجل مدني _____ أن جميع البيانات والمستندات المقدمة مع طلب الترخيص المذكور صحيحة وعلى مسئوليتي وأتعهد أن تتم الأعمال وفقا لقرار الترخيص والرسومات المعتمدة معه وأتعهد بالتزامي بإخطار الجهة المصدرة للترخيص بخطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول قبل أسبوعين على الأقل من البدء في تنفيذ أعمال الترخيص مرفقا به تعهد من مهندس بالإشراف على التنفيذ وصورة من عقد المزاولة كما أتعهد بإخطار نفس الجهة بأي تغييرات تطرأ على البيانات المقدمة مني كتحجير بيانات الملكية والتوكيلات أو عناوين المراسلات المدونة بقرار الترخيص وإلا أكون مسئولا عن أي مخالفات قد تحدث في تنفيذ أعمال هذا الترخيص نتيجة لذلك .
 المقر بما فيه :

بيان الرسوم المسددة

بيان	رسم الفحص	رسم إصدار الترخيص	١٪ من قيمة الأعمال
المبلغ	قرش وجنيه	قرش وجنيه	قرش وجنيه

تحديد الواجبات وخطوة التنظيم

رسم كروكي للموقع : طبقا للقرار المعتمد رقم	/ ١٩ تبنى الواجبات كالاتى :	
الواجهة البحرية بطول	على _____	
(مصادفة / رادة بمقدار	(_____	
الواجهة الشرقية بطول	على _____	
(مصادفة / رادة بمقدار	(_____	
الواجهة القبليّة بطول	على _____	
(مصادفة / رادة بمقدار	(_____	
الواجهة الغربية بطول	على _____	
(مصادفة / رادة بمقدار	(_____	
المهندس	رئيس القسم	مدير التنظيم

ييلي معاينات مندوبي الجهة الإدارية

القائمة على شلالي التنظيم

تعليمات مندوب الجهة الإدارية	نتيجة المعاينة	اسم القائم بها	تاريخ المعاينة

_____ : محافظة

_____ : مدينة / حي

الإدارة الهندسية

ترخيص بناء رقم لسنة ١٩

(تلبية تعديل إضافة)

_____ : الموقع _____ : قسم _____ : محافظة

_____ : اسم الطالب _____ : صفته

_____ : عنوان الطالب

_____ : اسم المالك

_____ : عنوان المالك

_____ : مهندس المشروع _____ : رقم القيد بنقابة المهندسين _____ : سجل رقم

_____ : عنوان مهندس المشروع

_____ : المهندس المصمم المعماري _____ : رقم القيد بنقابة المهندسين _____ : سجل رقم

_____ : المهندس المصمم الإنشائي

_____ : قرار الترخيص - يرضى للطالب بالأعمال الآتية : _____

_____ : قرش جنيه

في حدود مبلغ _____ فقط (_____)

وذلك طبقا للبيانات والرسومات المقدمة مع الطلب والمصدق عليها منا والمرافقة

لهذا الترخيص والتي تعتبر جزءا متما له وعلى المرخص له اتباع أحكام القانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقرارات

المنفذة له .

المهندس ورئيس القسم مدير التنظيم مدير عام الإدارات الهندسية

إقرار وتعهد

أقر أنا / _____ المرخص له بالأعمال الصادر بشأنها الترخيص رقم _____ / _____ بصفتي :

(مالك الأرض / الوكيل الرسمى للمالك) وأحمل بطاقة (شخصية / عائلية) رقم _____ سجل مدنى _____ أن جميع البيانات والمستندات المقدمة مع طلب الترخيص المذكور صحيحة وعلى مسئوليتى وأتعهد أن تتم الأعمال وفقا لقرار الترخيص والرسومات المعتمدة معه وأتعهد بالتزامى بإخطار الجهة المصدرة للترخيص بخطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول قبل أسبوعين على الأقل من البدء فى تنفيذ أعمال الترخيص مرفقا به تعهد من مهندس بالإشراف على التنفيذ بصورة من عقد المقابلة كما أتعهد بإخطار نفس الجهة بأى تغييرات تطرأ على البيانات المقدمة منى كتغيير بيانات الملكية والتوكيلات أو عناوين المراسلات المدونة بقرار الترخيص والا أكون مسئولا عن أى مخالفات قد تحدث فى تنفيذ أعمال هذا الترخيص نتيجة لذلك .
المقر بما فيه :

بيان الرسوم المستدة

بيان	رسم الفحص	رسم إصدار الترخيص	١٪ من قيمة الأعمال
المبلغ	قرش وجنيه	قرش وجنيه	قرش وجنيه

تحديد الواجبات وخطوط التنظيم

رسم كروكى للموقع : طبقا للقرار المعتمد رقم ١٩ / تبنى الواجبات كالتالى :

الواجهة البحرية بطول _____ على _____

(مصادقة / رادة بمقدار)

الواجهة الشرقية بطول _____ على _____

(مصادقة / رادة بمقدار)

الواجهة الغربية بطول _____ على _____

(مصادقة / رادة بمقدار)

الواجهة الخلفية بطول _____ على _____

(مصادقة / رادة بمقدار)

المهندس رئيس القسم مدير التنظيم

بيان معيّنت مندوبى الجهة الإدارية
القائمة على شئى التنظيم

تعليمات مندوب الجهة الإدارية	نتيجة المعاينة	اسم القائم بها	تاريخ المعاينة

_____ : محافظة

_____ : مدينة / حي :

قرار إداري بإيقاف أعمال بناء مخالف (رقم /)

صادر بتاريخ / / ١٩

إته في يوم _____ الموافق / / ١٩ قمت أنا المهندس / _____

_____ : وظيفتي :

معاملة العقار : _____ قسم : _____ محافظة :

واتضح لي أن السيد / _____ قد خالف أحكام القانون رقم ١٠٩

لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته ولائحته التنفيذية بأن قام بـ _____

وأعمالا لنص المادة (١٥) من القانون المذكور تقرر الآتي :

١ - توقف الأعمال الجارية بالمقار المذكور عاليه ويخطر ذوى الشأن بهذا القرار بالطريق الإداري وفقا لما هو منصوص عليه بأحكام المادة (١٥) من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦

٢ - يبلغ القرار إلى قسم الشرطة المختص لإيقاف الأعمال .

٣ - يخطر السيد المحافظ بالأعمال موضوع القرار عاليه خلال ١٥ يوما من تاريخ صدوره لاتخاذ ما يراه بخصوص إزالة الأعمال المخالفة واعتماد القرار الخاص بذلك .

٤ - تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع الاستمرار فى الأعمال المخالفة أو الانتفاع بها لحين إزالة الأعمال المخالفة ويتم التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة فى ارتكابها وتخطر النيابة العامة بشأن ما تم التحفظ عليه خلال أسبوعين من تاريخ التحفظ لإعطاء قرارها فى هذا الشأن .

مدير عام الإدارة الهندسية

مدير التنظيم

المهندس

محضر لجنة تنظيم أعمال مبانى

_____ محافظة :

_____ مدينة / حى :

الإدارة الهندسية

_____ رقم مسلسل :

_____ رقم القيد بسجل قيد مخالفات المباني :

_____ اسم المخالف : _____ عنوان المخالف :

_____ إنه فى يوم _____ الموافق _____ الساعة _____

_____ بمعرفتى أنا المهندس / _____ (الوظيفة)

_____ قد تحقق أن السيد / _____ قد قام _____

_____ بالموقع رقم _____ شارع _____ بمنطقة _____ (مدينة/ حى)

وحيث إن هذا العمل مخالف للمواد _____ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦

وتعديلاته ولائحته التنفيذية فقد تم إيقاف الأعمال المخالفة بتاريخ / / ١٩ كما تم

إخطار السيد / المحافظ بمشروع قرار إزالة الأعمال المخالفة لاعتماده .

وقد تحرر هذا المحضر من أصل وصورتين يرسل الأصل للنيابة لإقامة الدعوى وطلب

الحكم على المخالف بالعقوبات المقررة قانونا وتسليم صورة للمخالف وتماد الصورة الثانية

للإدارة الهندسية بعد التوقيع عليها بالاستلام .

مدير التنظيم

محرر المحضر

_____ الاسم :

_____ التوقيع :

_____ : محافظة

_____ : مدينة / حي

نموذج سجل قيد مخالفات الجبانى

	اسم المخالف ومحل إقامته
	بيان الأعمال المخالفة
	تاريخ إيقاف الأعمال
	رقم وتاريخ إبلاغه للشرطة
	تاريخ إحالته للمحافظ
	قرار المحافظ
	تاريخ صدور قرار المحافظ
	تاريخ إبلاغ قرار المحافظ للجهة الإدارية
	تاريخ إخطار قوى الشأن بقرار المحافظ
	تاريخ تحرير المحضر ومضمونه
	الحكم الصادر فى المحضر

لائحة بيانات ترخيص

(إنشاء - تعديل - تعلية - إضافة)

الأعمال التي تتم بهذا المقار وفقا للترخيص الآتي بياناته :

الموقع : _____

اسم المالك : _____

رقم الترخيص : _____

الأعمال المرخص بها : _____

اسم المهندس المشرف على التنفيذ : _____

عنوان المهندس المشرف على التنفيذ : _____

اسم المقاول القائم بالعمل : _____

عنوان المقاول : _____

اسم الشركة التي أبرمت وثيقة التأمين : _____

نموذج لائحة بيان الأعمال المخالفة بالموقع

اسم المالك : _____

عنوان المالك : _____

عنوان العقار الذي وقعت به المخالفة : _____

المخالفة/ المخالفات التي رقت : _____

الإجراء أو القرار الذي اتخذ بشأنها : _____

المدة المحددة لتنفيذ القرار الصادر : _____

نموذج عقد بيع / إيجار وحدة
خاضعة لأحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء

البيانات المتعلقة بالعقار :

عنوان العقار : _____

قيمة الوحدة : _____

أو قيمة إيجار الوحدة : _____

أساس الملكية : _____

رقم الترخيص وتاريخ إصداره : _____

الجهة الصادر منها : _____

عدد الأدوار المرخص بها : _____

عدد الوحدات المرخص بها : _____

الدور الذي يقع به الوحدة محل العقد : _____

البيانات الخاصة بآماكن إيواء السيارات بالعقار : _____

البيانات الخاصة بالمصاعد : عدد المصاعد _____ سعة المصعد _____ نوع المصعد _____

ركاب _____

غفش _____

البيانات الخاصة بتأمين العقار ضد الحريق .

البيانات الخاصة بالوحدة محل العقد :

رقم الوحدة : _____

مساحة الوحدة : _____

وصفها : _____

مدة العقد (في حالة الإيجار) : _____

(تابع) نموذج عقد (بيع / إيجار وحدة)

البيانات الخاصة بالطرف الأول مالك العقار (بائع / مؤجر) :

الاسم : _____

تحقيق الشخصية : _____

محل الإقامة : _____

البيانات الخاصة بالطرف الثاني (مشتري / مستأجر) :

الاسم : _____

تحقيق الشخصية : _____

محل الإقامة : _____

شروط العقد : _____

التزامات الطرف الأول :

١ - _____ ٣ - _____

٢ - _____ ٤ - _____

التزامات الطرف الثاني :

١ - _____ ٣ - _____

٢ - _____ ٤ - _____

توقيعات

الطرف الثاني،

الطرف الأول ١

_____ : محافظة :

_____ : مجلس :

_____ : الإدارة الهندسية :

نموذجاً صحيفتين من دفتر الأحوال

١- نموذج الصحيفة رقم (١)

تعليمات استخدام دفتر الأحوال

١ - لا يخل استخدام هذا الدفتر باستيفاء كافة النماذج والاستمارات والدفاتر والسجلات المرافقة للاتحة التنفيذية لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء أو ما تقرر إعداده أو إمساكه الجهات القائمة على تنفيذ القانون من نماذج واستمارات أو دفاتر أو سجلات إضافية .

٢ - يعد دفتر أحوال من صفحات مرقمة بأرقام متسلسلة ومبصومة بخاتم شعار الجمهورية الخاص بالجهة المختصة .

٣ - يسلم لكل مهندس تنظيم يعمل بالجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم دفتر أحوال ويكون مسئولاً عنه كوثيقة رسمية .

٤ - يتولى مهندس التنظيم مسئولية المرور على مواقع الأعمال الخاضعة لأحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء وإثبات ما يكون بها من مخالفات ويثبت في الدفتر المسلم له .

(أ) خط سيره .

(ب) نتيجة المرور .

(ج) المخالفات التي تكشفته له أثناء المرور على وجه التحديد وما اتخذته في شأن كل منها ، ورأيه فيما يجب أن يتخذ من إجراءات .

(د) يبين فيما يشتهه في الدفتر على وجه الخصوص ما يلي :

- تواجد أو عدم تواجد المهندس المشرف على التنفيذ في موقع الأعمال أثناء التنفيذ .

- صدور أو عدم صدور ترخيص بالأعمال وما إذا كان الترخيص في حالة صدوره ساريا زمنيا بالنسبة للأعمال التي يتم تنفيذها .

- مدى مطابقة الأعمال التي يجرى تنفيذها للترخيص الصادر والرسومات المرافقة له .

- مدى مطابقة الأعمال للمواصفات الفنية المعمول بها .

- مدى الالتزام بقواعد الوقاية من الحريق وفقا للترخيص وما تتضمنه اللائحة التنفيذية من أحكام .

- مدى الالتزام بتنفيذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لوقاية وسلامة الجمهور وأملاكهم والمارة والشوارع وما قد يكون في باطن الأرض من أجهزة ومنشآت المرافق العامة وغيرها من أخطار التنفيذ .

- مدى الالتزام بالتنبيهات الكتابية التي سبق أن صدرت عن ذات الأعمال .

- مدى تنفيذ قرارات وقف الأعمال المخالفة والقرارات والأحكام النهائية الصادرة عن ذات الأعمال .

- ما تحرر في شأن المخالفات من تنبيهات كتابية للمرخص له والمقاول أو المشرف على التنفيذ في موقع العمل عما يحدث من إخلال بالأصول الفنية وسوء استخدام المواد .

٤ - يتم عرض دفتر الأحوال يوميا قور تدوين خط السير وما تكشف من مخالفات على الرئيس المختص ليؤشر فيه برأيه في نتيجة المرور وما يتخذ من إجراءات طبقا للقانون .

٥ - يعاد الدفتر يوميا إلى مهندس التنظيم أو المساعد الفني المختص به لاتخاذ اللازم في ضوء تأشير الرئيس المختص ، ويثبت الإجراء الذي اتخذ في الحانة المعدة لذلك حسب التوجيه ويوقع عليها منه ومن رئيسه .

٦ - يتضمن دفتر الأحوال كافة التوصيات والتوجيهات والتقارير التي يشتملها جهاز التفتيش الفني على أعمال البناء من خلال مباشرته لاختصاصاته المحددة بقرار تنظيمه .

٧ - عند انتهاء استخدام صفحات دفتر الأحوال يتم إقفال الدفتر والتأشير عند نهاية ما دون بآخر صفحة منه بما يفيد انتهاء الدفتر ويوقع عليه من كل من المسلم له ورئيسه ويسلم للجهة لحفظه بعد القيد بالسجل المعد لإمساك الدفاتر وطريقة تسليمها واستلامها بعد انتهائها .

٨ - فى حالة انتهاء عمل المسلم له دفتر أحوال بالجهة أو نقله منها إلى جهة أخرى يقوم قبل إخلاء طرفه بالتوقيع عند نهاية آخر ما دونه بآخر صفحة استخدمها من دفتر الأحوال بما يفيد انتهاء مهمته بالنسبة للدفتر ويقوم بتسليمه للجهة المختصة التى تقرر إما إنهاء العمل به وحفظه أو تسليمه لمن يحل محله وتبين له ما يتعين عليه القيام به بالنسبة للموضوعات التى دونت بالدفتر ولم يكن قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها بعد

نموذج الصحيفة التكرارية رقم ٢

محافظة : _____

مدينة / حي : _____

اسم القائم بالمرور : _____ وظيفته : _____ تاريخ المرور ١٩ / /

خط السير : _____

نتيجة المرور : _____

بيان المخالفة وما اتخذ بشأنها

	نوع المخالفة والإجراءات المتخذة بشأنها
	رأى المهندس المختص وتوقيعه
	توجيه الرئيس المختص وتوقيعه
	ما تم تنفيذه نتيجة توجيه الرئيس المختص
	توصيات وتوجيهات جهاز التفتيش الفني

قرار رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٩٦

**فى شأن حساب التكلفة المتوسطة للمتر المسطح
للمباني المطلوب الترخيص بها(*)**

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

بعد الاطلاع على أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه
وتنظيم أعمال البناء ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام قانون توجيه
وتنظيم أعمال البناء ؛

وبعد الاطلاع على قرارنا رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩٦ بإصدار اللائحة
التنفيذية لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء ؛

وبناء على ما عرض علينا من جهاز التفتيش الفنى على أعمال البناء ؛

قصر:

(المادة الأولى)

تقدر القيمة المتوسطة لتكاليف إنشاء المتر المسطح من المباني بجميع أنواعها كالآتى:

٤٠٠ (فقط أربع مائة جنيه) للمباني الواقعة بنطاق محافظة القاهرة ومدينتى الجيزة والإسكندرية .

٣٠٠ (فقط ثلاث مائة جنيه) للمباني الواقعة بنطاق محافظات القليوبية والمنوفية والغربية والشرقية ودمياط والدقهلية وكفر الشيخ والبحيرة وبورسعيد والإسماعيلية والسويس ومحافظة الإسكندرية عدا مدينة الإسكندرية .

٢٥٠ (فقط مائتان وخمسون جنيها) للمباني الواقعة بنطاق محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا وقنا وسوهاج وأسيوط والأقصر وأسوان والوادى الجديد وشمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر ومطروح ومحافظة الجيزة ما عدا مدينة الجيزة .

(المادة الثانية)

تلتزم الجهات الإدارية القائمة على شئون التنظيم بوحدات الحكم المحلى بالأسعار الموضحة عاليه عند حساب قيمة الرسم المستحق بواقع ١٪ من قيمة

الأعمال المرخص بها لمواجهة نفقات الإزالة وتصحيح الأعمال المخالفة وغير ذلك من النفقات والمتطلبات وذلك لمدة عام يبدأ من تاريخ العمل بهذا القرار .

(الملة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١١/٨/١٩٩٦

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

دكتور مهندس / محمد إبراهيم سليمان

قزار وزلرى رقم (٤٢٤) لسنة ١٩٩٥

بصءل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء (*)

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم

أعمال البناء والقوانين المعدلة له ؛

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ الصادرة بقرار وزير

الإسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة ٥٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة

١٩٧٦ المشار إليها ، النص التالى :

مادة ٥٢ - على الوزارات والأجهزة والمصالح العامة والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية أن تتقدم بطلب ترخيص للمباني والإنشاءات والمشروعات الخاصة بها إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم قبل بدء التنفيذ بشهر على الأقل .

ويجب أن يرفق بطلب الترخيص المستندات المنصوص عليها في البنود (٢) ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١١) من الفقرة (أولا) من المادة (٥١) من هذه اللائحة ، وما يفيد موافقة الجهة صاحبة الامتياز في المناطق ذات الاشتراطات الخاصة .

وعلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم فور تلقى طلب الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة أن تقوم بدراسة الموقع من الناحية التخطيطية ومراجعة الرسومات الهندسية والتأكد من مطابقتها لأحكام القانون وهذه اللائحة وذلك خلال أسبوعين على الأكثر من تقديم طلب الترخيص على أن تخطر الجهة ذات الشأن مما يلي :

(أ) الموافقة وإصدار الترخيص في حالة مطابقتها لأحكام القانون واللائحة .

(ب) الرفض مع بيان المخالفات لاتخاذ إجراءات تصحيحها

كما يتفق مع أحكام القانون .

ومع مراعاة أحكام المادة (٧) من القانون على الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم أن تصدر الترخيص بالأعمال خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تقديم الجهة ذات الشأن بالرسومات المعدلة .

(المادة الثانية)

يلغى ما يخالف هذا القرار من أحكام .

(المادة الثالثة)

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره .

صدر في ١٩٩٥/١٢/٢٧

وزير الإسكان والمرافق

مهندس / محمد صلاح الدين حسب الله

قرار وزاري رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٩٦

في شأن حساب

التكلفة المتوسطة للمتر المسطح للمباني المطلوب الترخيص بها (*)

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

بعد الاطلاع على أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الإدارة المحلية ؛

وعلى القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء ؛

وعلى قرارنا رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٩٦ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون توجيه وتنظيم أعمال البناء ؛

وعلى قرارنا رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٩٦ في شأن حساب تكلفة المتر المسطح للمباني المطلوب الترخيص بها ؛

وعلى خطاب السيد الأستاذ المستشار / وزير شئون مجلس الوزراء

والمتابعة رقم ٨٦٤٥ بتاريخ ١٩٩٦/١١/٣ ؛

قرار:

(المادة الأولى)

تعديل القيمة المتوسطة لتكاليف إنشاء المتر المسطح من المباني بجميع أنواعها كالآتي:

١٠٠ (فقط مائة) جنيه للمباني الواقعة بنطاق محافظة القاهرة ومدينتي الجيزة والإسكندرية .

٥٠ (فقط خمسون) جنيهًا للمباني الواقعة بنطاق باقى المحافظات ومحافظة الإسكندرية عدا مدينة الإسكندرية ومحافظة الجيزة عدا مدينة الجيزة .

(المادة الثانية)

تلتزم الجهات الإدارية القائمة على شئون التنظيم بوحدات الحكم المحلى بالأسعار الموضحة عالياه عند حساب قيمة الرسم المستحق بواقع (١٪) من قيمة الأعمال المرخص بها لمواجهة نفقات الإزالة وتصحيح الأعمال المخالفة وغير ذلك من النفقات والمتطلبات ، وذلك لمدة عام يبدأ من تاريخ العمل بهذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره ، ويلغى كل ما يخالف ذلك من قرارات .

صدر فى ١٣ / ١١ / ١٩٩٦

وزير الإسكان والمرافق

والمجتمعات العمرانية

دكتور مهندس / محمد إبراهيم سليمان

قرار وزاري رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩٦

بإصدار اللائحة التنفيذية

لقانون الإشراف

والرقابة على التأمين في مصر (*)

وزير الاقتصاد والتعاون الدولي

بعد الاطلاع على قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر

بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر

الصادرة بقرار نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد

رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٨١ ؛

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في

مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة

١٩٩٥ المرفقة .

(المادة الثانية)

تصدر النماذج المنصوص عليها فى اللائحة المرفقة بقرار من وزير الاقتصاد والتعاون الدولى .

(المادة الثالثة)

فى تطبيق أحكام اللائحة المرفقة يقصد :
بالقانون : قانون الرقابة والإشراف على التأمين فى مصر الصادر
بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥
بالوزير : وزير الاقتصاد والتعاون الدولى .
بالهيئة : الهيئة المصرية للرقابة على التأمين .
وذلك أينما وردت فى اللائحة المرفقة .

(المادة الرابعة)

يلغى قرار نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير
الاقتصاد رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٨١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف
والرقابة على التأمين فى مصر .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى
لتاريخ نشره .

صدر فى ١٩٩٦/٥/٢٦

وزير الاقتصاد والتعاون الدولى

د . نوال عبد المنعم التطاوى

اللائحة التنفيذية

لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر

الباب الأول

التأمين في نطاق القانون

مادة ١ - يشمل التأمين في تطبيق أحكام القانون :

أولا - تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال وتشمل الفروع الآتية :

١ - تأمينات الحياة بجميع أنواعها : ويقصد بها جميع عمليات التأمين التي يكون فيها الخطر المؤمن ضده يتعلق بحياة الأشخاص ويكون الغرض منها دفع مبالغ بسبب وفاة شخص معين أو عجزه عجزا كليا أو جزئيا دائما أو مؤقتا أو بلوغه سنا معينة أو ضمان معاش يدفع له أو للمستفيدين منه مدى الحياة أو خلال فترة محددة كما تشمل أيضا تأمينات الحياة التي ترتبط المزايا الخاصة بها باستثمارات في أوراق مالية .

٢ - تأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي طويلة الأجل وتشمل :

(أ) تأمينات الحوادث الشخصية طويلة الأجل :

ويقصد بها جميع عمليات التأمين التي تزيد مدتها على سنة والتي يكون فيها الخطر المؤمن ضده متعلقا بالشخص وناجيا عن حادث ويترتب عليه الوفاة أو العجز .

(ب) تأمينات العلاج الطبي طويلة الأجل :

ويقصد بها جميع عمليات التأمين التى تزيد مدتها على سنة ويكون الغرض منها صرف مزايا نقدية للأشخاص المؤمن عليهم فى حالات العجز الناتج عن المرض وكذا تغطية تكاليف العلاج الطبي .

٣ - عمليات تكوين الأموال :

ويقصد بها جميع العمليات التى يكون الغرض منها تكوين رأس مال يصرف فى تاريخ محدد مقابل قسط أو أقساط دورية دون أن يرتبط ذلك باحتمالات الحياة أو الوفاة .

ثانيا : تأمينات الممتلكات والمسئوليات وتشمل الفروع الآتية :

١ - التأمين ضد أخطار الحريق والتأمينات التى تلحق به عادة .

٢ - التأمين ضد أخطار النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .

٣ - التأمين على أجسام السفن وآلاتها ومهماتهما وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .

٤ - التأمين على أجسام الطائرات وآلاتها ومهماتهما وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .

٥ - التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .

٦ - التأمين الهندسى وتأمينات المسئوليات المتعلقة به والتأمينات التى تلتحق به عادة .

٧ - تأمينات البترول وتشمل الأنواع الآتية :

(أ) التأمين على أخطار الحفر والتنقيب .

(ب) التأمين على أخطار تصنيع وتكرير البترول .

(ج) التأمين على أخطار ضخ البترول فى الأنابيب .

(د) التأمين ضد جميع الأخطار على المنشآت البترولية فى جميع المراحل .

(هـ) التأمين ضد أخطار فقد الإيراد على المنشآت البترولية .

(و) تأمينات المسئوليات المتعلقة بالأخطار السابقة .

٨ - التأمين ضد أخطار الحوادث المتنوعة والمسئوليات وتشمل الأنواع الآتية :

(أ) تأمينات الحوادث الشخصية التى لا تزيد مدتها على سنة .

(ب) تأمين العلاج الطبى الذى لا تزيد مدته على سنة .

(ج) تأمين الضمان وخيانة الأمانة .

(د) تأمين نقل النقدية .

(هـ) تأمين السطو والسرقة .

(و) تأمين كسر الزجاج .

(ز) تأميمات المسئوليات التى لم ترد فى فروع التأمين الأخرى .
ثالثا - التأمينات الأخرى وفروعها التى يصدر بتحديدها قرار من
مجلس إدارة الهيئة .

الباب الثانى

قطاع التأمين

- مادة ٢ - يتكون قطاع التأمين من :
- ١ - المجلس الأعلى للتأمين .
 - ٢ - الهيئة المصرية للرقابة على التأمين .
 - ٣ - المنشآت التى تزاوّل التأمين وإعادة التأمين وهى :
(أ) شركات التأمين وإعادة التأمين .
(ب) جمعيات التأمين التعاونى .
(ج) صناديق التأمين الخاصة .
(د) صناديق التأمين الحكومية .
(هـ) مجمعات التأمين .
 - ٤ - الاتحادات والأجهزة المعاونة التى تنشأ وفقا لأحكام هذا القانون .

الباب الثالث

المجلس الأعلى للتأمين

- مادة ٣ - يجتمع المجلس الأعلى للتأمين مرة على الأقل كل سنة بدعوة

من رئيسه للنظر فيما يعرض عليه من موضوعات تدخل في اختصاصه أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، ويكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور عشرة أعضاء على الأقل ، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

الباب الرابع

الهيئة المصرية للرقابة على التأمين

مادة ٤ - يجتمع مجلس الإدارة بمقر الهيئة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر بدعوة من رئيسه أو نائبه ، ويجوز دعوة المجلس للاتعداد كلما اقتضى الأمر ذلك ، وفيما عدا الأمور ذات الصفة العاجلة توجه الدعوة لاجتماعات المجلس قبل الموعد المحدد بخمسة أيام على الأقل ، ويرفق بالدعوة جدول أعمال الجلسة ، ومذكرات وافية عن الموضوعات التى تعرض فيها ، ويجوز لدواعى السرية الاحتفاظ بهذه المذكرات إلى أن تعقد الجلسة على أن يشتم ملخص وان لها بحضور الجلسة ، ويكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور أغلبية الأعضاء ، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٥ - لرئيس مجلس الإدارة أو نائبه أن يدعو لحضور جلسات المجلس من يرى الاستعانة بهم من العاملين بالهيئة أو قطاع التأمين أو من ذوى الخبرة ، ولكل من هؤلاء الاشتراك فى المناقشة وإبداء الرأى فى

الموضوعات التى دعى للحضور من أجلها دون أن يكون له صوت معدود فى التصويت .

وللمجلس أن يشكل لجانا من بين أعضائه لدراسة بعض الموضوعات وتقديم رأى بشأنها إلى المجلس .

ويجوز لهذه اللجان أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم فى هذا الشأن من بين العاملين بالهيئة أو قطاع التأمين أو من بين ذوى الخبرة .

مادة ٦ - يكون لمجلس الإدارة أمين للسريختاره رئيس المجلس من بين العاملين بالهيئة ، وتدون محاضر اجتماعات المجلس فى سجل خاص وتوقع من رئيس الاجتماع وأمين السر .

مادة ٧ - يصدر مجلس الإدارة النظم واللوائح المتعلقة بالعاملين فيها ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة وتحديد فئات بدل السفر لهم فى الداخل والخارج وذلك بما يتساوى مع ما يقرر للعاملين بشركات التأمين التابعة للقطاع العام .

مادة ٨ - تشكل لجنة برئاسة رئيس الهيئة وعضوية نائبه ورؤساء شركات التأمين وإعادة التأمين التابعة للقطاع العام لإجراء التنسيق بين اللوائح والقرارات الخاصة بتنظيم العاملين بالهيئة وشركات التأمين وإعادة التأمين التابعة للقطاع العام ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد فئات بدل السفر لهم فى الداخل والخارج .

مادة ٩ - تشكل لجنة برئاسة رئيس الهيئة وعضوية نائبه ورؤساء شركات التأمين وإعادة التأمين تختص بما يأتى :

- ١ - التنسيق ومنع التضارب فيما بين الشركات فى كافة المجالات .
- ٢ - تدعيم سوق التأمين والعمل على تطويره .
- ٣ - الارتقاء بالمهن التأمينية والإسهام الفعال فى توفير الخبرات والكوادر الفنية .

مادة ١٠ - تعد الهيئة كتابا سنويا لنشره عن نشاط التأمين فى مصر وعن تطبيق القانون وعن حالة الجهات الخاضعة له .

كما تقوم الهيئة بإعداد ونشر البيانات الإحصائية والتقارير والدراسات عن نشاط سوق التأمين المصرى ووحداته .

وللهيئة فى سبيل ذلك أن تطلب ماتراه من بيانات أو إحصاءات من الجهات والأشخاص التى تختص بالإشراف والرقابة عليها .

مادة ١١ - تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهانها .

وتعد الهيئة قبل بداية السنة المالية موازنة تخطيطية توضح الاعتمادات الإجمالية لأبواب الموارد والاستخدامات وفقا للقواعد المعمول بها فى الشركات على أن تعتمد من مجلس الإدارة قبل بداية السنة المالية بأربعة أشهر .

مادة ١٢ - تعد الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ما
يأتى :

١ - قائمة المركز المالى وحساب إيرادات ومصروفات الهيئة طبقا
للقواعد المعمول بها فى الشركات واللوائح المالية المعتمدة للهيئة .

٢ - تقرير عن المركز المالى للهيئة ونشاطها خلال السنة المالية المنقضية
على أن يتناول بوجه خاص عرضا لنشاط الهيئة وما حققته فى مجال الإشراف
والرقابة .

وعرض رئيس مجلس إدارة الهيئة قائمة المركز المالى وحساب الإيرادات
والمصروفات والتقرير على مجلس الإدارة للاعتماد خلال أربعة أشهر من تاريخ
انتهاء السنة المالية .

مادة ١٣ - تودع الهيئة المبالغ التى تحصلها نتيجة نشاطها أو مقابل
الأعمال أو الخدمات التى تؤديها فى حساب خاص بأحد البنوك المسجلة لدى
البنك المركزى المصرى يحدده مجلس الإدارة ، ولا يجوز الخصم على هذا
الحساب إلا بالمصروفات التى يستلزمها الإشراف والرقابة على النشاط
التأمينى .

الباب الخامس

المنشآت التي تزاول التأمين وإعادة التأمين

شركات التأمين وإعادة التأمين

مادة ١٤ - يجب أن تتخذ كل من شركة التأمين وإعادة التأمين شكل شركة مساهمة مصرية لا يقل رأس مالها المصدر عن « ثلاثين مليون جنيه » ولا يقل المدفوع منه عند التأسيس عن النصف ، ويجوز سداد رأس المال كلياً أو جزئياً بما يعادله من العملات الحرة ، ويجب أن يتم سداد باقى رأس المال المصدر بالكامل خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل الشركة بالهيئة ، ويجوز للهيئة أن تطلب سداد رأس المال بالكامل قبل هذه المدة إذا رأت فى ذلك ضرورة لتدعيم المركز المالى للشركة فى ضوء نتائج أعمالها وأوضاعها المالية .

ويشترط أن تكون أسهم الشركة اسمية ، وألا تقل نسبة مساهمة المصريين فى شركات التأمين المباشر عن ٥١ ٪ من رأس المال وعلى الشركة إخطار الهيئة بهذه النسبة كل ثلاثة أشهر ، ولا يجوز تخفيض رأس مال الشركة إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة ومراجعة ما يأتى :

(أ) ألا يقل رأس المال عن الحد الأدنى المنصوص عليه فى الفقرة

الأولى من هذه المادة .

(ب) ألا يؤدي تخفيض رأس المال إلى الإخلال بالنسب المنصوص عليها في المادة (٣٩) من القانون .

مادة ١٥ - يقدم مؤسسو شركة التأمين أو إعادة التأمين إلى الهيئة طلبا للحصول على الموافقة المبدئية على تأسيس الشركة على النموذج الذي تعده الهيئة لهذا الغرض مرفقا به البيانات والمستندات التالية :

١ - دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للشركة وأغراضها وفروع التأمين المزمع القيام بمزاولتها .

٢ - بيان بأسماء المؤسسين وحصة كل منهم وجنسياتهم وخبراتهم السابقة .

٣ - خطة عمل الشركة خلال السنوات الخمس الأولى من نشاطها توضح تقديرات تكاليف الأصول الثابتة والتجديدات اللازمة لمباشرة النشاط وكذلك تقديرات الأقساط والمصروفات وتكاليف الإنتاج والأسس الفنية التي بنيت عليها .

٤ - البيانات الخاصة عن أعضاء مجلس إدارة الشركة والقائمين على الإدارة فيها .

٥ - البيانات الإضافية التي تراها الهيئة لازمة لدراسة الطلب .

مادة ١٦ - تعد الهيئة سجلا تدون به طلبات الحصول على الموافقة المبدئية على تأسيس الشركات ، ويتم تدوين هذه الطلبات بأرقام متتابعة وفقا لتاريخ ورود كل منها ، ويكون لكل طلب ملف خاص تودع فيه البيانات والمستندات المقدمة وكل ما اتخذ من إجراءات بشأنه ، وتعطى الهيئة لمقدم الطلب إيصالا يفيد تقديم الطلب وتاريخه ورقم تدوينه فى السجل .

مادة ١٧ - تشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة لجنة من الإدارات الفنية المختصة بالهيئة للنظر فى طلبات الحصول على الموافقة المبدئية فى ضوء المعايير التالية :

أولا - بالنسبة لشركات التأمين المباشر :

(أ) مدى استخدام الطاقة الاستيعابية للشركات القائمة محسوبة على أساس هامش اليسر المالى المنصوص عليه فى المادة (٣٩) من القانون .

(ب) مدى وجود فائض فى الطلب الفعال المتاح فى السوق على أنواع التأمين التقليدية بما يتيح للشركة الجديدة فرصا لمزاولة نشاطها بما يحقق جدواها الاقتصادية .

(ج) مدى الزيادة فى حجم الاحتفاظ الإجمالى التى سيحققها دخول الشركة الجديدة فى السوق المصرى مع الأخذ فى الحسبان كافة الاعتبارات الفنية .

(د) مدى استحداث تغطيات جديدة لا توفرها الشركات القائمة
أو تطوير تغطيات قائمة يحتاجها السوق .

(هـ) ألا يترتب على قيام الشركة الجديدة خلق منافسة ضارة بالسوق
أو المراكز المالية للشركات القائمة .

ثانيا - بالنسبة لشركات إعادة التأمين :

مدى تحقيق الجدوى الفنية والاقتصادية للشركة الجديدة بالنظر إلى خطة
عملها .

مادة ١٨ - تعرض نتيجة دراسة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة
على مجلس إدارة الهيئة لاتخاذ القرار اللازم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ
استيفاء كافة البيانات والمستندات المطلوبة ، ويجب إخطار ذوى الشأن بالقرار
خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعتماده .

مادة ١٩ - يقوم المؤسسون بعد الحصول على الموافقة المبدئية باتخاذ
إجراءات تأسيس الشركة طبقاً لأحكام القوانين السارية في هذا الشأن وذلك
خلال ستة أشهر من تاريخ الإخطار بالموافقة ، ويجوز لرئيس مجلس إدارة
الهيئة منح مهلة إضافية لا تتجاوز ثلاثة أشهر وإلا اعتبرت الموافقة المبدئية
لاغية .

الباب السادس

تسجيل شركات التأمين وإعادة التأمين

والترخيص لها بمزاولة النشاط

مادة ٢٠ - تقدم شركة التأمين أو إعادة التأمين بعد تأسيسها طلبا للهيئة بتسجيلها والترخيص لها بمزاولة نشاطها على النموذج الذى تعده الهيئة لهذا الغرض مصحوبا بالمستندات الآتية :

(أ) قرار الوزير المختص بتأسيس الشركة .

(ب) المستندات الدالة على أن مجلس الإدارة يضم عضوين من ذوى الخبرة فى مجال التأمين ، أحدهما القائم بالإدارة التنفيذية ومتمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية ، وذلك وفقا للنموذج الذى تعده الهيئة لهذا الغرض .

(ج) المستندات الدالة على توافر الخبرة فى مجال التأمين لدى المدير المسئول عن كل من عمليات الاكتتاب والتعويضات وإعادة التأمين والاستثمار حسب الأحوال وذلك وفقا للنموذج الذى تعده الهيئة لهذا الغرض .

(د) نسخة معتمدة من العقد الابتدائى للشركة .

(هـ) نسخة معتمدة من النظام الأساسى للشركة .

(و) نسخة من الهيكل التنظيمى للشركة .

(ز) شهادة من أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى تثبت أن الشركة قد أودعت لديه فى مصر أموالا لا تقل قيمتها عن خمسمائة ألف جنيه مصرى عن كل فرع من فروع التأمين التى ترغب الشركة فى مزاولتها ويحد أقصى مقداره ثلاثة ملايين جنيه لجميع هذه الفروع ، ولا يجوز للشركة التصرف فى هذه الأموال إلا بموافقة الهيئة .

(ح) المستند الدال على سداد رسم تسجيل مقداره ألفا جنيه عن كل فرع من فروع التأمين التى ترغب الشركة فى مزاولتها .

(ط) نماذج الوثائق التى تصدرها الشركة عن كل فرع من فروع التأمين المطلوب الترخيص لها بمزاولتها والمزايا والقيود والشروط والأسعار الخاصة بهذه الوثائق .

فإذا كان نشاط الشركة مباشرة إحدى العمليات المنصوص عايتها فى البند أولا من الفقرة الأولى من المادة (١) من القانون فيجب أن يرفق بهذه الوثائق ما يلى :

١ - مهادة من أحد الخبراء الاكتواريين المقيدتين فى السجل المد لذلك
بالهيئة بأن أسس أسعار هذه العمليات والمزايا والقيود التى تخولها الوثائق
سليمة وصالحة للتنفيذ .

٢ - جدول يحدد قيمة الاسترداد أو التخفيض ، ويجب أن ينص على
هذا الجدول فى كل وثيقة من الوثائق المذكورة .

ويجب أن تكون الوثائق باللغة العربية ويجوز أن تصحبها ترجمة بإحدى
اللغات الأجنبية حسب الأحوال .

(ي) ترتيبات إعادة التأمين وطبيعتها ، ويجب أن تكون هذه
الترتيبات كافية لحماية حقوق حملة الوثائق وسلامة المركز المالى
للشركة ، ويجب أن تتضمن المستندات التى تقدم فى هذا الشأن
بيان توزيع حصص معيذى التأمين وملخصا واقفيا لها ،
ويشترط أن يكون معيذى التأمين من بين المقيدتين بالهيئة فى
قائمة معيذى التأمين المرخص لشركات التأمين وإعادة التأمين
فى مصر بالتعامل معهم .

(ك) أية مستندات أخرى يحددها مجلس إدارة الهيئة .

مهادة ٢١ - لايجوز للشركة مباشرة أعمالها إلا من خلال مركزها الرئيسى

والفروع التي تنشئها ، ويتعين عليها إخطار الهيئة بهذه الفروع فور إنشائها وبالمستولين عن إدارتها والسلطات المخولة لها .

مادة ٢٢ - يجب على الشركة إخطار الهيئة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات طلب التسجيل والترخيص بالمزاولة والمستندات المرافقة له وفقاً للشروط والأوضاع التالية :

(أ) يقدم الإخطار بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول موقعاً عليه من رئيس مجلس إدارة الشركة .

(ب) يرفق بالإخطار بيان مفصل بالتعديلات أو التغييرات المطلوبة ومبرراتها والوثائق والمستندات الخاصة بها وكذا المستندات المنصوص عليها في المادة (٣٣) من القانون .

(ج) تتولى الهيئة دراسة هذا الإخطار وتصدر قراراً في شأنه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ، وإلا اعتبرت هذه التعديلات أو التغييرات معتمدة .

(د) تخضع الهيئة الشركة بالتعديلات المعتمدة بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

المجلس التنفيذي

أمرال شركات التأمين وإعادة التأمين والتزاماتها

الفصل الأول

أحكام عامة في التزامات شركات التأمين وإعادة التأمين

مادة ٢٣ - يصدر مجلس إدارة الهيئة - بناء على الدراسات التي تعدها الهيئة - قراراً بتحديد نمب وتاريخ بدء سريان عمليات إعادة التأمين التي يتعين على شركات التأمين أن تعيدها لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين طبقاً للمادة (٣٤) من القانون .

ويحدد هذا القرار عمليات إعادة التأمين وعمولة الأرباح التي تؤديها الشركة المصرية لإعادة التأمين إلى شركات التأمين المباشر مقابل العمليات المسندة إليها طبقاً للمادة المشار إليها .

كما يحدد نماذج الكشف والحسابات الخاصة بهذه العمليات والمواعيد التي تقدم فيها وكافة الأحكام الأخرى المتعلقة بها بما يحقق صالح الاقتصاد القومي .

مادة ٢٤ - لا يجوز لشركات التأمين وإعادة التأمين إسناد أى عمليات إعادة تأمين إلا لمعيدي التأمين في الأسواق العالمية المدرجة أسماؤهم في

القائمة المسجلة لدى الهيئة ، ويجوز إدراج معيذى تأمين جدد تُر حذف أحد المدرجين فى القائمة المشار إليها فى ضوء المستندات المبررة لذلك .

مادة ٢٥ - فى تطبيق المادة (٣٧) من القانون يراعى ما يأتى عند تكوين المخصصات الفنية بالنسبة لعمليات تأمين الممتلكات والمسئوليات :
(أ) بالنسبة لمخصص الإخطار السارية :

- زيادة النسب المنصوص عليها فى المادة (٣٧) من القانون فى الحالات التالية :

- إذا تبين من التوزيع النسبى للإصدارات على مدى شهور السنة زيادة الإصدار نسبيا فى الشهور الأخيرة من السنة المالية .

- زيادة معدلات الحسائر الفعلية عن السنة المالية على ١٠٠٪ على أن يتم زيادة هذه النسب وفقا للقواعد التى تحددها الهيئة .

ويجب أن تتضمن تقديرات هذا المخصص فى نهاية كل سنة مالية ما يلى :

- رصيد أقساط وثائق التأمين طويلة الأجل والخاص بالسنوات التالية للسنة المالية المنقضية بعد خصم نصيب تلك السنوات من عمولة الإنتاج وبما لا يتجاوز ٢٠٪ من قيمة رصيد هذه الأقساط مع مراعاة إعداد سجلات منفصلة للوثائق طويلة الأجل يوضح بها قيمة هذه الأقساط فى نهاية كل سنة مالية حتى يمكن تقدير المخصص الكافى لها .

- رصيد الأقساط المدفوعة مقدما عن سنة مالية تالية .

- ١٠٠٪ من أقساط الوثائق التي يبدأ تاريخ سريانها بعد انتهاء السنة المالية .

(ب) بالنسبة لمخصص التعويضات تحت التسوية عن الحوادث التي تم الإبلاغ عنها :

- أن يتم تقدير المخصص من واقع كشف جرد فعلى للمفات الحوادث التي تم الإبلاغ عنها بالقدر الكافى لمواجهة التزامات الشركة عن هذه الحوادث وعلى أن توافى الهيئة بصورة من هذه الكشف لكافة الفروع .

- بالنسبة للحوادث الكبيرة التي تحدد الهيئة مبالغها بالنسبة لكل شركة يجب أن تؤيد تقديرات الشركة بتقارير الخبراء المتخصصين .

- يجب أن تتضمن تقديرات المخصص تقديرا كافيا للمصاريف الخاصة بتسوية التعويضات .

(ج) بالنسبة للمخصص عن الحوادث التي وقعت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية يتم تكوينه وفقا للقواعد التي تضعها الهيئة فى هذا الشأن .

(د) بالنسبة لمخصص التقلبات العكسية :

١ - يجنب من حساب إيرادات ومصرفات كل فرع من فروع تأمينات

الممتلكات والمستوليات فى نهاية كل سنة مالية ما يلى :

- ما يعادل ٧٥٪ من أقساط الأخطار الطبيعية وأخطار الشغب والتخريب .

- نسبة من الأقساط تعادل الفرق بين معدلات الخسائر المقدرة التى تم على أساسها احتساب أسعار تأمينات كل فرع على حده وبين معدلات الخسائر الفعلية المحققة فى نهاية السنة المالية وما لا يتجاوز ٥٠٪ من فائض النشاط التأميى للفرع قبل احتساب هذا المخصص وتضع الهيئة الأسس الخاصة بتحديد معدلات الخسائر المقدرة لكل فرع .

ويجوز إذا بلغت قيمة المخصص ١٠٠٪ من مخصص التعويضات تحت التسوية للفرع أن توقف الشركة التجنيب لهذا المخصص .

- لا يتم تكوين هذا المخصص فى الفروع خلال السنوات التى تزيد معدلات الخسائر الفعلية فيها عن ١٠٠٪ .

- يعتبر رصيد مخصص تقلبات معدلات الخسائر فى نهاية يونيو ١٩٩٥ فى حكم مخصص التقلبات العكسية المنصوص عليه فى المادة (٣٧) من القانون .

٢ - يجوز استخدام هذا المخصص إذا زاد معدل الخسائر الفعلى عن العام بما قيمته ٢٠٪ من معدل الخسائر المقدر وذلك بحد أقصى ٢٠٪ من

رصيد المخصص المكون في الفرع في بداية السنة المالية ، وفي جميع الأحوال يتعين أن تكون هذه المخصصات كافية لمقابلة حقوق حملة الوثائق ويتعين على الهيئة اتخاذ كافة السبل والتدابير للتحقق من كفايتها .

مادة ٢٦ - إذا أسفر فحص الهيئة عن عدم كفاية المخصصات الواردة في المادة (٣٧) من القانون لمقابلة حقوق حملة الوثائق ، فيتعين على الشركة أن تجنب من الأرباح القابلة للتوزيع ما يكفي لاستكمال هذا النقص بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا للقواعد التي تحدها الهيئة في هذا الشأن .

مادة ٢٧ - يجب أن تكون الأموال الخاصة بتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال منفصلة تماما عن الأموال الخاصة بتأمينات الممتلكات والمسئوليات وذلك بالنسبة للقيود في سجلات الشركة وحساباتها ولدى البنوك وعند التأشير الهامشي عليه بحق الامتياز المقرر للمستفيدين من الوثائق طبقا للمادة (٤١) من القانون .

ولا يجوز نقل الأموال المخصصة لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال إلى الأموال المخصصة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات وبالعكس إلا إذا كان هناك فائض يسمح بهذا النقل وبشرط الحصول على موافقة الهيئة قبل إجرائه مع عدم المساس بالنسب المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون .

مادة ٢٨ - توظف شركات التأمين وإعادة التأمين الأموال الواجب تخصيصها طبقاً لحكم المادة (٣٨) من القانون في أوجه الاستثمار التالية وبالنسب الموضحة قرين كل منها:

(١) تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال :

١ - ٢٥٪ على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو شهادات مضمونة منها .

٢ - ٢٠٪ على الأكثر في سندات وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥٪ من جملة الأموال التي يجب تخصيصها أو ٢٠٪ من رأس مال الجهة المصدرة للسندات أو ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل .

٣ - ٢٥٪ على الأكثر في أسهم أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم أو وثائق صناديق استثمار صادرة عن جهة واحدة على ٥٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ١٠٪ من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم أو وثائق صناديق الاستثمار أو ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل .

٤ - ألا يزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات والأسهم ووثائق

صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين .

٥ - ٢٠٪ على الأكثر فى تمليك عقارات موجودة داخل البلاد مشهرة بالتسجيل أو بالقيود بمصلحة الشهر العقارى بشرط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٥٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل .

٦ - منح قروض بضمان وثائق التأمين فى حدود ٩٠٪ من قيمة استردادها والتى تحدد فى نهاية السنة المالية وفقا لشهادة الخبير الاكتوارى للشركة .

٧ - ٢٠٪ على الأكثر فى منح قروض بضمان رهون عقارية وبشرط أن تكون هذه العقارات مسجلة بالشهر العقارى باسم المقترض وعلى ألا تزيد قيمة أى قرض على ٥٪ من جملة الأموال المخصصة أو ٦٠٪ من القيمة السوقية للعقار أو ١٠٪ من قيمة رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل .

٨ - ٥٠٪ على الأكثر فى ودائع نقدية وشهادات إدخار بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وبشرط ألا

تزيد الإيداعات وشهادات الإيداع لدى أحد البنوك على ٢٠٪ من جملة الأموال المخصصة .

٩ - ١٠٪ على الأكثر في استثمارات أخرى توافق عليها الهيئة ويجوز أن تتضمن هذه الاستثمارات نسبة من الحسابات الجارية لدى البنوك وفقا للضوابط التي تحددها الهيئة في هذا الشأن .

لا تسرى النسب المنصوص عليها في هذه المادة على توظيف الأموال المقابلة للالتزامات الشركة عن العقود التي تصدرها وترتبط فيها المزايا الخاصة بهذه العقود باستثمارات في أوراق مالية ويجب على الشركة تجنب هذه الأوراق في حسابات مستقلة لمقابلة التزاماتها عن العقود المشار إليها .

(ب) تلاميذ الممتلكات والمسئوليات :

١ - ٢٠٪ على الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو شهادات مضمونة منها .

٢ - ١٥٪ على الأكثر في سندات ويشترط ألا تزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة على ٥٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠٪ من رأس مال الجهة المصدرة للسندات أو ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل .

٣ - ٢٥٪ على الأكثر فى أسهم أو وثائق صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر فى أسهم أو وثائق صناديق استثمار صادرة عن جهة واحدة على ٥٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠٪ من رأس مال الجهة المصدرة للأسهم أو وثائق صناديق الاستثمار أو ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل .

٤ - ألا يزيد مجموع قيمة الاستثمار فى السندات والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار الصادرة عن جهة واحدة على ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين .

٥ - ١٠٪ على الأكثر فى قملك عقارات موجودة داخل البلاد مشهرة بالتسجيل أو بالتقيد بمصلحة الشهر العقارى بشرط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٥٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أو إعادة التأمين أيهما أقل .

٦ - ٥٠٪ على الأكثر فى ودائع نقدية وشهادات إيداع بالعملة المحلية أو الأجنبية مودعة لدى أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وبشرط ألا تزيد الإيداعات وشهادات الإيداع لدى أحد البنوك على ٢٠٪ من جملة الأموال المخصصة .

٧ - ١٠٪ على الأكثر فى استثمارات أخرى توافق عليها الهيئة ويجوز أن تتضمن هذه الاستثمارات نسبة من الحسابات الجارية لدى البنوك وفقا للضوابط التى تحددها الهيئة فى هذا الشأن .

مادة ٢٩ - تودع الأموال النقدية والأوراق المالية ووثائق صناديق الاستثمار التى تكون جزءا من الأموال المخصصة طبقا لنص المادة (٣٨) من القانون فى أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى ، وتقدم الشركة إلى الهيئة ما يثبت ذلك مع تعهد من المدير المسئول فيها بتخصيص القيمة للفروع المطلوب تخصيصها لها وعدم التصرف فى هذه القيمة إلا بعد موافقة الهيئة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على مستندات القروض التى ترخص بها الهيئة والمستندات المؤيدة لشراء العقارات التى لم يتم تسجيلها بعد لأسباب خارجة عن إرادة الشركة بعدم التصرف فى هذه العقارات أو فى أى حق من الحقوق العينية العقارية أو نقله أو تغييره أو زواله إلا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة بذلك .

مادة ٣٠ - يجوز لرئيس الهيئة منح مهلة للشركة لا تتجاوز ستة شهور من تاريخ الإخطار الذى ترسله الهيئة لتوفيق نسب استثماراتها طبقا لأحكام

المادة (٢٨) من هذه اللائحة ويجوز تجديد هذه المهلة لمدة ستة أشهر أخرى .

مادة ٣١ - على شركة التأمين أو إعادة التأمين أن تقدم شهادة من البنك المودعة به أموالها المخصصة طبقاً لحكم المادة (٢٨) من هذه اللائحة بما يفيد تعهده بالآتى :

(أ) أن يقدم إلى الهيئة متى طلبت ذلك منه أية بيانات عن هذه الأموال .

(ب) ألا يسمح للشركة بسحب أى جزء من الأموال المشار إليها أو الإفراج عنها أو التصرف فيها أو تحميلها بأى رهن أو استخدامها كضمان لأى قرض من أى نوع كان أو نقلها من الفروع المخصصة لها وذلك بغير موافقة كتابية من الهيئة

(ج) أن تخطر الهيئة بدون تأخير عن كل تعديل يطرأ على تكوين الأموال المشار إليها .

(د) أن يقدم للهيئة فى نهاية كل سنة مالية بياناً معتمداً منه بما لديه من الأموال المشار إليها فى نهاية هذه السنة .

مادة ٣٢ - على شركة التأمين أو إعادة التأمين أن تحصل على ترخيص من الهيئة إذا أرادت السحب أو الإفراج أو التصرف فى أى جزء من الأموال المخصصة المودعة لدى البنك طبقاً لحكم المادة (٣٨) من القانون

وفى حالة الإفراج عن أية أموال مخصصة لحلول ميعاد استحقاقها تلتزم الشركة بتخصيص أموال أخرى بما يساوى قيمة الأموال المفرج عنها فوراً مع إخطار الهيئة بذلك .

وبالنسبة للقروض التى يتم تخصيصها طبقاً لحكم المادة (٣٨) من القانون فإنه يتعين على الشركة أن تخصص أموالاً أخرى تعادل قيمة المسدد من هذه القروض فور سدادها مع إخطار الهيئة بذلك .

مادة ٣٣ - يتم تقييم الأموال المخصصة طبقاً للمادة (٣٨) من القانون وفقاً للقواعد التالية :

(١) تقدر قيمة العقارات المخصصة على أساس القيمة الدفترية بعد خصم البنود التالية :

- مجمع الإهلاك .

- رصيد حساب دائنى العقارات المشتراة .

- مخصص هبوط أسعار العقارات الذى يتم تكوينه فى حالة انخفاض قيمتها السوقية عن القيمة الدفترية نتيجة ظروف خاصة بالمنطقة المقامة فيها هذه العقارات أو لأية أسباب أخرى .

وفى حالة ارتفاع القيمة السوقية للعقارات عن قيمتها الدفترية لايجرى

تعديل للقيمة الدفترية ومع ذلك يجوز للهيئة الموافقة على قيام الشركة بإعادة التقييم للعقارات المخصصة إذا زادت القيمة السوقية للعقار زيادة كبيرة على قيمتها الدفترية حسب تقييم خبيرين متخصصين توافق عليهما الهيئة وعلى ألا يتم ذلك قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ البناء أو الشراء أو التقييم السابق .

ويجوز للهيئة أن تتخذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من القيمة الحقيقية للعقارات المخصصة وفي جميع الأحوال تتحمل الشركة باتعاب خبراء التقدير .

(٢) يتم تقييم قيمة القروض طبقا للعقود الخاصة بها والضمانات المقدمة عنها بعد خصم ما أدى منها .

(٣) يتم تقييم الأوراق المالية على النحو التالي :

١ - الأوراق المالية الحكومية (أو الشهادات المضمونة منها وتشمل :

(أ) صكوك وسندات حكومية .

يتم تقييمهما بالقيمة السوقية أو التكلفة الدفترية أيهما أقل .

(ب) أذون على الخزنة العامة .

يتم تقييمهما بالتكلفة الدفترية (ثمن الشراء)

(ج) شهادات الاستثمار .

شهادات الاستثمار المجموعة (أ) فى نهاية السنة المالية من كل عام
بألقيمة الاستردادية للأصل (أى القيمة الاسمية + الفائدة المعلنة وفقا
للمداول الخاصة بالقيمة الاستردادية والواردة من البنك الأهلى المصرى فى
نهاية السنة المالية) .

ويتم تقييم شهادات الاستثمار المجموعة (ب) ذات العائد الجارى على
أساس القيمة الاسمية لهذه الشهادات .

٢ - السندات :

يتم تقييم السندات وفقا للقواعد التى تحددها الهيئة فى هذا الشأن .

٣ - الأسهم :

يتم تقييم الأسهم وفقا للقواعد التى تحددها الهيئة فى هذا الشأن .
- لا تدرج قيمة أسهم ضمان العضوية فى مجالس إدارات الشركات
المساهمة ضمن الأوراق المالية المخصصة .

٤ - الودائع :

تقدر قيمة الودائع النقدية وشهادات الإيداع ، التى وردت بها شهادات
البنوك الدالة على التخصيص ، طبقا لهذه الشهادات فى تاريخ إعداد الميزانية .

مادة ٣٤ - على شركة التأمين أو إعادة التأمين أن تقدم للهيئة فى موعد غايته أربعة شهور من تاريخ انتهاء السنة المالية بياناً مفصلاً يوضح قيمة التزاماتها عن عمليات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال وتأمينات الممتلكات والمسئوليات كل على حده طبقاً لحكم المادة (٣٧) من القانون وكذا بيانات تفصيلية بقيمة أموال الشركة المخصصة فى جمهورية مصر العربية لمقابلة هذه الالتزامات مقدرة طبقاً لحكم المادة (٣٣) من هذه اللائحة وكذلك بيانات تفصيلية عن أموالها الحرة وذلك وفقاً للملاحق التى يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة .

ويجب أن تكون جميع هذه البيانات موقعة من رئيس مجلس إدارة الشركة ومديرها المالى .

وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال فيجب أن يوقع عليها أيضاً الخبير الاكتوارى للشركة .

وتخطر الهيئة بأية تعديلات تطرأ على هذه البيانات بعد العرض على الجمعية العامة وذلك خلال شهر من تاريخ اعتماد الجمعية العامة لميزانية الشركة وحساباتها الختامية .

مادة ٣٥ - إذا تبين للهيئة أن الأموال المخصصة فى جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام المادة (٣٨) من القانون غير كافية لمقابلة التزامات

الشركة قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها عن عمليات التأمين المبرمة والمتفلة فى جمهورية مصر العربية وجب على الشركة استكمال هذا النقص فوراً من الأموال الحرة المتاحة لديها .

وفى حالة عدم كفاية الأموال الحرة تمنح الشركة مهلة ستة أشهر من تاريخ الإخطار الذى ترسله الهيئة إلى الشركة فاذا تكرر فى نهاية السنة المالية التالية عدم كفاية الأموال المخصصة لمقابلة التزامات الشركة يعرض الأمر على مجلس إدارة الهيئة لاتخاذ ما يلزم من قرارات فى هذا الشأن .

مادة ٣٦ - على المنشآت المرخص لها بمزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين إخطار الهيئة ببيانات الأوراق المالية والقروض والودائع المنصوص عليها فى المادة (٤٢) من القانون .

مادة ٣٧ - يجب أن تزيد قيمة أصول شركة التأمين أو إعادة التأمين على مجموع التزاماتها عن عمليات تأمين الممتلكات والمسئوليات فى أى وقت بنسبة ٢٠٪ من صافى الأقساط أو ٢٥٪ من صافى التعويضات التحميلية عن السنة المالية المنقضية أيهما أكبر ، على ألا يزيد ما يخصم مقابل إعادة التأمين الصادر عند حساب هذه النسب على ٥٠٪ من إجمالى العمليات .

ويجب أن تزيد أصول الشركة على مجموع التزاماتها الخاصة بعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال فى أى وقت بإجمالى ما يأتى :

(أ) ما يعادل ثلاثة فى الألف من إجمالى رؤوس الأموال لعقود التأمين السارية المعرضة للخطر بما يشمل إعادة التأمين ثم تخفض بما لا يزيد عن ٥٠ ٪ مقابل إعادة التأمين .

(ب) ما يعادل أربعة فى المائة من الاحتياطيات الحسابية بما يشمل إعادة التأمين ، ثم تخفض بما لا يزيد على ١٥ ٪ مقابل إعادة التأمين .

وفى جميع الأحوال يجب ألا تقل الزيادة المطلوبة فى قيمة الأصول على الالتزامات المشار إليها عن رأس المال المدفوع المنصوص عليه فى المادة (٢٧) من القانون .

وبصدر مجلس إدارة الهيئة قراراً بأسس تحديد عناصر أصول والتزامات شركات التأمين وإعادة التأمين لحساب النسب المشار إليها فى هذه المادة .

وإذا لم يكتمل للشركة الزيادة فى قيمة الأصول عن الالتزامات طبقاً لحكم المادة (٣٩) من القانون ، يجنب من الأرباح القابلة للتوزيع وفقاً للخطة التى تضعها الشركة وفى ضوء المبررات التى تبيها وتعتمدها الهيئة ما يكفى لاستكمال النقص أو تطالب الشركة بزيادة رأس المال .

الفصل الثاني

سجلات وحسابات شركات التأمين وإعادة التأمين

مادة ٣٨ - على كل شركة تأمين أن تمسك السجلات

التالية لكل فرع من فروع التأمين :

(أ) سجل الوثائق وتقييد به جميع الوثائق التي تبرمها الشركة ويشمل

البيانات التالية :

١ - اسم وعنوان المؤمن له .

٢ - رقم الوثيقة .

٣ - تاريخ إصدار الوثيقة .

٤ - مدة التأمين ومبلغه .

٥ - التعديلات التي تطرأ على الوثيقة .

٦ - أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها .

(ب) سجل التعويضات وتقييد به جميع المطالبات التي تقدم

للمشركة ويشمل البيانات التالية :

- ١ - اسم وعنوان المؤمن له .
 - ٢ - رقم الوثيقة وتاريخ إصدارها .
 - ٣ - تاريخ تقديم المطالبة وقيمتها .
 - ٤ - المخصص المكون للحادث والتعديلات التي تطرأ عليه .
 - ٥ - قيمة التعويض المسدد وتاريخ السداد .
 - ٦ - تاريخ وأسباب رفض المطالبة (إن وجد) .
 - ٧ - أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها .
- (ج) سجل الوسيط وتقييد به البيانات التالية للوسطاء الذين يتوسطون
فى عقد عمليات التأمين لحسابها :
- ١ - اسم الوسيط وعنوانه .
 - ٢ - رقم وتاريخ قيد الوسيط بسجل وسطاء التأمين بالهيئة .
 - ٣ - تاريخ آخر تجديد .
 - ٤ - أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها .

وعلى الشركة أن تسلّم كلا منهم تذكرة إثبات شخصية يدون فيها رقم قيده بالهيئة وعلى الوسيط أن يرد هذه التذكرة إلى الشركة متى طلبت منه ذلك .

(د) مسجل الاتفاقيات وتقييد به جميع عمليات إعادة التأمين الواردة للشركة محليا أو من الخارج سواء كانت اتفاقية أو اختيارية ويشمل البيانات التالية :

- ١ - اسم وعنوان الهيئة المسندة .
- ٢ - اسم الوسيط الذى توسط فى عقد العملية (إن وجد) .
- ٣ - تاريخ بدء السريان ومدته .
- ٤ - الشروط الأساسية للتعاقد .
- ٥ - التبادل الذى يتم مقابل العملية أو الاتفاقية من عمليات إعادة التأمين الصادرة .
- ٦ - احتفاظ الشركة من الحصة المقبولة وبيان إعادة التأمين على الباقي .
- ٧ - أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها .

(هـ) سجلات الأموال المخصصة وبقيد بها الأموال المخصصة والتعديلات التي تطرأ على تكوين هذه الأموال أولاً بأول ويجب أن تعد سجلات مستقلة لكل من الأموال المخصصة لعمليات تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال وسجلات مستقلة أخرى للأموال المخصصة لعمليات تأمينات الممتلكات والمسئوليات .

مادة ٣٩ - على الشركة أن تمسك حسابات خاصة لكل فرع من فروع التأمين على حدة تقيد بها البيانات التحليلية التي توضع الإيرادات والمصروفات المباشرة ثم الإيرادات والمصروفات غير المباشرة مع بيان الأسس التي تم التوزيع على أساسها .

ويجوز لمجلس إدارة الهيئة أن يكلف الشركة علاوة على ذلك بمسك حساب خاص لنوع واحد أو أكثر من عمليات التأمين التي تدخل تحت فرع واحد .

مادة ٤٠ - على الشركة أن تقدم للهيئة البيانات والحسابات الموضحة فيما يلي طبقاً للملاحق والنماذج التي يصدر بها قرار من الوزير وأية بيانات أخرى تطلبها الهيئة في موعد غايته أربعة أشهر من تاريخ انتهاء .

السنة المالية على أن تكون جميع البيانات والأوراق موقعة من رئيس مجلس إدارة الشركة ومديرها المالي .

(أ) الميزانية :

تقدم شركة التأمين أو إعادة التأمين إلى الهيئة عن كل سنة مالية ميزانيتها معتمدة من مجلس إدارتها مرفقا بها تقرير مجلس الإدارة .

- بالنسبة للشركات التي تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص ونشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات فيتعين عليها أن تقدم بالإضافة إلى الميزانية المجمعة للشركة ميزانيتين مستقلتين إحداها لتأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال والأخرى لتأمينات الممتلكات والمسئوليات .

ويتعين أن تتضمن كل ميزانية منهما كافة الأرصدة التي تخصها وبالنسبة لحقوق المساهمين تدرج ضمن الميزانية المجمعة للشركة .

(ب) حساب الأرباح والخسائر .

(ج) حساب توزيع الأرباح .

(د) حساب الإيرادات والمصروفات لكل فرع من فروع التأمين على

(هـ) البيانات التى يحددها مجلس إدارة الهيئة لأغراض تحليل المركز المالى ونتائج أعمال الشركة .

مادة ٤١ - على شركات التأمين وإعادة التأمين أن تقدم إلى الهيئة بيانات نصف سنوية عن عملياتها التى تبرمها وتنفذها فى مصر وفى الخارج كل على حده على أن تتضمن هذه البيانات قيمة الأقساط والتعويضات وعمليات إعادة التأمين والاستثمارات وذلك فى المواعيد وطبقا للنماذج التى يصدر بها قرار من الوزير .

مادة ٤٢ - على شركات التأمين وإعادة التأمين أن تقدم سنويا إلى الهيئة خلال شهرين من تاريخ تجديد اتفاقيات إعادة التأمين الصادرة كافة البيانات المتعلقة بهذه الاتفاقيات متضمنة على وجه الخصوص ما يلى :

١ - صور من الاتفاقيات الصادرة أو ملخص الشروط الأساسية لهذه الاتفاقيات على النحو المبين بالملحق الذى يصدر به قرار من الوزير .

٢ - تقرير واف عن الاتفاقيات الصادرة موضحا به التعديلات التى طرأت على كل إتفاقية والأسباب التى استدعت ذلك .

٣ - بيان بأسماء معيذى التأمين المشتركين فى الاتفاقيات الصادرة
وحصة كل منهم بما فى ذلك المشتركين عن طريق سماسرة .

٤ - صورة من البيانات والإحصائيات التى أعدها الشركة عن كل
اتفاقية .

مادة ٤٣ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون الجهاز المركزى للمحاسبات
يتولى مراجعة حسابات الشركة مراقب حسابات تختاره الجمعية العامة
للشركة من بين المقيدى فى سجل يعد لهذا الغرض بالهيئة بالتشاور بين
الهيئة والجهاز المركزى للمحاسبات .

وتشكل لجنة بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة تتولى فحص طلبات
القيد فى السجل المذكور فى ضوء الضوابط التى يصدر بها قرار من رئيس
مجلس إدارة الهيئة بعد التشاور مع الجهاز المركزى للمحاسبات ويتم القيد فى
السجل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة وكذلك الشطب من السجل فى
حالة فقد أحد الشروط التى تم القيد على أساسها أو فى حالة عدم الالتزام
بالقواعد والأصول المهنية المتعارف عليها أو الالتزامات المنصوص عليها فى
القانون واللائحة التنفيذية .

ولا يجوز للمراقب أن يراجع حسابات أكثر من شركتين فى وقت واحد .
وعلى الشركة أن تخطر الهيئة بتعيين مراقب الحسابات خلال ثلاثين يوما
من تاريخ تعيينه .

ويجب على الشركة أن تضع تحت تصرف المراقب جميع الدفاتر
والمستندات التى يراها ضرورية للقيام بوظيفته .
ولرئيس مجلس إدارة الهيئة إذا لزم الأمر أن يعهد إلى مراقب حسابات
آخر بمهمة محددة وتحمل الشركة أتعابه .

مادة ٤٤ - على شركات التأمين وإعادة التأمين أن تقدم للهيئة تقريراً
سنوياً صادراً من مراقب حساباتها يثبت أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر
وحساب الإيرادات والمصروفات والمخصصات الفنية والأموال المخصصة التى
تقابل التزامات الشركة فى مصر قد أعدت على الوجه الصحيح وأنها تمثل
حالة الشركة تمثيلاً صحيحاً من واقع دفاترها والبيانات الأخرى التى وضعت
تحت تصرفه .

وعلى مراقب الحسابات أن يخطر الهيئة كتابة بأى نقص أو خطأ أو بأية
مخالفة يكتشفها أثناء فحصه .

وعلى مراقب الحسابات أن يوضح فى التقرير أيضا ما إذا كانت العمليات التى قام بمراجعتها تخالف أى حكم من أحكام القانون أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له وعليه أن يرسل إلى الهيئة قبل انعقاد الجمعية العامة بشهرين على الأقل صورة من هذا التقرير مصحوبة بنسخة من القوائم المالية مع إبداء الرأى فيما يلى :

١ - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية فى الشركة .

٢ - مدى كفاية المخصصات لمقابلة أى نقص فى قيم الأصول وكذا أية التزامات تقع على عاتق الشركة ، مع تحديد قدر العجز فى المخصصات إن وجد .

ويتعين على الشركة عدم توزيع أرباح على المساهمين قبل استكمال النقص فى المخصصات إن وجد .

مادة ٤٥ - يتعين على الشركة أن تقدم تقريراً من خبير اكتوارى من بين المقيدى فى سجلات الهيئة يرفق بالميزانية يثبت أن المخصصات الفنية

لعمليات تأمينات الأشخاص ونسب الأرباح المعلنة والمزمع توزيعها على حملة الوثائق قد تم تقديرها وتحديدتها وفقا للأسس الفنية المعتمدة .

وعلى الخبير الاكتوارى أن يخطر الهيئة كتابة بأى نقص أو خطأ يكتشفه من خلال عمله .

ويجب على الشركة أن تخطر الهيئة بالخبير أو الخبراء الاكتواريين المسئولين عن أعمال الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تعيينهم .

مادة ٤٦ - للهيئة حق الاطلاع فى أى وقت على دفاتر وسجلات شركات التأمين وإعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا القانون بما يكفل الحصول على البيانات والإيضاحات اللازمة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون .

ويتم هذا الاطلاع فى مقرر كل منها ويقوم به مفتشو الهيئة ومعاونوهم الذين تتقرر لهم صفة مأمورى الضبط القضائى وفقا لنص المادة (٩٥) من القانون ، ويجوز لهم الحصول على مستخرجات من الأوراق موضوع الاطلاع وذلك بعد إخطار الشركة بذلك كتابة من رئيس مجلس إدارة الهيئة أو نائيه .

الفصل الثالث

احكام خاصة بتأمينات الاشخاص وتكوين الاموال

مادة ٤٧ - يجرى فحص المركز المالى لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال لتقدير قيمة التعهدات القائمة لكل منها طبقا للمادة (٥٣) من القانون .

ويقدم تقرير الخبير الاكتوارى بنتيجة هذا الفحص طبقا للنماذج التى يصدر بها قرار من الوزير .

مادة ٤٨ - لايجوز للشركات المنصوص عليها فى المادة (٥٢) من القانون أن تقتطع بصفة مباشرة أو غير مباشرة أى جزء من أموالها المقابلة لتعهداتها الناشئة من وثائق التأمين لتوزيعه بصفة ربح على المساهمين أو حملة الوثائق أو لأداء أى مبلغ يخرج عن التزاماتها بموجب وثائق التأمين التى أصدرتها .

ويقتصر توزيع الأرباح على مقدار المال الزائد الذى يحدده الخبير الاكتوارى فى تقريره بعد إجراء الفحص المشار إليه فى المادة (٥٣) من القانون ، ويتم التوزيع وفقا للقواعد التالية :

١ - أن تكون الشركة قد حققت فائضا فى نشاط تأمينات الأشخاص

ظهر فى حساب الإيرادات والمصروفات عن السنة المالية المزمع توزيع أرباح عنها وقبل أى معالجة لتحديد نسب التوزيع . على أنه يجوز للهيئة الموافقة على التوزيع فى حالة عدم تحقيق فائض لأسباب موضوعية تقدمها الشركة وتقبلها الهيئة .

٢ - يتم التوزيع للوثائق المشتركة فى الأرباح طبقا لما نصت عليه الشروط العامة لتلك الوثائق .

٣ - يقتصر التوزيع على الوثائق التى مر على سريانها سنة كاملة على الأقل من نهاية السنة المالية .

٤ - تخضع الوثائق المخفضة أو المصفاة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح للذات القواعد التى اتبعت عند تحديد قيم تخفيضها أو تصفيتها .

الباب الثامن

فحص أعمال الشركات

مادة ٤٩ - يتعين على الهيئة إجراء فحص دورى لشركات التأمين وإعادة التأمين للتأكد من استمرار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وكذا مراعاة أحكام القانون والأسس الفنية لمزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين ويجب أن تتضمن برامج الفحص على وجه الخصوص مايلى :

١ - فحص نماذج الوثائق والشروط والتعريفات والأسعار لفروع التأمين المختلفة المطبقة بمعرفة الشركات للتحقق من التزام الشركات بنماذج الوثائق والشروط والتعريفات والأسعار التي اعتمدت من الهيئة أو تم إخطارها بها ، وذلك للتحقق من كفاية الأسعار وعدالتها وأن أسلوب عمل الشركة لا يضر الشركة أو سوق التأمين .

٢ - فحص التعويضات المسددة للتحقق من تسوية التعويضات وفقا لشروط الوثائق وكذلك دراسة المطالبات تحت التسوية للتحقق من أسباب عدم سدادها .

٣ - فحص عمليات إعادة التأمين وكذلك ترتيبات إعادة التأمين للتحقق من كفايتها لحماية المركز المالي للشركة وكذلك كفاية الضمانات الخاصة بمعيدى التأمين .

٤ - فحص عمليات الاستثمار الخاصة بالشركة للتحقق من التزام الشركة بأحكام القانون واللائحة التنفيذية خاصة ما يتعلق بكفاية الأموال المخصصة وتوظيفها وعدم التصرف فيها دون الحصول على موافقة الهيئة .

٥ - فحص عناصر المركز المالي للشركة للتحقق من استيفاء الشركة

لنسبة الزيادة فى الأصول عن الالتزامات فى أى وقت والمنصوص عليها فى
المادة (٣٩) من القانون .

٦ - الفحص السنوى الذى تجريه الهيئة للميزانية والحسابات الختامية
يهدف التحقق من سلامة المركز المالى للشركة واستمرار قدرتها على الوفاء
بالتزاماتها .

وعلى الشركة أن تقدم للهيئة أية معلومات أو بيانات أو مستندات أو
سجلات تطلبها أثناء قيامها بهذا الفحص .

مادة ٥٠ - تخطر الهيئة الشركة بما يسفر عنه الفحص من
ملاحظات ويتعين على الشركة الرد على ملاحظات الهيئة فى موعد أقصاه
ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار وفى حالة عدم رد الشركة خلال المهلة المحددة
تتخذ الهيئة الإجراءات اللازمة فى ضوء أحكام القانون وهذه اللائحة .

مادة ٥١ - يجوز للهيئة أن تفحص أعمال الشركة فحصا شاملا إذا
قام لديها من الأسباب ما يحملها على الاعتقاد بأن حقوق حملة الوثائق
معرضة للضياع أو أن الشركة معرضة لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها أو
أن أسلوب عملها قد ثبت إضراره بسوق التأمين أو أنها خالفت أى حكم من
أحكام القانون .

وتعتبر الحالات التالية من الأسباب التى تستوجب فحص أعمال الشركة
فحصا شاملا إذا توافرت فى شأن أى من الشركات :

- ١ - توالى خسائر الشركة عن سنتين مالتين متتاليتين .
- ٢ - استمرار تحقيق عجز فى النتائج الفنية للشركة على مدى ثلاث سنوات متتالية.
- ٣ - النقص المتوالى فى حجم أقساط الشركة بالرغم من زيادة حجم الأقساط فى السوق .
- ٤ - الزيادة فى نسب المصروفات وتكاليف وعمولات الإنتاج دون أن تقابلها زيادة ملحوظة فى حجم الأقساط .
- ٥ - التغييرات الكبيرة فى المخصصات الفنية خاصة مخصص التعويضات تحت التسوية .
- ٦ - تهديد ملموس فى أصول الشركة أو إيراداتها بسبب مخالفة القوانين أو القواعد المقررة أو نتيجة القيام بأية ممارسات خطيرة لاتتفق والأسس الفنية السليمة لعمليات التأمين وإعادة التأمين والاستثمار .

٧ - اتباع أساليب غير سليمة فى إدارة نشاط الشركة خاصة بالنسبة لعمليات الاكتتاب وإعادة التأمين والاستثمار يترتب عليها المساس بحقوق حملة الوثائق .

٨ - ارتفاع معدل التغير فى الخبرات والكوادر الفنية بالشركة بما يؤثر فى قدرتها على استمرارها فى مزاوله نشاطها .

ويتم الفحص وفقا للأوضاع والإجراءات التالية :

(أ) تخطر الهيئة الشركة بالأسباب والمبررات التى توافرت لديها وتستوجب إجراء الفحص الشامل وذلك بخطاب تحدد الهيئة فيه مهلة قدرها ثلاثون يوما للرد .

(ب) تعرض الهيئة على مجلس إدارتها الأسباب التى توافرت لديها لإجراء فحص أعمال الشركة وردها عليها وأية بيانات تكون قد أوضحتها الشركة فى ردها ، ويصدر مجلس الإدارة قرارا فى ضوء ذلك .

مادة ٥٢ - يجوز إجراء الفحص المنصوص عليه فى المادة (٥٩) من القانون إذا طلبه عدد من المساهمين يمثل عشر رأس المال على الأقل أو عدد لا يقل عن خمسمائة من حملة وثائق تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال يكون قد مضى على إصدارها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات

ويتم الفحص وفقا للأوضاع والإجراءات التالية :

١ - يقدم طلب إجراء الفحص إلى الهيئة مشتملا ما يثبت أن لدى الطالبين من الأسباب الجديدة ما يبرر اتخاذ هذا الإجراء مع بيان تلك الأسباب .

٢ - تخطر الهيئة الشركة بصورة من طلب الفحص ومبرراته بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول للإفادة بالرأى فى موعد أقصاه ثلاثين يوما .

٣ - تقوم الهيئة بدراسة الطلب المقدم إليها ومبرراته فى ضوء ما ورد من الشركة من بيانات وإيضاحات وفى ضوء ما يتوفر لديها من بيانات ومعلومات وكذا فى ضوء أحكام القانون وهذه اللائحة .

٤ - تعرض الهيئة على مجلس إدارتها نتيجة الدراسة التى قامت بها يصدر مجلس الإدارة قراره فى ضوء ما تقدم .

مادة ٥٣ - تقوم الهيئة فى حالة موافقة مجلس الإدارة على القيام بالفحص بإعداد برنامج للفحص المطلوب لكل أو بعض أعمال الشركة ودفاترها وسجلاتها وكل ماتراه الهيئة لازما لإتمام عملية الفحص .

وللهيئة أن تتدب لهذا الغرض خبيرا أو أكثر إذا استدعت عملية الفحص ذلك على نفقة الشركة

الباب التاسع

تحويل الوثائق ووقف العمل وإلغاء الترخيص وخطب التسجيل

الفصل الأول

تحويل الوثائق

مادة ٥٤ - على شركة التأمين أو إعادة التأمين إذا رأت تحويل وثائقها مع الحقوق والالتزامات المترتبة عليها طبقا للمادة (٦٠) من القانون أن تقدم للهيئة طلبا بذلك مرفقا به المستندات التالية :

١ - صورة رسمية من عقد التحويل موقعا عليه من ممثلى أطراف العقد .

٢ - صورة من التقارير التى بنى على أساسها العقد على أن تتضمن تقريرا من أحد الخبراء الاكتواريين المقيدى فى السجل المعد لذلك فى حالة تحويل الالتزامات الخاصة بالشركات التى تباشر تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال .

٣ - بيان بأصول وخصوم كل شركة مرفقا به إقرار موقع عليه من رئيس مجلس إدارة الشركة ومراقب حساباتها بأن المفردات الواردة فى البيانات صحيحة .

ويجوز للهيئة أن تطلب أية بيانات أو إيضاحات أخرى يقتضيها فحص الطلب .

وينشر الطلب فى الوقائع المصرية وفى صحيفتين يوميتين محليتين على الأقل فى مكان ظاهر ثلاث مرات بين كل منها خمسة عشر يوما ويجب أن يتضمن البنود التالية :

١ - إن الشركة قد تقدمت إلى الهيئة بطلب لتحويل وثائقها مع الحقوق والالتزامات المترتبة عليها .

٢ - اسم الشركة المحول إليها الوثائق والالتزامات .

٣ - دعوة حملة الوثائق والمستفيدين منها وغيرهم من أصحاب الشأن إلى تقديم اعتراضاتهم إلى الهيئة فى موعد غايته ثلاثة أشهر من تاريخ النشر بطلب التحويل .

٤ - اية بيانات أخرى ترى الهيئة ضرورة إيصالها للجمهور

مادة ٥٥ - تقوم الهيئة ببحث أى اعتراض يقدم خلال المدة المبينة فى المادة السابقة فى حضور مقدمى الاعتراض أو من ينوب عنهم ويمثل الشركة المعنية وتعرض نتيجة البحث على مجلس إدارة الهيئة الذى يصدر قراره بالموافقة على التحويل إذا تبين أنه لا يضر بمصلحة حملة الوثائق والمستفيدين منها .

الفصل الثانى

وقف العمل

مادة ٥٦ - مع عدم الإخلال بالبيانات المنصوص عليها فى المادة (٦١) من القانون ، يجب أن يكون الإعلان الذى ينشر فى مكان ظاهر بالصحف ، عن وقف الشركة لكل أو بعض عملياتها متضمنا ما يأتى :

١ - اسم الشركة التى قررت وقف عملياتها .

٢ - فرع أو فروع التأمين التى تقرر وقف العمل بها .

٣ - التاريخ المقترح لوقف العمليات .

٤ - أية بيانات أخرى ترى الهيئة ضرورة إيضاها للجمهور .

الفصل الثالث

شطب التسجيل والغاء الترخيص

مادة ٥٧ - يشطب التسجيل ويلغى الترخيص فى الأحوال المبينة فى المادة (٦٢) من القانون كذلك إذا خالفت الشركة شرطا من شروط الترخيص الصادر لها بمزاولة النشاط ولم تقم بتصحيح المخالفة على الرغم من مطالبتها بذلك خلال فترة لامتزيد على ستة أشهر من تاريخ مطالبتها بذلك .

الباب العاشر

جمعيات التأمين التعاوني

الفصل الأول

الأغراض ورأس المال والعسوية

مادة ٥٨ - تهدف جمعية التأمين التعاوني إلى مباشرة أعمال التأمين في فروع التأمين المنصوص عليها في المادة (١) من القانون وذلك لحساب أعضائها بما يحقق تكافل المؤمن لهم وتعاونهم في تحمل الأضرار التي تلحق بأي منهم نتيجة تحقق الأخطار المؤمن عيها في ظل المبادئ التعاونية .

ويجوز للجمعية أن تجمع بين ممارسة تأمينات الأشخاص على أعضائها وممارسة تأمينات الممتلكات والمسئوليات الخاصة بهم على أن تلتزم الجمعية في هذه الحالة بالفصل بينهما فصلا تاما في الأموال والسجلات والحسابات وغيرها باعتبار كل منهما نشاطا مستقلا بذاته .

مادة ٥٩ - يتكون رأس مال الجمعية من حصص أو أسهم متساوية القيمة وغير محددة العدد بحيث لا تقل قيمة السهم الواحد عن عشرة جنيهات تؤدي بالكامل عند الاكتتاب .

ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن يقل رأس المال المدفوع عن عشرة ملايين جنيه .

ويجب أن تكون الحصص أو الأسهم مملوكة دائما لمصريين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو أشخاصا اعتبارية ، ألا تزيد قيمة مساهمة الشخص الواحد على ١٠٪ من إجمالى رأس مال الجمعية ولا تزيد الحصص العينية على ١٠٪ من رأس المال .

مادة ٦٥ - تتألف الجمعية من أشخاص لا يقل عددهم عن خمسين . ويجوز لها أن تقبل فى عضويتها الجمعيات التعاونية الأخرى وكذا الهيئات التى لا ترمى إلى الكسب ، ويجوز لكل شخص مصرى له مصلحة فى الاستفادة من خدمات الجمعية الانضمام إلى عضويتها بعد استيفاء البيانات اللازمة وسداد قيمة الحصة أو الأسهم ورسم العضوية على النحو الذى يحدده النظام الأساسى للجمعية ، ولا يجوز للجمعية مباشرة عمليات التأمين لغير أعضائها .

مادة ٦٦ - يجوز للعضو التنازل عن حصته أو أسهمه مالم يكن من حملة الوثائق التى تصدرها الجمعية ، ويجب أن يكون التنازل لشخص مصرى

يقبل الانضمام للجمعية ويستوفى البيانات اللازمة ويسدد رسم العضوية ،
ويترتب على التنازل زوال صفة العضوية عن المتنازل وثبوتها للمتنازل إليه .
مادة ٦٢ - تزول صفة العضوية في الحالات والشروط والأحكام التي
يحددها النظام الأساسي للجمعية .

الفصل الثاني

التأسيس والتسجيل والترخيص

مادة ٦٣ - يجب ألا يقل عدد مؤسسي الجمعية عن خمسين شخصا .
ويجتمع المؤسسون الذين تتوافر فيهم شروط العضوية في هيئة جمعية
تأسيسية ، ولا يكون هذا الاجتماع صحيحا إلا بحضور الأغلبية المطلقة
للمؤسسين وكذلك مندوب الهيئة ، ويختار الحاضرون رئيسا للاجتماع وأميناً
للسر ، وذلك للنظر فيما يلي :

١ - الموافقة على تأسيس الجمعية وتحديد اسمها وغرضها والحد الأدنى
لرأس المال المدفوع وأية شروط أخرى بعد عرض دراسة الجدوى الفنية
والاقتصادية .

٢ - اختيار لجنة مؤقتة من ثلاثة على الأكثر تتولى إعداد عقد
التأسيس والنظام الأساسي للجمعية والتوقيع على الوثائق ومتابعة
إجراءات التأسيس ودعوة الأعضاء إلى المساهمة في رأس المال .

٣ - تحديد مصروفات التأسيس التي يتحملها كل عضو بحيث لا تجاوز ٣٪ من رأس المال .

٤ - اختيار مراقب للحسابات .

٥ - اختيار مجلس الإدارة الأول .

ملاحظة ٦٤ - يجب أن يتضمن عقد تأسيس الجمعية ونظامها الأساسي

البيانات التالية :

١ - تاريخ تحرير العقد .

٢ - مكان تحرير العقد .

٣ - اسم الجمعية بما يدل على صفتها التعاونية ومقرها .

٤ - منطقة عمل الجمعية .

٥ - غرض الجمعية وفروع التأمين التي ستزاولها .

٦ - قيمة رأس المال المدفوع وقيمة الحصة أو الأسهم وكيفية التنازل

عنها والتصرف فيها .

٧ - أسماء المؤسسين ومهنتهم ومحال إقامتهم .

ويجب أن يتضمن النظام الأساسى للجمعية البيانات الواردة فى عقد التأسيس بالإضافة إلى البيانات التالية :

١ - الحد الأقصى لقيمة الحصة أو لعدد الأسهم التى يجوز أن يمتلكها العضو .

٢ - شروط العضوية وواجبات الأعضاء وحالات زوال العضوية .

٣ - عدد أعضاء مجلس الإدارة ومدته واختصاصاته وكيفية اجتماعه وطريقة انتخاب أعضائه ونظم مكافآتهم وتشكيل لجانه ومكافأة أعضائها .

٤ - تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وأسس توزيعها .

٥ - توزيع الأرباح وتسوية الخصائر .

٦ - بداية ونهاية السنة المالية للجمعية .

٧ - من يمثل الجمعية أمام الغير .

٨ - اختصاصات الجمعيات العامة العادية وغير العادية وإجراءات دعوتها ومواعيد اجتماعاتها والنصاب القانونى لصحة اجتماعاتها وكيفية التصويت على قراراتها .

٩ - السجلات التى تمسكها الجمعية .

١٠ - قواعد تعديل النظام الأساسي للجمعية وقواعد إدماجها وحلها
وتصفية أموالها .

وتعد الهيئة نموذجاً للنظام الأساسي للجمعية يصدر به قرار من
الوزير بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٦٥ - يقدم مؤسس الجمعية من خلال اللجنة المختارة لتولى
إجراءات التأسيس، طلباً إلى الهيئة للحصول على الموافقة المبدئية على
تأسيسها .

ويرفق بالطلب المستندات التالية :

١ - محضر اجتماع الجمعية التأسيسية ، وعقد تأسيس الجمعية ،
ومشروع نظامها الأساسي .

٢ - المستندات المنصوص عليها في المادة (١٥) من هذه اللائحة .

وتقيد الطلبات في سجل يعد لذلك طبقاً للمادة (١٦) من هذه اللائحة .

مادة ٦٦ - تقوم اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٧) من هذه
اللائحة بنظر الطلب في ضوء الحاجة إلى إنشاء الجمعية والدراسات الخاصة
بها ومؤسسيها .

ويتم البت فى الطلب وإخطار ذوى الشأن به طبقا للمادة (١٨) من هذه اللائحة .

ولا يجوز للمؤسسين تحصيل قيمة الحصص أو الأسهم إلا بعد صدور قرار الهيئة بالموافقة المبدئية .

مادة ٦٧ - يقدم المؤسسون بعد الحصول على الموافقة المبدئية ، طلبها إلى الهيئة ، بتسجيل الجمعية والترخيص لها فى مزاولة نشاطها .

ويجب أن يقدم الطلب خلال الميعاد أو المهلة المنصوص عليها فى المادة (١٩) من هذه اللائحة وإلا اعتبرت الموافقة المبدئية لاغية .

ويرفق بالطلب المستندات التالية :

(أ) القرار الصادر بتأسيس الجمعية ونظامها الأساسى والترخيص لها بمزاولة نشاطها .

(ب) مايفيد إيداع رأس مال الجمعية بأحد البنوك المسجلة بالبنك المركزى المصرى وعدم جواز الصرف منه إلا بعد التسجيل .

(ج) شهادة من أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى تثبت أن الجمعية قد أودعت أموالا فى مصر لاتقل قيمتها عن خمسمائة

ألف جنيه مصرى عن كل فرع من فروع التأمين التى ترغب الجمعية فى مزاولتها والمنصوص عليها فى المادة (١) من القانون ويحد أقصى مقداره ثلاثة ملايين جنيه مصرى لجميع الفروع المطلوب مزاولتها .

(د) المستندات الدالة على توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة (٣١) من القانون .

(هـ) سداد رسم التسجيل ومقداره ألف جنيه عن كل فرع من فروع التأمين التى ترغب الجمعية فى مزاولتها .

(و) نماذج الوثائق التى تصدرها الجمعية عن كل فرع من فروع التأمين المطلوب الترخيص لها بمزاولتها والمزايا والقيود والشروط والأسعار الخاصة بهذه الوثائق.

فإذا كان نشاط الجمعية مباشرة إحدى العمليات المنصوص عليها فى البند أولا من الفقرة الأولى من المادة (١) من القانون فيجب أن يرفق بهذه الوثائق ما يلى :

١ - شهادة من أحد الخبراء الاكتواريين المقيدين فى السجل المعد لذلك بالهيئة بأن أسس أسعار هذه العمليات والمزايا والقيود التى تخولها الوثائق سليمة وصالحة للتنفيذ .

٢ - جدول يحدد قيمة الاسترداد أو التخفيض ، ويجب أن ينص على هذا الجدول فى كل وثيقة من الوثائق المذكورة .

٣ - ترتيبات إعادة التأمين وطبيعتها .

٤ - أية مستندات أخرى يحددها مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٦٨ - يصدر بتسجيل الجمعية والترخيص لها بمزاولة نشاطها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة خلال شهر من تاريخ استيفاء شروط التسجيل ، وتقيد الجمعية فى السجل المعد لذلك فى الهيئة .

وتكتسب الجمعية الشخصية الاعتبارية الخاصة بمجرد قيدها فى هذا السجل .

وينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية على نفقة الجمعية .

ولا يجوز للجمعية أن تبدأ فى مزاولة أعمالها إلا بعد تسجيلها والترخيص لها بمزاولة النشاط ، كما لا يجوز لها أن تزاول أى فرع من فروع التأمين غير الفروع المرخص لها بها ، ويقع باطلا كل عقد يبرم على خلاف ما تقدم ولا يحتج بهذا البطلان على المؤمن لهم والمستفيدين إلا إذا ثبت سوء نيتهم

مادة ٦٩ - على الجمعية أن تثبت فيما يصدر عنها من أوراق أنه مرخص لها بمزاولة عمليات التأمين التعاوني في مصر ورقم وتاريخ تسجيلها في السجل المعد لذلك في الهيئة .

مادة ٧٠ - يجب على الجمعية إخطار الهيئة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على بيانات التسجيل والترخيص أو على الوثائق والمستندات المرفقة به ، ولا يجوز العمل بالتعديل أو التغيير قبل اعتماده من الهيئة ، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة (٢٢) من هذه اللائحة .

الفصل الثالث

الإدارة

مادة ٧١ - يكون للجمعية مجلس إدارة يدير شئونها ويتألف من عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة ولا يزيد على أحد عشر من بين أعضاء الجمعية المستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ، كما يكون لها جمعية عمومية تتألف من جميع أعضائها ، ويحدد النظام الأساسي الأحكام المنظمة لأعمالها وخاصة الاختصاصات والدعوة للاعتقاد والنصاب اللازم لصحة الاجتماع وإصدار القرارات ومدة عضوية مجلس الإدارة وكيفية انتخاب أعضائه وإنهاء عضويتهم ومكافآتهم ، ويمثل رئيس مجلس الإدارة الجمعية لدى الغير وأمام القضاء .

مادة ٧٢ - يشترط فى كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة :

١ - ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة تمس الأمانة أو الشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

٢ - ألا يكون قد حكم بإفلاسه ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

٣ - ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .

٤ - ألا يكون ممن يزاولون لحسابهم أو لحساب غيرهم أى عمل من الأعمال التى تدخل فى أغراض الجمعية ويتعارض مع مصالحها .

٥ - ألا يكون عضواً فى مجلس إدارة جمعية تعاونية أخرى .

مادة ٧٣ - على رئيس الجمعية إبلاغ الهيئة بكل تغيير يطرأ على عضوية مجلس الإدارة وتشكيله على أن يشمل التبليغ بياناً بأسماء الأشخاص الذين شملهم التغيير وكافة البيانات المتعلقة بهم .

الفصل الرابع

الأسس الفنية

مادة ٧٤ - تسرى على الجمعية الأحكام المتعلقة بالأسس الفنية فى شركات التأمين ومن بينها أسس حساب القسط وتقدير المخصصات وإعادة التأمين واستثمار الأموال .

الفصل الخامس

النظام المالى

مادة ٧٥ - تحدد الهيئة موعد بداية ونهاية السنة المالية للجمعية .

مادة ٧٦ - تمسك الجمعية السجلات المنصوص عليها فى المادة (٤٤) من القانون بالإضافة إلى السجلات الآتية :

١ - سجل العضوية .

٢ - سجل حسابات الأعضاء .

٣ - السجلات التى يقرر مجلس إدارة الهيئة إمسакها بمعرفة الجمعية .

مادة ٧٧ - على الجمعية أن تمسك حسابات لعمليات التأمين مستقلة عن حسابات استثمار أموال أعضاء الجمعية ، وحسابات مستقلة لكل من تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات والمستوليات ، وحسابات خاصة لكل فرع من فروع التأمين المرخص بمزاوتها .

ويجوز لمجلس إدارة الهيئة تكليف الجمعية بإمساك حساب خاص لكل نوع يحدده من أنواع التأمين بالفرع الواحد .

- وتعد الجمعية فى نهاية كل سنة مالية بالإضافة إلى الحساب الإجمالى لإيرادات ومصروفات كل من تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات

والمسئوليات ، حساب إيرادات ومصروفات لكل فرع من فروع التأمين المرخص لها بمزاوتها ، ويتضمن هذا الحساب جميع ما يتعلق بالفرع من إيرادات ومصروفات وصافي الفائض أو العجز حسب الأحوال ، ويضاف إلى ذلك ما يخص الفرع فى عائد استثمار الأموال المقابلة لحقوق حملة الوثائق طبقا للمادة (٣٧) من القانون .

- ويتم توزيع صافي فائض حساب الإيرادات والمصروفات على حملة الوثائق وفقا لما يقرره مجلس الإدارة وتقره الجمعية العامة .

- ويحدد مجلس الإدارة طريقة توزيع العجز على أن يعتمد هذا القرار من الجمعية العامة .

- وتعد الجمعية فى نهاية كل سنة مالية حسابا مستقلا لاستثمار الأموال التى تقابل حقوق الأعضاء وتخصص منه المصروفات المتعلقة بهذا الاستثمار ، وفى حالة تحقيق فائض فى هذا الحساب يوزع على الأعضاء على الوجه الآتى :

- ١٠٪ احتياطى نظامى ويجوز للجمعية وقف هذا المحصن متى بلغ الاحتياطى المذكور مثل رأس المال .

- ٥٪ لتكوين أية احتياطيات أخرى يراها مجلس إدارة الجمعية ويوقف هذا المحصن متى بلغ الاحتياطى المذكور ٢٥٪ من رأس المال

- ٥٪ من رأس المال كدفعة أولى للأعضاء .

- ١٠٪ من الباقي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وفقا لما تقرره الجمعية العامة .

- يوزع الباقي على الأعضاء كحصة إضافية وبشرط ألا يزيد إجمالى التوزيعات على ٦٪ من رأس المال أو يرحل إلى الاحتياطي كفائض للعام القادم .

ويجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح على العاملين وبما لا يتجاوز مجموع أجورهم السنوية ولا تزيد على ١٠٪ من صافى الفائض .

وفى حالة تحقق عجز فى النشاط الاستثمارى لأموال الأعضاء يتم تحميل كل عضو بنسبة من العجز تتناسب مع حصته فى رأس المال بقرار من مجلس إدارة الجمعية تعتمد الجمعية العامة .

مادة ٧٨ - على الجمعية أن تقدم للهيئة البيانات والحسابات الموضحة فيما يلى طبقا للملاحق والنماذج التى يصدر بها قرار من الوزير وأية بيانات أخرى تطلبها الهيئة فى موعد غايته أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية على أن تكون جميع البيانات والأوراق موقعة من رئيس مجلس إدارة الجمعية ومديرها المالى :

(أ) الميزانية : تقدم الجمعية عن كل سنة مالية ميزانيتها معتمدة من مجلس إدارتها مرفقا بها تقرير مجلس الإدارة ، وذلك وفقا للنموذج الذى يصدر به قرار من الوزير .

- بالنسبة للجمعيات التى تجمع بين نشاط تأمينات الأشخاص ونشاط تأمينات الممتلكات والمسئوليات فيتعين عليها أن تقدم بالإضافة إلى الميزانية المجمة للجمعية ميزانيتين مستقلتين إحداها لتأمينات الأشخاص والأخرى لتأمين الممتلكات والمسئوليات ، ويتعين أن تتضمن كل ميزانية منهما كافة الأرصدة التى تخصها .

(ب) حسابات الإيرادات والمرصوفات لفروع التأمين التى تزاولها الجمعية .

(ج) حساب استثمار أموال حقوق الأعضاء بالجمعية .

(د) البيانات الخاصة بتوزيع فائض النشاط التأمينى .

(هـ) البيانات الخاصة بتوزيع فائض حساب استثمار أموال حقوق الأعضاء .

(و) البيانات الخاصة بحركة العضوية خلال السنة المالية المنتضية .

(ز) البيانات التى يحددها مجلس إدارة الهيئة لأغراض تحليل المركز المالى ونتائج أعمال الجمعية .

مادة ٧٩ - تسرى على الجمعيات التعاونية أحكام المواد (٤١) (٤٢) ، (٤٣) (٤٤) ، (٤٥) من هذه اللائحة .

الفصل السادس

حل الجمعية وتصفيته

مادة ٨٠ - يجوز بموافقة الجمعية العمومية بأغلبية ثلثي الأعضاء واعتماد الهيئة حل الجمعية وفي هذه الحالة تجرى التصفية طبقا للفقرة الأخيرة من المادة (٦٢) من القانون .

الفصل السابع

أحكام عامة

مادة ٨١ - مراعاة النصوص المتقدمة ، تخضع الجمعية لساتر الأحكام الواردة في القانون أو في هذه اللائحة بشأن شركات التأمين ، وخاصة الأحكام المتعلقة بالإشراف والرقابة والنظام المالي والاطلاع والفحص وتحويل الوثائق ووقف العمل بها وإلغاء الترخيص والشطب السارية على الشركات .

مادة ٨٢ - تتمتع الجمعية بكافة الإعفاءات والتيسيرات المقررة للجمعيات في قوانين التعاون .

الباب الحادى عشر

صناديق التأمين الحكومية

مادة ٨٣ - تهدف صناديق التأمين الحكومية إلى تغطية الأخطار التى لا تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التى ترى الحكومة مزاولتها بنفسها .
ولا يجوز لهذه الصناديق أن تباشر عمليات تأمين أخرى غير المنصوص عليها فى قرار إنشائها .

مادة ٨٤ - يجب على الصندوق التقدم بطلب لتسجيله فى السجل المعد لذلك بالهيئة يرفق به المستندات والبيانات التالية :

- (أ) قرار رئيس مجلس الوزراء الخاص بإنشاء الصندوق .
 - (ب) أغراض الصندوق ووسائل تحقيقها .
 - (ج) نظام العمل فى الصندوق وكيفية إدارته .
 - (د) نطاق التأمين والحد الأقصى للتعويض من الصندوق .
 - (هـ) الموارد المالية للصندوق وقواعد وأوجه الصرف منها .
- وينشر قرار التسجيل بالوقائع المصرية على نفقة الصندوق .
- ويجب إخطار الهيئة بأية تعديلات تطرأ على هذه البيانات ويرفق بالإخطار بيان مفصل بالتعديلات ومبرراتها .

مادة ٨٥ - على الصندوق أن يقدم كل سنة للهيئة خلال الأربعة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية البيانات والحسابات الموضحة فيما يلى :

(أ) الميزانية .

(ب) حساب الإيرادات والمصروفات .

(ج) بيان يتوزع أقساط التأمين والمخصصات الفنية والمصروفات .

(د) بيان بالاستثمارات الخاصة بالصندوق .

(هـ) تقرير عن المركز المالى ونشاط الصندوق موقعا عليه من المسئول عن إدارته .

وتعد هذه البيانات وفقا للنماذج التى يضعها مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٨٦ - يقدم الصندوق تقريرا سنويا صادرا عن الجهاز المركزى للمحاسبات يثبت أن ميزانية الصندوق وحساب الإيرادات والمصروفات والمخصصات الفنية قد أعدت على الوجه الصحيح وتمثل حالة الصندوق تمثيلا صحيحا .

مادة ٨٧ - على الصندوق أن يحسب السجلات التالية وذلك بالإضافة إلى السجلات التى يراها لازمة لمزاولة نشاطه :

(أ) سجل الوثائق وتقييد به جميع الوثائق التى يصدرها الصندوق .

(ب) سجل التعويضات وتقييد به جميع المطالبات التي تقدم للصندوق وتواريخ أداء التعويضات .

(ج) سجل الاستثمارات تقييد فيه الأموال المستثمرة وقنوات الاستثمار والعائد المحقق لكل منها .

مادة ٨٨ - للهيئة حق الاطلاع فى أى وقت على سجلات وحسابات الصندوق بما يكفل الحصول على البيانات والإيضاحات اللازمة لأغراض الإشراف والرقابة ، وذلك وفقا للأوضاع المنصوص عليها فى المادة (٥١) من القانون .

مادة ٨٩ - يتعين على الهيئة إجراء فحص دورى للصناديق للتأكد من سلامة مراكزها المالية ومراعاة أحكام القرارات الخاصة بإنشائها والأسس الفنية لمزاولة نشاطها بما يضمن قدرتها على الاستمرار فى تحقيق أهدافها .

وعلى الصندوق أن يقدم للهيئة كافة البيانات والسجلات والمستندات اللازمة لعملية الفحص .

مادة ٩٠ - تتخذ الهيئة التدابير المناسبة للحفاظ على سلامة المراكز المالية للصناديق واستمرار قدرتها على تحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها ، وذلك بالاتفاق مع الجهات التى تتولى إدارة هذه الصناديق .

الباب الثاني عشر

مجمعات التأمين وإعادة التأمين

مادة ٩١ - يجوز لشركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاوني أن تنشئ فيما بينها مجمعة أو أكثر لإدارة فرع من فروع التأمين أو عملية بنائها لحسابها وفقاً للنظام الأساسي لكل مجمعة .

مادة ٩٢ - يضع الأعضاء المؤسسون للمجمعة النظام الأساسي لها ، ويصدر بإنشاء المجمعة والتصديق على نظامها قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة ، وتسجل المجمعة في سجل خاص لدى الهيئة ، وتكتسب الشخصية الاعتبارية الخاصة من تاريخ هذا التسجيل .

ويجب إخطار الهيئة بأية تعديلات تطرأ على النظام الأساسي ومبررات هذا التعديل .

مادة ٩٣ - تبدأ السنة المالية للمجمعة مع بداية السنة المالية لشركات التأمين وتنتهي بانتهائها .

مادة ٩٤ - تقدم المجمعة للهيئة خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية على الأكثر الحساب المشترك بنتائج أعمالها وفقاً للنماذج التي يحددها النظام الأساسي للمجمعة بالإضافة إلى أية بيانات أخرى تطلبها الهيئة موقعا عليها من المسئول عن إدارة المجمعة .

مادة ٩٥ - تقدم الجمعية للهيئة خلال الأربعة أشهر التالية لنهاية السنة المالية على الأكثر تقريراً سنوياً صادراً من مراقب حساباتها يثبت أن كلا من الحساب المشترك للجمعية والمخصصات الفنية أعد على الوجه الصحيح ويمثل حالة الجمعية المالية تمثيلاً صحيحاً .

مادة ٩٦ - للهيئة حق الاطلاع فى أى وقت على سجلات وحسابات الجمعية بما يكفل الحصول على البيانات والإيضاحات اللازمة للتحقق من تنفيذ أحكام القانون ، وذلك وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى المادة (٥١) من القانون .

الباب الثالث عشر

الاتحادات والأجهزة المعاونة

الفصل الأول

الاتحادات

مادة ٩٧ - يجوز لشركات التأمين وإعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تنشئ فيما بينها اتحاداً أو أكثر بغرض تحقيق الأهداف التالية :

١ - جمع وتحليل ونشر المعلومات الخاصة بسوق التأمين المصرى وأسواق التأمين العالمية .

٢ - المشاركة فى أعمال منع وتقليل الخسائر فى فروع التأمين المختلفة والتعاون مع الأجهزة المختصة وأسواق التأمين المختلفة فى هذا المجال .

٣ - تقوية الروابط مع الاتحادات التأمين بالخارج .

٤ - العمل على رفع مستوى المهن التأمينية وتحديثها وترسيخ مفاهيم وأعراف العمل التأمينى والتشاور فى المسائل المشتركة لتنظيم المنافسة بين الأعضاء .

٥ - دراسة الأسس الفنية والتعريفات والأسعار والشروط الخاصة فروع التأمين المختلفة فى ضوء نتائج وإحصائيات سوق التأمين المصرى لمعاونة الأعضاء فى تقدير الأخطار وتسعيرها وتسوية التعويضات .

٦ - أية أغراض أخرى تهم الأعضاء فى مجال النشاط التأمينى .

مادة ٩٨ - يضع مؤسسو الاتحاد النظام الأساسى له ، ويتعين أن يتضمن هذا النظام تنظيم العلاقة بين أعضائه والتزاماتهم والجزاءات المترتبة على مخالفة أحكامه . ويصدر الوزير بناء على توصية مجلس إدارة الهيئة قرارا بإنشاء الاتحاد والتصديق على نظامه . وينشر القرار فى الوقائع المصرية على نفقة الاتحاد ، وتكون له الشخصية الاعتبارية الخاصة من تاريخ هذا النشر .

مادة ٩٩ - يتم تسجيل الاتحاد فى سجل خاص لدى الهيئة بقرار من رئيس مجلس إدارتها بعد أداء رسم مقداره خمسة آلاف جنيه .

مادة ١٠٠ - يكون لكل شركة تأمين أو إعادة تأمين خاضعة لأحكام هذا القانون حق الانضمام إلى الاتحاد على أن تلتزم بمراعاة نظامه الأساسى .

مادة ١٠١ - يلتزم الاتحاد بموافاة الهيئة بالمشورات والقرارات الصادرة عنه ومحاضر اجتماعات لجانه وكذا التقرير السنوى عن نشاطه فور إقرارها من الاتحاد .

مادة ١٠٢ - يشطب الاتحاد من سجلات الهيئة إذا ثبت أن أسلوب عمله أضر بسوق التأمين أو أنه دأب على مخالفة أحكام القانون واللائحة التنفيذية ، وفى هذه الحالة يصفى الاتحاد وفقا للأوضاع المنصوص عليها فى نظامه الأساسى .

الفصل الثانى

الأجهزة المعاونة

مادة ١٠٣ - يجوز لشركات التأمين أو إعادة التأمين الخاضعة لأحكام القانون أن تنشئ فيما بينها جهازا معاونا أو أكثر بغرض تحقيق هدف أو أكثر من الأهداف الآتية :

١ - القيام بأعمال منع وتقليل الخسائر .

٢ - تنفيذ الأعمال المتعلقة بالنشاط التأمينى باستخدام الحاسبات الآلية لتوفير البيانات والمعلومات لقطاع التأمين .

٣ - العمل على تنمية مهارات العاملين وتوفير الخبرات والكوادر الفنية فى مجالات النشاط التأمينى والأنشطة المتصلة به من خلال إنشاء مراكز تدريب ومعاهد تأمينية متخصصة بهدف مسايرة التطور العالمى فى صناعة التأمين .

٤ - أية أعمال أخرى تهم الأعضاء فى مجالات النشاط التأمينى .

مادة ١٠٤ - يضع مؤسسو الجهاز النظام الأساسى له . ويصدر الوزير المختص قرارا باعتماد إنشاء الجهاز والتصديق على نظامه بناء على توصية مجلس إدارة الهيئة . وينشر القرار بالوقائع المصرية على نفقة الجهاز . وتكون له الشخصية الاعتبارية الخاصة من تاريخ هذا النشر .

مادة ١٠٥ - يتم تسجيل الجهاز فى سجل خاص لدى الهيئة بقرار من رئيس مجلس إدارتها بعد أداء رسم مقداره خمسة آلاف جنيه

مادة ١٠٦ - يكون لكل شركة تأمين أو إعادة التأمين خاضعة لأحكام هذا القانون حق الانضمام إلى الجهاز على أن تلتزم بمراجعة نظامه الأساسي .

مادة ١٠٧ - يقدم الجهاز للهيئة خلال الثلاثة أشهر التالية لنهاية السنة المالية على الأكثر الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات وكذا تقريراً عن نشاطه خلال السنة بالإضافة إلى أية بيانات أخرى تطلبها الهيئة معتمدة من المسئول عن إدارته .

مادة ١٠٨ - يشطب الجهاز من سجلات الهيئة إذا ثبت أن أسلوب عمله أضر بسوق التأمين أو أنه دأب على مخالفة أحكام القانون واللائحة التنفيذية ، وفى هذه الحالة يصفى الجهاز وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى نظامه الأساسي .

١ - الباب الرابع عشر

خبراء ووسطاء التأمين

الفصل الأول

الخبراء الاكتواريون

مادة ١٠٩ - تشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة لجنة برئاسة نائب رئيس الهيئة وعضوية عدد من الخبراء الاكتواريين من بين المقيدين بسجلات

الهيئة يختارهم رئيس الهيئة لاعتماد المؤهلات المنصوص عليها بالبند (ب) من المادة (٦٣) من القانون .

ويراعى عند اعتماد المؤهل المشار إليه ما يأتى :

(أ) أن تكون الجهة مانحة المؤهل معترفا بها رسميا فى بلدها .

(ب) أن تتفق المواد الدراسية للمؤهل مع المستوى العلمى للدرجات العلمية المذكورة فى البند (أ) من المادة (٦٣) من القانون .

(ج) أن يكون عدد سنوات الدراسة ملائما للمستوى العلمى للمؤهل .

ويصدق رئيس مجلس إدارة الهيئة على قرار اللجنة باعتماد المؤهل .

مادة ١١٠ - يقدم طلب القيد يسجل الخبراء الاكثواريين المنصوص عليه

فى المادة (٦٣) من القانون مشفوعا بالمستندات التالية :

(أ) المستندات التى تثبت استيفاء الشروط الواردة بالمادة (٦٣) من القانون .

(ب) المستند الدال على سداد رسم القيد المقرر قانونا .

ويجوز للهيئة طلب أية بيانات أخرى يقتضيها فحص الطلب .

(ج) بالنسبة للخبراء الاكتواريين غير المصريين يجب أن يقدم مع طلب القيد المستندات التالية :

١ - شهادة معتمدة تفيد قيده فى سجلات جهة الإشراف والرقابة
الترخيص له بمزاولة المهنة فى الخارج ، أو تفيد إقامته مدة لا تقل عن خمس
سنوات متصلة فى مصر .

٢ - ما يثبت أنه حاصل على إحدى الدرجات العلمية المنصوص عليها
فى الفقرة (أ) من المادة (٦٣) من القانون .

٣ - شهادة توضح خبراته السابقة فى مجال الخبرة الاكتوارية .

٤ - مستند يفيد التصريح له بالإقامة فى مصر والترخيص له بالعمل
فيها .

مادة ١١١ - على الخبير أن يخطر الهيئة بكل تعديل يطرأ على البيانات
والمستندات المقدمة منه عند طلب القيد .

مادة ١١٢ - لا يجوز لشركات التأمين أو إعادة التأمين أن تستعين بخبراء
اكتواريين من غير المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة .

الفصل الثانى

خبراء التأمين الاستشاريون

مادة ١١٣ - يعتبر من خبراء التأمين الاستشاريين كل من يمارس أعمال الخبرة الاستشارية فى مجال التأمين وعلى الأخص فى الأمور التالية :

١ - إدارة وتقييم الأخطار .

٢ - المشاركة فى تقييم أصول والتزامات هيئات التأمين .

٣ - تقييم حقوق والتزامات المؤمن والمؤمن لهم كأساس للتحكيم فى المنازعات الخاصة .

مادة ١١٤ - تشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة لجنة لاعتماد الدرجات العلمية المناظرة المنصوص عليها فى (ج) من البند (١) من المادة (٦٥) من القانون تضم أحد أساتذة التأمين بالجامعات المصرية يختاره رئيس مجلس إدارة الهيئة .

ويراعى عند اعتماد هذه الدرجات العلمية المناظرة الاعتبارات التالية :

(أ) أن تكون الجهة مانحة الدرجة العلمية معترفا بها .

(ب) أن يكون عدد سنوات الدراسة ملائما للمستوى العلمى للدرجة .

(ج) أن تتفق المواد الدراسية للمؤهل مع المستوى العلمى للدرجات

العلمية المذكورة فى المادة (٦٥) من القانون ويصدق رئيس مجلس إدارة الهيئة على قرار اللجنة باعتماد المؤهل .

مادة ١١٥ - يقدم طلب القيد بسجل خبراء التأمين الاستشاريين المنصوص عليه فى المادة (٦٥) من القانون مشفوعا بالمستندات التالية :

(أ) المستندات التى تثبت استيفاء الشروط الواردة بالمادة (٦٥) من القانون .

(ب) المستند الدال على سداد رسم القيد المقرر قانونا .

ويجوز للهيئة طلب أية بيانات أخرى يقتضيها فحص الطلب .

(ج) وبالنسبة للخبراء غير المصريين يجب أن يقدم مع طلب القيد المستندات المنصوص عليها فى الفقرة (ج) من المادة (١١٠) من هذه اللائحة بالإضافة إلى شهادة توضح خبرته السابقة فى مجال الخبرة الاستشارية .

(د) فى حالة مزاوله أعمال الخبرة الاستشارية بواسطة شخص اعتبارى يقدم طلب قيد هذا الشخص الاعتبارى مشفوعا بالمستندات المنصوص عليها بالبندين أ، ب من هذه المادة مع ضرورة توافر شروط قيد الاسم فى الممثل القانونى له وكذا فى كل من يزاول أعمال الخبرة الاستشارية من خلاله .

ويجوز للهيئة طلب أية بيانات أخرى يقتضيها فحص الطلب .

مادة ١١٦- على الحبير أن يخطر الهيئة بكل تعديل يطرأ على البيانات والمستندات المقدمة منه عند طلب القيد .

الفصل الثالث

خبراء المعاينة وتقدير الأضرار

مادة ١١٧ - تشكل لجنة بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة تتولى فحص طلبات القيد في سجل خبراء المعاينة وتقدير الأضرار المنصوص عليه في المادة (٦٨) من القانون وتحديد أنواع التخصصات الدقيقة التي يمكن أن تندرج تحت أي فرع من فروع التأمين المشار إليها في الفقرة ثانيا من المادة (١) من القانون والتي يتم قيد الطالب على أساسها بما يتناسب مع مؤهلاته وخبرته العلمية .

ويتم القيد والتجديد بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة بناء على توصية هذه اللجنة ، كما يتم الشطب بقرار من مجلس إدارة الهيئة في الحالات التي نصت عليها المادة (٦٩) من القانون .

مادة ١١٨ - يقدم طلب القيد في السجل المنصوص عليه في المادة السابقة مشفوعا بالمستندات والبيانات الآتية :

(أ) المستندات التي تثبت استيفاء الشروط الواردة بالمادة (٦٩) من القانون .

(ب) المستندات التي تثبت حصول الطالب على مؤهل عال مع خبرة عملية في مجال تخصصه المهني لاتقل عن خمس سنوات .

(ج) إقرار من الطالب بأنه ليس وكيلا عن إحدى شركات التأمين أو عاملا بها أو له مصلحة خاصة فيها .

(د) المستند الدال على سداد رسم القيد المقرر قانونا .

ويجوز للهيئة طلب أية بيانات أو إيضاحات أخرى يقتضيها فحص الطلب .

وبالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا والعاملين بالحكومة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام يكتفى بتقديم إقرار بدلا من المستندات الموضحة بالبنود من ٢ إلى ٦ من المادة (٦٣) من القانون .

على أن يقدم الطالب مستندا رسميا من الرئيس الأعلى لجهة عمله بالموافقة على مزاولته لأعمال المعاينة وتقدير الأضرار مشفوعا بالبيانات الوظيفية الأساسية والخبرات الخاصة به .

وبالنسبة لطالب القيد الذى ترك الخدمة فى الحكومة والهيئات العامة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام بسبب الإحالة للمعاش يكتفى بتقديم اقرار بدلا من المستندات المنصوص عليها فى البنود من (٢) إلى (٦) من المادة (٦٣) من القانون بشرط أن يقدم طلب القيد خلال الثلاثة أشهر التالية لتركه الخدمة .

وبالنسبة للمخبراء غير المصرين يجب أن يقدم مع طلب القيد المستندات المنصوص عليها فى الفقرة (ج) من المادة (١١٠) من هذه اللائحة وذلك بالإضافة إلى المستند الدال على حصوله على مؤهل عال فى مجال التخصص المطلوب مزاولته وكذا شهادة توضح خبرته السابقة فى المجال المطلوب قيده به .

(هـ) وفى حالة مزاوله أعمال المعاينة وتقدير الأضرار بواسطة شخص اعتبارى يقدم طلب القيد للشخص الاعتبارى مشفوعا بالمستندات المنصوص عليها بالبندين أ ، ب من هذه المادة مع ضرورة توافر شروط قيد الاسم فى الممثل القانونى لهذا الشخص وكذا فى كل من يزاول أعمال المعاينة وتقدير الأضرار من خلال الشخص .

مادة ١١٩ - على طالب القيد أن يحدد فرعين على الأكثر من فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات التى نصت عليها الفقرة ثانيا من المادة (١)

من القانون لممارسة تخصصه المهني في أعمال المعاينة وتقدير الأضرار على أن يوضح التخصصات الدقيقة التي تندرج تحت كل من هذين الفرعين والتي يرغب في قيد اسمه على أساسها .

مادة ١٢٠ - يقدم طلب تجديد القيد في سجل خبراء المعاينة وتقدير الأضرار إلى الهيئة خلال الثلاثة أشهر السابقة على انقضاء مدته مشفوعاً بما يأتي :

١ - المستندات التي تثبت استيفاء الطالب للشروط الموضحة في البنود من (٢) إلى (٦) من المادة (٦٣) من القانون .

٢ - المستند الدال على سداد رسم تجديد القيد المقرر قانوناً .

ويجوز للهيئة طلب أية بيانات أو إيضاحات أخرى يقتضيها فحص الطلب .

مادة ١٢١ - يشطب من السجل اسم الخبير الذي يفقد أحد شروط القيد أو بناء على طلبه أو إذا ثبت أنه قام بتقديم تقارير معاينات أو تقدير أضرار تنطوي على غش أو تعتمد تضمينها بيانات غير حقيقية أو إذا ثبت عدم التزامه بالأسس الفنية لمزاولة هذه المهنة .

ويجوز للخبير أن يتقدم بطلب إعادة قيد اسمه في السجل مرفقاً به المستندات المشار إليها بالمادة السابقة مع سداد رسم القيد المقرر قانوناً .

مادة ١٢٢ - يتم تجديد قيد اسم الخبير أو إعادة قيده بالسجل المذكور بقرار يصدره رئيس مجلس إدارة الهيئة .

مادة ١٢٣ - على الخبير أن يثبت رقم قيده بالسجل فى كل ما يصدره من أوراق ومستندات ونشرات وغير ذلك مما يصل إلى علم الجمهور ، وأن يخطر الهيئة بأى تعديل يطرأ على البيانات والمستندات المقدمة منه عند القيد أو التجديد أو إعادة القيد وأن يقدم للهيئة ما تطلبه من بيانات أو مستندات .

مادة ١٢٤ - لا يجوز لشركات التأمين إسناد أية عمليات لأحد خبراء المعاينة وتقدير الأضرار إذا تعارض ذلك مع طبيعة عمله أو كان له فيها مصلحة خاصة .

كما لا يجوز أن يكون خبيراً مشمناً فى بيع ما عاينه من المخلفات والمستنفذات التى ترى شركة التأمين التصرف فيها .

مادة ١٢٥ - يتعين على الشركة فى حالة وقوع مخالفات من الخبير إخطار الهيئة بها ، وعلى الهيئة إخطار الخبير بالمخالفات بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وللخبير أن يبدى دفاعه خلال شهر من تاريخ الإخطار أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١١٧) من هذه اللائحة وتقوم اللجنة بتحقيق هذه المخالفات وتقديم توصياتها إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة لإصدار قرار فى شأنها .

الفصل الرابع

وسطاء التأمين

مادة ١٢٦ - يقصد بوسيط التأمين كل من يتوسط بأية صورة في عقد عمليات تأمين أو إعادة تأمين لحساب شركة تأمين أو إعادة تأمين مقابل مرتب أو مكافأة أو عمولة .

مادة ١٢٧ - يشترط في الوسيط المشار إليه في المادة (٧١) من القانون أن يكون حاصلًا على أحد المؤهلات أو الخبرات الآتية :

- ١ - مؤهل عال .
- ٢ - مؤهل فوق المتوسط تخصص تأمين .
- ٣ - مؤهل فوق المتوسط مع خبرة عملية في مجال التأمين أو إعادة التأمين لائق من سنة .
- ٤ - شهادة إتمام دراسة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية أو ما يعادلها مع خبرة عملية في مجال التأمين أو إعادة التأمين لائق من سنتين .
- ٥ - شهادة إتمام دراسة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية أو ما يعادلها مع اجتياز الاختبارات التي تعقدتها أو تعتمدها الهيئة للتقيد في سجل الوسطاء .

ويستثنى مما تقدم من سبق تسجيله كوسيط تأمين طبقاً لأحكام القوانين

السابقة

مادة ١٢٨ - يقدم للهيئة طلب القيد فى سجل وسطاء التأمين أو إعادة التأمين المنصوص عليه فى المادة (٧٢) من القانون على النموذج المعد لهذا الغرض بالهيئة مرفقا به البيانات والمستندات التالية :

(أ) المستندات التى تثبت استيفاء الطالب لشروط المؤهل والخبرة المنصوص عليها فى المادة السابقة .

(ب) المستندات التى تثبت استيفاء الطالب للشروط المبينة فى البنود من (٢) إلى (٦) من المادة (٦٣) من القانون .

(ج) إقرار بالالتزام بالقواعد الصادرة من مجلس إدارة الهيئة بتنظيم ممارسة المهنة .

(د) المستند الدال على سداد رسم القيد المقرر قانونا .

ويجوز للهيئة طلب أية بيانات أو مستندات أخرى من الطالب .

وبالنسبة لطلاب القيد الذى ترك الخدمة بالحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام بسبب الإحالة للمعاش يكتفى بتقديم إقرار بدلا من المستندات المنصوص عليها فى البنود من (٢) إلى (٦) من

المادة (٦٣) من القانون بشرط أن يقدم طلب القيد خلال الثلاثة أشهر التالية لتركه الخدمة .

وبالنسبة للوسطاء غير المصريين يجب أن يقدم مع طلب القيد المستندات التالية :

١ - شهادة معتمدة تفيد قيده فى سجلات جهة الإشراف والرقابة والترخيص له بمزاولة المهنة فى الخارج .

٢ - شهادة معتمدة توضح المؤهلات التى حصل عليها وخبراته السابقة فى مجال الوساطة .

٣ - مستند يفيد التصريح له بالإقامة بمصر والترخيص له بالعمل فيها .

مادة ١٢٩ - يقدم للهيئة طلب تجديد القيد خلال الثلاثة أشهر السابقة على انقضاء مدته مشفوعة بما يأتى :

(أ) المستندات التى تثبت استيفاء الطالب للشروط الموضحة بالبنود من (٢) إلى (٦) من المادة (٦٣) من القانون .

(ب) المستند الدال على سداد رسم تجديد القيد المقرر قانونا .

ويجوز للهيئة طلب أية بيانات أو إيضاحات أخرى يقتضيها فحص الطلب .

مادة ١٣٠ - على الوسيط أن يخطر الهيئة بكل تعديل يطرأ على البيانات والمستندات المقدمة منه عند طلب القيد أو التجديد .

مادة ١٣١ - يتم القيد فى السجل المذكور والشطب منه بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة .

ويستثنى من القيد فى السجل المذكور العاملون بالإنتاج بشركات التأمين المقيدة أسماؤهم فى السجل الخاص بالهيئة لحين انتهاء خدمة كل منهم بالشركة لأى سبب من الأسباب .

مادة ١٣٢ - يجب أن يذكر فى وثيقة التأمين الاسم الثلاثى للوسيط الذى تمت العملية عن طريقه وكذا رقم قيد اسمه فى سجلات الهيئة .

مادة ١٣٣ - لا يجوز للوسيط أن يصدر وثائق تأمين أو يقوم بتسوية أية تعويضات أو أن يثبت فى أوراقه أو وسائل الدعاية والإعلان المتعلقة به ما يخالف ذلك . كما يتعين عليه عدم الاحتفاظ بأية مستندات تتعلق بعقد التأمين وتخص العميل .

وعلى شركة التأمين أو إعادة التأمين إخطار الهيئة بكل مخالفة تنسب إلى الوسيط وكذا كل دعوى ترفع ضده تتعلق بممارسة نشاطه .

مادة ١٣٤ - يضع مجلس إدارة الهيئة القواعد المتعلقة بممارسة أعمال الوساطة والتزامات الوسطاء قبل الشركات وحملة الوثائق والآثار المترتبة على مخالفة ذلك .

الباب الخامس عشر

أحكام عامة

مادة ١٢٥ - تقدم إلى الوزير الطلبات الخاصة بنظر المنازعات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٨٤) من القانون على أن يوضع في الطلب وفي موضع ظاهر منه أن النزاع المطلوب نظره طبقا لهذه الفقرة من المادة المشار إليها ويرفق بالطلب .

- مذكرة شارحة لموضوع النزاع مع عدد كاف من الصور .

- طلبات مقدم النزاع وأسانيده ومستنداته إن وجدت .

- اسم ممثله في نظر النزاع وصفته وعنوانه .

مادة ١٣٦ - يصدر الوزير وبعد الرجوع للجهة المتنازع معها لتحديد ممثل لها قرارا بتشكيل لجنة لنظر النزاع واسم رئيسها على أن يكون عددهم مفردا ويكون مقر اجتماع اللجنة بالهيئة .

وتتولى اللجنة النظر في المنازعة على وجه السرعة طبقا للإجراءات

التالية :

(أ) يكون إعلان جميع الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع بأسماء رؤساء

مجالس إدارة الجهات المتنازعة بمقر أعمالهم .

(ب) تكون رئاسة الجلسات لرئيس اللجنة .

(ج) يكون سكرتير الجلسة هو المختص بحفظ الأوراق المتعلقة بالنزاع وتدوين أقوال أطراف النزاع ومناقشاتهم أو ملخص لها موقع عليه منه بعد توقيع أعضاء اللجنة .

(د) لا تنقيد اللجنة بقواعد قانون المرافعات أو أى إجراءات أخرى عند نظر النزاع .

(هـ) تصدر قرارات اللجنة فيما يتعلق بسير إجراءات النزاع وفى موضوعه بأغلبية الأصوات للأعضاء ولا يجوز لأى عضو الامتناع عن التصويت .

ويحدد الوزير المختص الأتعاب والمصروفات لأعضاء اللجنة والجهة التى تتحملها .

مادة ١٣٧ - تقدم طلبات نظر المنازعات التى تنشأ بين شركات التأمين وإعادة التأمين طبقاً للفقرة (ب) من المادة (٨٤) من القانون لرئيس مجلس إدارة الهيئة .

ويوضح فى الطلب وفى موضع ظاهر منه أن النزاع المطلوب نظره طبقاً لهذه الفقرة من المادة المشار إليها .

ويرفق بالطلب مذكرة شارحة لموضوع النزاع مع عدد كاف من الصور

وطلبات مقدمه وأسانيده والمستندات إن وجدت واسم ممثل مقدم الطلب الذى يختاره وصفته وعنوانه .

مادة ١٣٨ - يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قراراً بانعقاد جلسة غير عادية لمجلس إدارة الهيئة لنظر النزاع ، وتخطر الجهة أو الجهات الموجه ضدها النزاع بصورة من الطلب المقدم لنظر النزاع والأوراق المرفقة به ، وعلى كل منها تحديد ممثل لها خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ إخطارها .

وينعقد مجلس إدارة الهيئة بجلسة غير عادية لنظر النزاع برئاسة رئيس مجلس الإدارة وطبقاً للإجراءات المشار إليها فى المادة (١٣٦) من هذه اللائحة .

مادة ١٣٩ - يعد بالهيئة سجل خاص تسجل به المنازعات المشار إليها فى المواد السابقة والقرارات الصادرة بشأنها . وتحفظ جميع الأوراق المتعلقة بهذه المنازعات بالهيئة بعد إخطار الجهات المتنازعة بالقرار الصادر لتنفيذه . وينشر ملخص للنزاع والقرار الصادر بشأنه فى الكتاب السنوى المشار إليه بالمادة (١٦) من القانون إلا إذا قررت الجهة التى أصدرت القرار عدم نشره .

مادة ١٤٠ - يتم سداد رسم الإشراف والرقابة المنصوص عليه فى المادة (٨٥) من القانون على الوجه الآتى :

١ - اثنان ونصف فى الألف بالنسبة لعمليات التأمين المنصوص عليها فى البند أولاً من الفقرة الأولى من المادة (١) من هذه اللائحة .

٢ - ستة فى الألف بالنسبة لعمليات التأمين المنصوص عليها فى البند
ثانيا من الفقرة الأولى من المادة سالفه الذكر .

ويتم سدأء هذه الرسوم بذات العملة المسددة بها الأقساط المباشرة التى
تستحق عنها الرسوم وفقا للملحق الذى يصدر فى هذا الشأن .
ولا يجوز للشركة اقتضاء هذا الرسم من حملة 'وثائق أو المؤمن لهم
بما يجاوز الفئتين المذكورتين .

مادة ١٤١ - لا يجوز لأى شخص طبيعى أو اعتبارى أن يزاول فى
جمهورية مصر العربية بالذات أو بالوساطة أى نشاط يتصل بالتأمين
أو إعادة التأمين إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الهيئة وتسجيله بها .
ويكون الترخيص بالمزاولة وفقا لأحكام القانون وهذه اللائحة .

ولاتبأشر مكاتب تمثيل هيئات وشركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية
أى نشاط تأمينى فى مصر ويقتصر عملها على دراسة سوق التأمين
والعلاقات العامة والاتصالات .

مادة ١٤٢ - يقدم طلب فتح مكتب تمثيل لهيئات أو شركات التأمين
أو إعادة التأمين الأجنبية إلى الهيئة للحصول على الموافقة المبدئية تمهيدا
لاتخاذ الإجراءات المقررة وفقا لأحكام قانون شركات المساهمة المشار إليه
ولاتحتة التنفيذية على أن يرفق بالطلب المستندات التالية :

- ١ - اسم المكتب وعنوانه واسم الشركة أو الهيئة التي يمثلها وعنوانها .
- ٢ - صورة من النظام الأساسي للهيئة أو الشركة التي يمثلها المكتب
د صدقا عليه من سلطة الإشراف والرقابة المختصة بالدولة التي تقع فيها
الهيئة أو الشركة التابع لها مكتب التمثيل .
- ٣ - ترجمة باللغة العربية للمخص النظام الأساسي .
- ٤ - المراسمة الصادرة من المركز الرئيسى للشركة أو الهيئة بافتتاح
مكتب تمثيل فى مصر .
- ٥ - كتاب من المركز الرئيسى للشركة باسم المسئول عن المكتب
وجنسيته .
- ٦ - صورة من ميزانية المركز الرئيسى للشركة التابع لها مكتب التمثيل
عن آخر سنتين مالىتين .
- ٧ - تعهد من المركز الرئيسى بإخطار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين
بأية تعديلات تتم على البيانات المسجلة .
- ٨ - ما يفيد خضوع المركز الرئيسى للشركة لرقابة جهاز الإشراف
والرقابة على التأمين بالدولة التي يقع فيها هذا المركز .

مادة ١٤٣ - يقدم طلب تسجيل مكتب التمثيل على النموذج المعد لذلك ولا يجوز للمكتب مباشرة نشاطه في مصر إلا بعد إخطاره بالقرار الصادر من رئيس مجلس إدارة الهيئة بإضافته إلى السجل المعد لذلك بالهيئة .

مادة ١٤٤ - يعد بالهيئة السجلات الآتية :

(أ) سجل لتقيد طلبات الحصول على الموافقة المبدئية على تأسيس شركة تأمين أو إعادة تأمين أو جمعية تأمين تعاوني .

(ب) سجل شركات التأمين وإعادة التأمين المنصوص عليها في المادة (١٧) من القانون وتفرد فيه صحائف كافية لكل شركة يتقرر قبول تسجيلها وتقيد به البيانات الآتية :

١ - رقم التسجيل المتتابع وتاريخه .

٢ - اسم الشركة أو (الجمعية) .

٣ - تاريخ التأسيس .

٤ - فروع التأمين المرخص لها بمزاولةها .

٥ - تاريخ مباشرة النشاط .

٦ - مدة الشركة الأصلية والمجددة .

٧ - رقم وتاريخ عدد الجريدة الرسمية التي نشر فيها قرار رئيس مجلس

إدارة الهيئة بتسجيل الشركة .

٨ - رأس المال :

المرخص به .

المصدر .

المدفوع .

٩ - عنوان المركز الرئيسي للشركة .

١٠ - فروع الشركة .

(ج) سجل جمعيات التأمين التعاونى المنصوص عليها فى المادة (٢٢)

من القانون تفرد فيه صحيفة خاصة لكل جمعية يتقرر قبول

تسجيلها تقيد به البيانات الخاصة بكل جمعية أو أى تعديل يطرأ

عليها .

(د) سجل صناديق التأمين الحكومية .

(هـ) سجل لمجمعات التأمين المنصوص عليها فى البند (٣/هـ) من

المادة (٢) من القانون تقيد به البيانات الخاصة بكل مجمعة أو أى

تعديل يطرأ عليها .

(و) سجل المخبرات التأمين المنصوص عليها في المادة (٢٥) من القانون تفرد فيه صحيفة خاصة لكل اتحاد يتقرر قبول تسجيله تقيد به البيانات الخاصة بكل اتحاد أو أى تعديل يطرأ عليها .

(ز) سجل الأجهزة المعاونة المنصوص عليها في المادة (٢٥) من القانون تفرد فيه صحيفة خاصة لكل جهاز يتقرر قبول تسجيله تقيد به البيانات الخاصة بكل جهاز أو أى تعديل يطرأ عليها .

(ح) سجل الخبراء الاكتواريين المنصوص عليه في المادة (٦٣) من القانون تفرد فيه صحيفة خاصة لكل خبير يتقرر قيد اسمه بهذا السجل تقيد به البيانات الخاصة بكل خبير أو أى تعديل يطرأ عليها .

(ط) سجل خبراء التأمين الاستشاريين المنصوص عليه في المادة (٦٥) من القانون تفرد فيه صحيفة خاصة لكل خبير يتقرر قيد اسمه بهذا السجل تقيد به البيانات الخاصة بكل خبير أو أى تعديل يطرأ عليها .

(ي) سجل خبراء المعاينة وتقدير الأضرار المنصوص عليها في المادة (٦٨) من القانون تفرد فيه صحيفة خاصة لكل خبير يتقرر قيد اسمه بهذا السجل تقيد به البيانات الخاصة بكل خبير أو أى تعديل يطرأ عليها .

- (ك) سجل وسطاء التأمين المنصوص عليه في المادة (٧٢) من القانون تفرد فيه صحيفة خاصة لكل وسيط يتقرر قيد اسمه بهذا السجل تقيد به البيانات الخاصة بكل وسيط أو أى تعديل يطرأ عليها .
- (ل) سجل العاملين بالإنتاج بشركات التأمين وقت صدور القانون تقيد به البيانات الخاصة بكل منهم أو أى تعديل يطرأ عليها .
- (م) سجل المنازعات المنصوص عليه في المادة (١٣٩) من هذه اللائحة تفرد فيه صحيفة خاصة بكل نزاع تدرج بها البيانات المتعلقة به .
- (ن) سجل نماذج وثائق التأمين التى تصدرها كل شركة عن كل فرع من فروع التأمين والتعديلات التى تطرأ عليها .
- (س) سجل الأموال المخصصة طبقاً للمادة (٣٨) من القانون .
- (ع) سجل الشكاوى .
- (ف) سجل المخالفات الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى .
- (ص) سجل مكاتب تمثيل هيئات أو شركات التأمين أو إعادة التأمين .
- (ق) سجل قيد مراقبى الحسابات المرخص لهم بمراجعة حسابات شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى .

وزارة البترول

قرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٦ (*)

وزير البترول

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الهيئة المصرية العامة للبترول ؛

وعلى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن الغاز الطبيعى ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا ؛

قرر :

مادة اولى - يحظر إجراء أى تصميمات أو منشآت أو تركيبات أو تعديلات أو تملك أو تشغيل أو إدارة مراكز وأنظمة الغاز الطبيعى المضغوط والخاص بتحويل المركبات للعمل بالغاز الطبيعى أو إمدادها به أو توريد أو تصنيع مستلزماتها وتركيبها أو تجميعها أو أية إصلاحات لمجموعات التحويل اللازمة لتشغيل السيارات ووسائل النقل العام للعمل بالنظام المزدوج بنزين / غاز أو سولار / غاز بالتبادل أو التحويل الكامل للعمل بالغاز الطبيعى بصورة مختلفة .

وكذلك أى أعمال خاصة بالتصميم أو الإنشاء أو التشغيل أو الإدارة أو التملك أو الإصلاح أو الصيانة فى محطات تموين السيارات ووسائل النقل العام التى يتقرر استخدامها للغاز الطبيعى إلا عن طريق الشركات المتخصصة والذي ينص غرض إنشائها بنظامها الأساسى على ماسبق ذكره والتى تنشئها وزارة البترول أو توافق عليها بعد استيفاء كافة مايقضى به القانون وأحكامه والقرارات المنظمة والقواعد والاشتراطات الخاصة الصادرة فى هذه الشأن .

مادة ثمانية - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ثالثة - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٩٩٦/٢/٦

وزير البترول

د . م / حمدي على البنبى

وزارة البترول

قرار رقم ٨٢٠ لسنة ١٩٩٦

بإصدار اللائحة التنفيذية

لقانون الغاز الطبيعي (*)

وزير البترول

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الهيئة المصرية العامة للبترول ؛

وعلى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن الغاز الطبيعي ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الغاز الطبيعي الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للإنتاج ووزير البترول رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٨ والقرار رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٩٤ ؛

تقرر :

(المادة الاولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون الغاز الطبيعي الصادر بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ المرفقة .

(المذلة الثانية)

صدر فی ۱۹۹۶/۹/۱۰

د. م / همدى على البنى

اللائحة التنفيذية

لقانون الغاز الطبيعي

الصادر بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠

(مادة ١)

تتولى شركة الغازات البترولية إمداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعي للمناطق السكنية بمحافظة القاهرة والجيزة وغيرها من المحافظات التى تقرر بها خطوط أنابيب الغاز الطبيعى .

ويحدد مجلس إدارة الشركة على ضوء ما تراه الهيئة المصرية العامة للبترول المناطق والأحياء والعقارات التى يتقرر إمدادها تباعا بالغاز الطبيعى فى هذه المحافظات بواسطة الشركة .

(مادة ٢)

تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول بالاشتراك أو الإشراف أو الإسناد أو الموافقة لشركات أخرى من شركات القطاع أو المنشأة طبقا للقوانين المصرية والتى تتوافر فيها القواعد والشروط والمواصفات الفنية والمادية التى تضعها الهيئة للقيام ببعض أو كل الأنشطة المشار إليها والمحددة بالمادة الأولى من القانون .

ويحدد مجلس إدارة الهيئة الشركات التى يعهد إليها القيام بهذه

الأعمال وذلك فى المناطق السكنية والمصانع ومحطات القوى فى المحافظات التى تحددها الهيئة طبقا لخطتها العامة فى هذا الشأن .

(مادة ٣)

تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول الإشراف على الشركات بنفسها أو تصهد بهذا الإشراف إلى أى من شركات قطاع البترول التابعة لها ويصدر مجلس إدارة الهيئة قرارا بتنظيم كيفية القيام بهذا الإشراف .

(مادة ٤)

تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول وضع خطة سنوية بالتنسيق مع شركات الغازات البترولية وغيرها من الشركات المنفذة وشركة أنابيب البترول لإمداد وتوصيل وتسويق الغاز الطبيعى للمصانع ومحطات القوى وغيرها .

(مادة ٥)

يتم توصيل الغاز الطبيعى للمصانع ومحطات القوى طبقا للمواصفات وبالشروط التى يتم الاتفاق عليها فى كل حالة على حدة مع الشركة المنفذة والجهة الطالبة .

(مادة ٦)

تحدد مواصفات التوصيلات والتركيبات داخل المباني والمنشآت بقرار

يصدر من مجلس إدارة الشركة المنفذة بما يكفل حماية المنتفع والغير والعقار مع الالتزام التام بخطة وتعليمات الهيئة الصادرة فى هذا الشأن .

(مادة ٧)

على شاغلى أو مالكى أو واضعى اليد على العقارات الكائنة بالمناطق التى يتقرر إمدادها بالغاز الطبيعى تمكين العاملين المختصين بشركات الغازات البترولية أو الشركة المنفذة من دخول هذه العقارات لإجراء الدراسات والمعاينات اللازمة لتوصيل الغاز الطبيعى وعلى الشركة إخطار أصحاب الشأن قبل القيام بهذه الدراسات والمعاينات بوقت كاف .

(مادة ٨)

تتولى الشركة المنفذة إخطار مالك العقار أو شاغله أو واضعى اليد عليه بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو بأى وسيلة أخرى تؤدى ذات الغرض بما تنوى إجراء من توصيلات معدة لنقل الغاز الطبيعى فوق العقار أو تحته أو من خلاله أو القيام بتنفيذ الأعمال اللازمة لتركيب هذه التوصيلات ، وذلك قبل البدء فى تنفيذها بشهر واحد يبدأ حسابه من تاريخ إرسال الإخطار .

(مادة ٩)

على الجهات القائمة على تنظيم المياى والملاك وواضعى اليد قبل

الترخيص بإقامة إنشاءات جديدة بالمناطق التى يتقرر إمدادها بالغاز الطبيعى
أو عند إقامة إنشاءات أو إجراء تعديلات فى العقار المركب عليه أو تم به
خطوط الغاز الطبيعى إتباع الإجراءات التالية :

(أ) (أ) التقدم لشركة الغازات البترولية أو الشركة المنفذة بطلب على
النموذج الذى تعده الشركة لهذا الغرض موضحا به الانشاءات أو التعديلات
المراد تنفيذها بالعقار قبل البدء فيها بشهرين على الأقل تحسب من تاريخ
تقديم الطلب .

(ب) للشركة أن توافق على تنفيذ الانشاءات أو إجراء التعديلات بعد
إدخال ما تراه من تعديلات عليها وبلغ صاحب الشأن بذلك خلال شهرين من
تاريخ تقديم الطلب وإلا جاز لمقدم الطلب تنفيذ الإنشاءات أو إجراء التعديلات
التي تقدم بطلبها .

(ج) إذا لم توافق الشركة على تنفيذ الإنشاءات أو إجراء التعديلات
وخالف المالك أو واضح اليد ذلك تتخذ إجراءات نزع ملكية العقار للمنفعة
العامة .

(المادة ١٠)

تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول تحديد الشركات التى يصرح لها
بإجراء أعمال التركيبات أو التعديلات أو إصلاحات أو صيانة خطوط الغاز

الطبيعى داخل المناطق السكنية أو المنشآت الكائنة بهذه المناطق بجميع أنواعها واستعمالاتها وأغراضها وكذلك داخل المصانع ومحطات القوى ومحطات خدمة تموين السيارات وغيرها من الأماكن أو المنشآت التى يصرح بمدها بالغاز الطبيعى .

وتمنح الهيئة الموافقة لهذه الشركات بعد التأكد من أنها مؤهلة ماديا وفنيا وعلميا للقيام بهذه الأعمال .

(مادة ١١)

تتولى الهيئة المصرية العامة للبترول تحديد المناطق للشركات المرخص لها بالأعمال الواردة بالمادة السابقة .

ويحظر على الشركات المنفذة مباشرة أى من الأعمال الواردة فى هذه المادة قبل الحصول على موافقة الهيئة .

(مادة ١٢)

تقوم شركات مشروعات الغاز الطبيعى بالأعمال الواردة بالمادة الأولى من اللائحة تحت إشراف شركة الغازات البترولية فى الأحياء والعقارات التى يتقرر إمدادها بالغاز الد ى بواسطة الشركة .

وتشرف الهيئة المصرية العامة للبترول أو إحدى شركات القطاع التى تحددها الهيئة على الشركات المنفذة المرخص لها بالأعمال الواردة بالقانون .

يتم توريد الغاز الطبيعي إلى المستهلكين طبقا لنموذج العقد الذى تعده شركة الغازات البترولية أو الشركة المنفذة بعد اعتماده من الهيئة والذى يتضمن الشروط والقواعد العامة لتوريد الغاز إلى المشتركين وأعمال تركيب صيانة الوصلات والتركيبات الداخلية والعدادات ومحولات الأجهزة والتعريف وطريقة الدفع .

ولرئيس مجلس إدارة الشركة المتعاقدة تفويض من يراه للتوقيع على هذه العقود نيابة عن الشركة .

لرئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول أن يضع القواعد التى تسرى فى شأن ما قد يعرض فى العمل من إجراءات تقتضيها تنفيذ أحكام هذه اللائحة .

وزارة التأمينات

قرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٦

صادر في ١٩٩٦/٣/٧

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري

رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠

باللائحة التنفيذية للقانون

رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠

بإصدار قانون التأمين الاجتماعي الشامل (*)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر

بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ :

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية للقانون

رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي الشامل ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٩٩٦/٣/٧ :

قرار:

مادة ١ - يضاف إلى نص المادة ٢ من قرار وزير التأمينات رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى الشامل فقرة أخيرة نصها الآتى :

ويستمر انتفاع من يقضى فترة عقوبة داخل السجن من الفئات المشار إليها بأحكام القانون المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

وزيرة

التأمينات والشئون الاجتماعية

د / آمال عثمان

وزارة التأمينات

قرار وزير التأمينات رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٦

صادر في ١٩٩٦/٥/٢٢

بشأن بعض الأحكام المنظمة لحساب مدد الإجازات الخاصة

بدون أجر ضمن مدد الاشتراك في التأمين (*)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٧٥ :

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ بتحديد مواعيد إبداء

الرغبة وأداء الاشتراكات عن مدد الإجازات الخاصة بدون أجر :

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الأحكام

المنظمة لحساب مدد الإجازات الخاصة بدون أجر ضمن مدد الاشتراك في

التأمين :

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١ لسنة ١٩٩٣ بشأن بعض الأحكام

المنظمة لحساب مدد الإجازات الخاصة بدون أجر ضمن مدد الاشتراك في

التأمين :

(*) الوقائع المصرية - العدد ١٩٠ في ١٩٩٦/٨/٢٥

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٤ بشأن بعض الأحكام المنظمة لحساب مدد الإجازات الخاصة بدون أجر ضمن مدد الاشتراك فى التأمين ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ١٩ لسنة ١٩٩٥ بشأن بعض الأحكام المنظمة لحساب مدد الإجازات الخاصة بدون أجر ضمن مدة الاشتراك فى التأمين ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٢ ؛

قـــرر :

(المادة الاولى)

يجوز للمؤمن عليهم الذين لم يبدوا رغباتهم فى حساب مدد الإجازات الخاصة بدون أجر ، إبداء رغباتهم فى حساب أو عدم حساب هذه المدد ضمن مدة الاشتراك فى التأمين وفقا للقرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه فى ميعاد غايته ١٩٩٦/١٢/٣١ وبما لا يجاوز اليوم السابق لتحقيق واقعة الاستحقاق لمزايا تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

ويؤدى المؤمن عليه الاشتراكات المستحقة عن مدة الإجازة دفعة واحدة فى ميعاد غايته نهاية الشهر التالى للشهر الذى أبدت فيه الرغبة فإذا انتهى الميعاد دون السداد يتبع فى شأن تحصيل المبالغ المستحقة أحكام المادتين السادسة والرابعة عشر من القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه .

(الملة الثانية)

الحالات التى قام فيها المؤمن عليه قبل تاريخ العمل بهذا القرار بأداء المبالغ المطلوبة عن مدة الإجازة الخاصة بدون أجر دفعة واحدة أو بدئى فى تحصيل الأقساط المستحقة عنها رغم عدم استيفاء الإجراءات المنصوص عليها فى القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ يعتبر أداء المبالغ رغبة منه فى حساب مدة الإجازة ضمن مدة الاشتراك فى التأمين وعلى صاحب العمل استيفاء إجراءات إبداء الرغبة المنصوص عليها بالقرار المشار إليه .

(الملة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .
وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية
د/ أهال عثمان

وزارة التأمينات

قرار وزير التأمينات رقم ٦٩ لسنة ١٩٩٦

صادر بتاريخ ١٩٩٦/٧/١

بشأن تحديد جزء المعاش الجائز استبداله

اعتباراً من ١٩٩٦/٧/١ (*)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وزيادة المعاشات ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي ؛

وعلى القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٦ فى شأن قواعد وشروط وحالات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل العمل بالاستبدال ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٢ فى شأن قواعد تنظيم ضم العلاوات الخاصة إلى أجر الاشتراك الأساسى ؛

وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٩٩٦/٧/١ :

قـــرر:

مادة أولى - يحدد جزء المعاش الجائز استبداله اعتباراً من ١٩٩٦/٧/١ وفقاً لما يلي :

قيمة الجزء المستبدل	مقدار المعاش
٥٠-	من ٦٥,٥٠ إلى أقل من ٦٦
١٠-	من ٦٦- إلى أقل من ٧٠
٢٠-	من ٧٠- إلى أقل من ٧٥
٣٠-	من ٧٥- إلى أقل من ٨٠
٤٠-	من ٨٠- إلى أقل من ٩٠
٥٠-	من ٩٠- إلى أقل من ١٠٠
٦٠-	من ١٠٠- إلى أقل من ١٢٠
٧٠-	من ١٢٠- إلى أقل من ١٥٠
٨٠-	من ١٥٠- فأكثر

مادة ثانية - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٦/٧/١

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

د/آمال عثمان

وزارة التأمينات

قرار وزير التأمينات رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٦

صادر في ١٩٩٦/٧/١

بشأن أجر الاشتراك المتغير (*)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ :

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦ بشأن منح العاملين بالدولة ع
خاصة :

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٢ بشأن أجر الاشتراك
المتغير في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى المذكرة المعروضة علينا بتاريخ ١٩٩٦/٧/١ :

قرر :

(المادة الاولى)

تعتبر العلاوة الخاصة المقررة للعاملين بالدولة والقطاع العام
بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه عنصرا من عناصر أجر الاشتراك
المتغير .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على العلاوة الماثلة التي يقررها صاحب العمل فى القطاع الخاص .

(المادة الثانية)

لا تعتبر العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه جزءاً من أجر الاشتراك المتغير اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠١ ويراعى فى تحديد تلك العلاوة الآتى :

١ - بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالقطاع الخاص ألا تتجاوز نسبة العلاوة النسبة المنصوص عليها فى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه .

٢ - يحدد الحد الأقصى لقيمة العلاوة بقيمة علاوة محسوبة على أساس أجر اشتراك أساسى مقداره ٢٥٠ جنيهاً وما لا يجاوز المقدار المطلوب لاستكمال الحد الأقصى لأجر الاشتراك الأساسى فى تاريخ ضمها .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الرقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من

١٩٩٦/٧/١

وزير التأمينات والشئون الاجتماعية

د. آمال عثمان

وزارة التجارة والتموين

قرار وزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

بقمع التدليس والغش

صادر بتاريخ ١٩٩٦/٧/٣ (*)

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش

المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ :

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٣

بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المشار إليه ؛

وعلى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤

بحظر تداول السلع مجهولة المصدر أو غير المطابقة للمواصفات ؛

وبعد موافقة وزارة المالية والزراعة والصحة ؛

وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرار:

(المادة الاولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع
التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ المرفقة .

(المادة الثانية)

يلغى قرار وزير التجارة والصناعة الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٣
بتنفيذ أحكام القانون المشار إليه ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذه
اللائحة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى
تاريخ نشره.

وزير التجارة والتموين

الدكتور / احمد جويلى

اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش

المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤

مادة ١ - تسرى أحكام هذه اللائحة على جميع السلع والموضوعات الخاضعة للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤

مادة ٢ - يتولى ضبط وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون المشار إليه مأمورو الضبط القضائي الذين يصدر بتحديدهم قرارات من الوزراء المعنيين كل في دائرة اختصاصه .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بسلطات مأموري الضبط القضائي المكلفين بتنفيذ أحكام القانون سالف الذكر في مراقبة عمليات إنتاج وتداول السلع طبقا لقوانين أخرى يتم أخذ عينات السلع من المتاجر والمخازن والمستودعات والشلاجات ويجوز استكمال الإجراءات بالمصانع والوحدات الإنتاجية والمحال العامة التي يرتادها الجمهور دون تدخل في العملية الإنتاجية .

مادة ٤ - على مأموري الضبط القضائي المنوط بهم أخذ العينات استدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المسئول فور دخولهم إليها ومطالبتهم بتقديم

المستندات الدالة على مصدر السلعة المطلوب أخذ عينات منها فإذا قدمت المستندات الدالة على ذلك يتم إثباتها تفصيلا بمحضر أخذ العينات وإرفاقها به .

وإذا عجز صاحب المنشأة أو مديرها المسئول عن تقديم تلك المستندات يتم التحفظ على كامل كمية السلعة الموجودة لديه ويحرر محضر ضده يخالفه قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٤ ، ولا يخل ذلك باستمرار السير في إجراءات أخذ العينات اللازمة من تلك السلعة طبقاً للأحكام الواردة في المواد التالية .

مادة ٥ - يتم أخذ العينات من السلعة في مواجهة صاحب المنشأة أو مديرها المسئول طبقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها الوزارات المعنية .
وتؤخذ ثلاث عينات من السلعة متماثلة في الشكل والحجم والكمية والمصدر ويلصق بكل عينة بطاقة ذات كعب موضحاً بها البيانات الآتية :

(١) رقم وتاريخ محضر أخذ العينة .

(٢) البيانات المعروضة بها السلعة .

(٣) اسم المنشأة وعنوانها ورقم سجلها التجارى واسم صاحبها أو مديرها المسئول .

(٤) اسم مأمور الضبط القضائي القائم أو اللجنة التي قامت بأخذ العينة حسب الأحوال ووظائفهم وتوقيعاتهم ، كما يجب أن يشتمل كعب البطاقة على البيانات المذكورة عدا تلك الواردة في البند رقم (٣) .

ويجب تحرير العينات بالجمع الأحمر وختمها بخاتم مأمور الضبط القضائي أو أحد أعضاء لجنة أخذ العينة ، على أنه فى الحالات التى تكون فيها العينة عبارة عن العبوة الأصلية التى تمثل وحدة التعامل للمستهلك يراعى حجب اسم المنشأة والجهة المنتجة أو أية بيانات أخرى تدل على أيهما بالوسيلة التى تتناسب وحالة العبوة .

مادة ٦ - على مأمور الضبط القضائي المختص معاينة المكان المودعة فيه السلعة التى تم أخذ عينات منها بحضور صاحب المنشأة أو مديرها المسئول وإثبات جميع الملاحظات حول حالة المكان وطريقة التخزين أو الحفظ أو التداول وظروفها ومدى اتفاقها مع القواعد السليمة المناسبة لنوع السلعة وأية ملاحظات أخرى قد يراها جوهريّة فى تقدير مدى صلاحية السلعة

وعلى مأمور الضبط القضائي إثبات وجهة نظر صاحب المنشأة أو مديرها المسئول حول ما أثبتته من ملاحظات وسماع أقواله وتحقيق أوجه دفاعه التى تفيد فى تحديد المسئول عن صلاحية السلعة .

مادة ٧- على مأمور الضبط القضائي المختص تحرير محضر بإثبات حالة السلعة وأخذ العينات منها بحضور صاحب المنشأة أو مديرها المستول .

ويجب أن يدون بالمحضر ما اتخذته مأمور الضبط القضائي من إجراءات .
على النحو الموضح بالمواد السابقة وعلى الأخص البيانات الآتية :
(١) تاريخ وساعة ومكان فتح المحضر .

(٢) اسم وصفة محرر المحضر وبيانات الأمر الإداري الصادر بتكليفه أخذ عينات من المنشأة .

(٣) اسم وصفة الشخص الذي تمت الإجراءات في مواجهته سواء كان صاحب المنشأة أو مديرها المستول .

(٤) نتيجة معاينة المكان المودعة به السلعة وفقا للتفصيل الوارد بالمادة السابقة .

(٥) المستندات الدالة على مصدر السلعة التي يقدمها من تمت الإجراءات في مواجهته ، مع التأشير عليها بالنظر وإرفاقها بالمحضر .

(٦) الإجراءات التي اتخذتها محرر المحضر لإعداد ثلاث عينات متماثلة .

(٧) إثبات تسليم من تمت الإجراءات في مواجهته إحدى العينات داخل حوز مختم بالجمع الأحمر وإثبات امتناعه في حالة الرفض .

(٨) توقيع صاحب المنشأة أو مديرها المسئول على المحضر أو إثبات واقعة امتناعه عن التوقيع .

مادة ٨ - على كل جهة أخذ عينات أن تمسك لديها سجلا معتمدا بأرقام سرية متتالية لقيد هذه العينات بعد إثبات البيانات الجوهرية الواردة بالمحضر المتوه عنه بالمادة السابقة ويتم إثبات الرقم السرى على كل من البطاقة والكعب ثم تنزع عنها البطاقة ولا يبقى عليها سوى الكعب المثبت به تاريخ العينة والتسمية المعروضة والرقم السرى .

وعلى هذه الجهة الاحتفاظ بإحدى العينات فى ظروف التخزين المناسبة لطبيعتها وإرسال العينة الأخرى إلى معامل التحاليل المحددة من قبل الوزارات المعنية وقيد نتيجة التحليل فى الخانة المعدة لذلك بالسجل .

مادة ٩ - على الجهات المشار إليها فى المادة السابقة نقل العينات إلى معامل التحاليل المختصة بالطريقة التى تتناسب مع طبيعة كل سلعة وفقا للأسلوب المحدد من قبل الوزارات المعنية .

مادة ١٠ - على معامل التحاليل المختصة إثبات حالة العينات الواردة إليها بمجرد وصولها وعليها الانتهاء مع فحص العينة خلال فترة صلاحيتها ويحد أقصى ثلاثين يوما من تاريخ وصولها ، ويتعين أن تتضمن نتيجة

الفحص مدى مطابقة السلعة للمواصفات وتحديد نسب مخالفة تلك المواصفات وأوجه الفساد أو التلف أو الغش وأسبابه والمستول عنه سواء كان المنتج أم العارض وتحديد مدى صلاحية السلعة لأى استخدام آخر .

وفى جميع الأحوال يتعين على جهات التحليل الالتزام بنسب السماح فى المواصفات المحددة بقرارات مع الجهات المعنية .

مادة ١١ - على مأمورى الضبط القضائى المختصين إتخاذ الإجراءات التالية فور ورود نتيجة التحليل من المعامل المختصة :

(١) إن كانت العينة مطابقة للمواصفات يتم إخطار صاحب المنشأة أو مديرها المستول للحضور لاستلام العينة المودعة لدى الجهة الإدارية خلال أسبوعين فإن تخلف عن ذلك يتم إدراج العينة بدفاتر العهدة وتباع بالمزاد العلنى بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض وإذا ثبت أن العينات فسدت أو تلفت تعدم .

(٢) إذا ثبت من نتيجة التحليل أن العينة مخالفة للمواصفات فيتعين الانتقال فوراً إلى مكان أخذها والتحقق على كامل الكمية الموجودة بالمنشأة واستدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المستول ومواجهتهم بالانتهام وإثبات أوجه دفاعهم وما يبدونه من ملاحظات وفى حالة ثبوت أن الغش فى

المكونات يتم إخطار الجهة الواقع فى دائرتها جهة الإنتاج لاستكمال باقى الإجراءات .

ويجوز لصاحب المنشأة أو مديرها المسئول أن يطلب من النيابة العامة إعادة تحليل العينات الموجودة لديه أو لدى الجهة الإدارية المختصة أو طلب إعادة معاينة المكان المودوعة فيه السلعة .

(٣) إذا وافقت النيابة العامة على طلب إعادة تحليل إحدى العينتين الآخرين فيراعى أن يتم التحليل بعمل مرجعى تحدده النيابة العامة معتمداً من الجهة المختصة وعند ورود نتيجة التحليل يتم تحرير ملحق للمحضر الأسمى يرسل فوراً إلى النيابة العامة .

مادة ١٢ - إذا اثبت التحليل الأسمى أن التلف أو الفساد أو الغش فى مكونات السلعة وليس نتيجة سوء التخزين أو التداول يجوز لمأمورى الضبط القضائى - بالإضافة إلى توجيه الاتهام إلى صاحب الوحدة الإنتاجية أو مديرها المسئول - أخذ عينات من الخامات الموجودة بمخازن الوحدة الإنتاجية أو من السلع تامة الصنع المعدة للتداول ، وإرسالها للتحليل طبقاً للإجراءات الواردة بالمواد السابقة .

مادة ١٣ - يجب على مأمورى الضبط القضائى فى جميع الأحوال مراعاة أن تقتصر المحاضر التى يقومون بتحريرها على إثبات الوقائع والمستندات والأقوال دون التعرض لتكليفها القانونى وعلى الأنص بالنسبة لإثبات أو

نفى واقعة العلم بالغش أو توافر عناصر الإهمال أو عدم الاحتراز وترك هذه الأمور إلى النيابة العامة .

مادة ١٤ - إذا قامت لدى مأمورى الضبط القضائى دلائل قوية تدعوه إلى الاعتقاد فى فساد أو تلف أو غش السلعة تعين عليه التحفظ على كامل الكمية الموجودة واستدعاء صاحب المنشأة أو مديرها المستول وأخذ خمس عينات منها فى مواجهته طبقاً للأحكام الواردة بالمواد السابقة .
وعلى مأمور الضبط القضائى أن يحرر محضراً بالواقعة يثبت فيه البيانات الآتية :

(١) تاريخ وساعة ومكان فتح المحضر .

(٢) اسم ووظيفة مأمور الضبط القضائى وأسماء ووظائف المرافقين له إن وجدوا ورقم وتاريخ الأمر الإدارى الصادر بتكليفهم بالمأمورية .

(٣) اسم المنشأة وعنوانها ورقم قيدها بالسجل التجارى واسم صاحبها أو مديرها المستول ومحل إقامته .

(٤) الظواهر الخارجية أو الأسباب التى أدت إلى قيام الاعتقاد لدى مأمور الضبط القضائى فى فساد أو غش أو تلف السلعة .

(٥) إجراءات الضبط وبيان المكان الذى تم تحرير الكميات المضبوطة فيه ومقدارها وأوزانها حسب الأحوال وقيمتها التقريبية .

(٦) أقوال صاحب المنشأة أو مديرها المسئول الذى تمت الإجراءات فى مواجهته وإثبات ما لديه من مستندات وتحقيق مايبديه من دفاع .

(٧) إجراءات تحريز السلع المضبوطة فى مكان أمين وتسليمها إلى صاحب المنشأة أو مديرها المسئول وتعيينه حارسا عليها والتنبيه عليه بعدم التصرف فيها لحين صدور تعليمات أخرى وإثبات تسليمه عينتين منها .

(٨) توقيع صاحب المنشأة أو مديرها المسئول على المحضر أو إثبات واقعة امتناعه عن التوقيع أو استلام العينتين .

وعلى جهة أخذ العينة إرسال إحداها إلى معامل التحاليل المختصة طبقا للإجراءات المحددة بهذه اللائحة والاحتفاظ لديها بالعينتين الباقيتين .

وعلى تلك الجهة إحالة المحضر فور استكماله إلى النيابة العامة المختصة بطلب عرضه على قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الجزئية لتأييد عملية الضبط والتحفظ خلال أسبوع من تاريخ تحرير المحضر .

ويتم اتخاذ إجراءات تحليل العينة طبقا للأحكام الواردة بالمواد السابقة .

مادة ١٥ - فى تطبيق أحكام المادة (٣ مكررا) من القانون يقصد بالاستيراد إتمام إجراءات إدخال البضائع الأجنبية إلى جمهورية مصر العربية عبر المنافذ الرسمية .

ويقصد بالجلب إدخال البضائع الأجنبية إلى البلاد من غير الطريق
الرسمى ودون اتخاذ أية إجراءات استيرادية أو خضوع السلعة الأجنبية لأى
فحص .

وفى هاتين الحالتين يتعين أن تبدأ إجراءات تطبيق هذه المادة داخل البلاد
بعد اجتياز السلعة للمنافذ الجمركية ومناطق الحدود .
ويتبع فى أخذ العينات وتقرير مدى صلاحية السلعة الإجراءات
المنصوص عليها فى المواد السابقة .

وزير التجارة والتموين

الدكتور / احمد جويلى

وزارة التجارة والتموين

قرار وزارى رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٩٦

الصادر فى ١٩٩٦/٩/٢٤

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤

والصادرة بالقرار الوزارى رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٩٤ (*)

وزير التجارة والتموين

بعد الاطلاع على قانون إنشاء بورصة البضاعة المحاضرة للأقطان
(بورصة مينا البصل) الصادر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ ولائحته
التنفيذية الصادر بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٨٨ لسنة
١٩٩٤ ؛

وعلى قانون تنظيم تجارة القطن فى الداخل الصادر بالقانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون اتحاد مصدرى الأقطان الصادر بالقانون رقم ٢١١
لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٣١ لسنة ١٩٩٦ بشأن إعادة تنظيم بعض
الوزارات ؛

قـــرر :

المادة الاولى - يستبدل بنص المادة رقم (٣٤) من اللائحة التنفيذية
للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ والصادرة بالقرار الوزارى رقم ٣٨٨ لسنة
١٩٩٤ النص الآتى :

« يتم عن طريق البورصة تداول الأقطان الشعر سواء بالبيع أو الشراء بين
الأعضاء المقيدين بالبورصة وذلك بالنسبة للتعاملات التى تتم داخل حدود
محافظة الإسكندرية ويتم البيع بواسطة أحد السماسرة المقيدين ببورصة ميناء
البصل وفقا للوائح البورصة وعلى أساس الوزن الصافى للقطن وشهادة
الرطوبة والخبرة الاستئنافية الصادرة من الهيئة العامة للتحكيم واختبارات
القطن » .

المادة الثانية - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا
من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير التجارة والتموين

الدكتور / احمد جويلى

وزارة الداخلية

قرار وزير الداخلية رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ نى شأن العمد والمشايخ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٤ :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨١٥٩ لسنة ١٩٩٥ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه :

قرر:

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ١٨١٥٩ لسنة ١٩٩٥ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون العمد والمشايخ النص التالي :

(يتم فحص طلبات المتقدمين لشغل وظيفة العمدة أو الشيخ بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون ، وبت فيها بالقبول أو بالرفض ، ويخطر أصحاب الشأن بالقرارات الصادرة عن اللجنة ، على أن يكون إخطار من استبعد اسمه بقرار اللجنة وأسباب الرفض كتابة) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تحريرا في : ١٩٩٦/١/١

وزير الداخلية

حسن محمد اللفي

قرار وزير الداخلية رقم ١٧٢ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية
لقانون المرور (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور ؛
وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٤ لسنة ١٩٨٧ بنظام الترخيص بتسيير
المركبات المملوكة للحكومة وللجامعات ولوحدات الحكم المحلي ؛
وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٥٣٣٠ لسنة ١٩٩٤ بإصدار اللائحة
التنفيذية لقانون المرور ؛

وبناء على ما أقره مجلس الدولة ؛

~~قرر~~ :

(المادة الاولى)

يستبدل بنصوص المواد ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ من قرار وزير الداخلية رقم
٥٣٣٠ لسنة ١٩٩٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المرور النصوص التالية :

مادة ٣٤٢ :

(أ) تكون لوحات كل نوع من أنواع مركبات النقل السريع على الوجه

الآتى :

النوع	لون أرضية اللوحة	لون الأرقام والكلمات	شكل اللوحة	أنواع المركبات التي تصرف لها
ثانيا - مركبات نقل البضائع والأشياء :				
نقل				سيارات النقل المعدلة لنقل البضائع والأشياء . أو جرارات السحب .
نقل مشترك				السيارات المخصصة لنقل الأشخاص والأشياء . في المناطق الصحراوية .
مقطورات معدة ثقيلة				المقطورات الملحقة لسيارات النقل . الآلات في حكم المادة ٣٠ من القانون (٦٩) لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .
جرار زراعي				الجرار الزراعي
مقطورة زراعية				المقطورات الزراعية المخصصة للإنتاج الزراعي .
قطاع عام				سيارات النقل المملوكة لهيئات العامة وشركات التصنيع العام . ٩
حكومية ومحافظة				سيارات النقل أو المقطورات أو الجرارات المملوكة للحكومة والمحافظات .
ثالثا - مركبات الهيئة السياسية :				
هيئة سياسية				السيارات المخصصة لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي وما في حكمهم .

النوع	لون أرضية اللوحة	لون الأرقام والكلمات	شكل اللوحة	أنواع المركبات التي تصرف لها
رابعاً - مركبات الجمارك والمنطقة الحرة :				
جمرك أجنبي				المركبات الواردة مع الأجناب من الخارج والتي لم تعامل جمركياً أو استيرادها بصفة قطعية ونهائية .
جمرك مصريين				المركبات الواردة مع المصريين من الخارج والتي لم تعامل جمركياً أو استيرادها بصفة قطعية أو نهائية .
منطقة حرة				السيارات الواردة من الخارج وتعمل داخل المنطقة الحرة دون غيرها باشتراطات أخرى خاصة .
سادساً - لوحات التجارى والموقت :				
أجرة				سيارات الأجرة .
أجرة سياحية				سيارات سياحية .
خامساً - مركبات الأجرة :				
تجارى				رخصة تجارية
مؤقت				رخصة مؤقتة
(ب) تكون لوحات كل نوع من مركبات النقل البطيء على الوجه الآتى :				
عربة	رمادى	أبيض		لعربات الركوب (المنطوق) وعربات النقل (الكارو) وعربات نقل الموتى وعربات اليد
دراجة	أبيض	رمادى		لجميع أنواع الدراجات .

مادة ٣٤٤ :

- تكون اللوحات المعدنية لمركبات النقل السريع مصنعة من مادة الصاج السميكة ١ مم .
- تطلو الألوان بالبوية الفرن .
- تشمل بيانات اللوحة بالجانب الأيمن نوع الترخيص وجهته والأرقام باللغة العربية ، وبالجانب الأيسر نوع الترخيص والأرقام ومدلول المحافظة باللغة الإنجليزية .
- يتم تحديد مساحة بيانات اللوحات حسب البنية ونسبة وتناسب مع مساحة اللوحة .

مادة ٣٤٥ :

- تكون قيمة تأمين اللوحات المعدنية لمركبات النقل السريع على الوجه التالي :

قرش جنيه

- ٢٠ . . للزوج من اللوحات لجميع أنواع مركبات النقل السريع .
- ١٠ . . للوحة الواحدة المقررة للمقطورات والملحقات .

- وتكون قيمة تأمين لوحات النقل البطء لجميع أنواعه خمسة وسبعين قرشا عن اللوحة الواحدة .

- ولا يؤدى تأمين جديد عند تقن قيد المركبة متى كانت اللوحات المعدنية المستبدلة سليمة .

(المادة الثانية)

تصرف اللوحات المعدنية لمركبات النقل السريع طبقا لهذا القرار ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل به .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويلغى ما يخالفه من أحكام ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير الداخلية

حسن محمد الالفى

وزارة الداخلية

قرار وزير الداخلية رقم ٣٩٣٧ لسنة ١٩٩٦ (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر ؛
وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن دخول وإقامة
الأجانب في جمهورية مصر العربية ؛
وعلى قرار مجلس الوزراء بجلسة ١٩٩٦/٥/٢٢ ؛
وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن إلغاء
الحصول على إذن " تأشيرة " عند مغادرة أراضي جمهورية مصر العربية ؛
قرر :

مادة ١ - على العاملين بالجهات التالية : (رئاسة الجمهورية ، وزارة
الدفاع ، وزارة الإنتاج الحربي ، وزارة الإعلام ، وزارة العدل بالنسبة لرجال
القضاء والنيابة العامة وسائر أعضاء الهيئات القضائية ، وزارة الداخلية
بالنسبة لأعضاء هيئة الشرطة) تقديم ما يفيد موافقة جهة العمل عند السفر

للخارج ، وذلك وفقا للضوابط التي تحددها الوزارة المعنية ويجب تقديم مايفيد الموافقة على السفر إلى الخارج إلى جهة الجوازات بمكان الخروج .

مادة ٢ - على كل خاضع لقانون الخدمة العسكرية والوطنية أن يحصل قبل سفره للخارج على موافقة السلطات المختصة بوزارة الدفاع على السفر (إدارة التجنيد ، هيئة التنظيم والإدارة ، إدارة السجلات العسكرية) وأن يقدم مايثبت ذلك إلى مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية أو أحد فروعها لإثباته على جواز سفره .

ويجوز في حالات الضرورة الاكتفاء بموافقة مكتب التجنيد بمكان الخروج على بطاقة السفر .

مادة ٣ - يكون منح الزوجة جواز سفر أو تجديده بعد تقديم موافقة زوجها على سفرها إلى الخارج ، كما يجب تقديم موافقة الممثل القانوني لغير كامل الأهلية على استخراج جواز السفر أو تجديده وفي الحالتين تعتبر الموافقة على استخراج جواز السفر أو تجديده تصريحاً بالسفر طوال مدة صلاحية الجواز .

ولا يكون إلغاء الموافقة إلا بإقرار من الزوج أو الممثل القانوني بعد التحقق من شخصيته وصحة صدور الإقرار منه أمام الموظف المختص بمصلحة

وثائق السفر والهجرة والجنسية وفروعها ، أو أمام القنصليات المصرية بالخارج ، ويجب وصول هذا الإقرار إلى المصلحة المذكورة أو فروعها قبل السفر بوقت مناسب .

مادة ٤ - يلغى قرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تحريرا فى ١٩٩٦/٥/٣٠

وزير الداخلية

حسن محمد الاكفى

وزارة الداخلية

قرار وزير الداخلية رقم ٤٦٠٨ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام قرار وزير الداخلية الصادر في ٧ سبتمبر

سنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة وذخائرها(*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة

والذخائر ؛

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بشأن

الأسلحة وذخائرها ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تضاف إلى المادة (١٦) من قرار وزير الداخلية الصادر في ٧ سبتمبر

سنة ١٩٥٤ المشار إليه فقرة ثانية نصها الآتى :

(*) الرقائع المصرية - العدد ١٦٣ في ١٩٩٦/٧/٢٢

ويجوز للمرخص له بالاتجار فى الأسلحة وذخائرها - بعد موافقة وزير الداخلية أو من يثيبه - أن يستعين بمدير للمحل تتوافر فيه جميع الشروط المطلوبة فى تاجر الأسلحة ، وفى هذه الحالة يكون كل من المرخص له والمدير مسئولاً عما يقع من مخالفة لأحكام قانون الأسلحة والذخائر والقرارات المنفذة له " .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريراً فى ١٩٩٦/٦/٢٢

وزير الداخلية

حسن محمد الكفى

وزارة الداخلية

قرار وزير الداخلية رقم ٧٠٦٧ لسنة ١٩٩٦ (★)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى جمهورية مصر العربية والخروج منها ؛
وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى جمهورية مصر العربية والخروج منها ؛

قرر :

مادة ١ - يتعين على رعايا الدول الموضحة فيما يلى اتخاذ إجراءات التسجيل المنصوص عليها بالمادة ٨ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه والمعدل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٦ ؛

إسرائيل - الصومال - العراق - السودان - اليمن - فلسطين - لبنان
- زائير - تشاد - نيجيريا - غانا - ليبيريا - رواندا - بوروندى - أريتريا
- باكستان - أفغانستان - سيريلانكا - الفلبين - بنجلاديش - الهند -

هندوراس - بليز - بربادوس - ترينداد وتوباغو - إيران - البوسنة - الدول
الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق - أثيوبيا .

مادة ٢- ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي
لتاريخ نشره.

تحريرا في ١٩٩٦/٨/٢٠

وزير الداخلية

حسن محمد الاتفي

وزارة الداخلية

قرار وزير الداخلية رقم ٧٩٧٧ لسنة ١٩٩٦

بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ١٨٠٣٩ لسنة ١٩٩٥
بالشروط والإجراءات الخاصة بالحصول على تراخيص المفرقات (*)
وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قانون العقوبات ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ بإضافة باب جديد إلى قانون
العقوبات بشأن المفرقات ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠٣٩ لسنة ١٩٩٥ بالشروط
والإجراءات الخاصة بالحصول على تراخيص المفرقات

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادتين ٢/٢ ، ١١ من قرار وزير الداخلية
رقم ١٨٠٣٩ لسنة ١٩٩٥ المشار إليه ، النصين التاليين :

« مادة ٢/٢ - وللجنة الحق في أن تقرر نقل المفرقات أو ما في حكمها
- المرخص بها - من الجهة الموردة إلى جهة التخزين ، وذلك بموجب ترخيص
نقل على دفعة واحدة أو دفعات ، على ألا يتم نقل دفعة إلا بعد التأكد من
استهلاك ٥٠٪ من الدفعة السابقة ».

«مادة ١١ - الترخيص بعبارة المفرقات وما في حكمها منوط بمن صدر له الترخيص وفي حدره النشاط المصرح به دون اللجوء لنشاط آخر أو التنازل عنه لأي جهة أخرى ، ولايجوز له التصرف في المفرقات وما في حكمها للغير على أي وجه » .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الرقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تحريرا في ١٩/٩/١٩٩٦

وزير الداخلية

حسن محمد العلفى

وزارة الداخلية

قرار وزير الداخلية رقم ٨١٨٠ لسنة ١٩٩٦

بتنظيم إقامة الأجانب بأراضى جمهورية مصر العربية (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة
الأجانب بأراضى جمهورية مصر العربية والخروج منها ، المعدل بالقانون رقم
٩٩ لسنة ١٩٩٦ ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ بتنفيذ بعض
أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى
جمهورية مصر العربية والخروج منها ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨١ بشأن إقامة الأجانب
بأراضى جمهورية مصر العربية ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر:

مادة ١ - يكون الترخيص فى الإقامة المؤقتة لمدة خمس سنوات يجوز

تجديدها للأجانب من الفئات الآتية :

(*) الرقائع المصرية - العدد ٢٥٥ (تابع) فى ١٠/١١/١٩٩٦

١ - المستثمرون .

٢ - المصرى الذى فقد جنسيته المصرية نتيجة الإذن له بالتجنس
بجنسية أجنبية مع عدم الاحتفاظ بالجنسية المصرية وكذلك أولاده القصر
الذين شملهم هذا الإذن .

٣ - الأبناء وهم :

(أ) أبناء الأم المصرية .

(ب) الأبناء الذين منح آباؤهم الجنسية المصرية .

(ج) الأبناء البالغون سن الرشد بكفالة أمهاتهم المرخص لهم فى
الإقامة الخاصة أو العادية أو الخماسية بصفتهم الشخصية
فى حالة وفاة الأب .

٤ - الذين تجاوزت أعمارهم ستين عاما واستقرت إقامتهم بالبلاد لمدة
عشر سنوات ولديهم وسائل تعيش .

٥ - الأجانب الذين تقضى الاتفاقيات الدولية بالترخيص لهم بالإقامة
الخماسية .

٦ - زوجات وأرامل المصرى .

٧ - زوجات الأجانب المرخص لهم فى الإقامة العادية .

٨ - زوجات وأبناء الأجانب المرخص لهم فى الإقامة المؤقتة لمدة
خمس سنوات فى الحالات السابقة .

مادة ٢ - يكون الترخيص في الإقامة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات يجوز تجديدّها للأجانب من الفئات الآتية :

١ - الأجانب أزواج المصريات .

٢ - الأبناء وهم :

(أ) الأبناء القصر المرخص لهم في الإقامة الخاصة أو العادية أسوة بوالدهم في حالة وفاته .

(ب) الأبناء البالغون سن الرشد المرخص لآبائهم في الإقامة الخاصة أو العادية أو الثلاثية بشرط وجود موارد تعيش لهم .

(ج) الأبناء الفلسطينيين البالغون سن الرشد من الذكور للعاملين بإدارة الحاكم العام لقطاع غزة أو للمحاليين منهم إلى المعاش الذين أنهوا دراستهم ولا يعملون بالبلاد .

٣ - العاملون بالحكومة والهيئات العامة وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام .

٤ - الفلسطينيون العاملون بإدارة الحاكم العام لقطاع غزة والمحاليين منهم إلى المعاش .

٥ - الفلسطينيين حاملو وثائق السفر الصادرة من السلطات المصرية فقط الذين استقرت أوضاعهم وإقامتهم في جمهورية مصر العربية لمدة عشر سنوات سابقة .

٦ - الأجانب الذين يتقاضون معاشا شهريا من الهيئة القومية للتأمين والمعاشات .

٧ - الأجانب من نزلاء الملاجئ من العجزة وكبار السن .

٨ - اللاجئون المسجلون بـ مكتب شئون اللاجئين التابع للأمم المتحدة .

٩ - اللاجئون السياسيون .

١٠ - أرملة الأجنبي المرخص له في الإقامة الخاصة أو العادية .

١١ - المصرية التي فقدت جنسيتها المصرية بالزواج من أجنبي ودخلت جنسيته .

١٢ - زوجات وأبناء الأجانب المعفون من قيود أو تراخيص الإقامة .

١٣ - الأجانب الذين سقط حقهم في الإقامة الخاصة أو العادية لأي سبب .

١٤ - الأجانب العاملون بالمعهد السويسري للأبحاث المعمارية والأثرية القديمة في جمهورية مصر العربية .

١٥ - الأجانب الذين تقضى الاتفاقيات الدولية بالترخيص لهم فى الإقامة الثلاثية .

١٦ - الذين يوافق وزير الداخلية على منحهم الإقامة لمدة ثلاث سنوات .

١٧ - زوجات وأبناء الأجانب المرخص لهم فى الإقامة لمدة ثلاث سنوات فى الحالات السابقة .

مادة ٣ - يحصل عن الترخيص فى الإقامة وتجديدها فى الحالات المنصوص عليها بالمادتين السابقتين رسم مقداره خمسة جنيهات مصرية .

مادة ٤ - يكون الترخيص فى الإقامة وتجديدها وفقا للإجراءات والنماذج المنصوص عليها فى قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ٥ - يلغى قرار وزير الداخلية رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨١ بشأن إقامة الأجانب بأراضى جمهورية مصر العربية .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريرا فى ٢٤/١٠/١٩٩٦

وزير الداخلية

حسن محمد الكفى

وزارة الداخلية

قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠٣٩ لسنة ١٩٩٥

بالشروط والاجراءات الخاصة بالحصول على

تراخيص المفرقات(*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قانون العقوبات ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ بإضافة باب جديد إلى قانون

العقوبات بشأن المفرقات ؛

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠

بالشروط والاجراءات الخاصة بالحصول على التراخيص المنصوص عليها فى

الفقرة الأولى من المادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات ؛

وبعد موافقة وزير العدل ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

تقرر:

مادة ١ - تشكل بوزارة الداخلية لجنة من :

(*) الوقائع المصرية - المبدد ٢٥ فى ١٩٩٦/١/٢٣

الرئيس :

(١) نائب مدير مصلحة الأمن العام أو من ينوب عنه .

الأعضاء :

(٢) مدير إدارة الرخص بمصلحة الأمن العام أو من ينوب عنه .

(٣) مدير إدارة المفرقات بمصلحة الدفاع المدني أو من ينوب عنه .

(٤) أحد ضباط الإدارة العامة للشئون القانونية بوزارة الداخلية .

(٥) أحد أعضاء النيابة العامة .

(٦) مندوب عن وزارة الدفاع (إدارة الأسلحة والذخيرة) .

واللجنة الاستعانة بمن تراه من ذوي الخبرة .

ولا تكون قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من مدير مصلحة الأمن

العام .

مادة ٢ - تختص اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة بمنح

الترخيص بإحراز أو حيازة أو استيراد أو نقل المفرقات والمواد والأجهزة

والآلات والأدوات المعتبرة في حكمها ولها حق رفض الترخيص أو تقصير

مدته أو قصره على أنواع أو كميات معينة من المفرقات أو ما في

حكمها أو تقييده بأي شرط أو إلغائه .

واللجنة الحق في أن تقرر نقل المفرقات أو ما في حكمها - المرخص بها

- من الجهة الموردة إلى جهة التخزين ، وذلك بموجب ترخيص نقل على دفعات بحسب احتياج الجهة المرخص لها ، على ألا يتم نقل دفعه إلا بعد التأكد من استهلاك ٧٥٪ من الدفعة السابقة .

وللجنة أن تقرر إعدام المفرقات أو ما في حكمها غير الصالحه وذلك بناء على طلب صاحب الشأن أو تقرير مفتش المفرقات المختص ، على أن يتم الإعدام بمعرفة المسئول الذي يعينه صاحب الشأن أو لجنة المفرقات ، وبحضور كل من :

- (١) مسئول تخزين المفرقات المطلوب إعدامها .
 - (٢) مفتش مفرقات المديرية .
 - (٣) ضابط من إدارة الدفاع المدني والحريق بالمديرية .
 - (٤) ضابط مباحث المركز أو القسم الواقع بدائرتة محل تخزين المفرقات أو المواد التي في حكمها المطلوب إعدامها .
 - (٥) مفتش مفرقات من إدارة الرخص بالأمن العام .
 - (٦) مفتش مفرقات من مصلحة الدفاع المدني .
- وتتم عملية الإعدام تحت إشراف مدير الأمن المختص أو من ينوبه ، وعلى نفقة الجهة المالكة للمفرقات أو ما في حكمها

واللجنة بعد انذارها للجهة مالكة مخزن المفرقات ، النظر فى غلق المخزن إداريا لمدة شهر قابلة للتجديد ، بعد إخلاله من المفرقات ، إذا ما تبين لها مخالفة شروط التخزين به أو فقدته شرطا من شروط صلاحيته لذلك ، والمنصوص عليها فى قرار وزير الإسكان رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولا يسمح بفتح المخزن إلا بعد تدارك المخالفات وموافقة اللجنة .

واللجنة فحص أية موضوعات يتم عرضها فى مجال استخدام المفرقات أو ما فى حكمها والمتغيرات التى تطرأ فى هذا المجال ، لوضع الحلول المناسبة بشأنها .

مادة ٣ - يصدر الترخيص بصنع المفرقات أو ما فى حكمها من وزير الداخلية بناء على رأى اللجنة ، ولوزير الداخلية سحب الترخيص فى أى وقت بعد أخذ رأى اللجنة .

مادة ٤ - يقدم طلب الترخيص إلى مديرية الأمن التابع لها محل إقامة الطالب مشتملا على البيانات الآتية :

(١) اسم ولقب طالب الترخيص وسنه وجنسيته ومهنته ومحل إقامته ومحل ميلاده .

(٢) الغرض من حيازة أو إحراز أو استعمال أو صنع أو استيراد المفرقات وما فى حكمها .

- (٣) نوع المفرقات أو المواد المعتمدة في حكمها وماهيتها وأوصافها .
- (٤) مواصفات الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها أو استعمالها .
- (٥) مكان التخزين وما يفيد الترخيص به .
- (٦) مصدر الحصول على المفرقات أو ما في حكمها أو جهة استيرادها .
- (٧) مكان استعمالها .
- (٨) الجهة التي ستنتقل منها وإليها .
- (٩) طريقة النقل والغرض منها .

مادة ٥ - يرفع مدير الأمن طلب الترخيص إلى مصلحة الأمن العام مشفوعاً برأيه ، وذلك بعد الكشف جنائياً محلياً على مسئولى تداول المفرقات ، والشخص أو الجهة طالبة الترخيص ، والتحقق من صحة البيانات الواردة بالطلب .

وتتولى إدارة الرخص بالمصلحة اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو الكشف عن المذكورين أمنياً وجنائياً ، واستكمال جميع الأوراق والموافقات المطلوبة للعرض على لجنة المفرقات .

مادة ٦ - لا يجوز منح الترخيص المنصوص عليه في المادتين (٢)

و (٣) من هذا القرار إلى كل من :

(أ) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم بعقوبة جنائية أو بالحبس لمدة سنة أو أكثر في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال .

(ب) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مفرقات أو مخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو إخفاء أشياء مسروقة .

(ج) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم في جريمة من جرائم البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

(د) الأشخاص الذين سبق الحكم عليهم في أية جريمة استعمل في ارتكابها سلاح أو كان الجاني يحمل سلاحا أثناء ارتكابها .

(هـ) المتشردين والمشتبه فيهم الموضوعين تحت مراقبة الشرطة .

(و) الأشخاص الذين سبق إدخالهم مستشفى أو مصحة بسبب مرض عقلي .

(ز) كل من ترى الجهات الأمنية رفض الترخيص له لأسباب أمنية أو جنائية .

مادة ٧ - على المرخص له أن يسك دفترأ يقيد فيه أولاً بأول جميع المفرقات أو مافى حكمها الواردة له أو المنصرفة منه مع بيان مقدارها وسبب صرفها والجهة المنقولة إليها ورقم وتاريخ الترخيص الصادر فى شأنها .
ويجب قبل استعمال هذا الدفتر تقديمه إلى مديرية الأمن لمراجعة أرقام صفحاته وختمها بخاتم المديرية .

وعلى المرخص له فى الأسبوع الأول من كل شهر أن يرسل إلى مصلحة الأمن العام والمديرية التابع لها مخزنه كشفا ببيان كمية المفرقات أو مافى حكمها المرخص بها والكمية الباقية من الشهر السابق وما أضيف إلى مخزنه خلاله وما استعمله فعلا والأغراض التى استعمل فيها وذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

وعليه عند الانتهاء من العمل بأحد الدفاتر أو التراخيص تقديمه لمديرية الأمن .

مادة ٨ - على المرخص له عند تغيير محل إقامته أو مهنته إبلاغ ذلك إلى مديرية الأمن فوراً للتأشير بذلك فى سجلاتها وفى الترخيص ، على أن تخطر بذلك مصلحة الأمن العام على وجه الاستعجال .

مادة ٩ - على المرخص له فى حالة فقد الترخيص الصادر له ، أو المفرقات أو مافى حكمها أو دفتر قيد المفرقات ومافى حكمها ، إبلاغ

مديرية الأمن المختصة فوراً لإجراء تحقيق دقيق توشع بنتيجته فى سجلاتها وتخطر مصلحة الأمن العام بذلك على وجه الاستعجال ، وتتخذ إجراءات النشر ويتم العرض على لجنة المفرقات لاتخاذ اللازم من جانبها .

مادة ١٠ - لا يجوز الترخيص بنقل المفرقات أو مافى حكمها إلا بعد العرض على لجنة المفرقات والحصول على موافقة مديريات الأمن التى تقع بدائرتها المخازن المراد النقل منها أو إليها ، على أن تتخذ تلك المديريات احتياطات الأمن اللازمة .

ويستثنى من العرض على اللجنة النقل ما بين المخازن فى نطاق المديرية الواحدة .

مادة ١١ - الترخيص بحيازة المفرقات ومافى حكمها منوط بمن صدر له الترخيص وفى حدود النشاط المصرح به دون اللجوء لنشاط آخر أو التنازل عنه لأى جهة أخرى .

مادة ١٢ - يعتبر الترخيص ملغيا فى الأحوال الآتية :

- (١) وفاة المرخص له ، إلا إذا رغب الورثة فى استمرار الترخيص وتوافرت فىمن يحل منهم محل مورثهم الشروط الشخصية والموضوعية لاستمرار الترخيص ووافقت اللجنة على ذلك .
- (٢) انقضاء فترة سريان الترخيص بنهاية العام الميلادى الذى صدر فيه .

(٣) توقف أو تغيير نشاط الشخص أو الجهة المرخص لها ،
أو انتهاء الغرض من الترخيص .

(٤) فقد المفرقات أو ما فى حكمها - المرخص بها - كلية .

(٥) إذا طرأ على المرخص له أحد موانع الترخيص المشار إليها
بالمادة "٦" من هذا القرار .

ويجب على كل من مسئول التخزين أو الاستعمال إخطار مديرية
الأمن التى يقع فى دائرتها بوفاة المرخص له خلال أسبوع من تاريخ الوفاة .

مادة ١٣ - يتعين على ورثة المرخص له إخطار مديرية الأمن التابع لها
محل إقامته برغبتهم فى استمرار الترخيص خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من
تاريخ الوفاة ، وإلا اعتبر الترخيص ملغياً .

فإذا أبدوا عدم رغبتهم فى الحصول على ترخيص جديد أو إذا تخلفوا
عن الإخطار خلال المدة المحددة ، وكانت هناك مفرقات متبقية من تلك التى
كان مرخصاً بها لمورثهم ، فإنه يتعين عليهم التقدم بطلب للمديرية للتصرف
فى تلك المفرقات وذلك خلال مدة لا تتجاوز شهراً من تاريخ الوفاة ، فإذا
انقضت تلك المدة دون التقدم بالطلب المشار إليه يعتبر الترخيص ملغياً ،
ويعرض الأمر على لجنة المفرقات للتصرف .

مادة ١٤ - ينتهى الترخيص فى ٣١ ديسمبر من العام الميلادى

الصادر فيه ، وفى حالة رغبة المرخص له الاستمرار فى نشاطه فإنه يتعين عليه التقدم بطلب خلال ديسمبر من العام الصادر فيه الترخيص ، وذلك للترخيص له بكمية من المواد المفرقة أو مافى حكمها أو بطلب الترخيص له بكمية من المواد المفرقة أو مافى حكمها مع استمرار حيازته الكمية المتبقية من الترخيص المنتهى ، أو بطلب الترخيص له باستمرار حيازة الكمية المتبقية فقط من الترخيص المنتهى لاستخدامها فى العام الجديد ، ويسمح لطالب الترخيص باستخدام الكميات المتبقية من الترخيص المنتهى عقب حلول العام الجديد إلى حين صدور الترخيص الجديد له .

أما فى حالة عدم رغبة المرخص له الاستمرار فى نشاطه عقب انتهائ الترخيص الصادر له وكانت هناك كمية من المفرقات أو المواد التى فى حكمها متبقية منه ، فإنه يتعين عليه إخطار مديرية الأمن المختصة بذلك ، على أن يشير فى طلبه إلى التصرف فى هذه المفرقات إما بالإعدام إذا مارغب فى ذلك ، أو وفقاً لمآثره لجنة المفرقات ، على ألا تتجاوز مدة الإخطار أسبوعين من نهاية السنة الميلادية الصادر فيها الترخيص .

فإذا انقضت هذه المدة دون التقدم بالطلب المشار إليه ، يتعين على مديرية الأمن المختصة اتخاذاً الإجراءات القانونية قبل المخالف .

مادة ١٥ - يجب على الشخص أو الجهة المرخص لها عند توقف النشاط نهائيا أو تغييره ، إخطار مديرية الأمن المختصة خلال شهر من تاريخ التوقف أو تغيير النشاط ، ويرفع الأمر لمصلحة الأمن العام للعرض على لجنة المفرقات لإلغاء الترخيص والتصرف فى المفرقات التى قد تبقى منه ، وفى حالة عدم الإخطار فى المهلة المحددة يعتبر الترخيص ملغيا فور انقضائها ، ويرجع فى تحديد التوقف أو تغيير النشاط إلى تقرير مفتش المفرقات المختص ، مؤيداً بحركة المفرقات الشهرية وأية مستندات أخرى تفيد ذلك ، مع اتخاذ الإجراءات القانونية قبل المخالف .

وللجنة المفرقات - بالنسبة للمفرقات التى أُلغى الترخيص الصادر بشأنها أو المتبقية من الترخيص المنتهى ولم يتخذ بشأنها إجراء قانونى - أن تقرر تسليمها للقوات المسلحة أو التصرف فيها وفقا لما تراه .

مادة ١٦ - يلغى قرار وزير الداخلية الصادر فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريرا فى ١٩٩٥/١٢/٥

وزير الداخلية

حسن محمد الألفى

قرار وزير الداخلية رقم ١٨١٥٩ لسنة ١٩٩٥

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨

فى شأن العمد والمشايخ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٤ (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن العمد والمشايخ
المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٤ :

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٢٣١٠ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن العمد والمشايخ ؛

وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٧٢١٣ لسنة ١٩٩٤ بإصدار اللائحة
التنفيذية للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن العمد والمشايخ ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر:

(المادة الاولى)

يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن
العمد والمشايخ ، المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٤ ، المرفقة .

(المادة الثانية)

يلغى قرارى وزير الداخلية رقمى ٢٣١٠ لسنة ١٩٧٨ ، ٧٢١٣ لسنة ١٩٩٤ المشار إليهما .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريرا فى ١٠/١٢/١٩٩٥

وزير الداخلية

حسن محمد الكفى

اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن العمد والمشايخ
المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٤

الفصل الاول

إنشاء الحصص وتعديلها وإلغاؤها

مادة ١ - يجوز لجماعة من حصة واحدة أو أكثر أن تتقدم بطلب إلى
صأمور المركز أو القسم لإنشاء حصة خاصة بها ، ويتولى المأمور بحث هذا
الطلب على الوجه الآتى :

- (أ) التحقق من جدية الطلب وصحة صدوره عن الطالبين .
- (ب) تناسب عدد الطالبين مع عدد أفراد الحصة الأخرى فى القرية .
- (ج) إقامة رغبة إنشاء الحصة فى مساكن متجاورة تشكل فى
مجموعها كتلة سكنية واحدة .
- (د) وجود عدد بين الطالبين تتوافر فيهم شروط الترشيح للشياخة .
- (هـ) أثر إنشاء الحصة الجديدة على الأمن العام فى القرية .

وعلى المأمور أن يرسل الأوراق ومعها كشف بأسماء أفراد الحصة المطلوبة ونتيجة البحث إلى مدير الأمن ليحيله إلى لجنة العمد والمشايخ للنظر فيه .

مادة ٢ - إذا ترتب على انفصال أفراد من إحدى الحصص أن أصبح عدد الباقيين فيها ضئيلا ، فلمدير الأمن بعد أخذ رأى العمد ومأمور المركز أو القسم أن يعرض الأمر على لجنة العمد والمشايخ للنظر فى إلغاء الحصة ورفق شيخها ، ويرفع قرار اللجنة إلى وزير الداخلية لاعتماده . ويجوز للجنة أن تنظر فى الأمرين معا فى جلسة واحدة ، ويترتب على إلغاء الحصة تخيير أفرادها فى الانضمام إلى الحصة الأخرى .

الفصل الثانى

تعيين العمد والمشايخ

مادة ٣ - عند خلو وظيفة العمد أو الشيخ يصدر مدير الأمن قرارا بفتح باب تقديم طلبات شغلها وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ خلو الوظيفة ويعرض هذا القرار لمدة عشرة أيام من تاريخ صدوره فى القرية بالأمكن المطروقة التى يحددها مدير الأمن ، ويثبت بدء عرض القرار بفتح باب تقديم الطلبات بدفتر أحوال القرية ، ويعرر محضر بعرفة لجنة من العمد أو أحد المشايخ يختاره مدير الأمن والمأذون يذكر فيه بدء العرض وأماكنه ، ويخطر

المركز أو القسم بإشارة تليفونية ، ويندب المركز أو القسم أحد الضباط للمرور على الأماكن المعروض بها القرار مرتين على الأقل خلال مدة العرض للتحقق من حصوله ، على أن يثبت ذلك فى دفتر أحوال القرية وفى محضر العرض المشار إليه ، وفى نهاية مدة العرض تحرر اللجنة محضرا بذلك وترفق المحضرين بأوراق العمدية أو الشياخة .

مادة ٤ - لكل من تتوافر فيه شروط شغل الوظيفة المنصوص عليها فى المادة ٣ من القانون يوم فتح باب تقديم الطلبات أن يتقدم بنفسه أو من ينوب عنه بتوكيل موثق اعتبارا من هذا اليوم وحتى نهاية العشرين يوما التالية بطلب مكتوب إلى مدير الأمن أو من يقوم مقامه فى حالة غيابه بالنسبة لوظيفة العمدة وإلى مأمور المركز أو القسم الذى تتبعه القرية أو من يقوم مقامه فى حالة غيابه بالنسبة لوظيفة الشيخ ، ويجب أن يكون الطلب فى الحالتين مستوفيا لرسم الدمغة ، وترفق به المستندات الآتية :

(أ) شهادة الميلاد أو مستخرج رسمى منها .

(ب) شهادة الانتخاب أو شهادة رسمية من مأمور المركز أو القسم بأن المرشح مقيد فى جدول الانتخاب .

(ج) صحيفة الحالة الجنائية .

(د) ما يثبت ملكيته خمسة أفدنة يزمam القرية أو القرى المجاورة لها .

أو شهادة رسمية تفيد استحقاقه لدخل ثابت من مرتب أو معاش أو عقارات مملوكة له لا يقل عن ثلاثمائة جنيه شهريا من مجموع أوعية الدخل بالنسبة إلى من يتقدم لشغل وظيفة العمدة .

وبالنسبة إلى من يتقدم لشغل وظيفة الشيخ تقديم بطاقة الحياة الزراعية أو صورة رسمية منها لإثبات حيازته لأرض زراعية أيا كانت مساحتها بزمam القرية أو القرى المجاورة لها ، أو شهادة رسمية تفيد أن له دخلا ثابتا لا يقل عن مائة جنيه شهريا من مجموع أوعية الدخل .

وتقبل الأوراق المشار إليها أثناء مواعيد العمل الرسمية ، ويعطى عنها إيصال مختوم بخاتم مديرية الأمن مثبت به التاريخ والساعة ، وسلم أصل الإيصال لمقدم الطلب وتحفظ صورته بالدفتر بالمديرية .

ويعد دفتر خاص تقييد فيه طلبات شغل وظيفة العمدة أو الشيخ بحسب ترتيب ورودها ، يثبت به رقم مسلسل سنوى واسم مقدم الطلب واسم القرية وتاريخ خلو الوظيفة ، ورقم الإيصال وتاريخه وساعته .

مادة ٥ - يتم فحص طلبات المتقدمين لشغل وظيفة العمدة أو الشيخ بمعرفة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون ، وذلك خلال العشرة أيام التالية لانتهااء مدة تقديم الطلبات ، وبت فيها بالقبول أو بالرفض ، ويخطر أصحاب الشأن بالقرارات الصادرة من اللجنة ، على أن يكون إخطار من استبعد اسمه بقرار اللجنة وبأسباب الرفض كتابة .

مادة ٦ - لكل من استبعد طلبه أن يتظلم من قرار اللجنة لوزير الداخلية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره كتابة ، على أن يتقدم بتظلمه إلى مدير الإدارة العامة للشئون الإدارية بوزارة الداخلية ، الذي يثبت عليه تاريخ وروده ، وينشأ لهذا الغرض سجل خاص يقيد به الرقم المسلسل واسم المتظلم وتاريخ تقديم التظلم وساعته واسم القرية وتاريخ صدور القرار المتظلم منه .

وتحال هذه التظلمات في اليوم التالي لورودها إلى قطاع التفتيش والرقابة بالوزارة لفحصها وعرضها على وزير الداخلية مشفوعة بمذكرة بنتيجة الفحص ، ولوزير الداخلية أن يصدر قراراً في التظلم خلال شهر من تاريخ تقديمه ، وتخطر به مديريات الأمن لإخطار أصحاب الشأن ، وإلا اعتبر قرار اللجنة باستبعاد المتظلم كأن لم يكن ويدرج اسمه في كشف المقبول طلباتهم .

الفصل الثالث

وظيفة العمدة أو الشيخ واختصاصاتها

مادة ٧ - عمدة القرية ومشايخها مسئولون عن حماية أمن القرية ، بمنع الجرائم وضبط مايقع منها وإجراء المصالحات والعمل على فض المنازعات

والتوفيق بين المتخاصمين وكل ما من شأنه الحفاظ على الأمن العام ، وعليهم فى دائرة عملهم مراعاة أحكام القوانين واللوائح واتباع الأوامر التى تبلغ إليهم من جهات الإدارة .

مادة ٨ - يجب على كل من العمدة أو الشيخ أن يقيم فى القرية المعين بها ، وإذا كانت القرية مكونة من عدة عزب أو كفور أو نجوع أقسام العمدة فى القرية أو الكفر أو النجع المعتبر مقرا للعمدية ، ما لم يقرر مدير الأمن غير ذلك مراعاة لسهولة المواصلات لصالح الأمن .

وللمأمور أن يرخص للعمدة فى إجازة لا تتجاوز شهرا ، وفيما زاد على ذلك يتعين الحصول على ترخيص من مدير الأمن .

وللعمدة أن يرخص للشيخ فى إجازة لا تتجاوز أسبوعا ، وفيما عدا ذلك يتعين الحصول على إذن من المأمور .

مادة ٩ - إذا قام لدى العمدة أو الشيخ مانع من القيام بوظيفته ندب مدير الأمن أحد مشايخ القرية ليقوم بأعماله مؤقتا .

الفصل الرابع

فصل العمدة والمشايخ إداريا ومحاكمتهم

امام لجنة العمدة والمشايخ

مادة ١٠ - إذا تبين أن العمدة أو الشيخ قد أصبح عاجزا عن أداء

واجباته بسبب المرض أو كبر السن أحاله مدير الأمن إلى اللجنة الطبية المختصة لتقرر مدى قدرته صحيا للوفاء بأعباء وظيفته ، فإن عجز عن التوجه إلى مقر اللجنة انتقلت اللجنة إليه فى محل إقامته بعد إعلانه بالميعاد الذى يحدد لذلك فإن تهرب أو امتنع عن عرض نفسه أثبتت اللجنة ذلك فى محضر وأحالته إلى مدير الأمن لمجازاته طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون ، أو عرض أمره على مساعد الوزير المختص لإحالته إلى لجنة العمد والمشايخ بقرار يتضمن وصف التهمة المنسوبة إليه ، وبيانا موجزا بالأدلة عليها للنظر فى أمره .

مادة ١١ - يعلن مدير الأمن بصفته رئيسا للجنة العمد والمشايخ العمدة أو الشيخ بقرار إحالته إلى اللجنة المذكورة مع بيان الأسباب التى دعت إلى ذلك ، ويدعوه إلى الحضور فى الزمان والمكان المعينين لاتعقاد اللجنة .

ويكون إعلان هذا القرار إلى العمدة أو الشيخ فى قريته وبالطرق الإدارية قبل عقد الجلسة المعينة بأسبوع على الأقل .

وفى حالة عدم وجود المعلن إليه يسلم الإعلان إلى العمدة أو الشيخ المقيد اسم المعلن إليه فى قائمة حصته بحسب الأحوال .

وإذا امتنع المعلن إليه عن تسلم الإعلان فعلى القائم بذلك إثبات هذا الامتناع على الإعلان وإعادةه .

ويسدى العمدة أو الشيخ دفاعه أمام اللجنة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه ، فإن غاب بدون عذر مقبول رغم إعلانه جاز للجنة أن تبت في أمره .

مادة ١٢ - يتولى مدير إدارة أو رئيس قسم شئون العمد والمشايخ أو من يقوم مقامه أمانة سر اللجنة المين تشكيلها في المادة ٢٥ من القانون .

مادة ١٣ - يقوم مساعد مدير الأمن للشئون الإدارية والمالية بمراجعة إجراءات المسائل التي تعرض على لجنة العمد والمشايخ والتأكد من سلامتها قبل عرضها على اللجنة ، ويقوم بسكرتارية هذه اللجنة مدير إدارة أو رئيس قسم العمد والمشايخ بالمديرية أو من يتوب عنه في حالة غيابه .

الفصل الخامس

أحكام ختامية وانتقالية

مادة ١٤ - مع مراعاة حكم المادة ٢٩ من القانون ، يمنح العمدة مكافأة مقدارها مائة وخمسون جنيها شهريا ، ويمنح الشيخ مكافأة مقدارها خمسة وسبعون جنيها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه .

مادة ١٥ - يعلن عن فتح باب قبول طلبات شغل وظائف العمد والمشايخ الشاغرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذه اللائحة .

قرار وزير الداخلية رقم ١٩٠٨٤ لسنة ١٩٩٥

بشروط الترخيص بمحال تجارة الأسلحة والذخائر

ومحال إصلاحها (*)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة

والذخائر ؛

وعلى القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بشأن تنفيذ

قانون الأسلحة والذخائر ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يجب مراعاة الشروط التالية علاوة على ما ورد بالمادتين السابعة

والخامسة عشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه وذلك بالنسبة

لتراخيص الاتجار في الأسلحة والذخائر وإصلاحها :

(*) الرقائع المصرية - العدد ٣٩ في ١٩٩٦/٢/٥

الترخيص شخصى ولا يجوز للمرخص إليه التنازل عنه إلى الغير إلا بعد اتزده إجراءات الترخيص للمتنازل إليه عن المحل .

يعتبر الترخيص سارياً فقط عن المحل المنصرف عنه والمبين حدوده ومقاساته والشوارع التى يفتح عليها بالرسم الهندسى المعتمد والمرفق بالرخصة ولا يجوز إحداث أى تعديل فى أوضاع المحل أو نقله إلى مكان آخر إلا بعد الحصول على ترخيص جديد وتقديم موافقة جهة الإسكان المختصة على ذلك .

لايسرى الترخيص إلا عن المدة المحددة فى القانون والمبينة بالرخصة ويجوز تجديده لمدة مماثلة بشرط تقديم طلب بذلك قبل نهاية مدته بشهر على الأقل وأن تكون كافة شروط الترخيص والتأمين قائمة ، ويسدد رسم التجديد مع الطلب .

الترخيص قاصر على الأنواع والكميات المصرح للمرخص له بالاتجار فيها فلا يجوز تجاوز تلك الكميات أو تواجد أنواع تخالف ما صرح به وإلا ضبطت ، وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر ، كما يجب مراعاة الحد الأقصى لعدد الطلقات وكافة الشروط الواردة بقرار وزير الإسكان رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى محال تجارة الذخائر وتعديلاته .

لا يجوز ممارسة أى صناعة أو تجارة أخرى داخل محال تجارة الأسلحة
والذخائر كما لا يجوز الجمع بين تجارة الأسلحة وإصلاحها فى محل واحد .

على المرخص له بالتجارة فى الأسلحة أن يمسك دفترين لكل من الأسلحة
والذخائر الآتية ، يقيد فى أحدهما الوارد منها للمحل وفى الآخر ما يتم فيها
من تصرفات أولاً بأول وهى :

الأسلحة النارية غير المششخنة .

الأسلحة النارية المششخنة المنصوص عليها فى القسم الأول من الجدول
رقم (٣) الملحق بالقانون .

ذخيرة الأسلحة النارية غير المششخنة .

ذخيرة الأسلحة النارية المششخنة .

أجزاء الأسلحة والأسلحة البيضاء .

وعلى المرخص له بإصلاح الأسلحة أن يمسك دفترين أحدهما للوارد يقيد
فيه كل ما يرد من الأسلحة وأجزائها للإصلاح والآخر للمصادر يقيد فيه
كل ما يسلم من الأسلحة على أن يوقعه صاحب السلاح بالتسليم .

تكون الدفاتر المستعملة فى المحل طبقاً للنماذج التى تقررها وزارة

الداخلية مرقومة بأرقام سلسلة ومختومة بخاتم مديرية الأمن التابع لها
المحل ، وأن يكون القيد فيها باللغة العربية وبأرقام واضحة واستيفاء كافة
البيانات من واقع المستندات الرسمية الخاصة بها .

لا يجوز فى محال تجارة الأسلحة والذخائر تركيب أو تجميع أجزاء
الأسلحة لتصبح أسلحة كاملة ، كما لا يجوز تعبئة الخرطوش أو الطلقات
الفارغة أو النصف معبأة كما لا يجوز صنع أسلحة أو ذخائر بمحال إصلاح
الأسلحة .

على المرخص له بإصلاح الأسلحة ألا يقبل للتسليم الا الأسلحة المرخصة
التي لم تنته رخصتها أو الأسلحة المدرجة فى الشهادات المنصرفة للمعفيين من
الترخيص بحمل السلاح، على أن يقيد بدفتر الوارد نوع السلاح واسم صاحبة
ومحل إقامته ورقم الترخيص وتاريخ انتهائه أو رقم الشهادة والجهة الصادرة
منها ، وعليه إبلاغ الشرطة عن كل سلاح يقدم للإصلاح ولا يكون مصرحاً
بحيازته على الوجه السابق وإلا كان هو مسئولاً عن حيازته أو إحرازه .

لا يجوز إدخال أى نوع من الأسلحة والذخائر لمحال تجارة الأسلحة
والذخائر إلا بموجب رخصة نقل « نموذج ١٣٦ هـ » صادرة من مديرية الأمن
المختصة ومبين بها نوعية الأسلحة والذخيرة المنقولة ، وعيارها وجهة صنعها
وأرقام الأسلحة وفقاً للبيان المقدم من التاجر البائع وعلى مسئوليته ومختوم

بخاتم شعار الجمهورية للمديرية التى تصدر رخصة النقل ، فإن كان السلاح مباعاً من مرخص له أو حائزه بشهادة إعفاء أو إخطار فإن على التاجر المشتري ، والمختص بقسم الشرطة التابع له المحل التأكد من استمرار الرخصة أو صفة الإعفاء قبل عمل مذكرة الأحوال بالتنازل مع إرفاق أصل الرخصة أو الشهادة بطلب التنازل أن لم يكن بها سوى السلاح المباع ، أو صورة ضوئية معتمدة من قسم الشرطة المختص بعمل مذكرة الأحوال مع إرفاق صورة من نموذج المضاهاة المحرر عن هذا السلاح وذلك قبل إصدار رخصة النقل .

ولا يجوز خروج أية أسلحة أو ذخيرة من المحل إلا بموجب رخصة نقل وفقاً للبلند السابق أو بموجب تصريح شراء « نموذج ١٣٦ ل شرطة - ١ » « للأسلحة » ، « نموذج ١٣٦ ل شرطة - ٢ » للذخيرة .

إذا حصل التاجر على رخصة بنقل أسلحة أو ذخائر ولم يتم النقل لأى سبب خلال المدة المحددة لسريان الرخصة يجب تسليمها فوراً للجهة التى أصدرتها لإلغائها وإخطار الأمن العام بذلك .

إذا قدم للمحل تصريح شراء أسلحة وذخائر ، وكان بعض ما تضمنه التصريح غير موجود فى المحل ، وجب على صاحب المحل عدم إتمام البيع إلا بعد استبعاد الأصناف غير المتوفرة من التصريح بمعرفة جهة الشرطة المصدرة للتصريح .

يراعى عدم بيع أية أسلحة أو ذخائر بموجب تصريح به أى شطب أو تعديل بأى صورة من الصور فإن ذلك من شأنه أن يلغى التصريح ويستوجب ضبطه ما لم يعتمد التعديل من جهة الشرطة المختصة ، كما يجب مراعاة التأكد من سريان مدة التصريح قبل البيع .

على التاجر البائع إثبات أوصاف الأسلحة والذخائر المباعة بظهر التصريح من واقع البيانات والدفاتر وما هو مدون على السلاح من حيث النوع والماركة والعيار وجهة الصنع والأرقام مع إيضاح حالته (جديد - مستعمل) والتوقيع قرين تلك البيانات باسم وخاتم المحل وتوقيع المشتري شخصياً بعد التأكد من شخصيته من واقع بطاقته الشخصية أو العائلية وإثبات رقمها وتاريخها وجهة صدورها ، كما يراعى بالنسبة لتصاريح الذخيرة أن تكون الكمية المصرح بها مبينة عدداً وكتابة (تفقيطاً) ومحدد نوعيتها وعبائها ما لم تكن لأول مرة مع تصريح السلاح ، فإذا تم بيع جزء فقط من الكمية المصرح بها يثبت ذلك بدفاتر المحل وظهر التصريح ويوقع فى كلا الأحوال من المصرح له بما يفيد الاستلام ويسقط حق صاحب التصريح فى باقى الكمية فور مغادرته المحل وتقام البيع ، وأى تصريح لا يتم إثباته بالدفاتر فور مغادرة المصرح له المحل لا يعتد به ، كما لا يجوز إجراء أى شطب أو كشط أو تعديل بيانات الدفاتر أو التصاريح ورخص النقل قبل الرجوع لجهة الشرطة المختصة .

يراعى الاحتفاظ بالتصاريح والرخص مرتبة حسب تواريخ الصرف وطبقاً لما هو مقيّد بالدفاتر .

على المرخص له الالتزام بكافة البنود السابقة والاشتراطات الصادرة من وزارة الداخلية والمبلّغة له كتابة ، وعليه الاحتفاظ بالرخصة والرسم الهندسى ورخصة الإسكان الخاصة بالمحل فى مكان ظاهر ، وإطلاع الجهة الإدارية والموظفين الذين يندبون للتفتيش على المحل عليها فى أى وقت .

(المادة الثانية)

تعتبر الشروط المشار إليها بالمادة السابقة جزءاً لا يتجزأ من الترخيص وعدم الالتزام بها أو بعضها يعدّ إخلالاً بشروط الترخيص ، ويجوز إلغاء الرخصة كما يعتبر جميع الشركاء مسئولون بالتضامن عن تنفيذ ذلك .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريراً فى ١٩٩٥/١٢/٢٦

وزير الداخلية

حسن محمد الألفى

وزارة الزراعة

قرار وزاري رقم ١٠٥٧ لسنة ١٩٩٥

بشأن تعديل المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١

في شأن الأراضي الصحراوية

الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢(*)

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي

الصحراوية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن الهيئة

العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ؛

(*) الوقائع المصرية - العدد ١٢٣ في ١٩٩٦/٦/٥

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن بعض حالات
الاعتداد بالملكية ؛

وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٥ بشأن تعديل بعض أحكام القانون
رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة فى اجتماعه الرابع لعام ١٩٩٥ بتاريخ
١٩٩٥/٧/٢٩ بند ١١/٤/١٩٩٥ ؛

قرار :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٣ لسنة
١٩٨١ بشأن الأراضى الصحراوية النص الآتى :

« تودع المحررات المتضمنة تصرف الهيئة فى الأراضى الصحراوية
والمنشآت الداخلة فى الأراضى الصحراوية والواجبة الشهر وكذا المحررات
الخاصة بالاعتداد بالملكية التى تصدرها الهيئة بالتطبيق لأحكام القانون رقم
١٤٣ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، وكذلك محررات الاعتداد بالملكية
التي تصدرها الهيئة والمحافظة الصحراوية المختصة الواقعة داخل مسافة

الكيلو مترين من حد كردونات المدن والقرى للمحافظات الصحراوية وذلك بالتطبيق لأحكام قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن بعض حالات الاعتداد بالملكية فى محافظات الوادى الجديد وشمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر ومطروح وبعض المناطق بالصحراء الغربية فى مكتب الشهر العقارى المختص وذلك تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٥ ويترتب على الإيداع ما يترتب على شهر التصرفات العقارية من آثار وتسلم صور تلك المحررات إلى ذوى الشأن معفاة من رسوم الشهر العقارى والتوثيق ومن رسوم الدمغة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٩٩٥/١٢/٢٠

دكتور / يوسف والى

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٣٥١ لسنة ١٩٩٦ (*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس ١٩٤٦ بإنشاء مكاتب للشهر العقارى ؛

وبناء على ما عرضه الأمين العام لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

قرر :

(المادة الاولى)

ينشأ مكتب للشهر العقارى والتوثيق بمحافظة شمال سيناء يكون مقره

مجمع المحاكم بمدينة العريش .

(المادة الثانية)

يختص المكتب المذكور بكافة أعمال الشهر العقاري والتوثيق
بدائرة محافظة شمال سيناء .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا
من أول مارس ١٩٩٦

صدر فى ١٩٩٦/١/٢٢

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير العدل رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٩٦*

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر
العقارى ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى
والتوثيق ؛

وعلى قرار وزير العدل بإنشاء مأموريات لمكاتب الشهر العقارى ويعمل
به ابتداء من أول يناير ١٩٤٧ ؛

وبناء على ما عرضه الأمين العام لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

قـــــــــــــــــرر :

(المادة الأولى)

تنشأ مأمورية للشهر العقارى بقسم النزهة بمحافظة القاهرة باسم مأمورية

النزهة تتبع مكتب الشهر العقارى والتوثيق لشمال القاهرة ويشمل اختصاصها قسم شرطة النزهة بحسب حدوده الإدارية .

(المادة الثانية)

تعديل دائرة اختصاص مأمورية الشهر العقارى بمصر الجديدة بإخراج قسم شرطة النزهة منها .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول مارس ١٩٩٦

صدر فى ١٩٩٦/١/٢٢

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير العدل رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٩٦ (*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون

رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ :

وعلى كتاب السيد المستشار النائب العام المؤرخ ١٩٩٦/١/١١ :

وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة شمال القاهرة

الابتدائية المؤرخ ١٩٩٦/١/٢٣ :

وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة جنوب القاهرة

الابتدائية المؤرخ ١٩٩٦/١/٢٤ :

قرر:

(المادة الاولى)

تنعقد جلسات دوائر محكمتى شمال وجنوب القاهرة الكليتين للأحوال

الشخصية للولاية على المال بمبنى مجمع محاكم شبرا الجديد الكائن (٥) شارع

جزيرة بدران المتفرع من شارع شبرا - بمدينة القاهرة بدلا من مقرهما الحالى .

(المادة الثانية)

نقل نيابة القاهرة الكلية للأحوال الشخصية للولاية على المال من مقرها
الحالى إلى مبنى مجمع محاكم شبرا الجديد الكائن (٥) شارع جزيرة بدران
المتفرع من شارع شبرا بمدينة القاهرة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من الرابع والعشرين
من فبراير سنة ١٩٩٦

صدر فى ١/٢٨/١٩٩٦

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير العدل رقم ٧٢١ لسنة ١٩٩٦ (*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ولائحته التنفيذية ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ بإنشاء مكاتب للشهر العقارى ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٧٩٦ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء مأمورية للشهر العقارى والتوثيق بمدينة الطور ، يشمل اختصاصها مكونات محافظة جنوب سيناء ، وتتبع مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالسويس ، ويكون مقرها مؤقتا مدينة السويس ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٧٩٧ لسنة ١٩٧٩ بتعديل اختصاص
مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالسويس ليشمل مكونات محافظتى
السويس وجنوب سيناء ؛

وبناء على ما عرضه الأمين العام لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

قرر :

(المادة الاولى)

ينشأ مكتب للشهر العقارى والتوثيق بمحافظة جنوب سيناء يكون مقره
مدينة الطور .

(المادة الثانية)

يختص المكتب المذكور بكافة أعمال الشهر العقارى والتوثيق بدائرة
محافظة جنوب سيناء .

(المادة الثالثة)

ينقل مقر مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بمدينة الطور من مدينة
السويس إلى مدينة الطور ، وتتبع مكتب الشهر العقارى والتوثيق بجنوب
سيناء .

- ٦٠٥ -

(المادة الرابعة)

يلغى كل ما يخالف ذلك من قرارات .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من

١٩٩٦/٣/١٥

صدر في ١٩٩٦/٢/١٧

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير العدل رقم ٨٩٧ لسنة ١٩٩٦(*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر
العقارى ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ولائحته التنفيذية
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى
والتوثيق ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء فرع للتوثيق
بمدينة العريش ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء مأمورية للشهر
العقارى بمدينة العريش ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٧٩٥ لسنة ١٩٧٩ بتعديل دائرة اختصاص

مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالإسماعيلية ومأمورية الشهر العقارى
والتوثيق بمدينة العريش ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ١٤١٧ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء مأمورية الشهر
العقارى والتوثيق بمدينة الشيخ زايد ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٠٩١ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء فرع توثيق
بئر العبد ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٣٥١ لسنة ١٩٩٦ بإنشاء مكتب للشهر
العقارى والتوثيق بمحافظة شمال سيناء يختص بكافة أعمال الشهر العقارى
والتوثيق بدائرة محافظة شمال سيناء؛

وبناء على ما عرضه الأمين العام لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعديل تبعية فرع التوثيق بمدينة العريش ، ومأمورية الشهر العقارى بمدينة
العريش ومأمورية الشهر العقارى والتوثيق بمدينة الشيخ زايد ، وفرع
بئر العبد إلى مكتب الشهر العقارى والتوثيق بشمال سيناء بدلا من مكتب
الشهر العقارى والتوثيق بالإسماعيلية .

- ٦٠٨ -

(المادة الثانية)

يلغى كل ما يخالف ذلك من قرارات .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من

١٩٩٦/٣/٣١

صدر في ١٩٩٦/٢/٢٨

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير العدل رقم ١٢١٢ لسنة ١٩٩٦(*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ :

وعلى كتاب السيد المستشار / رئيس محكمة استئناف المنصورة المؤرخ ١٤/٢/١٩٩٦ :

وعلى كتاب السيد المستشار / رئيس محكمة الزقازيق الابتدائية المؤرخ ٢٤/٢/١٩٩٦ :

وعلى كتاب السيد المستشار النائب العام المساعد / مدير التفتيش القضائي بالنيابة العامة المؤرخ ٢٧/٤/١٩٩٥ :

قرر:

(المادة الاولى)

تتعقد جلسات محكمة الجنايات وأمن الدولة العليا بأمورية استئناف

الزقازيق التابعة لمحكمة استئناف المنصورة بمبنى محكمة الزقازيق
الابتدائية القديم الكائن بشارع السادات بمدينة الزقازيق .

(المادة الثانية)

نقل محكمتى بندر ومركز الزقازيق الجزئيتين من مقرهما الحالى إلى
مبنى محكمة الزقازيق الابتدائية القديم الكائن بشارع السادات بمدينة
الزقازيق .

(المادة الثالثة)

نقل نيابات قسمي أول وثان ومركز الزقازيق الجزئية من مقارها الحالية
إلى مبنى محكمة الزقازيق الابتدائية القديم الكائن بشارع السادات بمدينة
الزقازيق .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار بالقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٦/٥/٤

صدر فى ١٩٩٦/٣/١٨

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير العدل رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٩٦
بنقل تبعية محكمة ونياحة مدينة السادات الجزئية
إلى محكمة شبين الكوم الكلية (*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٧ بإنشاء محكمتين أهليتين بشبين
الكوم والمنيا ؛

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٥ بإنشاء محكمة استئناف بمدينة
الإسكندرية ومحكمتين ابتدائيتين بدمهور والفيوم ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣
لسنة ١٩٦٨ ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٥ بتعديل دوائر اختصاص بعض

المحاكم الابتدائية؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٩١ بشأن تعديل الحدود الإدارية لكل من محافظتي المنوفية والبحيرة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن تعديل الحدود الإدارية لمدينة السادات ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٤١٢٤ لسنة ١٩٩٠ بإنشاء محكمة جزئية ونياية بمدينة السادات ؛

وعلى كتاب إدارة المحاكم ؛

وعلى كتاب إدارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تنقل تبعية محكمة مدينة السادات الجزئية إلى محكمة شبين الكوم الابتدائية ، ويشمل اختصاصها القضايا الخاصة بدائرة قسم شرطة مدينة السادات .

(المادة الثانية)

تنقل تبعية نيابة مدينة السادات الجزئية التابعة لنيابة دمنهور الكلية إلى نيابة شبين الكوم الكلية ، ويحدد اختصاصها بدائرة قسم شرطة مدينة السادات .

(المادة الثالثة)

ينقل مركز وادى النطرون من دائرة اختصاص محكمة السادات الجزئية التابعة لمحكمة شبين الكوم ، ويضم إلى دائرة اختصاص محكمة كوم حمادة الجزئية التابعة لمحكمة دمنهور الابتدائية .

(المادة الرابعة)

تكون إحالة الدعاوى المبينة فى المادة السابقة بأوامر تصدرها المحكمة المحيلة من تلقاء نفسها بجلسات محددة بالمحكمة المحال إليها بغير مصروفات ، وفى حالة غياب أحد الخصوم يعلن إليه أمر الإحالة مع تكليفه بالحضور فى المواعيد المقررة .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٧/٣/١٩٩٦

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير العدل رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٩٦
بنقل تبعية محكمة القنطرة شرق الجزئية
إلى محكمة الإسماعيلية الابتدائية(*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قرار وزير الحقانية الصادر فى ١٠/٨/١٩٣٧ بإنشاء مأمورية
قضائية تابعة بالقنطرة الشرقية تابعة لمحكمة العريش :

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦١ بإنشاء محكمة ابتدائية بمحافظة
الإسماعيلية :

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية « قانون رقم ١٣ لسنة
١٩٦٨ » :

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ :

وعلى القرار الجمهورى رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ بتقسيم سيناء إلى
محافظتى شمال وجنوب سيناء :

وعلى قرار وزير العدل رقم ١٨٣١ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة
١٩٨٥ بإنشاء محكمتى شمال وجنوب سيناء الابتدائيتين :

(*) الوقائع المصرية - العدد ٧٠ (تابع) فى ١٩٩٦/٣/٢٦

قرار :

(المادة الاولى)

تنقل تبعية محكمة القنطرة شرق الجزئية إلى محكمة الإسماعيلية الابتدائية ، ويشمل اختصاصها القضايا الخاصة بدائرة قسم شرطة القنطرة شرق .

(المادة الثانية)

تنقل تبعية نيابة القنطرة شرق الجزئية التابعة لنيابة العريش الكلية إلى نيابة الإسماعيلية الكلية ، ويحدد اختصاصها بدائرة قسم شرطة القنطرة شرق .

(المادة الثالثة)

جميع القضايا المنظورة أمام محكمة العريش الابتدائية ، والتي أصبح الفصل فيها من اختصاص محكمة الإسماعيلية الابتدائية ، تحال بالحالة التي تكون عليها ويدون مصروفات إلى هذه المحكمة .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٧/٣/١٩٩٦

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير العدل رقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٩٦ (*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة له :

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق :

وعلى قرار وزير العدل الصادر برقم ١٤١٧ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء مأمورية للشهر العقارى والتوثيق بمدينة الشيخ زايد - محافظة شمال سيناء :
وبناء على ما عرضه الأمين العام لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق :

قرر:

(المادة الاولى)

ينشأ فرع للتوثيق بمدينة رفح بمحافظة شمال سيناء باسم فرع توثيق رفح ويقتبع مكتب الشهر العقارى والتوثيق بمحافظة شمال سيناء ، ويشمل اختصاصه قسم شرطة رفح بمكوناته الإدارية .

(المادة الثانية)

يلغى ما يخالف ذلك من قرارات .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من

١٩٩٦/٤/١٥

صدر في ١٩٩٦/٣/٢٤

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير العدل رقم ١٤٧١ لسنة ١٩٩٦(*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ؛
وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة المنصورة الابتدائية المؤرخ
١٩٩٦/٢/١٠ ؛

وعلى كتاب السيد المستشار النائب العام المساعد مدير التفتيش
القضائي بالنيابة العامة المؤرخ ١٩٩٦/٣/١٣ ؛

قرر :

(المادة الاولى)

نقل محكمة ونيابة طلخا الجزئيتين من مقرهما الحالى إلى المقر الجديد
الكائن بكورنيش النيل بامتداد شارع الدكتور كامل ليلة بمدينة طلخا .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من

١٩٩٦/٥/٤

صدر فى ١٩٩٦/٣/٢٨

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير العدل رقم ٢٧٥٥ لسنة ١٩٩٦*

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة له :

وعلى قانون مصلحة الشهر العقاري والتوثيق الصادر بالقرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ :

وعلى قرار وزير العدل الصادر برقم ٣٤٤٦ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء مكتب للشهر العقاري والتوثيق بمحافظة مرسى مطروح :

وعلى مذكرة مصلحة الشهر العقاري والتوثيق المؤرخة ١٩٩٦/٦/١١

قرر:

(المادة الاولى)

ينشأ فرع للتوثيق بمدينة الضبعة بمحافظة مطروح باسم فرع توثيق لضبعة ويتبع مكتب الشهر العقاري والتوثيق بمرسى مطروح ، ويشمل اختصاصه قسم شرطة الضبعة بمكوناته الإدارية .

(*) للوائح المصرية - العدد ١٥٢ فى ١٩٩٦/٧/٩

(المادة الثانية)

يلغى ما يخالف ذلك من قرارات .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من

١٩٩٦/٧/١٥

صدر فى ١٩٩٦/٦/٢٠

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير العدل رقم ٢٧٥٦ لسنة ١٩٩٦(*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر العقارى والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ٣ نوفمبر لسنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق والقرارات المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ١٤/٨/١٩٤٦ بتعيين مكاتب الشهر العقارى ومقرها ودائرة اختصاص كل منها ؛

وعلى قانون مصلحة الشهر العقارى والتوثيق الصادر بالقرار بقانون رقم

٥ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٢٤٢ لسنة ١٩٩٢ ينقل تبعية أعمال الشهر والتوثيق الخاصة بمكونات قسم شرطة برج العرب من مكتب الشهر العقاري والتوثيق بطروح إلى مكتب الشهر العقاري والتوثيق بالإسكندرية ؛ وعلى مذكرة مصلحة الشهر العقاري والتوثيق المؤرخة ١٥/٦/١٩٩٦ ؛

قـــرر:

(المادة الأولى)

تنشأ مأمورية للشهر العقاري والتوثيق بمدينة برج العرب بمحافظة الإسكندرية باسم مأمورية الشهر العقاري والتوثيق ببرج العرب ، وتتبع مكتب الشهر العقاري والتوثيق بالإسكندرية ، ويشمل اختصاصها قسم شرطة برج العرب بمكوناته الإدارية .

(المادة الثانية)

يلغى كل ما يخالف ذلك من قرارات .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من
١٩٩٦/٧/١٥

صدر فى ١٩٩٦/٦/٢٠

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير العدل رقم ٢٨١١ لسنة ١٩٩٦ (*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة له :

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقاري والتوثيق :

وعلى قرار وزير العدل رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء مكتب للشهر العقاري بمحافظة البحر الأحمر يكون مقره مدينة الغردقة :

وعلى قرار وزير العدل رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٦ بتحديد مدينة الأقصر مقرا مؤقتا لمكتب الشهر العقاري بمحافظة البحر الأحمر وإسناد أعمال هذا المكتب إلى مكتب الشهر العقاري بالأقصر :

وبناء على ما عرضه الأمين العام لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق :

قرر :

(المادة الاولى)

تنشأ مأمورية للشهر العقاري والتوثيق بمدينة شلاتين - محافظة البحر الأحمر باسم مأمورية شلاتين للشهر العقاري والتوثيق ، وتتبع مكتب

الشهر العقاري والتوثيق بمحافظة البحر الأحمر ، ويشمل اختصاصها
قسمى شرطة شلاتين وحلايب بمكوناتهما الإدارية .

(المادة الثانية)

يلغى ما يخالف ذلك من قرارات .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من

١٩٩٦/٨/١

صدر فى ١٩٩٦/٦/٢٣

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير العدل رقم ٢٨١٢ لسنة ١٩٩٦(*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

وبناء على ما عرضه علينا الأمين العام لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تنشأ مأمورية للشهر العقارى والتوثيق بمدينة الصالحية الجديدة بمحافظة الشرقية باسم مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالصالحية ، وتتبع مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالزقازيق ، ويشمل اختصاصها مكونات قسم شرطة الصالحية بحسب حدودها الإدارية .

(المدة الثانية)

ينغى ما يخالف ذلك من قرارات .

(المدة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من

١٩٩٦/٨/١

صدر فى ١٩٩٦/٦/٢٣

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرار وزير العدل رقم ٢٨١٣ لسنة ١٩٩٦(*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقاري والتوثيق ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بإنشاء فرع توثيق شبراخيت ؛

وبناء على ما عرضه علينا الأمين العام لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق ؛

قرر :

(المادة الاولى)

ينشأ فرع للتوثيق بمدينة الرحمانية باسم فرع توثيق الرحمانية يتبع

مكتب الشهر العقاري والتوثيق بدمهور، ويشمل اختصاصه مركز شرطة
الرحمانية بمكوناته الإدارية .

(المادة الثانية)

يلقى ما يخالف ذلك من قرارات .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من

١٩٩٦/٨/١

صدر في ١٩٩٦/٦/٢٣

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٢٢٣٨ لسنة ١٩٩٦

بتنظيم العمل بمكاتب شئون تملك غير المصريين

للعقارات المبنية والأراضي الفضاء (*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر

العقارى ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم تملك غير المصريين

للعقارات المبنية والأراضي الفضاء ؛

قرر :

(المادة الاولى)

ينشأ بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق مكتب يسمى مكتب شئون تملك

غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء .

ويتبع هذا المكتب مكاتب فرعية بكل محافظة .

(المادة الثانية)

يشكل المكتب الرئيسى المشار إليه بالمادة السابقة برئاسة رئيس قطاع الشهر العقارى والتوثيق ، وعضوية ممثلين من الوزارات والجهات المعنية وعدد كاف من الأعضاء الفنيين والإداريين والكتابيين ، ويرأس كل مكتب فرعى أمين المكتب وعضوية أمين مساعد بالمكتب ومدير إدارة الشهر ، ويلحق به عدد كاف من الموظفين الكتابيين .

(المادة الثالثة)

تكون مهمة مكاتب شئون تملك غير المصريين بالمصلحة والمحافظات متابعة الطلبات المقدمة من غير المصريين لتملك العقارات المبنية والأراضى الفضاء فى الأموريات التابعة لها يوميا وبحث أية صعوبات قد تعترض مراحل مراجعة هذه الطلبات أو المشروعات حتى تمام شهرها وذلك خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ ورود أو استيفاء الأوراق المطلوبة .

(المادة الرابعة)

يجب على مأمورية الشهر العقارى المختصة إرسال صورة من كل طلب شهر يقدم إليها لصالح غير المصريين إلى كل من مكتبى شئون تملك غير المصريين بالمحافظة والمصلحة فى ذات اليوم ليقوم كل منهما بقيد الطلب فى سجل يعد لذلك وإعداد ملف لكل طلب على حده تحفظ به صورة من الطلب ومن كافة المكاتبات والالتماسات التى تقدم بشأنه ويراعى أن يخصص فى المكتب سجل لكل مأمورية تابعة له .

(المادة الخامسة)

على مأمورية الشهر العقارى فى حالة طلب الاستثناء من الهنديين ١ ، ٢
من المادة الثانية والفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٢٣٠ لسنة
١٩٩٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء إرسال
الطلب ومستنداته إلى مكتب شئون تملك غير المصريين بالمصلحة فور استكمال
بحثه مشفوعا بالرأى دون ختمه ، وعلى هذا المكتب إرسال الطلب مشفوعا
بمذكرة بالرأى إلى المكتب الفنى لوزير العدل وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر
من تاريخ ورود الأوراق إليه .

(المادة السادسة)

يتولى المكتب الفنى لوزير العدل إرسال الطلب والمستندات المرفقة به
خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ وروده مشفوعا بمذكرة بالرأى لعرضه
على رئيس الوزراء طبقاً لأحكام القانون .

(المادة السابعة)

يجب على مأمورية الشهر العقارى ومكاتب شئون تملك غير المصريين
بالمحافظات إخطار مكتب شئون تملك غير المصريين بالمصلحة بكافة الإجراءات
لتى تتخذ بشأن الطلب أو المشروع أو المحرر سواء ما تعلق منها بالسير فى
الإجراءات أو إيقافها وعلى مكتب شئون التملك بالمصلحة إثباتها فى السجل

المعد لذلك وكذلك إخطار المكاتب الفرعية بملاحظات الوزارات والجهات المعنية فور ورودها إليه وإخطار الطالب مباشرة بما يجب اتخاذه قانونا .

(المادة الثامنة)

على مأموريات الشهر العقارى ومكاتب شئون تملك غير المصريين بالمصلحة والمحافظات إعداد فهارس أبجدية بأسماء طالبي التملك من غير المصريين يزود بها مركز المعلومات بالمصلحة وذلك للرجوع إليها لحصر حالات تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء فى جميع أنحاء الجمهورية والتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها فى القانون ولها الاستعانة فى هذا الشأن بأى جهة حكومية أخرى .

(المادة التاسعة)

يتولى مكتب شئون تملك غير المصريين بالمصلحة إعداد دليل للتعريف بالإجراءات والمستندات والرسوم المطلوبة لعمليات الشهر والتوثيق توزع مجانا على طالبي التملك .

(المادة العاشرة)

على مكتب شئون تملك غير المصريين بالمصلحة إرسال بيان إلى المكتب الفنى لوزير العدل خلال الأسبوع الأول من كل شهر على الأكثر

يتضمن بياناً وافياً عن طلبات الشهر التى قدمت من غير المصريين خلال الشهر السابق وماتم فيها شاملاً للطلبات التى قدمت للاستثناء من البندين ١ ، ٢ من المادة الثانية والفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه وكذا الإجراءات التى اتخذت بشأن تلك الطلبات ، وعليه أن يعد أيضاً إحصائية كل ثلاثة أشهر وأخرى سنوية عن الطلبات المشار إليها وماتم فيها .

وعلى المكتب الفنى لوزير العدل إرسال صورة من هذه البيانات والإحصائيات المشار إليها فى الفقرة السابقة للأمانة العامة لمجلس الوزراء فور ورودها إليه .

(المادة الحادية عشرة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٩٩٦/٧/٢٧

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٢٥٠٣ لسنة ١٩٩٦

بإنشاء نيابتين متخصصتين بدائرتي نيابتي الجيزة وطنطا الكلية (*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة

١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ؛

وعلى كتاب إدارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة المؤرخ

١٩٩٦/٦/٣٠.

قرر :

(المادة الاولى)

تنشأ نيابة متخصصة للأحوال الشخصية بدائرة نيابة الجيزة الكليه

ويشمل اختصاصها دائرة محافظة الجيزة .

(المادة الثانية)

تنشأ نيابة متخصصة للأحوال الشخصية بدائرة نيابة طنطا الكلية
ويشمل اختصاصها دائرة محافظة الغربية .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من

١٩٩٦/١٠/١

صدر في ١٩٩٦/٨/٤

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٣٥٨١ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق

(رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧*)

وزير العدل :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية

لقانون التوثيق ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٧ من اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق النص الآتى :

« يجب على الموثق أن يتأكد من شخصية أصحاب الشأن ببطاقة الحالة المدنية الشخصية أو العائلية أو بأى مستند رسمى آخر » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٠ / ٨ / ١٩٩٦

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٣٨٩٤ لسنة ١٩٩٦(*)

وزير العدل :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ١٣٣٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيكل التنظيمي لمصلحة الخبراء وتحديد اختصاصاته ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٥٣٠ لسنة ١٩٨٠ باعتماد موازنة جداول ترتيب وظائف مصلحة الخبراء ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٩٨٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن إنشاء مكاتب جديدة لخبراء وزارة العدل ؛

وعلى قرارى وزير العدل رقمى ٥٤٧ لسنة ١٩٨٥ ، ٢٣٨ لسنة ١٩٨٦ والقرارات اللاحقة بإضافة بعض الوظائف بمجداول ترتيب وظائف مصلحة الخبراء ؛

وعلى محضر المجلس الاستشارى للخبراء المؤرخ ١٩٩٤/١/٢٧ بشأن
انشاء مكاتب جديدة لخبراء وزارة العدل بكل من مدينتى فاقوس ومنيا القمح
المعتمد بتاريخ ١٩٩٤/٢/٢٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للبحوث الفنية بقطاع الخبراء المؤرخة
١٩٩٦/٨/٣ بشأن إضافة مأمورية فاقوس الكلية إلى اختصاص مكتب
خبراء فاقوس الصادر بإنشائه قرار وزير العدل رقم ٢٩٨٥ لسنة ١٩٩٤ ؛
ولما رؤى لصالح العمل ؛

قرر:

(المادة الاولى)

تضاف مأمورية فاقوس الكلية إلى اختصاص مكتب خبراء
فاقوس إلى جانب اختصاصاته .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،
وعلى رئيس القطاع لشئون الخبراء تنفيذه .

صدر فى ١٩٩٦/٨/٢٨

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

وزارة العدل

قرار رقم ٣٩٩٣ لسنة ١٩٩٦

بإصدار الجداول المنصوص عليها في المادة ٢١ من القرار

بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر (*)

وزير العدل .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق

والشهر ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ بشأن تملك غير المصريين للعقارات

المبينة والأراضي الفضاء ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٩٣٦ لسنة ١٩٩٢ بإصدار الجداول

المنصوص عليها في المادة ٢١ من قانون رسوم التوثيق والشهر رقم ٧٠ لسنة

١٩٦٤ ؛

وبعد أخذ رأى وزير الزراعة واستصلاح الأراضي ووزير الإسكان والمرافق

والمجتمعات العمرانية الجديدة ووزير المالية والمحافظين ؛

(*) اللوائح المصرية - العدد ١٩٩ (تلغ) في ١٩٩٦/٩/٤

قرار :

(المادة الاولى)

يعمل بالجدولين المرفقين فى بيان قيمة المثل للأرضى والعقارات الواردة
فى البنود ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ من المادة ٢١ من القرار بالقانون رقم ٧٠ لسنة
١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر .

(المادة الثانية)

يلغى قرار وزير العدل رقم ٢٩٣٦ لسنة ١٩٩٢

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ
نشره .

صدر فى ١٩٩٦/٩/٤

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

الجدول رقم (١)

بيان قيمة المثل للأراضي الصحراوية والأراضي البور

خارج كردون المدن

فيما عدا الأراضي الصحراوية والأراضي البور خارج كردون المدن والتي تكون محلا لتصرفات أحد أطرافها الدولة أو إحدى وحدات الحكم المحلي أو إحدى الهيئات العامة أو وحدات قطاع الأعمال العام والتي تقدر الرسوم النسبية المستحقة عليها وفقا للقيمة الموضحة بالمحركات المثبتة لهذه التصرفات عملا بحكم المادة ٢٢ من القرار بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ يكون تقدير هذه القيمة على النحو الآتي :

أولا - الأراضي الصحراوية خارج كردون المدن :

الأراضي الصحراوية تقدر قيمة الفدان فيها بمبلغ ٢٠٠ جنيه (مائتا جنيه) .

ثانيا - الأراضي البور خارج كردون المدن :

تقدر قيمة الفدان بمبلغ ٣٠٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه) .

ثالثا - الأراضي الصحراوية خارج الكردون المقام عليها قرى سياحية :

تقدر قيمة المتر المربع بمبلغ ١ جنيه (جنيه واحد) .

رابعا - اراضى المدن والمجتمعات والمناطق الصناعية الجديدة خارج الكردون :

١ - تقدر قيمة المتر المربع فى المدن والمجتمعات والمناطق الصناعية الجديدة المقامة فى جنوب محافظة الجيزة بمبلغ ٥ جنيه (خمسة جنيهات) .

٢ - تقدر قيمة المتر المربع فى المدن والمجتمعات والمناطق الصناعية الجديدة - عدا ما ورد بالبند (١) بمبلغ ١٠ جنيهات (عشرة جنيهات) .

الجدول رقم (٢)

بيان قيمة المثل للعقارات التى لم تربط عليها ضريبة

اولا - المباني - دون الارض التى لم تربط عليها ضريبة على العقارات المبنية :

(أ) فى المدن داخل وخارج الكردون :

تقدر قيمة المتر المربع فى المباني بمبلغ قدره ٨٠ جنيها (ثمانون جنيها')

(ب) فى القرى داخل وخارج الحيز العمرانى :

تقدر قيمة المتر المربع من المباني بمبلغ ٢٠ جنيها (عشرين جنيها) .

(ج) المباني المقامة بالمدن الجديدة :

تقدر قيمة المتر المربع بمبلغ ٥٠ جنيها (خمسين جنيها) .

(د) المباني فى القرى السياحية :

تقدر قيمة المتر المربع بمبلغ ٦٠ جنيها (ستين جنيها) .

وتخفص القيم المبينة فى البنود السابقة بنسبة ٥٠٪ لمحافظة
البحر الأحمر ومرسى مطروح وشمال وجنوب سيناء والوادي الجديد .

ثانيا - الأراضى :

الأراضى المعدة للبناء تقدر قيمة المثل للمتر المربع وفقا للآتى :

(١) المنطقة الأولى :

وتشمل مدن القاهرة والإسكندرية وبورسعيد ومدينة الجيزة وحدها .

أولا - (١٥٠٠) جنيه للمتر المربع من الأرض الواقعة على كورنيش
النيل بمحافظتى القاهرة والجيزة فيما عدا المنطقة الواقعة ما بين جنوب المعادى
وحلوان بمحافظة القاهرة ومنطقتى وراق العرب والمنيب بمحافظة الجيزة .

(١٥٠٠) جنيهه للمستمر المربع من الأرض الواقعة على كورنيش
الإسكندرية من المعمورة إلى ميدان سعد زغلول بمحطة الرمل .

(١٣٠٠) جنيه للمتر المربع من الأرض الواقعة على كورنيش بورسعيد
من اللسان إلى جمر ك الجميل .

ثانيا - (١٠٠٠) جنيه للمتر المربع من الأرض الواقعة فى نطاق
الشاخات والأقسام الإدارية التالية :

(١) محافظة القاهرة :

- ١ - شاختا الفواله وباب اللوق - التابعتان لقسم عابدين .
- ٢ - شاخات الإسماعيلية وجاردن سيتى وقصر الدوبارة ومعروف -
التابعة لقسم قصر النيل .
- ٣ - شاخه عرابى (التوفيقية سابقا - التابعة لقسم الأيكلية) .
- ٤ - شاخات البستان وأماظة والمنتره ومنشيه البكرى - التابعة لقسم
مصر الجديدة .

٥ - شاخه النزهه التابعة لقسم النزهه .

٦ - شاختا الزمالك البحرية والزمالك القبلية .

(ب) محافظة الإسكندرية :

- ١ - شاخات أبو قير الشرقية ، وأبو قير الغربية والتوفيقية ،
والمعمورة ، والمندرة بحرى ، والمندرة قبلى - التابعة لقسم المنتره .
- ٢ - شاخات أبو النواتير ، والرياضة ، وسيدى جابر ،
ومصطفى كامل ، وبولكلى - التابعة لقسم سيدى جابر .

٣ - شياخات الإبراهيمية بحرى ، الإبراهيمية قبلى ، والشاطبي ، وباب شرقى ، ووابور المياه - التابعة لقسم باب شرق .

(ج) محافظة بورسعيد :

شياختا أرض حسنين (الأفرنج شرق سابقا) ومصطفى حمزة (الأفرنج غرب سابقا) التابعتان لقسم الشرق .

ثالثا - فيما عدا ما سبق تقدر قيمة المثل للمتر المربع وفقا لاتساع الشارع المطلة عليه الأرض على النحو التالى :

١ - (٦٠٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه ٣٠ مترا فأكثر .

٢ - (٥٠٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه ٢٠ مترا إلى أقل من ٣٠ مترا .

٣ - (٣٠٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه من ١٠ أمتار إلى أقل من ٢٠ مترا .

٤ - (١٥٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه أقل من ١٠ أمتار .

٢٠ - المنطقة الثانية :

وتشمل محافظات الوجهين القبلى والبحرى :

عواصم المحافظات فيما عدا مدينة الجيزة المبينة فى البند السابق

١ - (٤٥٠) جنيهها للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه من ٣٠ مترا فأكثر .

٢ - (٣٠٠) جنيهه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه من ٢٠ مترا إلى أقل من ٣٠ مترا .

٣ - (٢٠٠) جنيهه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه من ١٠ أمتار إلى أقل من ٢٠ مترا .

٤ - (١٠٠) جنيهه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه أقل من ١٠ أمتار .

باقى مدن المحافظات :

١ - (٢٥٠) جنيهها للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه ٣٠ مترا فأكثر .

٢ - (١٥٠) جنيهها للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه من ٢٠ مترا إلى أقل من ٣٠ مترا .

٣ - (١٠٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه من ١٠ أمتار إلى أقل من ٢٠ مترا .

٤ - (٥٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه أقل من ١٠ أمتار .
القرى :

١ - (٤٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع داير الناحية .

٢ - (٣٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه ٥ أمتار فأكثر .

٣ - (٢٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع أقل من ٥ أمتار .

٣ - المنطقة الثالثة :

وتشمل محافظات مرسى مطروح ، والوادي الجديد ، والبحر الأحمر ، وسيناء الشمالية وسيناء الجنوبية :

عواصم المحافظات :

١ - (١٥٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه ٣٠ مترا فأكثر .

٢ - (١٠٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه من ٢٠ مترا إلى أقل من ٣٠ مترا

٣ - (٨٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه من ١ أمتار إلى أقل من ٢ مترا

٤ - (٥٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه أقل من ١٠ أمتار .

بأقي مدن المحافظات:

١ - (١٠٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه ٣٠ مترا فأكثر .

٢ - (٧٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه من ٢٠ مترا إلى أقل من ٣٠ مترا .

٣ - (٥٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه من ١٠ أمتار إلى أقل من ٢٠ مترا

٤ - (٣٠) جنيه للمتر المربع من الأرض المطلة على شارع عرضه أقل من ١٠ أمتار .

القرى :

تحدد قيمة المثل للمتر المربع من الأرض بمبلغ ١٠ جنيهاً (عشرة جنيهاً) .

قواعد تطبيق الجدول رقم ٢ :

١ - إذا لم يكن المبنى قد تم تشطيبه نهائياً فتحسب قيمته بنسبة ٧٠٪ من قيمته النهائية .

٢ - فى حساب قيمة الأرض يعتد بالشارع الأكثر عرضاً إذا كانت واقعة على أكثر من شارع .

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٣١٥ لسنة ١٩٩٦(*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ؛
وعلى قرار وزير العدل الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٦ بتعديل اختصاص وتسمية محكمة القاهرة الجزئية المالية والتجارية ؛
وعلى قرار وزير العدل الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٣ بإنشاء نيابة مكافحة التهرب من الضرائب ؛
وعلى كتاب السيد المستشار/ النائب العام المؤرخ ١٩٩٦/٨/٢٦ ؛
وعلى كتاب السيد المستشار/ رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية المؤرخ ١٩٩٦/٩/١٤ ؛
وعلى كتاب السيد المستشار/ رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية المؤرخ ١٩٩٦/٩/١١ ؛

قـــرر :

(المادة الاولى)

نقل مقر كل من محكمة القاهرة الجزئية للجرائم المالية والتجارية ،
ونياية الشئون المالية والتجارية ، ونيابة مكافحة التهريب من الضرائب ،
ودائرة محكمة جنوب القاهرة الابتدائية المختصة بنظر استئناف الأحكام
الصادرة من المحكمة الجزئية المشار إليها من مقارها الحالى إلى المقر
الكائن بطريق النصر أمام مستشفى المقاولون العرب بالجبل الأخضر
بمدينة نصر ، بالقاهرة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من

١٩٩٦/١٠/١

صدر فى ١٧/٩/١٩٩٦

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٤٧٣٦ لسنة ١٩٩٦ (*)

وزير العدل :

بعد الاطلاع على قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦

لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ :

وعلى كتاب السيد المستشار/ رئيس محكمة الإسماعيلية الابتدائية

المؤرخ ١٩٩٦/٧/٣١ :

وعلى كتاب السيد المستشار/ النائب العام المساعد مدير التفتيش

القضائي بالنيابة العامة المؤرخ ١٩٩٦/٩/٣٠ :

قرر:

(المادة الاولى)

نقل مقر محكمة ونيابة مرور الإسماعيلية الجزئيتين من مقرهما الحالي

إلى المقر الجديد الكائن ببنى مجمع المحاكم بشارع شبين الكوم - بمدينة
الإسماعيلية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من

١٩٩٦/١١/٢

صدرفى ١٩٩٦/١٠/٨

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٤٨٨٩ لسنة ١٩٩٦ (*)

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ :

وعلى كتاب السيد المستشار النائب العام المؤرخ ١٩٩٦/٩/٢٨ :

وعلى كتاب السيد المستشار / رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية المؤرخ ١٩٩٦/٩/٣٠ :

وعلى كتاب السيد المستشار / رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية المؤرخ ١٩٩٦/١٠/١٣ :

قرر:

(المادة الاولى)

تنعقد دوائر محكمة شمال القاهرة الابتدائية والتي تنتظر قضايا الجنح والمخالفات المستأنفة بدائرة اختصاص أقسام شرطة حدائق القبة والوايلي والظاهر والزيغون بمبنى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية الكائن بشارع بورسعيد - قسم الدرب الأحمر بمدينة القاهرة .

(الملة الثانية)

تنعقد دائرة محكمة جنوب القاهرة الابتدائية واللى تنظر قضايا الجنح والمخالفات المستأنفة بدائرة اختصاص محكمة الجمالية الجزئية بمبنى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية الكائن بشارع بورسعيد - قسم الدرب الأحمر بمدينة القاهرة .

(الملة الثالثة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من
١٩٩٦/١١/١٦

صدر فى ١٧/١٠/١٩٩٦

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٥٤٥٢ لسنة ١٩٩٦(*)

وزير العدل :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٣ نوفمبر لسنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقاري والتوثيق ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٤/٨/١٩٤٦ بتعيين عدد مكاتب الشهر العقاري ومقرها ودائرة اختصاص كل منها والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بشأن تعيين عدد مكاتب التوثيق ومقر كل منها واختصاصه والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٤٩٧٣ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء فرع توثيق سيدي جابر بمحافظة الإسكندرية ؛

وعلى الفاكس الوارد من نادى إسكندرية الرياضى سبورتنج والمؤشر عليه من مأمور قسم شرطة سيدى جابر بتمهية مقر النادى المذكور إلى قسم شرطة سيدى جابر ؛

وعلى مذكرة رئيس قطاع مصلحة الشهر العقارى والتوثيق المؤرخة : ١٩٩٦/١١/١١

قرر:

(المادة الاولى)

ينشأ فرع للتوثيق باسم (فرع توثيق سبورتنج) يتبع مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالإسكندرية ويكون مقره نادى إسكندرية الرياضى (سبورتنج) ويشمل اختصاصه قسم شرطة سيدى جابر بمكوناته الإدارية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من

١٩٩٧/١/١

صدر فى ١٩٩٦/١١/١٨

وزير العدل

المستشار / هاروق بسيف النصر

وزارة القوى العاملة والهجرة

قرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٩٦

بتعديل القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩

بشأن التصرف في حصة المبالغ المحكوم بها

عن مخالفات أحكام قانون العمل (*)

وزير القوى العاملة والهجرة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل :

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن التصرف في حصة

المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام قانون العمل وتعديلاته الصادرة

بالقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٩ والقرار رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٩ :

قرر :

(المادة ١٦)

بمعدل نص المادة (٦١ مكرر) من القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة

١٩٨٩ ، ليكون على النحو التالي

» تخصص نسبة ٥٪ من إجمالي الحصيلة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل للعاملين بالأقلام الجنائية والحسابات بالمحاكم والتي يتم تحويلها بمعرفتهم للحساب الخاص المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القرار وذلك خصما من الحصة الواردة في الفقرة (أ) من المادة الخامسة المشار إليها وتخصم من المنبع .

(ملحة ٢)

يضاف إلى القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ النص التالي (مادة ٦ مكرر/١) :

تخصص نسبة ٣٪ من قيمة الشيكات الواردة للوزارة من الحصيلة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل للعاملين بالتنفيذ بأقسام ومراكز الشرطة التابعين لوزارة الداخلية والتي يتم تحصيلها بمعرفتهم للحساب الخاص المنصوص عليه بالمادة الأولى من هذا القرار وذلك خصما من الحصة الواردة في الفقرة (أ) من المادة الخامسة المشار إليها وذلك كحافزا لهم على سرعة تحصيل المبالغ المحكوم بها في قضايا مخالفات قانون العمل ، وسوف تقوم مديرية القوى العاملة المختصة

بتقدير المبالغ التى تصرف لجهاز التنفيذ فى حدود ٣٪ طبقا للجهود المبذول كما تتولى نفس المديرية توزيعها بمعرفتها على المستحقين من هذه الفئة .

(مادة ٣)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريرا فى ١/٨/١٩٩٦

وزير القوى العاملة والهجرة

احمد احمد العماوى

وزارة القوى العاملة والتدريب

قرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٦

بتاريخ ١٩٩٦/٩/٣٠ (*)

وزير القوى العاملة والهجرة

بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة

١٩٨١ :

وعلى قرار النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء رقم ٩٧٩ لسنة ١٩٨١

في شأن قواعد التصرف في ثلث أموال الجزاءات الموقعة على العاملين ؛

وعلى القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٢ في شأن التصرف في حصة أموال

الجزاءات ؛

وعلى موافقة الاتحاد العام للعمال ؛

قرر :

مادة ١- يستبدل بنص المادة ٨ من القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٢ في

شأن التصرف في حصة أموال الجزاءات الموقعة على العاملين ، النص

الغالي :

« على صاحب العمل فى المنشآت التى تسرى عليها أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ أن يورد ثلث حصيلة الجزاءات المالية الموقعة على العاملين لديه كل ستة أشهر إلى المؤسسة الثقافية العمالية والمؤسسة الاجتماعية العمالية مناصفة بينهما » .

وعلى رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب فى شركات قطاع الأعمال العام وشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة التى يسرى بشأنها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ توريد هذه النسبة بواقع ٧٥٪ إلى المؤسسة الثقافية العمالية ، و ٢٥٪ إلى المؤسسة الاجتماعية العمالية .

مادة ٢- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وزير القوى العاملة والهجرة

أحمد أحمد العماوى

وزارة القوى العاملة والتدريب

قرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٩٦

بتعديل القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩

بشأن التصرف في حصيللة المبالغ اشكوم بها

عن مخالفات أحكام قانون العمل (*)

وزير القوى العاملة والهجرة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن التصرف في حصيللة

المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام قانون العمل وتعديلاته الصادرة

بالقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٩ والقرار ١٥١ لسنة ١٩٨٩ والقرار ١٣٩ لسنة

١٩٩٦ ؛

تسري :

مادة ١- يعدل نص المادة (٢) من القرار الوزاري رقم ١٣٩

لسنة ١٩٩٦ ، لتكون على النحو التالي :

تخصص نسبة ٣٪ من قيمة الشيكات الواردة للوزارة من الحصيلة المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل للعاملين بالتنفيذ بأقسام ومراكز الشرطة التابعين لوزارة الداخلية وذلك كحافز لهم على سرعة تحصيل المبالغ المحكوم بها في قضايا مخالفات قانون العمل ، ويتم استخراج الشيك باسم الإدارة العامة لمباحث تنفيذ الأحكام بوزارة الداخلية بعد تسوية الشيكات الواردة لحساب الوزارة .

وعلى أن تتولى تلك الإدارة تقدير المبالغ التي تصرف لمراكز وأقسام الشرطة طبقا للجهود المبذولة في تحصيل المبالغ المحكوم بها ، وذلك خصما من الحصة الواردة في الفقرة (أ) من المادة الخامسة المشار إليها .
ملادة ٢- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريرا في ١٩٩٦/٩/٣٠

وزير القوى العاملة والهجرة

احمد احمد العمادى

وزارة المالية

قرار رقم ٤ لسنة ١٩٩٦

بشأن بعض الأحكام المتعلقة بلجان التحكيم (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون

رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات

الصادر بقرار وزير المالية رقم ١٦١ لسنة ١٩٩١ ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٩٤ ؛

تقرر :

مادة ١ - تنشأ لجان التحكيم العالية المنصوص عليها في

مادة (٢٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات

المشار إليها على النحو التالي :

١ - لجنة التحكيم العالية « الدائرة الأولى » :

(*) (الرقائق المصرية - العدد ١٢ في ١٤/١/١٩٩٦)

ومقرها مبنى المصلحة بالقاهرة وتختص بالمنازعات التى تقع فى دائرة اختصاص المناطق التنفيذية التالية :

منطقة شرق القاهرة	منطقة شمال القاهرة
منطقة جنوب القاهرة	منطقة غرب القاهرة
منطقة شمال الجيزة	منطقة جنوب الجيزة
منطقة مصر الوسطى	منطقة مصر العليا

٢ - لجنة التحكيم العالية « الدائرة الثانية » :

ومقرها مبنى المصلحة بمدينة الإسكندرية وتختص بالمنازعات التى تقع فى دائرة اختصاص المناطق التنفيذية التالية :

منطقة شرق الإسكندرية	منطقة غرب الإسكندرية
منطقة القنال وسيناء	منطقة شرق الدلتا
منطقة غرب الدلتا	

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى رئيس مصلحة الضرائب على المبيعات تنفيذه ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ١٩٩٦/١/٢

وزير المالية

دكتور / محمد احمد الرزاز

وزارة المالية

قرار وزير المالية رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦ (١٠)

وزير المالية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلستها المعقودة بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٩٣ بعدم دستورية القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين في الخارج ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يرد ما سبق تحصيله من مبالغ الضريبة على مرتبات العاملين المصريين في الخارج المفروضة بالقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩ المشار إليه .

(المادة الثانية)

يكون رد الضريبة المشار إليها في المادة الأولى على ثلاث دفعات سنوية متساوية القيمة بحيث تستحق الدفعة الأولى فور صدور هذا القرار .

(المادة الثالثة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، وينشر في الوقائع المصرية .

صدر في ١٧/١/١٩٩٦

وزير المالية

دكتور / محيي الدين الغريب

وزارة المالية

قرار وزير المالية رقم ١١ لسنة ١٩٩٦ (٥)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت السياحية والفندقية ؛

وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم

الإعفاءات الجمركية ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بإصدار التعريفات الجمركية

المنسقة ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة التنفيذية

للقرار الجمهوري بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الإعفاءات

الجمركية ؛

قرار:

(المادة الاولى)

تيسيراً على المستثمرين وتوحيداً للجهات التى يتم التعامل معها .
يراعى لدى تطبيق حكم المادة (٢١) من قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية ، الاكتفاء بما يصدره وزير السياحة من شهادات تسمح بتمتع المعدات الاستثمارية والتجهيزات اللازمة لإنشاء المنشآت السياحية والفندقية بالمعاملة الجمركية المقررة طبقاً للقوانين ، دون استلزام شهادة أخرى .

(المادة الثانية)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، وينشر فى الوقائع المصرية

صدر فى ١٧/١/١٩٩٦

وزير المالية

دكتور / محيى الدين الغريب

وزارة المالية

قرار وزير المالية رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣

بتنظيم المناقصات والمزايدات (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية

والسياحية ؛

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والمزايدات ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ باللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٦ ؛

قرار :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٠ من القرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ والمعدلة بالقرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٦ النص الآتى :

« واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يجوز بالنسبة إلى المنشآت السياحية ووفقاً لمقتضيات المصلحة العامة وموافقة الوزير المختص التأجير لمدة تزيد على ثلاث سنوات ولا تتجاوز خمسة وعشرين سنة ، وذلك بشرط أن يتضمن الإعلان عن المزايدة تحديد المدة الإيجارية » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٩٩٦/٢/٦

وزير المالية

دكتور / محيى الدين الغريب

وزارة المالية

قرار وزير المالية رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٩٦

بقواعد صرف العلاوة الخاصة الشهرية المقررة

وفقا للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦ (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦ بمنح العاملين بالدولة
علاوة خاصة ؛

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٦ بزيادة المعاشات ؛

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٦ بزيادة المعاشات العسكرية وتعديل
بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٦ فى شأن زيادة المعاشات المستحقة

وفقا لأحكام قانون الضمان الاجتماعى ، والقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠

وقانون نظام التأمين الاجتماعى الشامل ؛

قرار:

(المادة الأولى)

تمنع العلاوة الخاصة الشهرية المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه أنفاً للعاملين داخل جمهورية مصر العربية الدائمين والمؤقتين والمعيّنين بمكافآت شاملة بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والعاملين بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة ، وذوو المناصب العامة والربط الثابت .

(المادة الثانية)

· تحسب العلاوة الخاصة الشهرية المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار والمقررة بالمادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦ بواقع ١٠ ٪ من الأجر الأساسى أو المكافأة الشاملة المستحقة للعامل فى ١٩٩٦/٦/٣ أو عند التعيين لمن يعين بعد هذا التاريخ ، ولا تخضع هذه العلاوات لأية ضرائب أو رسوم .

ولا يعتد عند حساب هذه العلاوة بأية مكافآت أو رواتب إضافية

أو بدلات أو إعانات غلاء معيشة أو علاوة اجتماعية أو إضافية
أو بالعلاوات الخاصة المقررة بالقوانين أرقام ١٣ لسنة ١٩٩١ و ٢٩
لسنة ١٩٩٢ و ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ و ٢٠٣ لسنة ١٩٩٤ و ٢٣ لسنة ١٩٩٥

(المادة الثالثة)

لاتصرف العلاوة الخاصة المقررة بالمادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة
١٩٩٦ المشار إليه للعاملين الآتى ببيانهم :

(أ) العاملون الذين يعملون فى الخارج فى مختلف الجهات
المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القرار .

(ب) العاملون المعارون للعمل خارج البلاد أو للعمل بالداخل لغير
الجهات المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القرار .

(ج) العاملون الموجودون بالداخل فى إجازة خاصة بدون مرتب .

(د) من لا يتقاضى مرتبه فى الداخل من العاملين الموجودين بالخارج فى
إجازات خاصة أو إجازات أو منح دراسية أو بعثات ، وذلك
طوال مدة الإجازة أو المنحة أو البعثة .

وتصرف العلاوة للفتات المشار إليها آنفا عند العودة من العمل

فى الخارج أو الإعارة أو الإجازة أو المنحة أو البعثة وذلك اعتبارا من تاريخ تسلمهم العمل بالداخل وعلى أساس الأجر الأساسى فى ١٩٩٦/٦/٣٠ أو عند التعيين لمن يعين بعد هذا التاريخ ووفقا للقواعد المنصوص عليها فى المادة الثانية من هذا القرار .

(المادة الرابعة)

يكون صرف العلاوة الخاصة بالنسبة للمنتدبين والمعارين ، على النحو
التالى :

المنتدبون تصرف لهم العلاوة الخاصة من الجهة المنتدبين منها .
المعارون للعمل بالجهات المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القرار ،
تصرف لهم العلاوة الخاصة من الجهة المعارين إليها .

(المادة الخامسة)

فى حالة الجمع بين المعاش ودخل من العمل فى إحدى الجهات
المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار ، يكون صرف العلاوة الخاصة
والزيادة فى المعاش التى تقررت بالقوانين أرقام ٨٦ و ٨٧ و ٨٨
لسنة ١٩٩٦ ، وفقا للضوابط التالية :

أولاً - إذا كان العامل مستحقاً لمعاش عن نفسه ويقل سنه عن الستين تصرف له العلاوة الخاصة بتوافر شروط استحقاقها ، وعلى جهة عمله أن تخطر جهة صرف المعاش بذلك ، فإن كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة فى المعاش زيد المعاش بمقدار الفارق بينهما ، أما إن كانت العلاوة تساوى الزيادة فى المعاش أو تزيد عنها فلا تصرف له الزيادة فى المعاش .

وبالنسبة لحالات العاملين من أصحاب المعاشات العسكرية التى يوقف فيها صرف المعاش ، لاتدخل العلاوة الخاصة ضمن العناصر التى تستبعد عند تحديد جزء المعاش الواجب صرفه .

ثانياً - إذا كان العامل مستحقاً لمعاش عن نفسه ويبلغ سن الستين أو جاوزها تصرف له الزيادة فى المعاش فإن كانت هذه الزيادة أقل من العلاوة الخاصة أدى إليه الفرق بينهما من الجهة التى يعمل بها بعد الحصول على بيان رسمى من الجهة القائمة بصرف المعاش بقيمة الزيادة المستحقة له .

ثالثاً - إذا كان العامل مستحقاً لمعاش عن الغير يحق له الجمع بين العلاوة الخاصة والزيادة فى المعاش بمراعاة أحكام قانون التأمين الاجتماعى وقانون التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بحسب الأحوال .

(المادة السادسة)

تصرف العلاوة الخاصة للعاملين المؤقتين بالشروط التالية :

(١) أن يكون قد صدر بشأنهم قرار من السلطة المختصة .

(٢) أن يتم الخصم بالعلاوة المذكورة على الاعتمادات التى يخصم عليها بأجورهم وذلك تحت عنوان (العلاوة الخاصة) .

ولا يستحق هذه العلاوة العمال التابعون للمقاولين أو لتعهدى أداء أشغال أو أعمال معينة .

(المادة السابعة)

يخصم بالعلاوة الخاصة الشهرية المقررة بالمادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦ المشار إليها على اعتمادات الباب الأول " الأجور " بموازنة كل جهة بالمجموعة (١) أجور وبدلات ومزايا نقدية بالهند (٧) مزايا نقدية تحت عنوان خاص باسم " العلاوة الخاصة " .

وعلى الجهات الداخلة ضمن الموازنة العامة للدولة (جهاز إدارى - وحدات الإدارة المحلية - هيئات خدمية) موافاة وزارة المالية فى موعد غايته آخر يناير ١٩٩٧ بموقف الصرف الفعلى واحتياجاتها لتعزيز الباب الأول .

الأجور " بعد استنفاد وفوره في حدود مالا يتجاوز قيمة هذه العلاوة .

ويسرى هذا الحكم على الهيئات الاقتصادية .

(المادة الثامنة)

على الجهات المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لصرف العلاوة الخاصة الشهرية المقررة في المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦ في مواعييدها وذلك بمراجعة أحكام هذا القرار الوزاري .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

صدر في ١٩/٦/١٩٩٦

وزير المالية

دكتور / محيي الدين الغريب

وزارة المالية

قرار وزير المالية رقم ٨٩٥ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ (*)

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة

١٩٦٣ ؛

وعلى القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم الإعفاءات

الجمركية ؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون

رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ؛

(*) الوقائع المصرية - العدد ١٩١ في ١٩٩٦/٨/٢٦

وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام
اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية :

قرار :

(المادة الأولى)

تلغى الفقرتان (أ) ، (ب) من بند (٤) من المادة (١٥) من اللائحة
التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية المشار إليها .

(المادة الثانية)

يضاف بند جديد برقم (٥) إلى المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية لقانون
تنظيم الإعفاءات الجمركية المشار إليها ، بالنص الآتى :

« ٥ - لا يحق للمريض أو المعوق المتمتع بإعفاء سيارة أخرى مجهزة
تجهيزا طبيا خاصا وفقا للقواعد المقررة إلا بعد مضي خمس سنوات على الأقل
من تاريخ الإفراج عنها من الجمارك » .

(المادة الثالثة)

أولا - يستبدل بنص البند (٤) من المادة (١٧) من اللائحة التنفيذية
المشار إليها ، النص الآتى :

« ٤ - المصابون والمعوقون المشار إليهم ممن سبق لهم التمتع بإعفاء سيارة أو دراجة آلية مجهزة تجهيزا طبيا خاصا وفقا للقواعد المقررة ، لا يحق لهم التمتع بإعفاء سيارة أو دراجة أخرى مجهزة إلا بعد مضي خمس سنوات على الأقل من تاريخ الإفراج عنها من الجمارك » .

ثانيا - يضاف إلى المادة (١٧) من اللائحة التنفيذية المشار إليها بند جديد برقم (٥) ، نصه الآتى :

« ٥ - يعامل أفراد الشرطة الذين يصابون أثناء وبسبب إحدى المهام الأمنية المكلفين بها معاملة أفراد القوات المسلحة المشار إليها فى البنود السابقة وبذات الشروط والقواعد مع مراعاة الضوابط الآتية :

(أ) أن ترد السيارة أو الدراجة الآلية باسم المصاب أو المعاق وأن تكون مجهزة تجهيزا طبيا بالتجهيزات التى تتناسب مع حالته حسبما يقرره المجلس الطبى لوزارة الداخلية .

(ب) أن تكون المهام المكلف بها المصاب تتعلق أو ترتبط بأعمال التصدى للعنف .

(ج) أن يرد للجمارك خطاب معتمد من إدارة شئون الضباط أو الأفراد
بوزارة الداخلية مبينا به نوع الإصابة وسببها ونوع المهمة
التي كان المصاب مكلفا بها ونسبة العجز .

(المادة الرابعة)

يستبدل بنص المادة (٢٦) من اللائحة المشار إليها ، النص الآتي :

« مادة ٢٦ - (١) يقصد بالتصرف فى الأصناف المعفاة كلياً أو جزئياً
أو المتمتعة بتخفيضات فى التعريفات الجمركية أو التى أخضعت لحكم المادة
(٤) من قانون الإعفاءات الجمركية كل تصرف يؤدى إلى ترتيب حق عينى
على هذه الأصناف لشخص آخر ، وتطبق على التصرف بدون الرجوع للجمارك
أحكام التهريب الجمركى .

(٢) يقصد بالاستعمال فى غير الغرض الذى تقرر الإعفاء أو
التيسير الجمركى من أجله استخدام الأشياء بواسطة نفس الشخص الذى
تقرر له الإعفاء أو التيسير ولكن فى غير ماتقرر له ، أو بواسطة أشخاص أو
جهات غير التى تقرر لها الإعفاء أو التيسير ، ويعتبر الاستخدام على ذلك

الوجه مخالفة جمركية تطبق بشأنها حكم المادة (١١٨) من قانون الجمارك .

(٤) في حالة التصرف في المشروع المعفى بكامله أو أيلولته للغير أو تخارج المستوردين منه ، يكون للجمارك حق تتبع الأشياء المعفاة تحت أى يد يفرض التحقق من استخدامها فى الغرض الذى أعفيت من أجله طوال مدة حظر التصرف .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ١٩٩٦/٨/٧

وزير المالية

دكتور / محيى الدين الغربى

الفهرس

الصفحة

الموضوع

المقدمة - الأستاذ / عبد المنعم حسنى - المحامى

٧ أولا: قوانين وقرارات بقوانين

قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦

٩ فى شأن الموائى التخصصية

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون

١٢ رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٦

بشأن تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة فى مسائل

١٣ الأحوال الشخصية

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦

بشأن سريان أحكام القانون المدنى على الأماكن التى لم

يسبق تأجيرها والأماكن التى انتهت أو تنتهى عقود

١٦ إيجارها دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها

«تابع، الفهرس»

الصفحة

الموضوع

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٦

- فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى الأراضى الصحراوية
الملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو تأجيرها
بإيجار اسمى لإقامة مشروعات استثمارية عليها
أو للتوسع فيها ١٨

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٦

- بالترخيص لوزير البترول فى التعاقد مع الهيئة المصرية
العامة للبترول ، وشركة رسول إكسبلورسيون إيجتو إس . إيه ،
وشركة موبيل إكسبلوريشن إيجيبت إنك ، فى شأن
البحث عن البترول واستغلاله فى منطقة شرق البحرية
بالصحراء الغربية ٢١

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٦

- بالترخيص لوزير البترول فى التعاقد مع الهيئة المصرية
العامة للبترول ، وشركة شل إيجيبت إن . فى ، وشركة شل
أوستريا إكتينجسلشافت ، وشركة بتقن إيجيبت ليمتد ،
فى شأن البحث عن البترول واستغلاله فى منطقة شمال شرق
أبو الغراديق بالصحراء الغربية ٢٢

«تابع، الفهرس»

الصفحة

الموضوع

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٦

- بالترخيص لوزير البترول في التعاقد مع الهيئة العامة
للبترول ، وشركة نورسك هيدروأكسبلوريشن ايجيبت ا . س ،
وشركة كوفيك ايجيبت ليمتد في شأن البحث عن البترول
واستغلاله في منطقة رأس الحكمة بالصحراء الغربية ٢٣

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٦

- بشأن إضافة فقرة أخيرة للمادة ٩٥ من قانون نظام العاملين
المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .. ٢٤

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٦

- بالتجاوز عن تحصيل مقابل التأخير المنصوص عليه في
القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، والقانون رقم ١٥٧ لسنة
١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ٢٧

قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦

- بإصدار قانون الطفل ٢٩

قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٦

- بربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة عن السنة
المالية ١٩٩٣/٩٢ ٧٩

«تابع» الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٦
٧٩	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة الزراعية المصرية عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٦
٧٩	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٦
٨٠	يربط حساب ختامى موازنة هيئة البنك الرئيسى للتنمية والاكتسمان الزراعى عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٦
٨٠	يربط حساب ختامى موازنة صندوق أراضى الاستصلاح عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٦
٨٠	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتنمية الثروة السكية عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٦
٨١	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتصنيع عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

«تأليخ، الفهرس»

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٦
٨١	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٦
٨١	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدنية عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٦
٨٢	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٦
٨٢	يربط حساب ختامى موازنة هيئة كهرباء مصر عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٦
٨٢	يربط حساب ختامى موازنة هيئة كهربة الريف عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٦
٨٣	يربط حساب ختامى موازنة هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

تتابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٦
	بربط حساب ختامى موازنة هيئة المحطات النووية لتوليد
٨٣	الكهرباء عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٦
	بربط حساب ختامى موازنة هيئة تنمية واستخدام الطاقة
٨٣	الجديدة والمتجددة عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦
	بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية لسكك حديد
٨٤	مصر عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٦
	بربط حساب ختامى موازنة هيئة النقل العام بالقاهرة عن
٨٤	السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٦
	بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية
٨٤	عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٦
	بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لنقل الركاب
٨٥	بمحافظة الإسكندرية عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

«تابع، الفهرس»

الصفحة

الموضوع

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للاتصالات

٨٥ السلوكية واللاسلكية عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للبريد عن السنة

٨٥ المالية ١٩٩٣/٩٢

قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة هيئة قناة السويس عن السنة

٨٦ المالية ١٩٩٣/٩٢

قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لميناء بورسعيد

٨٦ عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

٨٦ عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للسلع التموينية

٨٧ عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

«تابع» الفهرس

الصفحة

الموضوع

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لميناء دمياط عن

٨٧ السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب ختامى موازنة جهاز الخدمات العامة بوزارة

٨٧ الدفاع عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لشئون المعارض

٨٨ والأسواق الدولية عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتحكيم

٨٨ واختبارات القطن عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للاستثمار

٨٨ عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٦

يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة

٨٩ الكبرى عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

«تابع، الفهرس»

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٦
٨٩	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لمرفق مياه الإسكندرية عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٦
٨٩	يربط حساب ختامى موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٦
٩٠	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٦
٩٠	يربط حساب ختامى موازنة صندوق تمويل المساكن التى تقيمها وزارة التعمير عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٦
٩٠	يربط حساب ختامى موازنة صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٩٦
٩١	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتأمين الصحى عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

تابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٩٦
	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة المصرية العامة للمستحضرات الخيرية واللقاحات عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ ٩١
	قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٩٦
	يربط حساب ختامى موازنة هيئة الأوقاف المصرية عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ ٩١
	قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٩٦
	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ ٩٢
	قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٦
	يربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ ٩٢
	قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٩٦
	يربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة الإسكندرية عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢ ٩٢

تأبي؁ الفهرس

الصفءة

الموضوع

قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة

٩٣ القليوبية عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة

٩٣ بورسعيد عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة

٩٣ كفر الشيخ عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة

٩٤ دمياط عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة هيئة ميناء القاهرة الجوى عن

٩٤ السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة مؤسسة مصر للطيران عن السنة

٩٤ المالية ١٩٩٣/٩٢

«تابع» الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٩٦
	بريط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات عن
٩٥ السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٦
	بريط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتنمية السياحية
٩٥ عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٩٦
	بريط حساب ختامى موازنة صندوق التصنيع والإنتاج
٩٥ للسجون عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٦
	بريط حساب ختامى موازنة الهيئة المصرية للرقابة على
٩٦ التأمين عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٩٦
	بريط حساب ختامى موازنة صندوق التأمين الحكومى
٩٦ ل ضمانات أرباب العهد عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٦
	بريط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لبنك ناصر
٩٦ الاجتماعى عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢

«تأبيح» الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٩٦
٩٧	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للتأمين والمعاشات عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٩٦
٩٧	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٩٦
٩٧	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحرى عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٦
٩٨	باعتدال الحساب الختامى لموازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها عن السنة المالية ١٩٩٣/٩٢
	قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٩٦
٩٩	بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقرار بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦
	قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦
١٠٤	بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية

تابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
١٠٦	قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٩٦
	قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٩٦
	بالترخيص لوزير البترول فى التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة أيوك كوينك وهيئة التمويل الدولية فى شأن البحث عن الغاز واستغلاله فى منطقة مليحة (حفر عميق) بالصحرء الغربية
١٠٦	قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٦
	بالترخيص لوزير البترول فى التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول وتيكو كواويل كومباني ليمتد فى شأن البحث عن البترول واستغلاله فى منطقة السلوم بالصحرء الغربية
١٠٦	قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٩٦
١٠٧	قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٦
١٠٧	قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٦
١٠٧	قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٦
١٠٧	قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٦

دتابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦
	بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية
١٠٨	الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨
١١٠	قانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٦
١١٠	قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٦
	قانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦
	بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية الصادر
١١١	بالقرار بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
	قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦
١١٨	بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة
	قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٦
١٢١	بزيادة المعاشات
	قانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٩٦
	بزيادة المعاشات العسكرية وتعديل بعض أحكام قانون
١٢٥	التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة
	قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٦
	فى شأن زيادة المعاشات المستحقة وفقا لأحكام قانون
١٣٠	الضمان الاجتماعى ونظام التأمين الاجتماعى الشامل

تأبيع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٦
	بتعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون
١٣٢	رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢
	قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٦
	بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر
١٣٣	بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
	قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٦
	بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات
١٣٤	الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١
	قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٦
	بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر
١٣٦	بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠
	قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٦
	بشأن تعديل الفقرة الأولى من المادة ١٩ من قانون رسوم
	الارشاد والتعويضات ورسوم الموانئ والمخائر والرسو والمكوث
١٣٧	الصادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣

تابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٩٦
١٣٩	إعفاء سفن أعالي البحار من الضريبة الجمركية وضريبة المبيعات
	قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٦
١٤٠	بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧
	قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦
١٤٦	بشأن تنظيم الصحافة
	قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦
١٧٦	بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى ..
	قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٦
١٨٢	بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى
	قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٦
١٨٣	بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول واقامة الأجانب بأراضى جمهورية مصر العربية والخروج منها

«تابع» الفهرس

الصفحة

الموضوع

قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء

١٨٧ هيئة كهرباء مصر

قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن

توجيه وتنظيم أعمال البناء والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦

١٩٠ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي ...

قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٦

باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام

١٩٩٧/٩٦ السنة الخامسة من الخطة الخمسية

٢٠٣ (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦)

قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٦

٢٠٣ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

قانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٦

بم شروع قانون بربط موازنة الهيئة الزراعية المصرية للسنة

٢٠٣ المالية ١٩٩٧/٩٦

تأبي؁ الفهرس

الصفءة	الموضوع
	قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٦
٢٠٤	بربط موازنة الهبة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٩٦
٢٠٤	بربط موازنة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٦
٢٠٤	بربط موازنة صندوق أراضى الاستصلاح للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٩٦
٢٠٥	بربط موازنة الهيئة العامة للتصنيع للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٩٦
٢٠٥	بربط موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٩٦
٢٠٥	بربط موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

«تابع» الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٩٦
	بريط موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية للسنة
٢٠٦ المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٩٦
	بريط موازنة هيئة كهرباء مصر للسنة
٢٠٦ المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٦
	بريط موازنة هيئة كهربة الريف للسنة
٢٠٦ المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٩٦
	بريط موازنة هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد
٢٠٧ الكهرباء للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٦
	بريط موازنة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء للسنة
٢٠٧ المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٩٦
	بريط موازنة هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة
٢٠٧ للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

«تابع» الفهرس

الموضوع	الصفحة
قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٩٦	
بربط موازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦	٢٠٨
قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٩٦	
بمشروع قانون بربط موازنة هيئة النقل العام بالقاهرة للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦	٢٠٨
قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٩٦	
بمشروع قانون بربط موازنة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦	٢٠٨
قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٩٦	
بمشروع قانون بربط موازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦	٢٠٩
قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٩٦	
بمشروع قانون بربط موازنة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦	٢٠٩
قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٩٦	
بمشروع قانون بربط موازنة الهيئة القومية للبريد للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦	٢٠٩

تابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٩٦
	بمشروع قانون يربط موازنة هيئة قناة السويس للسنة
٢١٠	المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٩٦
	بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة لميناء بورسعيد
٢١٠	للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٩٦
	بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر
٢١٠	للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٩٦
	بمشروع قانون يربط موازنة هيئة ميناء دمياط للسنة
٢١١	المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩٦
	بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة للسلع التموينية
٢١١	للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٩٦
	بمشروع قانون يربط موازنة جهاز الخدمات العامة بوزارة
٢١١	الدفاع للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

«تابع، الفهرس»

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٩٦
٢١٢	بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٩٦
٢١٢	بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٩٦
٢١٢	بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٩٦
٢١٣	بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة لرفق مياه القاهرة الكبرى للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٩٦
٢١٣	بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة لرفق مياه الإسكندرية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٩٦
٢١٣	بمشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة لرفق الصرف الصحي للقاهرة الكبرى للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

تابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٦
	بمشرع قانون بربط موازنة الهيئة العامة للصرف الصحى
٢١٤	لحافطة الإسكندرية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٩٦
	بربط موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحى
٢١٤	بمحافطة أسوان للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٩٦
	بربط موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحى
٢١٤	بمحافطة المنيا للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٩٦
	بربط موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحى
٢١٥	بمحافطة بنى سويف للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٩٦
	بربط موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحى
٢١٥	بمحافطة الفيوم للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩٦
	بربط موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحى
٢١٥	بمحافطة الدقهلية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

تأبيق، الفهرس

الموضوع	الصفحة
قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٦	
بربط موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي	
بمحافظة الغربية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦	٢١٦
قانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٦	
بربط موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي	
بمحافظة الشرقية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦	٢١٦
قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٦	
بمشروع قانون بربط موازنة هيئة المجتمعات العمرانية	
الجديدة للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦	٢١٦
قانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٩٦	
بمشروع قانون بربط موازنة الهيئة العامة لتعاونيات البناء	
والإسكان للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦	٢١٧
قانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦	
بمشروع قانون بربط موازنة صندوق تمويل المساكن التي	
تقيمها وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة للسنة	
المالية ١٩٩٧/٩٦	٢١٧

تابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٩٦
	بمشروع قانون بربط موازنة صندوق مشروعات أراضي وزارة
٢١٧	الداخلية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٩٦
	بمشروع قانون بربط موازنة الهيئة العامة للتأمين الصحي
٢١٨	للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٩٦
	بمشروع قانون بربط موازنة الهيئة المصرية العامة
٢١٨	للمستحضرات الحبيوية واللقاحات للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٦
	بمشروع قانون بربط موازنة هيئة الأوقاف المصرية للسنة
٢١٨	المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٩٦
	بمشروع قانون بربط موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة
٢١٩	للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٩٦
	بمشروع قانون بربط موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة
٢١٩	الإسكندرية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

«تابع» الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٩٦
	بم شروع قانون برىط موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة
٢١٩	القليوبية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٦
	برىط موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة بورسعيد للسنة
٢٢٠	المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٩٦
	برىط موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة كفر الشيخ للسنة
٢٢٠	المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٦
	برىط موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة دمياط للسنة
٢٢٠	المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٩٦
	برىط موازنة هيئة ميناء القاهرة الجوى للسنة المالية
٢٢١	١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٦
	برىط موازنة مؤسسة مصر للطيران للسنة المالية
٢٢١	١٩٩٧/٩٦

تتابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٩٦
٢٢١	بربط موازنة الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٦
٢٢٢	بربط موازنة الهيئة العامة للتنمية السياحية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩٦
٢٢٢	بربط موازنة صندوق التصنيع والإنتاج للسجون للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٦
٢٢٢	بربط موازنة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٦
٢٢٣	بربط موازنة صندوق التأمين الحكومي لضمائنات أرياب العهد للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٦
٢٢٣	بربط موازنة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

«تابع» الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٩٦
	يربط موازنة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي للسنة
٢٢٣	المالية ١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٩٦
	يربط موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربي للسنة المالية
٢٢٤	١٩٩٧/٩٦
	قانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٦
	يربط ختامي الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية
٢٢٤	١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٩٦
	باعتداد الحساب الختامي لموازنة الهيئات القضائية والجهات
٢٢٤	المعاونة لها عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٦
	باعتداد حساب ختامي موازنة الهيئة الزراعية المصرية عن
٢٢٥	السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٩٦
	يربط حساب ختامي موازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير
٢٢٥	والتنمية الزراعية عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

تابع، الفهرس

الموضوع	الصفحة
قانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٩٦	
بريط حساب ختامى موازنة هيئة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ .	٢٢٥
قانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٩٦	
بريط حساب ختامى موازنة صندوق أراضى الاستصلاح عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣	٢٢٦
قانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٩٦	
بريط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣	٢٢٦
قانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٩٦	
بريط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتصنيع عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣	٢٢٦
قانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٦	
بريط حساب ختامى موازنة الهيئة المصرية العامة للبتروىل عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣	٢٢٧
قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٩٦	
بريط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣	٢٢٧

«تابع» الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٦
٢٢٧	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٩٦
٢٢٨	يربط حساب ختامى موازنة هيئة كهرباء مصر عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٦
٢٢٨	يربط حساب ختامى موازنة هيئة كهرباء الريف عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦
٢٢٨	يربط حساب ختامى موازنة هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣ ..
	قانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩٦
٢٢٩	يربط حساب ختامى موازنة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٩٦
٢٢٩	يربط حساب ختامى موازنة هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

تأبي؁ الفهرس

الصفءة

الموضوع

قانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية لسكك حديد

٢٢٩ مصر عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

قانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة هيئة النقل العام بالقاهرة عن

٢٣٠ السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

قانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية

٢٣٠ عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

قانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لنقل الركاب

٢٣٠ بمحافظة الإسكندرية عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

قانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للاتصالات

٢٣١ السلكية واللاسلكية عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

قانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٦

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للبريد عن السنة

٢٣١ المالية ١٩٩٤/٩٣

«تابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٩٦
	يربط حساب ختامى موازنة هيئة قناة السويس عن السنة
٢٣١	المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٩٦
	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لميناء بورسعيد
٢٣٢	عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٩٦
	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لموانئ البحر
٢٣٢	الأحمر عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٩٦
	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لميناء دمياط عن
٢٣٢	السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٩٦
	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للسلع التموينية
٢٣٣	عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٩٦
	يربط حساب ختامى موازنة جهاز الخدمات العامة بوزارة
٢٣٣	الدفاع عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

«تابع، الفهرس»

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٩٦
٢٣٣	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٩٦
٢٣٤	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٩٦
٢٣٤	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للاستثمار عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٩٦
٢٣٤	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لمرق مياها القاهرة الكبرى عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٩٦
٢٣٥	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لمرق مياها الإسكندرية عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٩٦
٢٣٥	يربط حساب ختامى موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

تأج، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٩٦
٢٣٥	بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩٦
٢٣٦	بربط حساب ختامى موازنة صندوق تمويل المساكن التى تقيمها وزارة التعمير عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٦
٢٣٦	بربط حساب ختامى موازنة صندوق مشروعات أراضى وزارة الداخلية عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٦
٢٣٦	بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتأمين الصحى عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩٦
٢٣٧	بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٦
٢٣٧	بربط حساب ختامى موازنة هيئة الأوقاف المصرية عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

تابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٦
٢٣٧	بريط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٦
٢٣٨	بريط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة الإسكندرية عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٦
٢٣٨	بريط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة القليوبية عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩٦
٢٣٨	بريط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة بورسعيد عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٦
٢٣٩	بريط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة كفر الشيخ عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٦
٢٣٩	بريط حساب ختامى موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة دمياط عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

تتابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٩٦
٢٣٩	يربط حساب ختامى موازنة هيئة ميناء القاهرة الجوى عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٩٦
٢٤٠	يربط حساب ختامى موازنة مؤسسة مصر للطيران عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٦
٢٤٠	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لمراكز المؤتمرات عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٩٦
٢٤٠	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتنمية السياحية عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩٦
٢٤١	يربط حساب ختامى موازنة صندوق التصنيع والإنتاج للسجون عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣
	قانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٩٦
٢٤١	يربط حساب ختامى موازنة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

«تابع، الفهرس»

الصفحة

الموضوع

قانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٩٦

- بربط حساب ختامى موازنة صندوق التأمين الحكومى
 ٢٤١ لضمائن أرباب العهد عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

قانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٩٦

- بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لهيك ناصر
 ٢٤٢ الاجتماعى عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

قانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٦

- بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للتأمين
 ٢٤٢ والمعاشات عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

قانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٦

- بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للتأمينات
 ٢٤٢ الاجتماعية عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

قانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٩٦

- بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحزبى
 ٢٤٣ عن السنة المالية ١٩٩٤/٩٣

قانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٩٦

- بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم
 ٢٤٤ الشهر العقارى

تأريخ الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٩٦
	بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن
٢٤٦	رسوم التوثيق والشهر
	قانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٩٦
	بالغاء بعض أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن
	رسوم التوثيق والشهر والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦
	بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي
	وقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣
٢٤٨	لسنة ١٩٧٩
	قانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٩٦
	بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر
٢٥٠	بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١
	قانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٩٦
٢٥٢	بالغاء ضريبة الأيلولة
	قانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٦
	بالغاء المادة (٣) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم
٢٥٣	التعامل بالنقد الأجنبي

تابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٩٦
٢٥٤	بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة
	قانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦
٢٥٨	بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء ...
	قانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٩٦
٢٦٣	ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم عمل المصريين لدى جهات أجنبية
	قانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٩٦
٢٦٦	بإعفاء المبالغ التي تصرف للعامل بمناسبة بلوغه سن التقاعد أو انتهاء خدمته أو تصرف للمستحقين في حالة وفاته من جميع الضرائب والرسوم
	قانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٩٦
٢٦٨	باستمرار العمل بالتقدير العام الأخير المتخذ أساسا لحساب ضريبة الأرباح
	قانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٩٦
٢٦٩	في شأن صرف منحة لأصحاب المعاشات والمستحقين بمناسبة عيد العمال لعام ١٩٩٦

«تأيج، الفهرس»

الصفحة

الموضوع

قانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام النظم الأساسية للكلليات العسكرية

٢٧٣ .. والكلية الفنية العسكرية والمعهد الفني للقوات المسلحة ..

٢٧٨ قانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٩٦

٢٧٨ قانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٩٦

قانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٩٦

بتعديل المادة ١٠ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم

٢٧٩ وزارة الأوقاف ولاتحة إجرائها

«تابع، الفهرس»

الصفحة

الموضوع

ثانياً: أوامر رئيس الجمهورية

أمر رقم ١ لسنة ١٩٩٦

٢٨٣ بتعيين نائب الحاكم العسكري العام

أوامر وقرارات رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري

أمر رقم ١ لسنة ١٩٩٦

٢٨٥ بحظر تبوير وتجريف الأراضي الزراعية وإقامة مبان
أو منشآت عليها

أمر رقم ٧ لسنة ١٩٩٦

٢٨٨ بشأن أعمال البناء والهدم

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٦

٢٩٣ بتشكيل لجنة الفصل في شكاوى المستثمرين

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٩٦

٢٩٦ بإنشاء مكاتب خدمة المستثمرين بالمحافظات

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٩٦

٣٠٠ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار ...

«تابع، الفهرس»

الصفحة	الموضوع
٣٠٢	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٩٦ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠٤ لسنة ١٩٩٦
٣٠٥	بشأن ارتفاعات المباني لبعض مناطق محافظة القاهرة قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠٥ لسنة ١٩٩٦
٣٠٨	بشأن ارتفاعات المباني لبعض مناطق محافظة الإسكندرية . قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠٦ لسنة ١٩٩٦
٣١٤	بشأن ارتفاعات المباني ببعض مناطق محافظة الجيزة قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٢٦ لسنة ١٩٩٦ باعتبار منطقة العين السخنة بمحافظة السويس من المناطق
٣١٧	النائبة قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٠٣ لسنة ١٩٩٦ بحظر إنشاء مبان أو إقامة أعمال في المساحات الخضراء التي يحوزها الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة وهيئات وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام
٣١٨	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧١٨ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
٣٢١	

تابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ١٩٩٦
	بشأن حدود الترخيص فى تعلية المباني وقيود الارتفاع
٣٢٤ بمدينة القاهرة الكبرى
	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٦ لسنة ١٩٩٦
	بشأن حدود الترخيص فى تعلية المباني وقيود الارتفاع
٣٢٨ بمدينة الإسكندرية

ثالثا: قرارات وزارية

وزارة الإسكان والمرافق :

قرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٩٦

	بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦
٣٣٣ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء
	لائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن
٣٣٥ توجيه وتنظيم أعمال البناء

قرار رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩٦

	فى شأن حساب التكلفة المتوسطة للمتر المسطح للمباني
٤٠١ المطلوب الترخيص بها

«تابع، الفهرس»

الموضوع	الصفحة
قرار وزارى رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٩٥	
بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء	٤٠٤
قرار وزارى رقم ٤٦٦ لسنة ١٩٩٦	
فى شأن حساب التكلفة المتوسطة للمتر المسطح للمباني المطلوب الترخيص بها	٤٠٧
قرار وزارى رقم ٣١٢ لسنة ١٩٩٦	
بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر	٤١٠
لائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر	٤١٢
وزارة البترول :	
قرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٦	٥١٢
قرار رقم ٨٢٠ لسنة ١٩٩٦	
بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الغاز الطبيعى	٥١٤
لائحة التنفيذية لقانون الغاز الطبيعى الصادر بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠	٥١٦

«تابع» الفهرس

الصفحة

الموضوع

وزارة التأمينات :

قرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٦ صادر في ١٩٩٦/٣/٧

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٠

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار

قانون التأمين الاجتماعي الشامل ٥٢٢

قرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٦ صادر في ١٩٩٦/٥/٢٢

بشأن بعض الأحكام المنظمة لحساب مدد الإجازات الخاصة

بدون أجر ضمن مدد الاشتراك في التأمين ٥٢٤

قرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٩٦ صادر في ١٩٩٦/٧/١

بشأن تحديد جزء المعاش الجائز استبداله اعتباراً من

١٩٩٦/٧/١ ٥٢٧

قرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٦ صادر في ١٩٩٦/٧/١

بشأن أجر الاشتراك المتغير ٥٢٩

وزارة التجارة والتموين :

قرار وزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٦

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

بقمع التدليس والغش صادر بتاريخ ١٩٩٦/٧/٣ ٥٣١

«تأيج، الفهرس»

الصفحة	الموضوع
	اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع
٥٣٣	التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ...
	قرار وزارى رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٩٦ الصادر فى ١٩٩٦/٩/٢٤
١٠	بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤١
	لسنة ١٩٩٤ والصادرة بالقرار الوزارى رقم ٣٨٨ لسنة
٥٤٣	١٩٩٤
	وزارة الداخلية :
٥٤٥	قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦
	قرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٩٦
٥٤٦	بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون المرور ..
٥٥٢	قرار رقم ٢٩٢٧ لسنة ١٩٩٦
	قرار رقم ٤٦٠٨ لسنة ١٩٩٦
	بتعديل بعض أحكام قرار وزير الداخلية الصادر فى ٧
٥٥٥	سبتمبر سنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة وذخائرها
٥٥٧	قرار رقم ٧٠٦٧ لسنة ١٩٩٦
	قرار رقم ٧٩٧٧ لسنة ١٩٩٦
	بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ١٨٠٣٩
	لسنة ١٩٩٥ بالشروط والإجراءات الخاصة بالحصول على
٥٥٩	تراخيص المفرقات

تتابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قرار رقم ٨١٨٠ لسنة ١٩٩٦
٥٦١	بتنظيم إقامة الأجانب بأراضى جمهورية مصر العربية
	قرار رقم ١٨٠٣٩ لسنة ١٩٩٥
	بالشروط والإجراءات الخاصة بالحصول على تراخيص
٥٦٦	المفرقة.....
	قرار رقم ١٨١٥٩ لسنة ١٩٩٥
	بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ فى
٥٧٧	شأن العمد والمشايخ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٤ .
	اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٨ فى شأن
٥٧٩	العمد والمشايخ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٤
	قرار رقم ١٩٠٨٤ لسنة ١٩٩٥
	بشروط الترخيص بحال تجارة الأسلحة والذخائر ومحال
٥٨٧	إصلاحها
	قرار وزارى رقم ١٠٥٧ لسنة ١٩٩٥
	بشأن تعديل المادة (٤٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم
	١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية الصادرة
٥٩٤	بالقرار الوزارى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢

تتابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع	وزارة العدل:
٥٩٧	قرار رقم ٢٥١ لسنة ١٩٩٦
٥٩٩	قرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٩٦
٦٠١	قرار رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٩٦
٦٠٣	قرار رقم ٧٢١ لسنة ١٩٩٦
٦٠٦	قرار رقم ٨٩٧ لسنة ١٩٩٦
٦٠٩	قرار رقم ١٢١٢ لسنة ١٩٩٦
		قرار رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٩٦
		بنقل تبعية محكمة ونيابة مدينة السادات الجزئية إلى
٦١١	محكمة شين الكوم الكلية
		قرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٩٦
		بنقل تبعية محكمة القنطرة شرق الجزئية إلى محكمة
٦١٤	الإسماعيلية الابتدائية
٦١٦	قرار رقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٩٦
٦١٨	قرار رقم ١٤٧١ لسنة ١٩٩٦
٦١٩	قرار رقم ٢٧٥٥ لسنة ١٩٩٦
٦٢١	قرار رقم ٢٧٥٦ لسنة ١٩٩٦
٦٢٣	قرار رقم ٢٨١١ لسنة ١٩٩٦
٦٢٥	قرار رقم ٢٨١٢ لسنة ١٩٩٦
٦٢٧	قرار رقم ٢٨١٣ لسنة ١٩٩٦

«تابع» الفهرس

الصفحة

الموضوع

قرار رقم ٢٢٣٨ لسنة ١٩٩٦

بتنظيم العمل بمكاتب شئون تملك غير المصريين للعقارات

٦٢٩ المبنية والأراضي الفضاء

قرار رقم ٥٣٠٢ لسنة ١٩٩٦

بإنشاء نيابتين متخصصتين بدائرتى نيابتي الجيزة وطنطا

٦٣٤ الكلية

قرار رقم ٢٥٨١ لسنة ١٩٩٦

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق رقم

٦٣٦ ٦٨ لسنة ١٩٤٧

قرار رقم ٢٨٩٤ لسنة ١٩٩٦

٦٣٨ قرار رقم ٢٩٩٢ لسنة ١٩٩٦

بإصدار الجداول المنصوص عليها فى المادة ٢١ من القرار

٦٤٠ بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر ..

قرار رقم ٤٣١٥ لسنة ١٩٩٦

٦٥١ قرار رقم ٤٧٣٦ لسنة ١٩٩٦

قرار رقم ٤٨٨٩ لسنة ١٩٩٦

٦٥٥ قرار رقم ٥٤٥٢ لسنة ١٩٩٦

٦٥٧ قرار رقم ٥٤٥٢ لسنة ١٩٩٦

تأبي؁ الفهرس

الصفءة	الموضوع
	وزارة القوى العاملة والهجرة :
	قرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٩٦
	بتعديل القرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن التصرف
	فى حصيلة المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام قانون
٦٥٩	العمل
	وزارة القوى العاملة والتربى :
٦٦٢	قرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٩٦ بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢٠
	قرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٩٦
	بتعديل القرار الوزارى رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن التصرف
	فى حصيلة المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام قانون
٦٦٤	العمل
	وزارة المالية :
	قرار رقم ٤ لسنة ١٩٩٦
٦٦٦	بشأن بعض الأحكام المتعلقة بلبان التحكيم
٦٦٨	قرار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦
٦٧٠	قرار رقم ١١ لسنة ١٩٩٦

تابع، الفهرس

الصفحة	الموضوع
	قرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٩٦
	بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣
	باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم
٦٧٢	المناقصات والمزايدات
	قرار رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٩٦
	بقواعد صرف العلاوة الخاصة الشهرية المقررة وفقا للقانون
٦٧٤	رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٦
	قرار رقم ٨٩٥ لسنة ١٩٩٦
	بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٦
٦٨١	لسنة ١٩٨٦

استدراك

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	٥	المغفور	المغفور
٥	١١	القانون	القانون

طبع بالمدينة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / إبراهيم السيد البهنساوي

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٣٦٠٣٥ من ١٩٩٦ - ٦٠٠٠ ر

المكتبة
Bibliotheca Alexandrina



0210478